الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف 01
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

نحو وضع نموذج لجامعة مستدامة
حالة جامعة سطيف1

أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالب:
حمـزة مقيـطع

إشراف الأستاذ الدكتور
محمّـــد بوهـزّة

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بلمهدي عبد الوهاب	أستاذ	سطيف 1	رئيسا
بوهزة محمد	أستاذ	سطيف 1	مشرفا ومقررا
بورغد حسين	أستاذ	سطيف 1	عضوا مناقشا
موساوي عبد النور	أستاذ	قسنطينة 2	عضوا مناقشا
بركان يوسف	أستاذ	برج بوعريريج	عضوا مناقشا
رحماني منير	أستاذ محاضر قسم أ	سطيف 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2017-2018

كلمة شكر

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، نشكره على ما أولانا من نعمة التوفيق في عملنا هذا وأنار لنا الطريق للعلم والمعرفة.
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى لكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

- نشكر أستاذنا المشرف الأستاذ الدكتور: "محمد بوهزة" عرفانا بفضله وتقديرا لجهوده لما أولانا من العون والتوجيه والتشجيع، سائلين المولى عز وجل أن يديم فضله وعطاءه،

-كما أخص بالشكر الأساتذة: صبري مقيمح، نور الدين رجم، عبد الله عناني، إلياس بوجعادة، أحسن طيار، إ. لخشين جزاهم الله كل خير
- كما لا ننسى أن أشكر جميع الأصدقاء والزملاء الذين أعانوني على إنجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة والدعاء،

حمـزة. م

الإهـــــــداء

إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا...

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها...إلى أمي الغالية...

إلى مدرستي وعضدي في الحياة...إلى والدي حفظه الله...

جزاهما الله عني خير الجزاء في الدارين...

إلى سندي في الحياة زوجتي رعاها الله

إلى قرة عيني بنيّتي مريم "اللهم أنبتها نباتا حسنا"

إلى أحب الناس إلي، وأغلى هدية وهبها الله عز وجل...إلى إخوتي وأخواتي...

إلى أخي، زوجته وأولاده...

إلى كل عائلتي...ألى عائلة زوجتي...

إلى زملاء العمل...وإلى كل طلبتي...

إلى كل من دعا لي في ظهر الغيب...

إلى كل أحبتي في الله...إلى كل من أحب الإسلام والجزائر...

أهدي ثمرة هذا العمل...

حمـــزة. م

قائمة الأشكال والجداول والملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة	09
02	العناصر الرئيسة التي تحقق التنمية المستدامة	10
03	هرم التأثيرات الحادة المرتبطة بالتلوث الجوي	18
04	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لفئة (15- 24 سنة) في 2009	23
05	تقديرات عدد المهاجرين في الدول الأكثر استقبالا لسنة 2009	24
06	أبعاد النتيجة الثلاثية TBL	36
07	مختلف الأطراف ذات المصلحة للمؤسسة	37
08	الزبائن السبع للمؤسسة Les 7 clients de l'entreprise	38
09	هرم أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	43
10	أبعاد استراتيجية التعليم العالي	48
11	عناصر نموذج آرفن لإدارة الجودة الشاملة	63
12	أبعاد بطاقة الأداء المتوازن للجامعة	77
13	الجوانب الأربعة للتنمية المستدامة بالجامعة	114
14	أهم متغيرات السلوك المستدام	120
15	آثار الجامعة المسؤولة اجتماعيا	126
16	مجالات المسؤولية الاجتماعية للجامعة	127
17	مبادئ ميثاق (ISCN)	143
18	خطوات الحصول على شهادة SYC	147
19	التنظيم الهرمي لجامعة سطيف	159
20	النموذج المقترح للجامعة المستدامة	219

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة(اجتماعية، اقتصادية، بيئية)	15
02	تأثيرات التغير المناخي وآثارها على أنظمة التغذية	27
03	بيانات وتوقعات علمية بشأن البيئة والتنمية	28
04	الزبائن السبعة " الأطراف ذات المصلحة " للمؤسسة	38
05	الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية	41
06	تطبيق الممارسات المستدامة	102
07	السلوك المستدام في أعمال	122
08	معايير ومستويات مواصفة (SYC)	147
09	عناصر ومبادئ المسؤولية الاجتماعية في الجامعة	150
10	النماذج الثلاثة للأطراف ذات المصلحة للجامعة	152
11	الكليات والمعاهد بجامعة سطيف 1	159
12	الكليات والمعاهد بجامعة سطيف 2	160
13	تشكيلة الأساتذة	162
14	تشكيلة عمال الدعم	163
15	مجالات تقييم إدارة الجودة بالجامعة	167
16	قائمة الأساتذة المحكمين	191
17	الجنس (الاستمارة الأولى)	194
18	المهنة والمنصب (الاستمارة الأولى)	194
19	المؤسسة أو الكلية (الاستمارة الأولى)	195
20	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الحوكمة والإدارة	196
21	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التعليم والبحث المستدام	198
22	الجنس (الاستمارة الثانية)	201
23	العمر (الاستمارة الثانية)	201
24	المهنة (الاستمارة الثانية)	201
25	المؤسسة او الكلية (الاستمارة الثانية)	202
26	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور السلوك المستدام	203
27	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الحياة في الجامعة	205

28	اختبار T test ومستوى المعنوية لقياس مدى تطبيق محور الحوكمة والإدارة	210
29	اختبار T test ومستوى المعنوية لقياس مدى تطبيق محور البحث والتعليم المستدام	211
30	اختبار T test ومستوى المعنوية لقياس مدى تطبيق محور السلوك المستدام	211
31	اختبار T test ومستوى المعنوية لقياس مدى تطبيق محور الحياة في الجامعة	212
32	اختبار T test ومستوى المعنوية لقياس درجة تطبيق مقومات الاستدامة الأربع	212

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	**Carte de positionnement de la Ferme expérimentale d'Amélioration de la Production Végétale et du Jardin Botanique dans le Campus d'El Bez**	241
02	**Ferme expérimentale d'Amélioration de la Production Animale dans le campus de Maabouda**	242
03	الاستمارة الأولى	243
04	الاستمارة الثانية	245

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وإهداء **قائمة الأشكال والجداول** **قائمة الملاحق** **فهرس المحتويات** **مقدمة عامة**	أ-ز
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة	**44-1**
تمهيد الفصل	**2**
المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة	**3**
المطلب الأول: الجذور التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة	**3**
الفرع الأول: أصل المفهوم	**3**
الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	**5**
المطلب الثاني :أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها وأسسها	**6**
الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة	**6**
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة	**7**
الفرع الثالث: مبادئ (أسس) التنمية المستدامة	**8**
الفرع الرابع: التنمية المستدامة توازن بين القيم الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية	**9**
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	**11**
الفرع الأول:القضايا والمؤشرات الاجتماعية	**11**
الفرع الثاني: القضايا والمؤشرات الاقتصادية	**12**
الفرع الثالث: القضايا والمؤشرات البيئية	**12**
المبحث الثاني: أهمية مسعى التنمية المستدامة	**16**
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للتنمية المستدامة	**16**
الفرع الأول: عرض لواقع وحقائق عن الاقتصاد العالمي	**16**
الفرع الثاني: نقد النموذج الاقتصادي الحالي	**18**
المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للتنمية المستدامة	**20**
الفرع الأول: عرض للواقع الاجتماعي العالمي	**20**
الفرع الثاني: الآفاق الاجتماعية للتنمية المستدامة	**24**
المطلب الثالث: الأهمية البيئية للتنمية المستدامة	**26**
الفرع الأول: عرض للواقع البيئي العالمي	**26**
الفرع الأول: عرض للواقع البيئي العالمي	**26**
الفرع الثاني: ضرورة التحكم في الممارسات البيئية	**30**
المبحث الثالث: المؤسسة المستدامة	**33**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة	**33**

الفرع الأول: تعريف المؤسسة المستدامة	33
الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة	34
الفرع الثالث: مفهوم النتيجة الثلاثية (Triple bottom line)	35
المطلب الثاني: الحوار مع الأطراف ذات المصلحة	**36**
الفرع الأول: تعريف الأطراف ذات المصلحة	**36**
الفرع الثاني: إرضاء الأطراف ذات المصلحة	**39**
الفرع الثالث: المهام التي تقوم بها وظيفة التنمية المستدامة في إطار الحوار مع الأطراف ذات المصلحة	**39**
المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	**40**
الفرع الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية	**40**
الفرع الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية	**42**
خلاصة الفصل	**44**
الفصل الثاني: الجودة في الجامعة	**80-45**
تمهيد الفصل	**46**
المبحث الأول: واقع التعليم العالي والحاجة الى التغيير في الجامعة	**47**
المطلب الأول: التخطيط الاستراتيجي في الجامعة	**47**
الفرع الأول: مفاهيم أساسية في التخطيط الاستراتيجي	**47**
الفرع الثاني: أهداف ومبادئ التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي	**49**
الفرع الثالث: عوامل النجاح ومعوقات التخطيط الاستراتيجي	**52**
المطلب الثاني: مستويات التخطيط في التعليم	**53**
الفرع الأول: التخطيط الإستراتيجي في التعليم على المستوى الوطني	**53**
الفرع الثاني: التخطيط الاستراتيجي لإدارة الجودة في التعليم على المستوى الاقليمي	**53**
الفرع الثالث: التخطيط لإدارة الجودة والإعتماد على المستوى القومي	**54**
المطلب الثالث: المراحل التنفيذية للخطة الاستراتيجية لبرامج الجودة وإدارتها	**55**
الفرع الأول: نقل الأفكار والتصورات إلى برامج ومشروعات قابلة للتطبيق	**55**
الفرع الثاني: الإشراف والمتابعة	**55**
الفرع الثالث: تقويم الخطة وتقييم نتائجها	**56**
الفرع الرابع: أهداف ومتطلبات استراتيجية التعليم العالي	**56**

المبحث الثاني: الحاجة لإدارة الجودة في الجامعة	**58**
المطلب الأول: مفاهيم وفلسفات إدارة الجودة الشاملة	**58**
الفرع الأول: الخلفية التاريخية لمفهوم الجودة	**58**
الفرع الثاني: بعض التعاريف المتعلقة بالجودة	**59**
الفرع الثالث: إدارة الجودة الشاملة	**60**
الفرع الرابع: مبادئ إدارة الجودة الشاملة	**61**
المطلب الثاني: إدارة الجودة في الجامعة	**63**
الفرع الأول: مفاهيم الجودة وضمان الجودة في التعليم	**64**
الفرع الثاني: الاعتماد	**66**
الفرع الثالث: تعريف ادارة الجودة الشاملة في التعليم	**66**
المطلب الثالث: نموذج إدارة الجودة بالجامعة ومعوقات تطبيقها	**69**
الفرع الأول: نموذج إدوارد ديمينغ لإدارة الجودة بالجامعة	**69**
الفرع الثاني: المعوقات العامة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة فى الجامعات	**70**
المبحث الثالث: تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي	**72**
المطلب الأول: مناهج قياس وتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي	**72**
الفرع الأول: مقاييس الاداء الحاكمة	**72**
الفرع الثاني: تقييم الأداء الجامعي	**73**
الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء الجامعي	**74**
المطلب الثاني: أساليب وأدوات تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي	**75**
الفرع الأول: استخدام بطاقة الأداء المتوازن في مؤسسات التعليم العالي	**75**
الفرع الثاني: استخدام مقياس بالدريج	**78**
خلاصة الفصل	**80**
الفصل الثالث: التعليم من أجل التنمية المستدامة	**108-81**
تمهيد الفصل	**82**

المبحث الأول: البحث والتعليم من أجل التنمية المستدامة	**83**
المطلب الأول: عموميات حول البحث والتعليم من أجل التنمية المستدامة	**83**
الفرع الأول: تعاريف	**83**
الفرع الثاني: أسباب الالتزام	**85**
المطلب الثاني: التعليم من أجل التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي	**86**
الفرع الأول: مفاهيم عامة	**86**
الفرع الثاني: أهداف التعليم المستدام	**87**
الفرع الثالث: أسس التعليم من أجل التنمية المستدامة	**87**
المطلب الثالث: البحث من أجل التنمية المستدامة	**88**
الفرع الأول: مميزات البحث المستدام	**89**
الفرع الثاني: مميزات العلوم المستدامة	**89**
المطلب الرابع: تعليم البصمة البيئية	**90**
الفرع الأول: مفهوم البصمة البيئية Ecological Footprint	**90**
الفرع الثاني: ضرورة توثيق البصمة البيئية	**90**
الفرع الثالث: حساب البصمة البيئية للفرد	**91**
المبحث الثاني: المبادرات والتقارير الدولية ذات الصلة	**93**
المطلب الأول: إعلاني تالوار و هاليفاكس	**93**
الفرع الأول: تصريح تالوار (فرنسا)	**93**
الفرع الثاني: تصريح هاليفاكس	**94**
المطلب الثاني: إعلاني سوانزي و كيوتو	**95**
الفرع الأول: تصريح سوانزي Swansea Declaration	**95**
الفرع الثاني: تصريح كيوتو Kyoto Declaration	**96**
المطلب الثالث: إعلان كوبرنيكوس واتفاقيات قمة الأرض	**98**
الفرع الأول: إعلان كوبرنيكوس Copernicus Declaration	**98**
الفرع الثاني: اتفاقيات قمة الأرض	**100**
المبحث الثالث: استراتيجيات إدماج الاستدامة ضمن المناهج التعليمية	**101**
المطلب الأول: الاستراتيجية الأولى والثانية	**101**
الفرع الأول: الاستراتيجية 1:إنشاء ارشادات من أجل التقييم الشامل لأعضاء هيئة التدريس	**101**
الفرع الثاني: الاستراتيجية2: إنشاء برنامج جديد مستدام	**104**
المطلب الثاني: الاستراتيجية الثالثة والرابعة	**105**
الفرع الأول: الاستراتيجية 3: إضافة محصلة برنامج مستدام إلى برنامج موجود	**105**
الفرع الثاني: الاستراتيجية 4: انشاء دورة تدريبية خضراء لتدعيم برنامج موجود أو استخدامه كبرنامج مستقل	**106**
المطلب الثالث: الاستراتيجية الخامسة: وضع معايير الأداء الخاصة بالبرامج الحالية	**106**
خلاصة الفصل	**108**
الفصل الرابع: الاستدامة في الجامعة	**153-109**
تمهيد الفصل	**110**

المبحث الأول: تبني سياسة للتنمية المستدامة	**111**
المطلب الأول : إقحام المجتمع ضمن سياسة التنمية المستدامة بالجامعة	**111**
الفرع الأول: سياسة التنمية المستدامة للجامعة	**111**
الفرع الثاني: رؤية الجامعة المستدامة	**114**
الفرع الثالث : الشراكات متعددة الأطراف	**116**
المطلب الثاني: السلوك المستدام	**118**
الفرع الأول : السلوك المستدام	**118**
الفرع الثاني: نموذج السلوك المسؤول المستدام	**119**
الفرع الثالث: السلوك المستدام في أعمال Sustainable Behavior in Actions	**120**
المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية، وحوكمة الجامعات	**123**
المطلب الأول: الجامعة والمسؤولية الاجتماعية	**123**
الفرع الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية	**123**
الفرع الثاني: الجامعة المسؤولة اجتماعيا University Social Responsible	**123**
المطلب الثاني: آثار ومجالات الجامعة المسؤولة اجتماعيا	**124**
الفرع الأول: آثار الجامعة المسؤولة اجتماعيا	**124**
الفرع الثاني: مجالات المسؤولة الاجتماعية للجامعة	**127**
المطلب الثالث: الحوكمة والأطراف ذات المصلحة	**128**
الفرع الأول: الحوكمة الرشيدة للجامعة	**128**
الفرع الثاني: مبادئ الالتزام بحوكمة الجامعة المسؤولة الاجتماعية	**130**
المبحث الثالث: توطين الإستدامة بالجامعة	**132**
المطلب الأول : إدارة الحياة الجامعية	**132**
الفرع الأول: الإدارة البيئية	**132**
الفرع الثاني: الإطعام المستدام	**135**
الفرع الثالث: المساحات الخضراء والمباني الخضراء	**138**
المطلب الثاني : شهادات المطابقة للجامعات المستدامة	**142**
الفرع الأول: الشبكة الدولية للجامعة المستدامة	**142**
الفرع الثاني: ائتلاف شباب سيبرا Sierra Youth Coalition. SYC	**145**
الفرع الثالث: مواصفات الإيزو0 2600 للجامعة المستدامة	**149**
خلاصة الفصل	**153**
الفصل الخامس: واقع الاستدامة في جامعة الباز –سطيف-	**187-154**
تمهيد الفصل	**155**
المبحث الأول: تقديم جامعة الباز –سطيف-	**156**
المطلب الأول: نظرة عامة عن منطقة سطيف وجامعتها	**156**
الفرع الاول: نظرة عامة على منطقة سطيف	**156**
الفرع الثاني: حول جامعة فرحات عباس سطيف 1	**157**
المطلب الثاني: الهياكل والتأطير	**160**

الفرع الأول: الخدمات المشتركة	160
الفرع الثاني: أعداد الطلاب	162
الفرع الثالث: التأطير	162
المطلب الثالث: هياكل البحث والتعاون البحثي	163
الفرع الأول: هياكل البحث	163
الفرع الثاني: الشراكة الوطنية	163
الفرع الثالث: التعاون الدولي	164
المبحث الثاني: إدارة الجودة والأخلاقيات والأداب بالجامعة	165
المطلب الأول: الجودة بالجامعة وتقييم برامج خلية الجودة	165
الفرع الاول: خلية الجودة بالجامعة، المسؤوليات والمهام	165
الفرع الثاني: عرض تقييم برامج الجودة للجامعات وأهم الأنشطة	166
الفرع الثالث: محاور ادارة الجودة بالجامعة	166
المطلب الثاني: الحوكمة وميثاق الاخلاقيات بالجامعة	169
الفرع الأول: المبادئ الأساسية لميثاق الأخلاقيات و الآداب الجامعية	169
الفرع الثاني: الحقوق والالتزامات	170
المبحث الثالث: مشروع الجامعة المسؤولة اجتماعيا لجامعة سطيف (برنامج 2017-2019)	176
المطلب الأول: استراتيجية تطوير جامعة سطيف1 –نحو تكييف نموذج حوكمة متعدد الأبعاد-	176
الفرع الأول: الموازنة ما بين (التكوين-التطوير)	176
الفرع الثاني: الطبيعة متعددة التخصصات للعلوم	177
الفرع الثالث: المشاركة	178
المطلب الثاني: التنمية المستدامة وقابلية التوظيف	178
الفرع الأول: التنمية المستدامة	178
الفرع الثاني: قابلية توظيف الخريجين	179
المطلب الثالث: المزرعة التجريبية (La ferme Expérimentale)	180
الفرع الأول: حاجيات التنمية المحلية للمزرعة	180
الفرع الثاني: مكونات المزرعة التجريبية والتدريبات ذات الصلة	181
الفرع الثالث: التكوينات المعنية	182
الفرع الرابع: ضمان تنمية مستدامة ومتناسقة للمزرعة البيئية	184
خلاصة الفصل	185
الفصل السادس: الدراسة الاحصائية واقتراح نموذج الجامعة المستدامة	222-186
تمهيد الفصل	187
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة	188
المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة ومحددات الدراسة	188
الفرع الأول: تحديد مجتمع الدراسة واختيار حجم العينة	188
الفرع الثاني: حدود الدراسة	188
المطلب الثاني: أسلوب جمع البيانات	189

الفرع الأول: الهدف من الاستبيان	**189**
الفرع الثاني: تصميم الاستبيان	**189**
الفرع الثالث: الاختبارات الخاصة بأداة القياس	**190**
المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المستعملة	**191**
المبحث الثاني: وصف وتحليل البيانات الشخصية و إجابات أفراد العينة	**193**
المطلب الأول: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الاستمارة الأولى	**193**
الفرع الأول: الهدف من الاستبيان ووصف خصائص العينة	**193**
الفرع الثاني: الحوكمة والإدارة	**195**
الفرع الثالث: البحث والتعليم المستدام	**198**
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الاستمارة الثانية	**201**
الفرع الأول: وصف خصائص عينة الدراسة للاستمارة الثانية	**201**
الفرع الثاني: السلوك المستدام	**202**
الفرع الثالث: الحياة المستدامة في الجامعة	**205**
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات واستخلاص نتائج الدراسة التطبيقية	**210**
المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية	**210**
الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى	**210**
الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية	**210**
الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة	**211**
الفرع الرابع: اختبار الفرضية الرابعة	**211**
الفرع الخامس: اختبار الفرضية الرئيسية	**212**
المطلب الثاني: استخراج نقاط القوة والضعف للمحاور الأربعة	**213**
الفرع الأول: نقاط القوة والضعف لمحور الحوكمة والإدارة	**213**
الفرع الثاني: نقاط القوة والضعف لمحور التعليم والبحث المستدام	**214**
الفرع الثالث: نقاط القوة والضعف لمحور السلوك المستدام	**215**
الفرع الرابع: نقاط القوة والضعف لمحور الحياة في الجامعة	**216**
المطلب الثالث: اقتراح نموذج الجامعة المستدامة	**218**
الفرع الأول: العناصر الأساسية الداعمة	**220**
الفرع الثاني: محاور الجامعة المستدامة	**227**
الفرع الثالث: عجلة ديمينغ للتحسين المستمر	**231**
خلاصة الفصل	**234**
الخاتمة العامة	235
الملاحق **قائمة المراجع** **الملخص**	

مقدمة عامّة

أولا: مدخل الدراسة

تمثل قضية استدامة التنمية بعدا رئيسا من أبعاد الحوار الدولي الدائر في أروقة الفكر الاقتصادي، وقد افتتح هذا الحوار على وقع تدهور شروط المناخ العالمي من ظهور عدة مشاكل بيئية، ولعل أهمها : الأمطار الحمضية، ثقب الأزون، الاحتباس الحراري، فقدان التنوع البيولوجي، ندرة المياه والطاقة غير المتجددة... إلخ، حيث أخذت مختلف المجتمعات مسارات نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة دون الأخذ في الاعتبار آثار ذلك النمو على البيئة، وأصبحت المجتمعات ترتبط ارتباطا وثيقا بمظاهر العولمة والانفتاح على العالم الخارجي مما زاد من تدفق السلع والخدمات وبالتالي زادت الضغوط على البيئة، وامتدت هذه الآثار إلى المساس برفاهية وصحة الأفراد.

يستخدم مصطلح التنمية المستدامة بطرق مختلفة عبر مجموعة متنوعة من القطاعات والتخصصات. ويعتبر الحرم الجامعي المستدام مجالا ضمن هذه التخصصات، مما يعكس إمكانات الجامعات لتطوير أفكار جديدة تتعلق بالتنمية المستدامة، من خلال البحث والتعليم. ويتطلب تطوير حرم جامعي مستدام أيضا وضع تلك الأفكار موضع التنفيذ على الحرم الجامعي نفسه.

هذا، وتعتبر الجامعة من بين أهم الميادين التي تتأثر بالتنمية المستدامة، والعكس صحيح لما للجامعة من تأثير على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي)، حيث تلعب دورا متناميا نحو المجتمع، فهي المسؤولة عن تنمية المعارف، الكفاءات وكذا تكوين إطارات الغد، كما تساعد على بناء أعوان أساسيين فيما يخص البحث الخلاّق والمبتكر للحلول، ومركزا للتكوين ونموذجا للمجتمع.

وللاستجابة لوظيفتها الأساسية، وهي التعليم العالي والبحث العلمي، يجب على الجامعة أن تكون مثالا يقتدى به كونها مستهلكا، وكذا من خلال سياستها الداخلية كونها منظمة، ومن خلال مساهمتها في الحوارات والنقاشات المحلية والدولية كونها مواطنا، وقد بدأت العديد من الجامعات في مناقشة موضوع التنمية المستدامة، وكذا السبل الكفيلة بإدماج هذا المفهوم على مستوى السياسة، التنظيم وكذا ممارسات الجامعة.

وهناك عدة جامعات قامت بتبني مفهوم التنمية المستدامة وإدماجه ضمن أنشطتها وممارساتها، مثل التعليم، البحث، الشراكة، التزام الإدارة، انجاز مشاريع مختلفة،...الخ، وقد نجحت في ذلك إلى أبعد الحدود، ولحداثة مفهوم التنمية المستدامة في بلادنا، وبغرض نشره وتعزيزه أكثر، سنحاول من خلال هذا البحث معرفة أهم المقومات التي تساعد على اعتماد هذا المفهوم على مستوى الجامعة الجزائرية، ولم لا محاولة صياغة نموذج "جامعة مستدامة".

ثانيا: إشكالية الدراسة

وفي هذا الاتجاه سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على **التساؤل الرئيسي** التالي:

إلى أي مدى يتم تطبيق المقومات التي تساعد في الوصول إلى "نموذج الجامعة المستدامة" لجامعة سطيف 1؟

إلى جانب الإشكالية الرئيسية يمكن طرح **التساؤلات الفرعية** التالية:

- إلى أي مدى يتم تطبيق بعد "الحوكمة والإدارة" بجامعة سطيف 1؟
- إلى أي مدى يتم تطبيق بعد "البحث والتعليم المستدام" بجامعة سطيف 1؟
- إلى أي مدى يتم تطبيق بعد "السلوك المستدام" بجامعة سطيف 1؟
- إلى أي مدى يتم تطبيق بعد "الحياة المستدامة بالجامعة" بجامعة سطيف 1؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

لمعالجة إشكالية الدراسة وتحقيق الهدف الرئيسي لها سنحاول اختبار الفرضيات التالية:

❖ **الفرضية الرئيسية:**

- درجة تطبيق مقومات الجامعة المستدامة بجامعة سطيف 1 عالية.

❖ **الفرضيات الفرعية:**

- **الفرضية الأولى:** درجة تطبيق بعد "الحوكمة والإدارة" بجامعة سطيف 1عالية؛
- **الفرضية الثانية:** درجة تطبيق بعد "البحث والتعليم المستدام" بجامعة سطيف 1 عالية؛
- **الفرضية الثالثة:** درجة تطبيق بعد "السلوك المستدام" بجامعة سطيف 1عالية؛
- **الفرضية الرابعة:** درجة تطبيق بعد "الحياة المستدامة في الجامعة" بجامعة سطيف 1عالية.

رابعا: أهمية الدراسة

للدراسة أهميتان سواء من الناحية العلمية والعملية وتتمثل في:

أ–من الناحية العلمية:

تبرز أهمية الدراسة محاولة إثراء المادة العلمية التي تفيد الباحثين وتبين لهم كيفية ارتباطها بالواقع الفعلي، حيث يلاحظ قلة الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع خاصة في بلادنا؛

أهمية هذا البحث تتمثل في كونه يتطرق لموضوع مهم في الوقت الحاضر، أين تواجه الجامعات تحديا جديدا، ألا وهو التنمية المستدامة، فالبحث عبارة عن تنبيه لأهمية تبني هذا المفهوم وإدراجه ضمن أنشطة وممارسات الجامعة؛

تعطي الدراسة ثراء للمراجع الأجنبية من حيث الجانب النظري خاصة ما يخص جانب الاستدامة في الجامعات، حيث تكاد تنعدم المراجع باللغة العربية أو حتى دراسات الحالة للجامعات العربية التي تبنت هذا المفهوم،

تكمن أهمية الدراسة كذلك في كيفية الانتقال من واقع المؤسسات الجامعية

تفيد المسئولين عن التخطيط الاستراتيجي في الجامعات وأصحاب القرار في التعرف على نقاط الضعف في الخطة الاستراتيجية والعمل على تلافيها

ب–من الناحية العملية:

تنبع الاهمية العملية لهذه الدراسة في النموذج المقترح لتصور الجامعة المستدامة، من خلال المقترحات التي تفيد مسؤولي الجامعة محل الدراسة خاصة والجامعة الجزائرية عامة في كيفية تبني مفهوم الاستدامة على مستوى الجامعات وأهم المقومات التي تساعد على ذلك، كما تساعد على كيفية الانتقال من واقع ممارسات إدارة الجودة إلى المفهوم الأشمل وهو ممارسات الاستدامة بالجامعات، كما تكمن الأهمية في معالجة كل محور من المحاور التي تشكل مفهوم الاستدامة على مستوى الجامعة، سواء كانت الحوكمة والغدارة، التعليم والبحث، الحياة بالجامعة وكذا تغيير السلوكيات للمجتمع الجامعي.

خامسا: أهداف الدراسة

يهدف البحث أساسا إلى:

- توضيح المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة على المستوى الكلي، وعلى مستوى المؤسسات والجامعات؛
- ابراز إدارة الجودة بالجامعات وأهميتها كخطوة نحو تبني الاستدامة في الجامعات؛
- التعرف على أهم أثر التنمية المستدامة على الجامعة وكذا العكس؛
- إبراز أهمية تبني الجامعة لمفهوم التنمية المستدامة ؛
- اكتشاف السبل الكفيلة للوصول إلى مفهوم "الجامعة المستدامة".
- قياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى الحرم الجامعي محل الدراسة؛
- قياس مدى تطبيق أساسيات البحث والتعليم المستدام داخل الجامعة محل الدراسة؛
- قياس مدى تشبع المجتمع الجامعي بالحم الجامعي محل الدراسة بالثقافة والسلوك المستدام؛
- قياس مدى توفر مقومات العيش المستدام داخل الحرم الجامعي محل الدراسة؛

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب قادتنا لاختيار الموضوع ونذكر منها:

- توافق الموضوع مع تخصصنا- إدارة الأعمال والتنمية المستدامة- ؛
- باعتبار البحث موضوع الساعة؛
- لم يتم التطرق إلى هذا الموضوع – حسب اطلاعنا- على مستوى الكلية؛
- سعيا منا لوضع نموذج يمهد لمشروع جامعة مستدامة على خطى الجامعات التي تبنت هذا المشروع ؛

سابعا: محاور وأدوات الدراسة

تمثلت الدراسة في محاولة قياس مدى تطبيق محاور الجامعة المستدامة والتي تمثلت فيما يلي:

- الحوكمة والإدارة (Governance & Management)، البحث والتعليم والمستدام (Sustainable Research & Education)، السلوك المستدام(Sustainable behavior) ، الحياة المستدامة في الجامعة (Sustainable Life at University)؛

أما أدوات الدراسة فقد تمثلت في: الاستبانة، المقابلة، برنامج الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية **SPSS** الوسط الحسابي، معامل ألفا كرونباخ، اختبار ستودنت (**T-test**)

ثامنا: حدود الدراسة

يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة والاعتماد عليها أخذا في الاعتبار المحددات التالية:

1-**الحد الموضوعي**: اقتصرت هذه الدراسة عل ى معرفة أهم المقومات التي ترقى بالجامعة إلى مصاف الجامعات المستدامة ؛

2- **الحد البشري**: اهتمت الدراسة باستقصاء أراء عينة من المجتمع الجامعي (الطلبة، الأساتذة، الإداريين، مسؤولين...)؛

3- **الحد المؤسسي**: شملت الدراسة الحرم الجامعي الباز (سطيف) بمختلف كلياتها إداراتها (رئاسة الجامعة، كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم، كلية الهندسة المعمارية وعلوم الأرض، كلية علوم الطبيعة والحياة، كلية العلوم الطبية) ؛

4- **الحد الزماني** : تمت فترة الدراسة من سنة 2011 إلى غاية 2017.

تاسعا: الدراسات السابقة

لم يتم التطرق-حسب اطلاعنا- إلى هذا الموضوع بنفس العنوان، لكن معظم البحوث او الدراسات التي تم الاطلاع عليها كانت حول هذا السياق، وفيما يلي أهم الدراسات التي تناولت جوانب موضوعنا:

1- دراسة قام بها جوليي كريبان (Julie Crépin) تحت عنوان "**مبادرة جامعة خضراء**"، (**Initiative Campus Vert**)، جامعة بوردو –فرنسا–، عام 2010،

حيث تعطي هذه الدراسة رؤية شاملة لمجالات الخبرات التي تسمح بالاستفادة السريعة لخبرات الجامعات من خلال أربعة محاور رئيسية وهي: الإستراتيجية والماناجمنت، التعليم والبحث، السياسة الاجتماعية، والإدارة البيئية للحرم الجامعي.

2- دراسة قامت بها **Dr Bhishna Bajrachrya** ، تحت عنوان " **بناء حرم جامعة مستدامة" Building a sustainable University campus**، حالة جامعة بوند **Bond University**، أستراليا، عام 2009، وقد تناولت أهم المبادئ والخطوط العريضة المساعدة على تحقيق الاستدامة على مستوى الجامعة، نذكر أهمها:

- الحوكمة المستدامة، سياسة رسمية والتزام بالتنمية المستدامة، مبادرات التقليل من الأثر البيئي، الاستثمار المسؤول اجتماعيا، البنايات المستدامة، النقل والتنقل المستدام، الإبلاغ المستدام، التعليم والبحث المستدام...؛

3- دراسة قام بها : ميغان إليس وآخرون، تحت عنوان: **إطار عمل قياس الاستدامة في جامعة سيمون فرايسر** " **Simon Fraser University campus Sustainability Assessement Framework**، المملكة المتحدة، **2008**. وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر أهمها:

- إدارة المساحات الخضراء: تم إدارة 23% من المساحات الخضراء من مجموع المساحات الخضراء للحرم الجامعي؛
- المناطق الطبيعية الصحية: كل المناطق الطبيعية والتي تغطي 59 هكتار تعتبر صحية، بمعنى ان الهدف طويل المدى لهذا المؤشر قد تم تحقيقه؛
- استصلاح المناطق المتدهورة: لا توجد مناطق متدهورة إطلاقا؛
- حماية المناطق الطبيعية: 20,3% من مجموع المناطق الطبيعية تم حمايتها...الخ.

4- دراسة قام بها معهد IndDd، تحت عنوان " **Projet « INPL : vers un campus durable »** ، حالة جامعة نانسي –فرنسا–، عام 2008.

- حيث عرضت الدراسة مشروع "جامعة مستدامة"، تناولت فيه أهم المعوقات التي تواجه وضع المشروع، بالإضافة إلى عرض توجهات المشروع، رؤية الجامعة المستدامة، رهانات وأهداف وضع سيرورة "جامعة مستدامة"، وفي الأخير عرض الخطوات العملية لوضع المشروع من خلال المثلث (إدارة الحياة اليومية، التكوين والتوعية، البحث)، ويجب أن يرافق هذه العناصر "ثقافة التنمية المستدامة".

5- **خصائص الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة:** حاولنا من خلال دراستنا إلى الجمع بين جميع المقومات التي تساعد في الوصول إلى مفهوم الجامعة المستدامة ومحاولة الاستفادة من أحسن الممارسات، وارتأينا إلى صياغة نموذج لجامعة الباز سطيف في حدود الامكانيات وثقافة وتقاليد الجامعة.

عاشرا: المنهج المتبع

سوف نعتمد في تحليل هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة الجانب النظري المتعلق بمفاهيم التنمية المستدامة على المستوى الكلي والجزئي بالإضافة إلى مفهوم الجودة بالجامعة وكيفية الانتقال من إدارة الجودة إلى الاستدامة في الجامعة، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي الاستنباطي من خلال استقراء استبيان الدراسة وتحليل نتائجه لاستنباط نتائج الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الاحصائي المستخدم في تحليل الاستبيان من خلال استخدام الأدوات الاحصائية المساعدة في تحليل نتائج الدراسة.

حادي عشر: معوقات الدراسة

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال مشوار إنجازنا لهذا البحث فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة في مجال التنمية المستدامة على مستوى الجامعة، مع نذرتها باللغة العربية، فلم نكد نجد مرجعا واحدا – حسب إطلاعنا – في هذا المجال، الشكل الذي كلفنا جهدا ووقتا كبيرين للترجمة من مراجع فرنسية وإنجليزية؛
- صعوبة توزيع الاستبيانات خاصة وأننا بذلنا جهدا كبيرا في التنقل من كلية لأخرى ومن إدارة لأخرى كذلك؛
- صعوبة الحصول على إجابات من قبل الاداريين، بحجة "ليس لدينا وقت للاجابة" فنسبة الاستبانات الموزعة على الاداريين ضعيفة؛

- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية وحتى اجراء مقابلات مع الأطراف المعنية خاصة فيما يخص محوري "الحوكمة والإدارة" و"البحث والتعليم المستدام"، فمعظم المعلومات تم استخراجها من الموقع الرسمي للجامعة وفي الغالب نجد المعلومات غير محيّنة؛

ثاني عشر: المحاور الرئيسية للدراسة

وللتفصيل في موضوعنا، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات الفرضيات؛ سيتم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول أساسية: أربعة فصول نظرية وفصلين تطبيقيين:

الفصل الأول: سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم العامة حول التنمية المستدامة على المستويين الكلي والجزئي، بالاضافة إلى أهم المؤتمرات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة؛

الفصل الثاني: سوف نتطرق في الفصل الثاني حول إدارة الجودة بالجامعة، ولقد تم إضافة هذا البحث ايمانا منا بأن معالجة مفهوم الاستدامة بالجامعة لايأتي إلى من خلال التطرق إلى الأوضاع الراهنة ثم كيفية الانتقال من الوضع الراهن إلى مفهوم الاستدامة؛

الفصل الثالث: سيتناول هذا الفصل مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة واستراتيجيات ادماج التنمية المستدامة ضمن التعليم والبحث، بالإضافة إلى التعرف على أهم المؤتمرات والإعلانات التي تخص التعليم المستدام

الفصل الرابع: سنتناول في هذا الفصل إدارة الاستدامة بالجامعة، من خلال التطرق إلى تبني المؤسسة الجامعية لسياسة التنمية المستدامة، الحوكمة والجامعة المسؤولة اجتماعيا، كما سنتطرق إلى الحياة بالجامعة والعناصر التي تدعم العيش المستدام بالجامعة من خلال الادارة البيئية، البنايات الخضراء، النقل والتنقل المستدام...الخ

الفصل الخامس: تحت عنوان واقع الاستدامةبالجامعة محل الدراسة (الحرم الجامعي الباز سطيف)، فبعد التعرف على خصائص المنطقة والجامعة، سنقوم بالتطرق إلى عمل خلية الجودة بالجامعة وأهم المؤشرات التي تعتمدها في قياس الجودة بالجامعة، ثم نقوم بعرض مشروع الجامعة المسؤولة اجتماعيا (2017-2019)، حيث تم إضافة هذا الجزء مؤخرا فقط نظرا لحداثة الموضوع (نهاية 2016)؛

الفصل السادس: خاص بالدراسة الاحصائية، من خلال تقييم واقع المحاور الأربعة للاستدامة بالجامعة، واستخراج نقاط القوة ومحاولة التركيز عليها ونقاط الضعف ومحاولة تقويتها وترقيتها، كما سنقوم باختبار الفرضيات، وفي الأخير سنقوم بصياغة "نموذج الجامعة المستدامة" المستخلص من الدراسة.

الفصل الأول:
مفاهيم عامة حول
التنمية المستدامة

تمهيد الفصل:

كانت المؤسسة التقليدية تدعى في الماضي بـ "العلبة السوداء"، نظرا لنشاطها الإنتاجي والتسويقي فقط، دون الأخذ في الاعتبار المحيط الذي تلقي فيه آثار أنشطتها، ويمكن القول بأن المؤسسات وخاصة الصناعية منها هي أكبر مسببات المشاكل البيئية التي يعاني منها الكون، ولقد أدى نشاطها إلى تزايد وعي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بكم هذه الأخطار، وكان نتاج ذلك عقد مؤتمرات وملتقيات دولية وإقليمية تنادي بالتوقف عن النمو على حساب الكون والبشرية، إلى أن ظهر مفهوم التنمية المستدامة، والذي جاء كوصفة شاملة على المستوى الكلي، وعليه يمكن القول بأن المؤسسات هي التي أوجدت هذا المفهوم، ويجب عليها في المقابل أن تساهم في تحقيقه.

يبحث هذا الفصل في الأصل التاريخي للتنمية المستدامة وبيان مفهومها وأهم عناصرها والمفاهيم المرتبطة بها، والاهتمام العالمي، فضلاً عن توضيح المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تقاس بها التنمية المستدامة، وكيف انتقل إلى المستوى الجزئي (المؤسسات) وتغير مفهوم المؤسسة إلى "المؤسسة المستدامة" وبعض المفاهيم التي تؤدي إلى تحقيق هذا المفهوم على مستواها، وقد تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة

المبحث الثاني: أهمية مسعى التنمية المستدامة

المبحث الثالث: المؤسسة المستدامة .

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة

المشكلات التي يعاني منها الكون اليوم سببها الرئيسي هي الأنشطة التي تمارسها المؤسسات خاصة الصناعية منها، وقد جاء هذا المفهوم على المستوى الكلي نظرا للخطر الهائل الذي يواجهه كل بلد محليا، اقليميا وقاريا بل يتعدى إلى الخطر على الكوكب، سنحاول من خلال هذا المبحث إلى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة من خلال تتبع الجذور التاريخية للمفهوم، الأبعاد، الأهداف، المؤشرات...الخ

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة

يبحث هذا المطلب في نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة على المستوى الكلي، من خلال مختلف التواريخ الأساسية للملتقيات والمؤتمرات التي تناولت مفهوم النمو والتنمية، وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة.

الفرع الأول: أصل المفهوم

إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة اهتمام جديدة، حيث أن الاهتمام بالبيئة والحفاظ على الموارد وتنميتها كان من الأهداف التي سعى إليها الناس في الحضارات القديمة، وخير شاهد على ذلك أنماط الزراعة والري التي كانت سائدة في بلاد ما بين النهرين (العراق حالياً)، وفي الحضارة المصرية القديمة، وكانت بارزة أيضاً في كتابات الفلاسفة الإغريق من أمثال أرسطو وأفلاطون. فضلاً عن وجود إشارات في الكتب السماوية تحث على العلاقة السوية بين النشاط الإنساني والمحيط الطبيعي الذي يعيش في كنفه الإنسان، حيث يلاحظ المتأمل لخطاب القرآن الكريم مدى الاهتمام بالطبيعة وعناصرها وتوازنها، وبالأرض وكائناتها الحية، فضلاً عن الأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو إلى التعامل الرشيد مع موارد الأرض، من قبيل الماء والمراعي، وتنبذ الهدر والتبذير، غير أن هذا الاهتمام لم يكن يأخذ أطراً منهجية إلا في النصف الثاني من القرن الماضي، حيث اهتمت جماعات البحث، بالتوازي مع انبثاق الطلب الاجتماعي لصالح المحافظة على البيئة، بالعلاقة القائمة بين الأنشطة الإنسانية والمحيط الطبيعي، فمسألة نقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة قد ظهرت بقوة في بداية القرن العشرين، حيث أن اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة قد أشارت إلى هذه المسألة في عام 1915 م.[1]

وأصدر الاتحاد الدولي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي تأسس عام 1948 م تقريراً حول "بيان عن المحافظة على الطبيعة عبر العالم في عام 1950 م"، وقد أُعتبر هذا التقرير رائداً في مجال المقاربة الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين البيئة والاقتصاد، وقد ركزت الوثيقة للمحافظة على الطبيعة لكنها أعطت الأفضلية لرسالة جديدة تعين التغيير الذي

[1]- نواز عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات**، ط1، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، 2008، ص11.

طرأ على دعاة المحافظة، حيث زال التناقض بين المحافظة على الطبيعة وبين التنمية الاقتصادية، فتأسس مفهوم التنمية المستدامة انطلاقاً من هذا التحليل الذي يقر بوجود علاقة وطيدة توحد الاقتصاد بالبيئة. وهكذا فقد تقدم التقرير الأول المنبثق عن نادي روما والمعنون بـ" كفى من النمو "في عام 1970 م، بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي مثيراً ضجة بين المناضلين البيئيين أنصار النمو في درجة الصفر وبين دعاة النمو مهما كان الثمن. حيث زال التناقض بين المحافظة على الطبيعة وبين التنمية الاقتصادية، فتأسس مفهوم التنمية المستدامة انطلاقاً من هذا التحليل الذي يقر بوجود علاقة وطيدة توحد الاقتصاد بالبيئة.

وكانت أول محاولة للتوفيق بين النزعتين قد تم بحثها في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي عقد باستوكهولم عام 1972 م، حيث شهد المؤتمر انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة المصاغ من قبل العالمين إينياسي صاش وموريس سترونغ وآخرين .ويضع هؤلاء في مقدمة اهتمامهم نموذجاً للتنمية يحترم البيئة، ويولي عناية خاصة بالتسيير الفعال للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية ولحماية البيئة[1]. حيث شهد المؤتمر انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة المصاغ من قبل العالمين إينياسي صاش وموريس سترونغ وآخرين.

ويعتمد هؤلاء مقاربة إرادية جداً ومؤسساتية، حيث تسمح التدخلات في المجالات الأربعة التالية بتحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة في النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة:[2]

- التحكم في استعمال الموارد؛
- توظيف تقنيات نظيفة تتحكم في إنتاج النفايات وفي استعمال الملوثات؛
- حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية؛
- تكييف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية والاجتماعية بمعنى اختيار الأفضلية للحاجات على حساب الطلب.

وفي مطلع عقد الثمانينات وتحديداً في عام 1981م برز الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية والمعنون" الإستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة"، حيث تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة والتي هي" السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته"، ولكن بالرغم من أهمية ما جاء في تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، غير أن الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة جاءت مع إعلان اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لتقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك (Our Common Future) الصادر عام 1987 م، والتي عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي

[1] - Beat Burgenmeier, **Economie du développement durable**, 2ème édition, édition de Boeck, Bruxelles, 2005, p.41.
[2]- Catherine Aubertin, Franck-Dominique Vivien, **Le développement durable : enjeux politiques, économiques et sociaux**, IRD éditions, France, 2005, p. 33.

تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاته. وغنىً عن البيان، فإنه مهما كان أصل المفهوم وتاريخ ميلاده، فإن التنمية المستدامة قد باتت الآن واسعة التداول وشائعة الاستعمال ومتنوعة المعاني وبدأت تقرن بأي نمط تنموي، فهناك التنمية الزراعية المستدامة، التنمية الصناعية المستدامة، التنمية البشرية المستدامة والتنمية السياحية المستدامة،...،الخ[1].

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

استخدم اقتصاديو التنمية تعبير الاستدامة (Sustainability) محاولة منهم لإيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي من ناحية والمحافظة على البيئة من ناحية أخرى. وبالرغم من تداول تعريفات مختلفة لهذا المفهوم، فإنه يشير في الأساس إلى" توفير احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار باحتياجات أجيال المستقبل ".وتشير هذه الجملة ضمنياً إلى أن النمو المستقبلي ونوعية الحياة الشاملة تعتمد بشكل جوهري على نوعية البيئة.[2]

وتمثل قاعدة الموارد الطبيعية لبلد ما وسمة هوائه ومائه وأرضه إرثاً مشتركاً لأجياله برمتها .والاتجاه لتدمير هذه الهبة عشوائياً سعياً وراء أهداف اقتصادية قصيرة المدى يفضي إلى إنزال العقوبة بالأجيال الحاضرة والمستقبلية على وجه الخصوص.

والتنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار، وتمتلك عوامل التواصل وهي ليست واحدة من الأنماط التنموية التي درج مفكرو التنمية على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية أو المؤسسية، بل هي تشمل كافة هذه الأنماط، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.

وعلى ضوء ما ورد آنفاً، فإن التعريف الأكثر وضوحاً للتنمية المستدامة بأنها التنمية التي تأخذ في الاعتبار القيود الثلاثة الرئيسة التي تفرضها البيئة على جهد التنمية، ألا وهي عدم التبذير في استخدام الموارد الناضبة، والالتزام باستخدام الموارد المتجددة بحدود قدرتها على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة البيئة على هضم ما يلقيه فيها جهد التنمية من مخلفات[3].

---

[1] - Jean-Paul Marechal, Bétrice Ouenault, **Le développent durable : une perspective pour le 21ème sciècle**, press universitaire de revues, Rennes, 2005, p. 63.

[2]- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **تقرير مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف،عالم المعرفة، الكويت، 1978.

[3]- أسامة الخولي، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع :دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2002 . ص173- 174 .

المطلب الثاني :أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها وأسسها

سنبرز في هذا المطلب أبعاد التنمية المستدامة، أهدافها بالإضافة إلى أهم أسسها.

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسة هي :البيئة والمجتمع والاقتصاد، وعند النظر إلى هذه الركائز على أنها دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع عند المركز تمثل رفاهية الإنسان؛ فكلما اقتربت هذه الدوائر من بعضها، شريطة أن تكون مكملة لبعضها لا على حساب بعضها، ازدادت منطقة التقاطع.

قبلت فكرة التنمية المستدامة وتم إقرارها على صعيد واسع، غير أنه اتضح بأن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية يعد مهمة صعبة، حيث أن عملية التنمية الشاملة تتطلب التوافق بين السياسات المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .فالتنمية المستدامة تدعو إلى مستقبل يتم فيه موازنة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة .فلابد من الربط ما بين التنمية والبيئة من أجل حماية الأنظمة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية التي تعد من المستلزمات الأساسية للإيفاء باحتياجات الإنسان وتحسين ظروف المعيشة للجميع، لكن دون زيادة استخدامها إلى ما يتخطى قدرة الكرة الأرضية على التحمل.

ولذلك، فإن الجهود الهادفة إلى بناء نمط حياة مستدام تتطلب إحداث تكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة هي[1]:

1- **النمو الاقتصادي والعدالة:** تتطلب النظم الاقتصادية العالمية القائمة حالياً، بما بينها من ترابط، نهجاً متكاملاً لتهيئة نمو مسؤول طويل الأجل، مع ضمان عدم تخلف أية دولة أم مجتمع عن الركب.

2- **حفظ الموارد الطبيعية والبيئة:** للحفاظ على التراث البيئي العالمي والموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، يجب إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصادياً للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ الموارد الطبيعية.

3- **التنمية الاجتماعية:** يحتاج الإنسان إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء وخدمات الصرف الصحي .وعند العناية بهذه الاحتياجات، يجب على المجتمع الدولي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم.

ومما تقدم يمكن اعتبار التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية، والذي يؤكد ذلك أن التنمية في مختلف دول العالم لا تحقق شروط الإستدامة بوضعها الحالي لأنها تتم على حساب استهلاك واستنزاف الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة، فبعضهم يتعامل مع قضية التنمية المستدامة كقضية

[1] - Farid Baddache, **Le développement durable tout simplement**, EYROLLE éditions, Paris, 2008, pp. 12-13.

أخلاقية، وبعضهم الآخر يرى أنها نموذج تنموي بديل يختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي أو هو أسلوب لإصلاح أخطاء وتعثرات النماذج السابقة بعلاقتها مع البيئة، ويرى آخرون أنها تفكير في مستقبل ومصير الأجيال القادمة وأن عنصر الوقت هو أهم ما يميزها، ويمكن الوقوف على أبرز السمات الأساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة بأنها:[1]

- تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلاً وتعقيداً فيما يرتبط بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
- تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع، وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم؛
- ترتكز على أساس نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات؛
- تتداخل فيها الأبعاد الكمية والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها؛
- لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها بما يلي:[2]

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وروحياً من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية وبصورة عادلة ومقبولة.

2- احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس الحياة الإنسانية، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة كي تكون علاقة تكامل وانسجام.

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية: ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

4- تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع: ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق

[1]- تقرير مستقبلنا المشترك، مرجع سابق، ص ص 76-80.

[2]- عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 19-20.

أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6- إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع: ويتم ذلك بطريقة تلائم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية كافة، ووضع الحلول الملائمة لها.

الفرع الثالث: مبادئ (أسس) التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على تحقيق أمرين أساسيين هما الحق في التنمية والحق في حماية البيئة وكلاهما من حقوق الإنسان، فيقيناً أن حماية البيئة باتت مطلباً أساسياً لتدعيم حقوق الإنسان في الحياة الكريمة والتمتع بالصحة التي تأتى من خلال الحق في التنمية .وللتنمية المستدامة عناصر رئيسة تم وضعها بصفة أساسية ضمن إعلان ريودي جانيرو في المبادئ من 3 إلى8 والمبدأ 16، والعناصر الموضوعية للتنمية تتضمن الآتي[1]:

- الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية؛
- اندماج الحياة البيئية مع التنمية الاقتصادية؛
- الحق في التنمية؛
- التوزيع العادل للموارد بين الجيل الحالي والأجيال القادمة؛
- تحميل المتسبب في التلوث بنفقات التلوث.

أما العناصر الإجرائية، فإنها تتمثل في المبدأين 10 و17 الخاصين بالاشتراك العام في اتخاذ القرار وفي التقييم البيئي العام، وتستند التنمية المستدامة على عدة اعتبارات أو مقاييس بيئية تحكمها قواعد هي:

قاعدة المخرجات التي تتكون من نوعين من المصادر هما[2]:

1- المصادر المتجددة: وهي ألا يكون استهلاك المصادر بما يتجاوز قدرتها على إعادة التوليد.

2- المصادر غير المتجددة: عدم استنزاف المصادر غير المتجددة بحيث أن تكون أقل من المعدل التاريخي لتطوير المستخدم للمصادر المتجددة واستثمارها حسب قاعدة سرفيان كوزي للتنمية المستدامة، والتي تنص على " أن الناتج من استخدام المصادر المستنفدة يجب استخدام جزء منه في قضاء الحاجيات الحالية بباقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة".

[1] - Alain Jounot, **100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, AFNOR publications, France, 2004, P. 4.

[2] - نواز عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، مرجع سابق، ص 16-17.

الفرع الرابع: التنمية المستدامة توازن بين القيم الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية

يوضح الشكل (01) مجموعة الأهداف الرئيسة الخاصة بمفهوم الاستدامة، والتي تنطوي على مضامين عملية كامنة للتنمية المستدامة .وقد بذلت جهود متواصلة لتأكيد المضامين المتأصلة في العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة.

شكل رقم(01): ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة

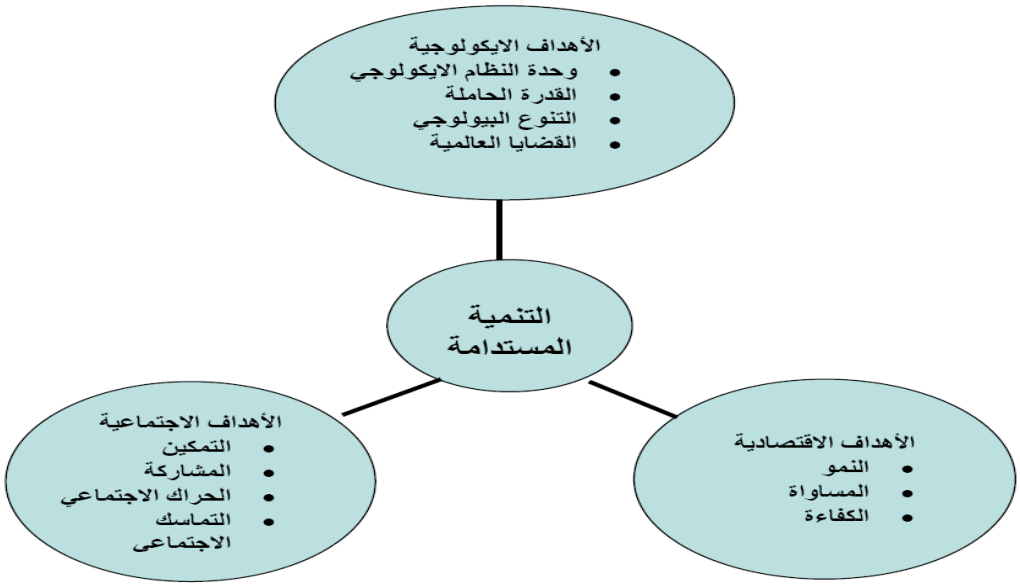

المصدر: نواز عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، مرجع سابق، ص 17.

ويركز علماء البيئة على الحفاظ على تكامل النظم البيئية المطلوبة للاستقرار الشامل للنظام البيئي العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكائنات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية. ويسعى الاقتصاديون إلى تعظيم الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتقنيات الحالية واستخدام الوحدات الاقتصادية (مثل المال أو القيمة المتحققة) بوصفها معياراً للقياس.

كما يركز علماء الاجتماع على أن العوامل الأساسية الفعالة في التنمية المستدامة هم الناس ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحياناً، مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي[1].

وتقع الحلول الدائمة اللازمة لتنمية النظم الأرضية في مفترق الطرق بين المجالات التي تمثل عناصر التنمية المستدامة وهذا ما يمكن معرفته من خلال الشكل الموالي:

[1]- سلامة سالم سلمان، **تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، سبتمبر. 2006 ، ص 54 .

شكل رقم (02) : العناصر الرئيسة التي تحقق التنمية المستدامة

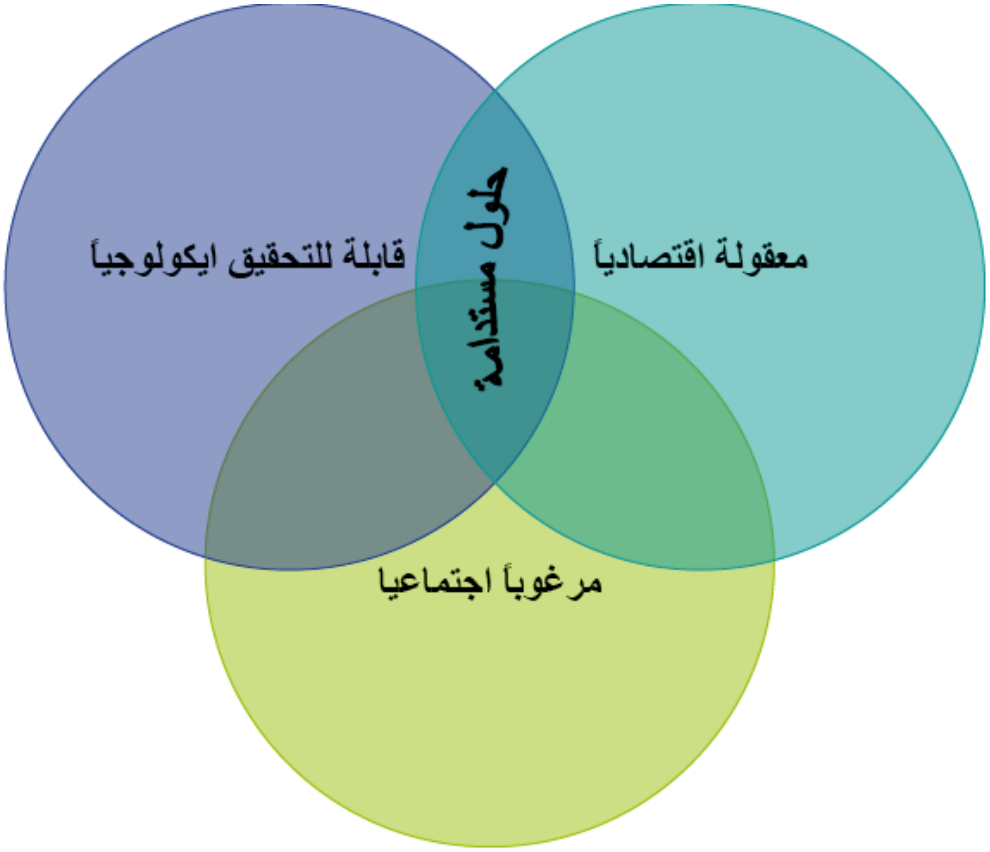

Source : Louis Guay, Laval Doucet, Luc Boutillier, Guy Dedailleul, **Les enjeux et les défis du développement durable : connaître, décider et agir**, les presses universitaires Laval, France, 2004, p. 16.

ولا تتحقق التنمية المستدامة إلا حينما تكون أهداف الإدارة وإجراءاتها قابلة للتطبيق من الناحية البيئية وأن تكون عملية من الناحية الاقتصادية ومرغوبة اجتماعياً، مما يشير إلى الكمال البيئي وتقبلها سياسياً .وعدم التنبؤ ذاته لا يقدم أية أسس للأحكام القيمية، بل يوفر بالأحرى مصدراً أساسياً للمعلومات التي تتخذ على أساسها القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً للشروط التي تفرضها قيم الناس.

ومع ذلك، فإن عدم التوازن بين العناصر الثلاثة أو إعادة صياغة التوازن ليعكس تفوق إحدى وجهات النظر على ما عداها قد يسفر عن فشل تحقيق حماية البيئة بسبب تعرض واحد أو أكثر من المجالات للإخفاق .فإذا أخذنا على سبيل المثال إحدى وجهات النظر الأساسية في الحسبان بحيث تبرز الأهداف الاقتصادية فقط مثل النمو والكفاءة، وترجع في الوقت نفسه الأهداف البيئية إلى إدارة الموارد الطبيعية وحدها، فإنه لا يمكن تحقيق توازن دائم في الأجل الطويل، وبالمثل يكون استمرار النظم الأرضية (مثل الغابات) متدثراً في عباءة القيم والمؤسسات الإنسانية دون الاعتماد على الوظائف البيئية وحدها. وهذا بالإضافة إلى أن المشكلات الطبيعية الحيوية والتقنية الظاهرية مع ما

يواكبها من تدهور الموارد وفقدان الإمكانات الكامنة في النظم الايكولوجية مثل النظم الايكولوجية الزراعية، يكون لها في واقع الأمر جذور أصيلة في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية، وهذا ما ينجم عنه اتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعكس هذا المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقيم بصورة رئيسة وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، وتساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة.

وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا التي تضمنتها توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين وهي تشكل إطار العمل البيئي في العالم وقد حددتها الأمم المتحدة بالقضايا التالية :المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، الفئات الاجتماعية، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع البيولوجي، النقل والطاقة، النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية، وفيما يلي توضيح لأهم القضايا المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة.

الفرع الأول:القضايا والمؤشرات الاجتماعية

تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة أساسا في:

1- المساواة الاجتماعية: وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات . وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة، وأهمها الصحة والتعليم والعدالة .ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضية مكافحة الفقر، والعمل وتوزيع الدخل، والوصول إلى الموارد المالية وعدالة الفرص بين الأجيال. وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقيق .وقد تم اختيار مؤشرين رئيسين لقياس المساواة الاجتماعية وهما نسبة السكان تحت خط الفقر، ومقدار التفاوت بين الخُمس الأغنى والخُمس الأفقر من السكان(أو مؤشر جيني القياسي لتفاوت الدخول).[2]

[1]- نواز عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، مرجع سابق، ص 18-19.
[2]- الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن21 ، الفصل 3، 4، 25 و26.

2- **الصحة**: لقد أدى تدهور الأوضاع الصحية نتيجة تلوث البيئة المحيطة بالسكان، والفقر، وغلاء المعيشة، والنمو السكاني المطرد إلى الفشل في تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة في الدول النامية، حيث لم تتطور الخدمات الصحية والبيئية بصورة تواكب التطور الاقتصادي.

أما أهم المؤشرات الرئيسة للصحة فهي: العمر المتوقع عند الولادة، معدلات وفيات الأمهات والأطفال، والرعاية الصحية الأولية.[1]

3- **التعليم**: يعد التعليم مطلباً رئيساً لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم التركيز عليه في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، لأن التعليم من أهم المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها الفرد لتحقيق النجاح في الحياة.كما أن هناك ارتباطاً مباشراً بين مستوى التعليم في بلد ما ومدى تطوره الاجتماعي والاقتصادي.

وقد حققت الكثير من الدول نجاحات ملموسة في التعليم وفي تدريب سكانها على التعامل مع المعلومات الحديثة، ولا يزال هناك كثير من الجهد الذي يجب القيام به في هذا المجال، أما أهم مؤشرات التعليم فهي: معدل معرفة القراءة والكتابة، ومعدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة.[2]

4- **السكن**: يعد توفير السكن الملائم للمواطن من أهم احتياجات التنمية المستدامة، وتتأثر شروط الحياة في الحواضر الكبرى دائما بكل من الحالة الاقتصادية، ومعدل نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك حالة ونوعية التخطيط العمراني والحضري، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية.

5- **الأمن**: يقصد بالأمن في التنمية المستدامة الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد كلها على وجود نظام للإدارة الأمنية متطور وعادل يحمي المواطنين من الجريمة، إلا أنه ينبغي في الوقت ذاته ألا تثير هذه الإدارة القلق الاجتماعي، أو تمارس سلطاتها من خلال الإساءة إلى الأفراد، والتعدي على حقوق الإنسان. ومن المسائل المتعلقة بالأمن والتي ركز عليها جدول أعمال القرن 21 العنف والجرائم ضد الأطفال والمرأة، وجرائم المخدرات، وغيرها مما يقع ضمن بنود الأمن الاجتماعي .ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.[3]

6- **النمو السكاني**: توجد علاقة عكسية بارزة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما، أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية وتقلص النمو الاقتصادي

[1]- الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن21 ، الفصل 6.
[2]- الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن21 ، الفصل 36.
[3]- الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن21 ، الفصل 26.

المستدام، مما يفاقم المشكلات البيئية، وهو ما يقلل من فرص تحقيق التنمية المستدامة. أما المؤشر الرئيس الذي يستخدم فهو معدل النمو السكاني.

الفرع الثاني: القضايا والمؤشرات الاقتصادية

وتشمل هذه المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك[1]:

1-البنية الاقتصادية: تظهر المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي، ومعدل دخل الفرد والقوى الشرائية ضمن موازين السوق. وتتمثل أهم مؤشرات البنية الاقتصادية بما يلي:

- الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمار فيه.
- التجارة: تقاس بالميزان التجاري للسلع والخدمات.
- الوضع المالي: يقاس عادة من خلال احتساب نسبة المديونية الخارجية أو الداخلية إلى الناتج القومي الإجمالي، وكذلك من خلال نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

2-أنماط الإنتاج والاستهلاك: تعد أنماط الإنتاج والاستهلاك من أهم القضايا الاقتصادية الرئيسة في التنمية المستدامة، إذ أن العالم يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في الدول المتقدمة صناعياً، وأنماط الإنتاج غير المستدامة التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية. وعليه لامناص من إحداث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للمحافظة على الموارد وجعلها متاحة لجميع سكان العالم بصورة متساوية، شريطة أن تبقى متوفرة للأجيال المقبلة، وتتمثل أهم مؤشرات أنماط الإنتاج والاستهلاك بالآتي:

- استهلاك المادة (وتقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج)؛
- استخدام الطاقة (وتقاس من خلال احتساب استهلاك الطاقة السنوي للفرد)؛
- إنتاج وإدارة النفايات (وتقاس بكميات إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة والمشعة، وإعادة تدوير النفايات؛
- النقل والمواصلات (وتقاس بالمسافة التي يقطعها الفرد سنوياً مقارنة بنوع المواصلات سيارة خاصة، مواصلات عامة، طائرات، ...الخ).

[1]- سهام حرفوش، إيمان صحراوي، ذهبية ريمة بوباية، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاء الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، الجزائر، أفريل 2008، ص ص 112-113.

الفرع الثالث: القضايا والمؤشرات البيئية

تتمثل القضايا والمؤشرات البيئية في الغلاف الجوي، والأراضي، والبحار والمحيطات والمناطق الساحلية، والتنوع الحيوي.

1- **الغلاف الجوي:** هناك العديد من القضايا الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون، ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع صحة الإنسان، واستقرار وتوازن النظام البيئي. ومن أهم المؤشرات: التغير المناخي، استنفاد طبقة الأوزون، نوعية الهواء[1].

2- **الأراضي:** وهي قضية معقدة وهامة جداً وذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، إذ أن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بصورة رئيسة مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيق مبادئها.وتتطلب استخدامات الأراضي اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية بدرجات متفاوتة من المسؤولية الإدارية والسياسية، وقد تكون القرارات وطنية، أو إقليمية أو محلية أو شخصية.[2] ومن أهم المؤشرات: تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات والتنمية الزراعية والنمو الحضري.

3- **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:** ما كانت البحار والمحيطات تشكل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية، لذا فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئياً يمثل أكبر التحديات التي تواجه البشرية.

ومن أهم المؤشرات: النسبة المئوية لمجوع السكان المقيمين في المناطق الساحلية، كمية صيد الأسماك ودرجة تركز الطحالب في المياه الساحلية[3].

4- **التنوع الحيوي:** قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحياناً، حيث يعتقد بعضهم أن المسألة تتعلق بحماية النباتات والحيوانات البرية وإنشاء المحميات، وأن ذلك يصطدم مع التنمية الاقتصادية. إلا أن التنوع الحيوي يعتبر في الحقيقة عنصراً أساسياً في التنمية المستدامة، وهناك ارتباط أساسي بينه وبين العمليات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، فإن نحو 75 %من الأدوية التي يتم تداولها مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، ويخشى أن تفقد هذه النباتات من الطبيعة، ومن أهم المؤشرات: الأنظمة البيئية (نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية)، الأنواع (نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض).[4]

وفيما يلي جدول يبين أهم المؤشرات قياس التنمية المستدامة.

---

[1]- الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن21 ، الفصل 9.

[2]- الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن21 ، الفصل 10.

[3]- الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن21 ، الفصل 17.

[4] -UNEP, **Global Environment Outlook: environment for development (GEO-4), summary for decision makers**, United Nations Environment Programme(unep) publication, 2007,pp. 12-13.

جدول رقم (01): أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة (اجتماعية، اقتصادية، بيئية)

المؤشرات الاجتماعية	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر /تفاوت الدخول – معدل البطالة نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل / النسبة المئوية للأطفال دون سن ال 15 الذين خرجوا من بيوتهم الحالات الغذائية للأطفال / حالات الوفيات – معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات / متوسط العمر المتوقع عند الولادة/ نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري / نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب/الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية/ التحصين ضد الأمراض المعدية بين الأطفال/ معدل انتشار وسائل منع الحمل/ نسبة إكمال الدراسة الابتدائية و الثانوية – معدل الإلمام للقراءة و الكتابة بين البالغين – نصيب الفرد من مساحة البيت /عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة/ معدل النمو السكاني –سكان المناطق الحضرية المنظمة و غير المنظمة
المؤشرات البيئية	استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون/ تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة و الأراضي المزروعة دائما./ استخدام المبيدات الحشرية –استخدام الأسمدة. مساحة الغابات النسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي –مساحة المستوطنات الحضرية كثافة قطع الأشجار – الأراضي المصابة بالتصحر –مجموع السكان في المناطق الساحلية حجم المياه السطحية و الجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة – الطلب البيولوجي والكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية تركز البكتريا القولونية ة في المياه العذبة/ المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية/ انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسية
المؤشرات الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي/ حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي ميزان التجارة للسلع و الخدمات – الدين / الناتج القومي الإجمالي/ مجموع المساعدات الإنمائية – كثافة استخدام المواد/ نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة –آثافة استخدام الطاقة/ توليد النفايات الصناعية و الحضرية الصلبة – توليد النفايات المشعة–/ توليد النفايات الخطرة –إعادة تدوير و استخدام النفايات المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا

المصدر: ذهبية لطرش، **متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل العولمة**، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، الجزائر، أفريل 2008، ص 245.

المبحث الثاني: أهمية مسعى التنمية المستدامة

لإظهار ضرورة السعي نحو التنمية المستدامة، نبرز أهمية هذا المسعى وفقا للأبعاد التي تكاد تجمع عليها معظم الأدبيات في هذا الشأن، والمتمثلة في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للتنمية المستدامة

يتميز الاقتصاد العالمي بالعديد من المعطيات والحقائق، التي نعرض جانبًا منها بالتركيز على نقائصه وانسداداته.

الفرع الأول: عرض لواقع وحقائق عن الاقتصاد العالمي

نستند هنا إلى بعض الأرقام المتعلقة بالاقتصاد العالمي، ومدلولاتها.

1-مستجدات الاقتصاد العالمي: يمر الاقتصاد العالمي حسب "تقرير صندوق النقد الدولي" للعام 2011، بمرحلة جديدة وخطيرة، تراجع خلالها النشاط العالمي واهتز توازنه، ويرتقب التقرير اضطرابا ماليا، إلى جانب نسبة نمو في الاقتصاد العالمي بحوالي(3.6 %) عام 2016 مقارنة بـ 4 % نهاية 2012، وأكثر من 5 % في 2010، كما سيعرف الناتج الداخلي الخام للدول المتقدمة، نموا ضئيلا بحوالي 1.5 % في 2011، و2 % في 2012، جرّاء التخلي المؤقت عن جزء كبير من القوى العاملة في الثلاثي الثاني من 2011. أما في الدول الناشئة، فمن المرتقب أن تنخفض معدلات النمو بحوالي 6 % في 2012، ويتوقع التقرير حالة من الركود في منطقة اليورو، التي تعرف أزمة ديون كبيرة، لتزيد من مؤشرات الأزمة الاقتصادية العالمية[1]، ويحدث هذا والاقتصاد العالمي لم يتعافى بعد من الأزمة المالية الخانقة، التي عرفها نهاية 2008، وتحولت إلى أزمة اقتصادية ثم اجتماعية شاملة.

2- التبعية للنفط واستنزاف الموارد الطبيعية: يتميز الاقتصاد العالمي بتبعيته للنفط وتزايد استهلاكه للموارد الطبيعية.

أ– التبعية للطاقة النفطية: لقد ارتفع الاستهلاك العالمي من الطاقة إلى الضعف بين العام 1970 و2000، ومن المنتظر أن يتضاعف مرة أخرى مطلع 2050، كما يتسم استهلاك الطاقة بالتفاوت بين الدول، حيث لا يتعدى استهلاك الطاقة الكهربائية 83 كيلوواط/سا في البلدان النامية مقابل معدل 8053 كيلوواط/سا في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[2]، وتمثل الطاقات الحفرية (البترول، الغاز، الفحم) مصدر 81 % من التموين الطاقوي العالمي، مما يعني توقع نضوب هذه المخزونات مستقبلا: البترول (من 50 إلى 100 سنة)، الغاز الطبيعي (من 60 إلى 70 سنة)، واليورانيوم (الطاقة النووية) بشكل كبير قبل نهاية القرن الـ 21، والفحم (بعد اثنين أو ثلاثة قرون).

[1] Global Monitoring Report 2011, **The International Bank for Reconstruction and Development**/The World Bank 2011, disponible sur http://www.worldbank.org
[2] http://www.terra-symbiosis.org , le 15/12/2011

لكن بالرغم من الخدمات الكبيرة التي يقدمها البترول والطاقات الحفرية عامة، إلا أنها لا تخلو من العيوب، أولها التلوث الذي يخلفه احتراق هذه الموارد، حيث ينسب إليها العلماء التسبب في زيادة درجة حرارة الأرض، والتغيرات المناخية، ناهيك عن طابعها غير المتجدد، وبالتالي عدم إمكانية الاعتماد عليها في المستقبل. أما الطاقة النووية، فإذا كانت مزيتها، تكمن في عدم إطلاق الغازات الدفيئة، فإنها بالمقابل، تشكل تهديدا كبيرا على المستقبل، حيث تمتد الفترة بين بناء المراكز النووية وتفكيكها، أو إخماد البقايا النووية، إلى آلاف السنين، ناهيك عن اخطار الحوادث التي تتعرض لها، والكوارث التي تخلفها، مثل ما خلفه زلزال "فوكوشيما" باليابان، وقبله حادثة "تشرنوبيل" بأكرانيا.

ب– نضوب الموارد الطبيعية: إن المواد الأولية محدودة وغير متجددة، ولذلك فإن مواصلة الاستهلاك بالمستويات الحالية، تعني أن مخزونات الذهب، الزنك والإنديوم (لصناعة الشاشات من نوع LCD)، لن تكفي أكثر من 16 سنة، القصدير 19 سنة، الرصاص 21 سنة، النحاس 30 سنة، البلاتين 55 سنة، اليورانيوم 60 سنة والحديد 78 سنة. وبطبيعة الحال، لو أن كل سكان العالم يتبعون نمط الحياة الأمريكية، فإن هذه المخزونات ستنفذ بسرعة أكثر. على سبيل المثال، زاد استهلاك الحديد بـ41 % بين 2001 و2004، بسبب القفزة التي عرفتها صناعة الحديد الصينية، وفي تقديرات أخرى، سيؤدي الاستغلال الحالي إلى استنفاد جل احتياطات العالمية بكاملها، قبل نهاية هذا القرن[1].

3- الصناعة والتلوث: يتميز عالم الصناعة بالتسارع والتعاظم، فالورشات البحرية والشركات البترولية تعمل بدون انقطاع، وتتسبب في تفاقم درجات التلوث لاسيما في المدن، حيث أصبحت مصدرا للكثير من الأمراض، التي تمس كل فئات المجتمع كما في الشكل (03)، وذلك أيضا من تبيعات التطور في وسائل النقل، حيث صارت معظم السلع تقطع آلاف الكيلومترات بين الدول المنتجة والمستهلكة، مضاعِفة المبادلات الدولية بحوالي عشرين 20 مرة منذ 1950، حيث تتم 90 % منها عبر البحار، أين يتم نقل 500 مليون حاوية سنويا، ويَعُدّ عالم اليوم 1500 طنا من النفايات (بلوتونيوم)، التي تزداد بـ 100 طن سنويا. في فرنسا مثلا، ينتج 58 مفاعلا، من 35 إلى 40 كغ من هذه النفايات اليومية، التي تتطلب أكثر من 240 ألف سنة لزوالها، كما تحصي القطاعات الصناعية حصة معتبرة من الاستهلاك العالمي للموارد وتخليف الفضلات، حيث ارتفع استهلاك الطاقة فيها بنسبة 61 % بين عامي 1971 و2004، وقارب في 2009 ثُلُث (3/1) الاستهلاك الطاقوي العالمي، وبالموازاة مع ذلك، تعتبر مسؤولة على 36 % من مجمل انبعاثات Co_2.[2]

[1] http://www.terra-symbiosis.org , le 15/12/2011
[2] http://www.iane.org consulté le 15/12/2011

شكل رقم (03): هرم التأثيرات الحادة المرتبطة بالتلوث الجوي

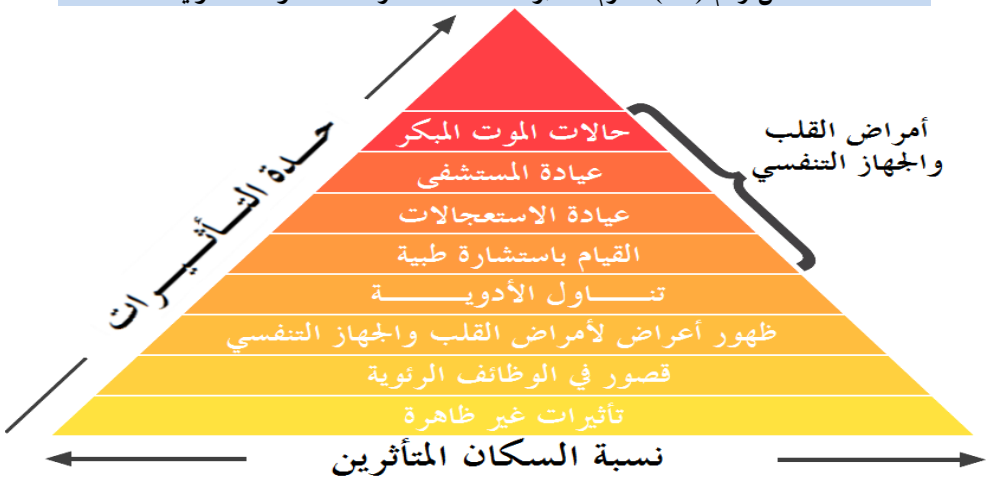

المصدر: http://www.affsset.com تاريخ الاطلاع: 2011/12/23

خلاصة القول، أن الواقع الاقتصادي العالمي قد أفرز أزمات متداخلة، تلخصها الأزمة المالية في 2008، الناجمة عن الإفراط في "رأسمالية الكازينو"، والمضاربات العقارية في الو.م.أ، التي تحولت إلى أزمة اقتصادية واجتماعية عالمية.

الفرع الثاني: نقد النموذج الاقتصادي الحالي

مما لا شك فيه أن أنماط التنمية الحالية، قد أفرزت –ولاتزال– تكاليف كبيرة يتعذر الاستمرار في تحملها، خاصة تلك الناجمة عن التلوث، ونقص الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة، كما تدل الصدمات المتكررة للاقتصاد الدولي على بنائه على مجموعة من نقاط الضعف الهيكلية.

1- الاقتصاد والتنمية المستدامة: ينبغي تغيير الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك، بالاعتماد على ما يقدمه العلم لفهم الظواهر المعقدة، والاستفادة مما توفره الابتكارات، في معالجة أشكال التلوث وتفاديها لتحقيق التنمية المستدامة[1].

أ. القدرة الاقتصادية للتنمية المستدامة: تبين الكثير من الدراسات، بأن حماية البيئة تتلازم مع النمو الاقتصادي، إذ يُظهِر "مؤشر الاستدامة البيئية" لـ"المنتدى الاقتصادي العالمي"، أن هناك ارتباطا إيجابيا بين التشريع البيئي الحازم والتنافسية الاقتصادية، كما تم الحصول على نتائج مماثلة في الو.م.أ، حيث يظهر أن المؤسسات ذات المستوى الأعلى من حيث الفعالية البيئية، تتمتع بأحسن التوقعات في مجال التشغيل، والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل (والعكس صحيح)، وبعيدا عن فكرة "صفر نمو"، فإن التنمية المستدامة لا تدعو إلى حالة من الركود، بقدر ما تحث على التغيير المتواصل، من خلال الكفاءة في استغلال الموارد، انتقاء المشاريع الاستثمارية، وتوجيه التطوير التقني وفقا للحاجيات

[1] Conseil de la science et de la technologie 2001, **Innovation et développement durable l'économie de demain**, p21 disponible sur http://www.cst.gouv.qc.ca

الحالية والمستقبلية[1]، ومن جهتها تبين دراسات الـ(OCDE)، بأن النفقات البيئية لا تسبب مشكلات حادة على مستوى الاقتصاد الكلي، ولا تُخِلّ بالمنافسة والتجارة الدولية، كما أكدت على أن النمو الاقتصادي وحماية البيئية هدفان متلازمان ومتكاملان. وللتنمية المستدامة في جانبها الاقتصادي مجموعة من التصورات، لعل أهمها:

- **الإيكولوجيا الصناعية:** تمثل "الإيكولوجيا الصناعية" جزءً من تيار فكري واسع يهدف إلى جعل أنماط الإنتاج أكثر استدامة، حيث تراعي هذه النظرية العلاقات الموجودة بين الصناعة ومحيطها سعيا لتحسين الدورة الكلية للموارد والطاقة، من المواد الأولية إلى المكونات الجزئية وإلى المنتجات النهائية وحتى بعد نهاية استعمالها، حيث يتم إلغاء معنى الفضلات، بفضل إعادة استعمال المنتجات الجزئية وإعادة تدوير المنتجات المنتهية الصلاحية من أجل استعمالات أخرى إلى جانب التثمين الطاقوي.
- **الكفاءة الإيكولوجية:** يقصد بـ"الكفاءة الإيكولوجية" توفير السلع والخدمات بأسعار تنافسية، لإشباع حاجيات الإنسان، والمساهمة في تحسين مستوى الحياة، من خلال جعل التأثيرات الإيكولوجية، وحجم الموارد على مدى دورة الحياة كاملة، في مستوى يتوافق على الأقل مع قدرة تحمل الأنظمة الإيكولوجية، وتتجاوز الكفاءة الإيكولوجية حدود الإنتاج الصناعي لتُطبّق على الخدمات والاستهلاك، وتمس المؤسسات تماما مثل الهيئات العمومية والمتجمع عامة. ويتوجب على المؤسسة الباحثة عن "الكفاءة الإيكولوجية"، أن تعمل بشكل خاص على الحد من حجم المواد والطاقة المستعملة، تقليص انتشار المنتجات السامة، تحسين إمكانية تدوير المواد، الحث على الاستعمال المستدام للموارد المتجددة، وتمديد فترة استعمال المنتجات[2]. ولقد أخذ هذا المفهوم مكانة هامة في ميدان الأعمال، حيث صارت الكثير من المؤسسات، تعترف بأن الممارسات الكفؤة إيكولوجيا، تساهم في تحسين فعاليتها وتنافسيتها، إذ تتجه أكثر من 80 % من الشركات المتعددة الجنسيات حسب دراسة قامت بها منظمة الأمم المتحدة، نحو الاعتراف بهذا المفهوم. ومن المزايا التي تم تحقيقها، تخفيض التكاليف ورفع الإنتاجية في العديد من الصناعات (التعدين، السيارات، البلاستيك، إلخ). وفي تقرير لـ"وزارة الطاقة" للو.م.أ، يرتقب تخفيض الفاتورة الطاقوية بـ 20 % مطلع 2020، وانبعاثات CO_2 بنسبة 33 %، بالموازاة مع زيادة الفعاليات، تقليص التبعية للبترول، والحد من تلوث الهواء والغازات الدفيئة، وذلك بفضل تبني نظام أكثر كفاءة من حيث استهلاك الطاقة.
- **الصناعة الأكثر وعيا:** بعد أن كانت المؤسسات الأمريكية أقل تحمسا من نظيراتها الأوروبية واليابانية لتبنى الممارسات الرفيقة بالبيئة، بدأت تغير من سلوكها تدريجيا، وصارت الشركات العملاقة للصناعات الكيميائية

[1] http://www.alternatives-economiques.fr/_fr_pub_146.html
[2] http://www.wbcsd.com consulté le 12/12/2011

والبترولية الأمريكية وغيرها، تتبنى إجراءات للخفض من انبعاثات CO_2، حيث تمكنت "دوبون" (DuPont) على سبيل المثال، من تقليص انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بشكل كبير، وتؤكد عزمها على المواصلة في هذا المسعى، بالرغم من مواقف الحكومة الأمريكية، والفشل في المفاوضات المتعلقة بـ "بروتوكول كيوتو"، وبدورها التزمت كل من (BP) و(Shell) بتخفيض هذه الانبعاثات.

ب. الحث على التنمية المستدامة كبديل اقتصادي: تُقرّ العديد من الهيئات والحكومات، على التقارب بين التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية، إذ لم يبقى الأمر مقتصرا على المنظمات المدافعة عن البيئية، بل امتد إلى هيئات مثل:

- **المجلس العالمي للمؤسسات من أجل التنمية المستدامة (WCBSD)**: يضم هذا المجلس حوالي 150 مؤسسة متعددة الجنسيات، تمثل 30 بلدا و20 مُجمّعا صناعيا عملاقا، ويوصي هذا المجلس بـ: "الكفاءة الإيكولوجية" كممارسة صناعية مربحة، ويروّج لنجاحات أعضائه (مؤسسات) في هذا الشأن.
- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)**: تدافع هذه المنظمة بدورها عن مفهوم "الكفاءة الإيكولوجية"، وتدعو للعمل على تحقيق بيئة سليمة، حيث ذكّرت الدول الأعضاء في الاجتماع الوزاري لهذه الهيئة في ماي 2001، بإرادتها في ترقية التنمية المستدامة وجعلها من أهم الانشغالات حاليا ومستقبلا.
- **المنتدى الاقتصادي العالمي**: وهو المعروف بلقاء "دافوس" السنوي، الذي يجمع رؤساء الدول والمؤسسات في العالم، والذي يعد مثالا آخر عن الحث على تبني التنمية المستدامة، حيث تم تخصيص فصل كامل لقياس الأداء البيئي لعشرات الدول، في تقريره عن التنافسية العالمية لعام 2000، معترفا بأن جودة الحياة مرتبطة بجودة البيئة الطبيعية، وأن الأداء البيئي يؤثر على قدرات النمو الاقتصادي الدائم على المدى الطويل.

بالرغم مما سبق، لا تزال التحفظات كبيرة بشأن تبني مفهوم الكفاءة الإيكولوجية في إدارة الغازات الدفيئة، وتتمثل الأسباب المقدمة أساسا في تكلفة الإجراءات المطلوبة، والتخوف من فقد التنافسية، وهو ما يتناقض مع النجاحات المحققة خلال السنوات السابقة، حيث أشارت العديد من الدراسات، بأن اعتماد التكنولوجيات الأكثر كفاءة من حيث استهلاك الطاقة، يعود بربحية أكبر على المؤسسات[1].

2. الطاقات المتجددة والتحرر من التبعية للنفط: ينبغي الاستفادة من الأزمات الحالية، لوضع استراتيجية عاجلة لفض تبعية الأنشطة البشرية للنفط. وبالتالي، فالحل يكمن في تخفيف العبء على البيئة، والعمل على الاستغلال الأمثل للقدرات البيولوجية، من خلال ترشيد استهلاك الطاقة (تغيير أنماط الاستهلاك والنقل، تهيئة الإقليم)، ورفع

[1] http://www.energy.gov / 17/12/2011

الفعالية في استعمالها، واستبدال البترول والطاقات الحفرية، بأخرى متجددة، والتي صارت رهان العديد من الدول[1]، لاسيما المتقدمة منها كالو.م.أ وألمانيا، من أجل الانتقال التدريجي من عصر البترول، بالتركيز على الاقتصاد في الطاقة، والاعتماد على الطاقات المتجددة، باعتبارها الأمل الحقيقي للمستقبل، رغم أنها ما تزال هامشية، كالطاقة المائية والطاقة البحرية (المد والجزر)، وطاقة الرياح، التي تعد أحد البدائل الأكثر مردودية والتي ترتفع بـ 30 % سنويا، حيث توفر طواحين الرياح على المستوى العالمي، مقدار 40 مفاعلا نوويا (أكثر من 1955 بـ 8 مرات)، والطاقة الشمسية، طاقة الحرارة الباطنية (La géothermie)، "البيوماس" (الوقود الحيوي، الغاز الحيوي، الطاقة الحيوية). أما الوقود الحيوي (Biocarburant) الذي يشكل أملا كبيرا كبديل طاقوي، فتراهن عليه دول كثيرة، مثل البرازيل التي تغطي 40% من احتياجاتها من القصب السكري، والو.م.أ التي تسد 20 % من حاجات حضيرتها للسيارات من الذرة، لكنه (الوقود الحيوي) يلقى انتقادا كبيرا، لأنه يتطلب مساحات زراعية كبيرة، فضلا عن تهديد التنوع الحيوي. (أنظر المثال اللاحق لجزيرة "بورنيو").

المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للتنمية المستدامة

نقدم من خلال هذا المطلب، صورة عامة للحالة الاجتماعية العالمية، بالتركيز على مشكلاتها والتأكيد على التنمية المستدامة كفلسفة لتقديم البدائل السليمة، من أجل تحقيق التغيير المطلوب وتجاوز هذه الحالة.

الفرع الأول: عرض للواقع الاجتماعي العالمي

نلخص هذا الواقع في بعض المؤشرات المهمة، وذات الدلالة الواضحة.

1-الصحة: تشير "تقديرات المنظمة العالمية للصحة"[2] إلى إهدار (20-40%) من الإنفاق الصحي جراء عدم الكفاءة، في حين يحرم الملايين من الناس من الخدمات الصحية، لعجزهم عن دفع تكاليف هذه الخدمات، وتظهر في العديد من الدول بعض مؤشرات تحقيق أهداف التنمية للألفية، بينما لا تزال أخرى تشهد تقدما محدودا بسبب النزاعات، وعجز الحكومات أمام الأزمات الاقتصادية والإنسانية أو نقص الموارد. كما لا تزال تأثيرات الأزمات الغذائية، الطاقوية، المالية والاقتصادية العالمية تتسع وتنعكس على الصحة، حيث بات من الضروري اتخاذ عدد من الإجراءات لحماية النفقات الصحية للحكومات والمانحين، حيث تشير احصائيات المنظمة العالمية للصحة إلى تراجع الوفيات لدى الأطفال والشباب على المستوى العالمي، حيث انخفض عدد الوفيات من الأطفال دون 5 سنوات إلى 6مليون في 2016، بعد أن قدر بـ 12.4 مليون العام 1990، وقدرت نسبة الوفيات دون 5 سنوات في 2016 بـ 40

[1] Thierry Béchu, **Economie et marchés financiers Perspectives 2010-2020**, Éditions d'Organisation, Paris 2010, p107.

[2] http://www.who.int/healthsystems/topics/financing/healthreport/whr_/en

وفاة لكل 1000 ولادة حية، أي بتراجع 27 % مقارنة بسنة 1990، لكن بالرغم من هذه التوجهات المشجعة، إلا أن المعدلات الوطنية والجهوية، تخفي في طياتها فروقات معتبرة، حيث تم تسجيل أكبر نسب التراجع في وفيات الأطفال على مستوى الأسر الأكثر يسرا في المناطق الحضرية، بينما يبقى من الضروري تراجع المعدل السنوي للوفيات من 1.9% إلى 10.9 % في البلدان ضعيفة الدخل، وتلك التي تواجه أزمات اقتصادية، أو نزاعات بشكل خاص من أجل بلوغ هذا الهدف، كما تم تسجيل العديد من نقاط التقدم في مجال الرعاية الصحية للأطفال، كالوقاية من الملاريا وعدوى داء السيدا، والتلقيح ضد التهاب الكبد الفيروسي وأمراض العيون،... إلخ.

2-العنف: قدرت أعداد الموتى جراء النزاعات في القرن العشرين بحوالي 191 مليونا، أكثرهم مدنيين، وحسب المنظمة العالمية للصحة، فإن أحداث العنف تخلف أكثر من 1.6 مليون قتيل سنويا، ناهيك عن الكثير من المشاكل الجسدية، الجنسية أو النفسية، وهي بذلك تمثل عبئا ثقيلا على اقتصاديات الدول[1].

3- التعليم: جاء في تحليل "لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة" (UNESCO)، أن الإنفاق العالمي على التربية، يتركز في زمرة من الدول المتقدمة، ففي الو.م.أ حيث يعيش 4 % فقط من سكان العالم بين (5 – 25 سنة)، يتم إنفاق أكثر من رُبع (4/1) الميزانية العالمية للتعليم، بينما لا تنفق الحكومات في "أفريقيا جنوب الصحراء" سوى 3% من الموارد العالمية للتعليم، على نسبة من السكان تساوي 15 % ممن بلغوا سن الدراسة. أما في فرنسا، ألمانيا أو إيطاليا، فتتجاوز ميزانية التعليم، نفقات هذا القطاع في مجمل الدول المكونة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، في حين يبقى التعليم من أقوى الأدوات الأساسية، لإرساء النمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر والظلم الاجتماعي. ويوضح الشكل (04)، تناسب نسب الأمية (عدم الإلمام بالقراءة والكتابة) مع درجة التنمية في الدول، حيث تنخفض تحت المستوى العالمي في أكثر الجهات تخلفا، وهي على التوالي "أفريقيا جنوب الصحراء" و"جنوب آسيا"[2].

[1] التقرير الخاص بالصحة في العالم، **تمويل النظم الصحية، السبيل إلى التغطية الشاملة، المنظمة العالمية للصحة** 2010، ص31 متوفر في http://www.who.int

[2] Institut de statistiques**, Recueil de données mondiales sur l'éducation**, Montréal 2007, p3 disponible sur http://www.unesco.org

شكل رقم (04): نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لفئة (15- 24 سنة) في 2009

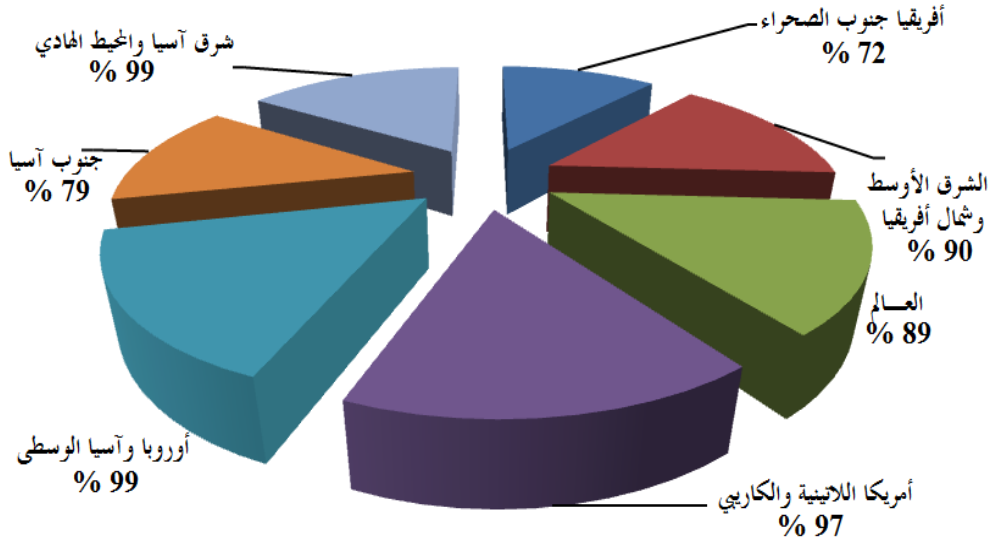

المصدر : وفقا لإحصائيات البنك الدولي **http://www.worldbank.org** تاريخ الاطلاع: 2011/12/17

4- الفقر والجوع: وفقا لتقديرات منظمة التغذية العالمية للعام 2010، يعاني حوالي 925 مليون شخص من نقص التغذية، أي 13.6 % من عدد سكان العالم المقدر بـ 6.8 مليار نسمة، غالبيتهم في الدول النامية[1]. ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة، إلى إهمال الزراعة المناسبة لأكثر السكان فقرا، من طرف الحكومات والهيئات الدولية من جهة، والأزمات الاقتصادية العالمية الحالية، التي أدت إلى الارتفاع الكبير في الأسعار من جهة أخرى، ويتوزع عدد الجوعى في العالم.

5- الفروقات الاجتماعية والهجرة: تضاعف عدد سكان الأرض خلال الخمسين سنة الماضية، بحوالي 3 مرات. ويعيش أكثر من نصف هذا العدد البالغ حوالي 7 ملايير، في المدن التي يزيد سكانها بأكثر من مليون ساكن أسبوعيا، وينعكس ذلك على سُدُسهم (6/1) بالعيش في مساكن غير صحية، حيث تختلف مستويات المعيشة عبر العالم اختلافا كبيرا، فإذا كان عدد السيارات في "لوس أنجلس" (الو.م.أ)، يكاد يساوي عدد السكان، فإن 70 % من السكان في نيجيريا (أكبر مصدّر للنفط في أفريقيا)، يعيشون تحت عتبة الفقر، ويملك اليوم 2 % فقط من أكبر الأغنياء، نصف الثروة العالمية كلها، مما يعبر عن حدة التباين في توزيع الثروة بشكل غير مسبوق، خلال الخمسين سنة الأخيرة.

ومن الحقائق والمفارقات في عالم اليوم، أن نصف فقراء العالم يعيشون في دول غنية بالموارد، وينجم عن هذه الفوارق الاجتماعية المقترنة بالمشاكل البيئية والمناخية، ظواهر اجتماعية خطيرة، من بينها الهجرة بحثا عن ظروف لحياة أفضل. (أنظر الشكل (05)).

[1] http://www.fao.org consulté le 22/02/2012

شكل رقم (05): تقديرات عدد المهاجرين في الدول الأكثر استقبالا لسنة 2009

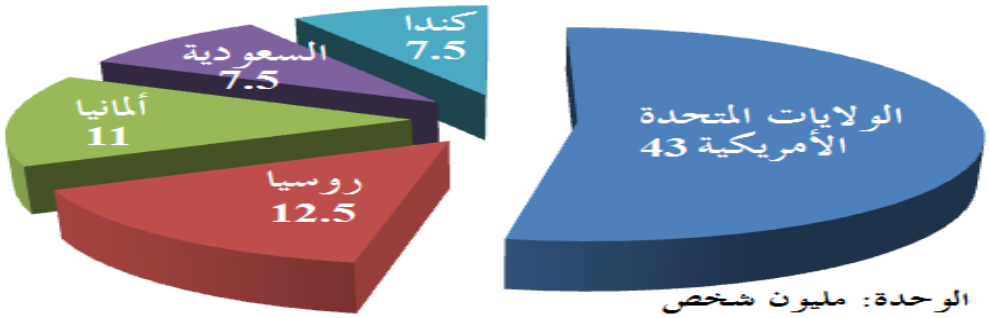

المصدر: وفقا لإحصائيات المنظمة الدولية للهجرة **http://www.iom.int/** تاريخ الاطلاع: 2011/12/18

حيث تقدِّر المنظمة الدولية للهجرة 200 مليون مهاجرا مناخيا في 2050[1]، ومن المرتقب أن يمس ذلك سكان الجزر (مهاجرين)، والدول المتقدمة (مستقبلين) بشكل أخطر، وستكون لذلك تأثيرات وخيمة على كل مناحي التنمية والاستقرار السياسي. ويشير الشكل (05)، إلى أكثر البلدان استقبالا للمهاجرين في العالم، والمتمثلة في الو.م.أ، روسيا، ألمانيا، السعودية وكندا على التوالي، وذلك لارتفاع مستوى المعيشة فيها، وتزايد الفرص مقارنة بالبلدان التي تشهد صعوبات اجتماعية واقتصادية وحتى بيئية. أما الدول الفقيرة، فلن تكون مؤهلة لتحمل هذه الحركة الواسعة.

الفرع الثاني: الآفاق الاجتماعية للتنمية المستدامة

غالبا ما يحصر مفهوم التنمية المستدامة في القضايا البيئية، إلا أن الكثير من الاقتصاديين، من أمثال "فرنسوا بيرو" (François Perroux)، "أمارتيا سين" (Amartya Sen) و"أيغناسي ساكس" (Ignacy Sachs)، يعتبرون هذا المفهوم أشمل، ليضم الجانب الاجتماعي كجوهر أساسي له[2].

1- التنمية البشرية: يقوم تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي، على موضوع التنمية البشرية، من خلال إشراك السكان في صنع القرارات وتنفيذها، وضمان حاجاتها الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين السكان والأجيال. أي أن التنمية البشرية، تشكل امتدادًا للحريات الحقيقية، التي تمكن للأفراد من الحياة الكريمة. وفي هذا الشأن، يتضمن مؤشر التنمية البشرية (IDH)، المعتمد منذ 1990، طريقة ابتكارية لتقييم التنمية البشرية، حيث يتعدى مستويات الدخل، ليشمل الصحة والتعليم. ويشير "تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية" لعام 1990، بأن هذا المؤشر يغطي البعض من اختيارات الأفراد، لكنه يهمل الكثير منها، رغم أن هؤلاء الأفراد يولونها أهمية كبيرة،

[1] In Search of Shelter Mapping the Effects of Climate Change on Human Migration and Displacement, 2009, p 2 disponible sur http://www.iom.int

[2] http://www.alternatives-economiques.fr/_fr_pub_146.html

على غرار الحرية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، والحماية من العنف، اللاأمن والعنصرية وغيرها[1]. ومنذئذ، تقترح التقارير الجهوية والوطنية للتنمية البشرية (RDH)، عدة طرق ابتكارية لقياس التنمية البشرية، حيث صار هذا المؤشر الموسع، يسمح بقياس التنمية البشرية، من أجل وضع سياسات واستراتيجيات للتنمية المستدامة.

وفي القمة الاجتماعية للأمم المتحدة بـ "كوبنهاغن" (الدانمارك) عام 1995، اتفقت الحكومات على ضرورة "جعل الأفراد في قلب التنمية"، بالتأكيد على أهمية الأفراد، وانعكاسات المشاريع على حياتهم، وفرص الارتقاء بحاضرهم ومستقبلهم، من خلال احترام الكرامة الإنسانية والتضامن الاجتماعي، الذي تلعب الأسرة فيه دورا محوريا، كما يشكل التضامن قيمة أخرى، من القيم الاجتماعية للتنمية المستدامة، التي ينبغي تكريسها تجاه الفئات الهشة.[2]

2- مكافحة الجوع وسوء التغذية في العالم: تتطلب المكافحة الحقيقية للجوع وسوء التغذية، من منظور التنمية المستدامة، نظرة رشيدة، تستند إلى التركيز على المزارعين الصغار والتنمية الريفية، وتحسين التغذية لاسيما للحوامل والأطفال، فضلا عن السرعة في معالجة المسائل المتعلقة بالجوع، والتضامن الموسع. وفي هذا السياق، أطلقت الو.م.أ مبادرة "تغذية المستقبل" (Feed the Future)[3]، التي تشكل –في حال تنفيذها– مبادرة جدية لهذه الدولة، من أجل الإسهام في استدامة النمو، ومواجهة الجوع وسوء التغذية في العالم.

3- مكافحة العنف والحد من الهجرة: يمكن لمظاهر العنف أن تأخذ أشكالا متعددة، ولذلك ينبغي على الحكومات ومختلف الأطراف على كل مستويات القرار (المحلية، الوطنية والدولية)، أن تلتزم بتطوير وسائل جمع البيانات المتعلقة بالعنف، ووضع خطط الوقاية منه، ثم متابعة تنفيذها، وترقية إجراءات الوقاية الأولية (العناية بالأمهات، تحسين الرعاية العائلية، ترقية المنشآت الحضرية، إلخ). من جانب آخر، يرى "أمارتيا سن" أن أنظمة الصحة اليوم، تفرض فلسفة جديدة، ومناهج ابتكارية، بالاعتماد على المعارف العلمية وتطويرها، والعلوم الاجتماعية خاصة، كمنطلق ضروري للحث على "الثقة في القدرات البشرية الفطرية لمكافحة الأزمات والتفوق، عليها مهما كانت عسيرة"[4].

أما قضية الهجرة والتنقل بسبب المناخ، فلا يمكن معالجتها إلا من خلال نظرة عالمية شاملة، وليس بالنظر إليها كمجرد أزمات محلية، وذلك وفق مبدأ "المشاركة النسبية في تحمل المسؤوليات"، سواء في الحد من حجم الهجرة أو تحمل أعبائها، حيث ينبغي أن يقود إلى تنسيق السياسات، واتخاذ القرارات التي تحدد ما إذا كانت الهجرة، ستصير مسألة اختيارية أم ضرورة للبقاء، مردها فشل جماعي للمجتمع الدولي، في توفير فرص أفضل للسكان.

---

[1] Rapport mondial de développement humain 2011, p 101 disponible sur http://www.onu.org

[2] Ministre des Travaux publics et Services gouvernementaux**, La dimension sociale du développement durable dans l'industrie minière**, Canada 2003, p 13 disponible sur http://www.tpsgc-pwgsc.gc.ca

[3] Our Common Interest Ending Hunger and Malnutrition, 2011 Hunger Report, available on http://www.onu.org

[4] Institut Pasteur Paris, **La connaissance, pilier du développement durable**, conférence de prospective environnementale, 17-18 Juin 2004, p 39, disponible sur http://www.institut.veolia.org

4- التجارة العادلة: ظهرت التجارة العادلة في الستينات، بمبادرة من منظمات غير حكومية في إنجلترا وهولندا، وهي تجارة اجتماعية، لا تهدف إلى تعظيم الربح، وإنما للمساعدة على التنمية. مبدؤها مساعدة تعاونيات الحرفيين في البلدان النامية على التنمية بشكل مستدام، ومن أجل ذلك تضمن التجارة العادلة لهذه التعاونيات، الاستفادة من سعر عادل نظير أنشطتهم، من أجل السماح لهم باستجابة وافية لحاجياتهم الأساسية، ودعم المنتجين والفئات المهمشة للدول الأقل تنمية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال تحسين ظروف البيع والمبادلات، التي تتم من دون وسطاء، بتمويل مسبق لعملية الإنتاج وتفادي اللجوء إلى قروض استغلالية، مقابل التزام الطرف المنتِج بتوفير سلعة كاملة الجودة، واحترام المعايير الاجتماعية لـ"منظمة الدولية للعمل"، وتخصيص جزء من فوائد البيع لمشاريع تنموية (التربية، تحسين ظروف الحياة، المشاريع التنموية، إلخ.[1]

من أجل تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، تم اعتبار الثقافة في قمة "جوهانسبورغ" العام 2002، ركيزة رابعة للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى الركائز الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وذلك بالحث على صون التنوع الثقافي، والتراث الحضاري، باعتبارهما "إرثا مشتركا" للأجيال الحالية والمقبلة، ينبغي إثراؤه من خلال الإبداع والتبادل الثقافي.

المطلب الثالث: الأهمية البيئية للتنمية المستدامة

لقد صارت العديد من الظواهر البيئية، تشكل خطرا على استمرار الحياة على الأرض، خاصة تلك الناجمة عن الأنشطة البشرية. ولمعالجة هذا الواقع، تم الالتفاف حول عدد من الاتفاقيات العالمية لحماية البيئة، سعيا لتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: عرض للواقع البيئي العالمي

تتميز الأنظمة البيئية بالتداخل والترابط، ومن الحقائق العلمية المتعلقة بها ما يلي:[2]

1-الاحترار وذوبان الجليد القطبي: تنقسم ظاهرة احترار المناخ، إلى طبيعية مفيدة جدا، وأخرى ناجمة عن الأنشطة البشرية، وتخلف أضرارا كثيرة، منها تسريع ذوبان الجليد القطبي، الذي يحمي استمرار أنواع من الكائنات الحية، حيث فقدت هذه الكتلة الجليدية 40 % من سمكها خلال 40 سنة. وبتسارع ذوبان "غرين لاند" (التي يعتقد بعض العلماء بأنها قد تختفي قبل 2030)، فإن مياهها التي تمثل حوالي 20 % من المياه العذبة للأرض، ستلحق بالمحيطات، مما يهدد الأراضي المنخفضة بالغرق، بفعل تصاعد مستوى البحر. وتشير التقديرات العلمية، أن ذوبان القطبين يعني ارتفاعا في مستوى البحار بحوالي 7 أمتار (ارتفع هذا المستوى في القرن الـ20 وحده بـ 20 سم)، ويؤدي

[1] http://viroflay-catholique-yvelines.cef.fr/files/com%E9quitable.pdf
[2] Francis Meunier, **Domestiquer l'effet de serre**, Dunod, Paris 2005, p 11

إلى اضطراب عالمي، سيما على سكان الجزر المنخفضة، والمدن الساحلية التي تؤوي أكثر من 70 % من سكان العالم. ونلخص في الجدول (02)، عددا من التأثيرات السلبية للاحتباس الحراري، والتغيرات المناخية على الأنظمة الغذائية.

جدول رقم(02): تأثيرات التغير المناخي وآثارها على أنظمة التغذية

التغير المناخي	الآثار المباشرة على الأنظمة الغذائية
تكرار الحوادث المناخية العنيفة	• تخريب المدخلات الزراعية كالبذور والأدوات، تراجع في نوعية وكمية المحاصيل الزراعية؛ • استفحال التصحر وتدهور الأراضي واضطراب سلاسل الإنتاج الغذائي وزيادة التكاليف المتعلقة بتسويق وتوزيع المواد الغذائية.
ارتفاع درجات الحرارة	• زيادة النتح وانخفاض رطوبة التربة وتخريب أوسع للمزروعات والأشجار عن طريق الكائنات الضارة؛ • تزايد المخاطر على الصحة (البشر والحيوان) مما يقلص من الإنتاجية ووفرة العمل الزراعي؛ • تفاقم مخاطر حرائق الغابات واشتداد الحاجة للتبريد/التجميد للحفاظ على الجودة والأمن الغذائي.
عدم انتظام المواسم الزراعية	• تراجع كمية المحاصيل الزراعية والمنتجات الغابية وجودتها؛ • فيض أو شح في المياه وازدياد الحاجة للسقي.
ارتفاع مستوى سطح البحر	• تضرر مناطق الصيد البحري؛ • انحسار الأراضي الزراعية بفعل الفيضانات وملوحة التربة، ملوحة الموارد المائية.

بداعي عدم الإطالة، فضلنا عدم تكرار بعض التأثيرات المشتركة بين هذه العوامل

المصدر:-http://www.findthatfile.com/search-84120615-hPDF/download-documents-care-adaptationetsecurite-alimentaire(1).pdf.htm

يمكن أن ندرك من خلال هذا الجدول، الارتباط الوثيق بين مظاهر التغيرات المناخية، وانعكاساتها على أنظمة التغذية والمحاصيل الزراعية، مما يعني تعلق الظواهر الاقتصادية والاجتماعية بالظروف بالبيئية، وترابطها فيما بينها.

جدول رقم (03): بيانات وتوقعات علمية بشأن البيئة والتنمية

المجالات	البيانات
الظواهر الاجتماعية	يستهلكون 20 % من سكان العالم فقط، 80 % من موارده.
	يفوق الإنفاق العسكري العالمي الإعانات التنموية بـ 12 مرة.
	من المرتقب أن يشهد العالم 200 مليون لاجئ بسبب المناخ قبل 2025.
الزراعة والتغذية	يتسبب تلوث المياه في وفاة حوالي 5000 شخص يوميا.
	حوالي مليار إنسان لا يصلهم الماء الشروب.
	يعاني حوالي مليار إنسان من الجوع.
	يوجه أكثر من 50 % من الحبوب للحيوانات والوقود الحيوي.
	إنهاك حوالي 40 % من الأراضي الزراعية حول العالم.
التغير المناخي والتنوع الحيوي	فقد 13 مليون هكتار من الغابات سنويا وتضاعف عدد الحرائق.
	تهديد ربع الثدييات وثمن الطيور وثلث البرمائيات بالانقراض حيث يختفي سنويا حوالي 27000 نوع (حتى تلك التي لم تعرف بعد).
	معدل درجة الحرارة للـ15 سنة الأخيرة هو الأعلى في التاريخ.
	قد يرتفع متوسط الحرارة إلى 4.5° في 2100، ليرتفع مستوى البحر بحوالي 95 سم ويحدث أثارا متفاوتة واضطرابا كبيرا.
	فقد القطب المتجمد 40 % من سمكه خلال 40 سنة.
	تغير مسار أكبر تيارات الرياح واضطراب دورة الأمطار.

المصدر: وفقا لـ: http://www.intellego.fr/soutien-scolaire--/aide-scolaire-svt/-home-film-d-arthus-bertrand-et-son-texte-integral-a-visionner-ici/37299

2- إزالة الغابات وتهديد التنوع البيولوجي: يعتقد العديد من الباحثين، بأن حماية التنوع الحيوي، ستكون من أعظم التحديات خلال القرن 21، خاصة بعد أن تحولت الغابات من مركز للتنوع البيئي، إلى أراضٍ جرداء، أو مساحات مخصصة لأنواع محدودة من المحاصيل[1]، مثل جزيرة "بورنيو" (Bornéo)، التي خصصت للنخيل الزيتي المتعدد الاستخدام (التغذية، التجميل، التنظيف والوقود النباتي)، بعدما كانت تزخر بأنواع نادرة من النباتات والأعشاب.

[1] Patrick Widloecher Isabelle Querne, **Le guide du développement durable en entreprise**, Éditions d'Organisation, Paris 2009, p 26

كما تشهد أقل البلدان تقدما، نسبا كبيرة لإزالة الغابات، حيث مازال أكثر من ثُلث (3/1) سكان العالم، يعتمدون على الخشب في نشاطاتهم الضرورية، مثلما هي الحال في "الأمازون"، أو "هايتي " التي لم يبق سوى 2 % من غاباتها، مما أفقر التربة وحد من قابليتها للزراعة. ويخلص الجدول (03) العديد من الحقائق العلمية المتعلقة بالبيئة والتنمية.

يتبين من هذا الجدول، بأن النشاطات البشرية قد أفرزت ظواهر لا يمكن التحكم فيها، وتجعلنا نقف على الصلة الوثيقة بين عناصر البيئة، والعواقب الوخيمة التي تنجم عن الإخلال بالعلاقات فيما بينها، لكن بالرغم من هذه الحقائق والتوقعات العلمية، تبقى مختلف الموارد الطبيعية تعرف استنزافا كبيرا، وتزيدها السلوكيات غير المسؤولة تعقيدا.

3- الحياة البحرية والصيد البحري: يغطي المرجان أقل من 1 % من المحيطات، ومع ذلك فإنه يؤوي آلاف الأنواع من الأسماك والطحالب (مصدر حوالي 70 % من الغازات الضرورية للحياة) والرخويات ويتعلق به توازن المحيطات، لكنه بالمقابل من أكثر الكائنات الحية حساسية للتغير في درجة الحرارة، حيث تسبب ارتفاعها خلال السنوات الماضية، في اختفاء 30 % منه. ومن جهة أخرى، تضاعف حجم الصيد البحري منذ 1950، بحوالي 5 مرات (من 18 إلى 100 مليون طن سنويا)، مما تسبب في استنفاذ قرابة ثلاثة أرباع (4/3) مناطق الصيد عن آخرها أو بنسب كبيرة، ناهيك عن انقراض أنواع كثيرة من الحيتان، وفي ذلك تهديد لخمس (5/1) سكان العالم في غذائهم الأساسي.

4- الزراعة والمياه: تستحوذ الزراعة على 70 % من المياه المستهلكة عالميا[1]، وتعتمد على المبيدات البتروكيمياوية لزيادة الإنتاج، والتخلص من الحشرات الضارة، لكن هذه المبيدات السامة لا يمكن التحكم فيها ولا تقدير أخطارها، من خلال الانتشار في الهواء أو النفاذ في التربة والنباتات، إلخ. أما المشاكل المتعلقة بالمياه فعديدة، ومنها:

- انقطاع سدس (6/1) الأنهار الكبيرة عن البحار لعدة أشهر في السنة، مثل نهر الأردن عن البحر الميت، الذي يهبط مستواه بأكثر من متر واحد سنويا. ومع استنفاذ الجيوب المائية الجوفية، وتفاقم مشكلة المياه، بتصاعد مستوى البحار وازدياد ملوحة المياه الجوفية، يرتقب أن يعاني حوالي مليارين من سكان العالم، من نقص في المياه قبل 2025.
- يؤدي ارتفاع مستوى البحر بمتر واحد، إلى تقليص الأراضي الخصبة على ضفاف الأنهار، الكثيفة من حيث السكان (مثل الغانج، الميكونغ ودلتا النيل)، بحوالي 15 مليون هكتار على الأقل. وبارتفاع مترين اثنين، يمكن أن يغرق حوالي 969 ألف هكتار إضافيا، من الأراضي الزراعية وغير الزراعية.
- تغطي المناطق الرطبة 6 % من مساحة الأرض، حيث تُعد النباتات والعضويات المجهرية في المستنقعات، أوساطا ضرورية لتجديد المياه العذبة وتطهيرها، لكن خلال القرن الماضي جف نصف (2/1) عدد المستنقعات في العالم.

[1] Michel Barnier, **Atlas pour un monde durable**, Acropole, Paris 2007, p 78

والحاصل باختصار، أن الممارسات الضاغطة على البيئية، ينبغي أن تضبط وتعدل قبل فوات الأوان، وذلك من خلال السعي الحثيث لحماية البيئة، وتوازن أنظمتها الإيكولوجية، وهذا ما نورده تحت العنوان الموالي.

الفرع الثاني: ضرورة التحكم في الممارسات البيئية

لقد تطورت مساعي الحفاظ على البيئة، من اعتبار الطبيعة خزانا لإشباع الحاجات، إلى عَدِّ التنوع البيئي ثروة وضرورة لتحقيق تنمية مستدامة. وفي هذا المقام، نحاول عرض أهم الاتفاقيات العالمية، التي ظهرت في النصف الثاني من القرن 20، في إطار التنمية مستدامة، وحماية للتنوع الحيوي.

1- الاتفاقيات العالمية الخاصة بحماية البيئة: لقد تم التوصل إلى توقيع عدة اتفاقيات عالمية، لحماية البيئة وأهمها[1]:

أ- الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية: وقعت هذه الاتفاقية في "رامسار" (إيران)، في 02 فيفري 1971، وهي أول اتفاقية عالمية حول البيئة، تهدف إلى حماية المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية، خاصة تلك التي تشكل مأوى للطيور المائية، وينبغي للمناطق المعنية بهذه المعاهدة أن توفر وسائل البقاء للسكان، بحمايتها من الفيضانات، الجفاف، الانجراف، إلخ. وترقية استعمالها العقلاني، بالتشاور حول تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الاتفاقية، وتبلغ المواقع المحمية بموجب اتفاقية "رامسار"، أكثر من 1755 موقعا، بمساحة إجمالية تفوق 161 مليون هكتار.

ب- اتفاقية حماية التراث العالمي والثقافي والطبيعي: تم توقيع هذه الاتفاقية في "باريس" (فرنسا)، في 23 نوفمبر 1972، بعد حملة "منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة" من أجل إنقاذ "معبد أبو سمبل" في مصر، حيث اقترحت عدة دول إنشاء صندوق للحفاظ على التراث العالمي، الذي يحصي قائمة بأكثر من 878 عنصرا ثقافيا وبيئيا، 679 عنصرا ثقافيا، 174 عنصرا طبيعيا، و25 مشتركا موزعة على 145 دولة. وقد مكنت هذه الاتفاقية من التأكيد على مبدأ "المصلحة الإنسانية المشتركة "، الذي يتجاوز سلطة الدول وملكيتها.

ج- الاتفاقية الخاصة بالإتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض (CITES): تم توقيع هذه الاتفاقية، التي تضم 140 دولة في "واشنطن" (الو.م.أ) في مارس 1973، ودخلت حيز التنفيذ في 01 جويلية 1975، بهدف حماية الأنواع النباتية والحيوانية، من سوء الاستغلال البشري، وذلك من خلال تقنين التجارة في هذه المجالات (العاج، السلاحف البحرية، إلخ)، دون المنع المطلق. وتقر الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، بـ "أهمية التعاون الدولي لحماية عدة أنواع حيوانية ونباتية، من الاستغلال المفرط، الناجم عن التجارة الدولية"، حيث تتغير الحماية التي يمنحها نص الاتفاقية، وفقا للحالة الحقيقية لكل نوع.

[1] http://joshua.law.pace.edu/env/environ.html

د- اتفاقية حماية الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية: تم توقيع هذه الاتفاقية في "بون" (ألمانيا)، في 23 جوان 1979، ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1983، حيث جاء في مادتها الأولى: "تشكل الحيوانات البرية بأشكالها التي لا تعد ولا تحصى، عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه (...)، وينبغي صونها من أجل خير الإنسانية"، ويقصد بالأنواع المهاجرة: "مجموع الأفراد (...) لكل نوع من الحيوانات البرية، التي يجتاز جزء كبير منها، بشكل دوري ومتوقع، إحدى الحدود القانونية الوطنية أو أكثر".[1]

2- الاتفاقيات التي تبعت مؤتمر ريو: أحدث "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية" المنعقد في ريو البرازيلية العام 1992، وعيا رسميا على المستوى العالمي، بالعلاقة الترابطية بين البيئة والتنمية. لكن للأسف، لم تجسد الخطابات المتبناة، والنيات المعلنة، في أفعال حقيقية كافية. ويعد "الصندوق العالمي من أجل البيئة"، المسير من طرف البنك العالمي، وبرنامجي الأمم المتحدة من أجل البيئة والتنمية (PNUE) و(PNUD)، أدوات لتمويل الاتفاقيات العالمية حول المناخ والتنوع الحيوي، غير أن الخلافات الحكومية تصعب من استخدامها.

أ- الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: تم توقيع هذه الاتفاقية في "ريو دي جانيرو" (البرازيل)، يوم 5 جوان 1992، حيث صادقت عليها 165 دولة، ووقعت عليها الو.م.أ، التي تعد من أكثر الدول تحفظا بشأنها (يشير التوقيع إلى نية الانضمام إلى الاتفاقية أو القبول المبدئي، بينما تعني المصادقة بداية تطبيق الاتفاقية)، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 29 ديسمبر 1993، من أجل ثلاثة أهداف أساسية، وهي: الحفاظ على التنوع البيولوجي؛ الاستعمال المستدام لعناصره؛ والتقاسم العادل لمزايا استغلال الموارد الجينية. كما تقوم على وضع استراتيجيات وطنية، للحفاظ على التنوع الحيوي، واستغلاله بشكل مستدام. وتعتبر هذه الاتفاقية، بمثابة الوثيقة الأساسية للتنمية المستدامة، حيث تدمِج في نصها، مبدأ الوقاية بشكل خاص، ولذلك فإنها تُعد مشروعا يتطلب نفسا طويلا، باعتباره جزء من الاتفاقية الإطار لـ(UICN) منذ 1980، وثمرة لتقرير "برونتلاند" في 1987 حول التنمية المستدامة. كما تغطي هذه المعاهدة أيضا، ميدان التكنولوجيا الحيوية، من خلال "بروتوكول كرتاجنة" (كولومبيا) حول "الأمن البيولوجي"، بتطرقها للتطوير التكنولوجي، والاستفادة المشتركة من مزايا "الأمن البيولوجي". وتشكل اتفاقية التنوع البيولوجي، مسارا تطوريا متواصلا، وإحدى الاتفاقيات الدولية الأكثر تأسيسا لحماية البيئة. في حين يبقى اتخاذ إجراءات ملموسة منتظرا، لاسيما لصون الأوساط الطبيعية، والإرث البيولوجي للدول النامية، التي تؤوي 90 % من الأنواع النباتية، وكذلك للوقاية من المخاطر الناجمة عن الأعضاء المعدلة وراثيا (OGM)، واستخدام التقنيات البيولوجية.

ب- اتفاقية التغيرات المناخية: دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 21 مارس 1994، بعد أن صادقت عليها 165 دولة، بهدف مواجهة الارتفاع في درجة حرارة المناخ العالمي، من خلال الحد من تركيز الغازات الدفيئة في الجو. لكن

[1] http://www.binjamin.info/rss-comments.xml

الإجراءات الواجب اتخاذها، للحد من الانبعاثات الغازية الملوثة، لم تُتَّبع إلا بشكل محدود، وانتهى "مؤتمر كيوتو" (اليابان) في 1997، إلى العزم على تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، في مدة متوسطة بين 2008 و2012، بمعدلات تختلف حسب الدول، وبالنظر إلى معدلات الانبعاثات للعام 1990 كمرجع أساسي، وذلك كما يلي: أقل من 8 % لدول الاتحاد الأوربي، أقل من 6 % لليابان وكندا، أقل من 7 % للو.م.أ (التي وقعت على الاتفاقية دون المصادقة عليها، بحجة أن المجلس الأمريكي يضفي الإلزامية القانونية على المعاهدة)، الحفاظ على نفس المستوى من الانبعاثات بالنسبة لروسيا وأكرانيا، وترخيص زيادة الانبعاثات بـ8 % لأستراليا، بينما لم تلتزم كل من الصين، البرازيل، المكسيك والدول النامية بالتخفيض. وكانت مواضيع مؤتمر "بيونس أيرس" (الأرجنتين) عام 1998، والمؤتمرات اللاحقة، تتمثل في تداول تراخيص الانبعاثات (السوق الدولي لـ CO_2)، ضم الدول النامية، العقوبات المطبقة في حالة الإفراط في الانبعاثات. ولكن هذه الاتفاقيات تعاني من عدة عراقيل، تحد من فعاليتها، والتي يمكن تلخيصها في غياب الإرادة السياسية الحقيقية، والافتقار للأهداف الواضحة، ومصادر التمويل، والجدولة الزمنية، وآليات التطبيق، من أجل تفعيلها ومتابعتها، رغم أن إنقاذ الكوكب وسكانه، قد يتوقف على ذلك.[1]

وبصفة عامة، يمثل هذا جانبا من الدوافع الموضوعية لمراجعة أنماط التنمية الحالية، وتبني تصور جديد، يتلخص في فلسفة التنمية المستدامة، بتضافر الجهود وتكامل الأدوار، التي تعتبر المؤسسات الاقتصادية من أهم أطرافها، والتي ينبغي أن تحدد معنى تبنيها للتنمية المستدامة، وسبل تحقيق الدور المنتظر منها في ذلك.

[1] http://www.planetecologie.org/encyclopedie/droit/3convent/3ramsar/0ramsar.htm

المبحث الثالث: المؤسسة المستدامة

سنتناول في هذا المبحث مفهوم التنمية المستدامة على المستوى الجزئي (المؤسسة)، بالإضافة إلى التعرف على الأطراف ذات المصلحة للمؤسسة وكيفية الحوار معها، كما سنقوم بتبيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كمفهوم يكمل مقاربة التنمية المستدامة داخل المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة

فعالية المؤسسة مهمة جدا لتطوير المجتمع، فهي المحرك الأساسي للتطور الاقتصادي، حيث تطورت الأولويات في الدول المتقدمة، فأصبح الأداء الاقتصادي والمالي لا يعبر عادة على الأداء الحقيقي، بحيث:

- أصبح العمال بحاجة إلى الجودة أثناء العمل؛
- الرأي العام أصبح يشكل ضغطا على مساهمة المؤسسة في تقدم المجتمع والتنمية المستدامة، وعلى المؤسسة هنا أن تقوم بتقييم فعاليتها باستمرار.

ومن خلال النتائج الاقتصادية أو الخدمات المقدمة للمجتمع من طرف المؤسسة، لا تستطيع المؤسسة مواصلة نشاطها دون الأخذ بالاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة لقراراتها على المجتمع والعمال، ومنه فإن عملها لا يقتصر فقط على خلق الثروة، بل يجب أن تكون يقظة لكسب الشرعية، بمعنى يقظة لطرق اندماجها في المجتمع (المساهمة في تحسين شروط الحياة على الأرض، أو على الأقل عدم المساهمة في تدهورها)، بالإضافة إلى يقظتها لتطلعات العمال.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة المستدامة

يطلق على المؤسسة التي تحاول تلبية الحاجيات الأربعة التالية بالمؤسسة المستدامة:[1]

- منفعة المجتمع،
- تلبية حاجيات الزبون،
- الأداء بالنسبة للمالكين،
- إرضاء العمال في العمل.

ويطلق كذلك على المؤسسة المستدامة بـ" المؤسسة المسؤولة l'Entreprise Responsable" ويمكن تعريفها، على أنها : "تلك المؤسسة الملتزمة باحترام مجموع المبادئ التي تستبق اللوائح التشريعية، حيث تستمد من أدوات دولية معروفة مثل المعاهدات والاتفاقيات"[2].

[1] - voir glossaire du livre : Philippe DETRIE, '' **l'entreprise durable**'', Dunod, Paris, 2005.
[2] - Responsabilité Sociale de l'Entreprise, **www.philias.org/publications/pdf_fichies07a1.pdf**

إن المؤسسة المستدامة أو القابلة للاستمرار يجب أن توفر سلعا وخدمات لها موارد ذات كفاءة مع إحداث أقل أثر بيئي ممكن تحقيقه وأقصى قيمة ممكنة لجودة حياة الناس خاصة العملاء.

فالمؤسسة المستدامة ذات رؤية مستقبلية ترى أبعد من الحصول على الفوائد، من خلال اعتماد "الإستراتيجيات الخضراء " القائمة على ممارسة الأعمال الملائمة للبيئة، والتي تحقق نتائج تتجاوز التوقعات، هذه الاستراتيجيات التي تكتنف البيئة الطبيعية جوهريا والتي تركز حول فكرة الاستدامة، أي القدرة على مواصلة تحقيق الربحية دون قيد بيئي يظهر فجأة لإنهائها. كما أن مؤسسات القرن الواحد والعشرين التي تود المحافظة على قدرتها التنافسية، عليها أن تتبع المعايير الخضراء .وأن عليها أن تدرج وبشكل تدريجي ومتواصل الاعتبارات البيئية في استراتيجياتها ومخططاتها البيئية بعيدة المدى والتي تعمل على تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الخضراء[1] .

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة

لقد تنامى مفهوم التنمية المستدامة مؤخرا، لكنه يبقى فكرة جديدة لكثير من المؤسسات، خاصة مؤسسات الدول النامية، أو بمعنى آخر لا يزال المفهوم نظريا أكثر منه تطبيقيا، ويجب الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة يتمثل في مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة على المستوى الكلي، وعليه يمكن تعريفها " التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات تعني تبني استراتيجيات أعمال ونشاطات، من شأنها أن توافق ما بين حاجيات المؤسسة والأطراف ذات المصالح اليوم، وحماية الموارد الطبيعية والمحافظة على الموارد البشرية التي تحتاجها في المستقبل".[2]

كما يطلق على التنمية المستدامة داخل المؤسسة بـ"الاستدامة" Sustainability، وتعرف على أنها" الاستراتيجيات التي تستجيب للضغوطات الخارجية المتنامية للمؤسسة لشغل أدوار فعالة في حل القضايا العامة، وتتمثل هذه القضايا أساسا في الفقر واللاعدالة الاجتماعية، سوء التغذية، التغير المناخي، تلوث البيئة وندرة الموارد"[3].

[1] - كمال محمد منصوري، جودي محمد رمزي، **المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، ج1، منشورات م إ م ف أ م، الجزائر، أفريل 2008، ص 599.

[2] - International Institute for Sustainable Development, **Business Strategies for Sustainable Development**, from :www.iisd.org/publication.

[3]- Sully Taylor, **HRM's Role in Sustainability : Systems, Strategies, and Practices** ,bridging research and practice HR leaders : http://www3.interscience.wiley.com/journal/32249/home/ForAuthors.html

الفرع الثالث: مفهوم النتيجة الثلاثية (Triple bottom line)

لقد تنامى مفهوم النتيجة الثلاثية في كل من الإدارة، الاستشارة، الاستثمار والمنظمات غير الحكومية، خلال السنوات القليلة الماضية، والفكرة من وراء هذا المفهوم، هو أن نجاح المؤسسات لا يقاس بالأداء التقليدي أو المالي، وإنما يقاس أيضا بالأداء الاجتماعي/ الأخلاقي والبيئي، وبطبيعة الحال فإن هذه الفكرة تأخذ وقتا لقبولها من طرف الأفراد داخل أو خارج الشركات حول العالم، لأن هذه الأخيرة لديها التزامات متعددة اتجاه الأطراف ذات المصلحة لكي تتبنى سلوكا مسئولا[1].

ويمكن تعريف النتيجة الثلاثية TBL على أنها " النتائج الثلاثة لنشاط مؤسسة مستدامة: النتيجة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، ومن خلال هذا المفهوم تأخذ المؤسسة في الاعتبار أدائها على أساس" 3P"، الربح، البشر، الكون: Profit, People, Planet "[2].

التزام المؤسسة بالتنمية المستدامة، يحتم عليها الانتباه للمردودية الاقتصادية لنشاطها، ومحاولة التقليل من الآثار السلبية على البيئة والأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف ذات المصلحة، وعليه تتمثل أبعاد النتيجة الثلاثية TBL في[3]:

1- البعد الاقتصادي: هذا البعد يعتبر كمرجع للأداء المالي التقليدي، ولكن يعبّر أيضا عن طاقة المؤسسة في المساهمة في التنمية الاقتصادية للمنطقة التي تنشط فيها، وكذلك بالنسبة للأطراف ذات المصلحة، بالإضافة إلى احترام مبادئ المنافسة السليمة (غياب الفساد، الاتفاق غير الشرعي، وضعية المسيطر،...،الخ)، هذا البعد يشمل الأداء المالي، المبادئ التجارية، احترام المنافسة.

2- **البعد الاجتماعي/ المجتمعي**: هذا البعد يشمل النتائج الاجتماعية لنشاط المؤسسة نحو مجموع الأطراف ذات المصلحة: العمال (شروط العمل، مستوى المكافآت، الإقصاء، العنصرية، البطالة...)؛ الموردون والزبائن (السلامة، الأضرار النفسية للمنتج)؛ الجماعات المحلية (الإضرار، احترام الثقافات)؛ والمجتمع ككل، وتقيم المؤسسة انطلاقا من سياستها الاجتماعية واحترامها لحقوق الإنسان.

3-البعد البيئي: هذا البعد يعنَى بالتوفيق ما بين نشاط المؤسسة وحماية الأنظمة البيئية، ويفرض تحليلا لآثار المؤسسة ومنتجاتها من خلال استهلاك الموارد، إنتاج الفضلات والانبعاثات الملوثة،...،الخ[4]، والشكل الموالي يوضح أهم أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسة أو "النتيجة الثلاثية TBL.

[1]- Wayne Norman and Chris MacDonald, **Getting to the Bottom of "Triple Bottom Line",** ***Press, Business Ethics*** Quarterly, 2005, p. 2.
[2]- voir glossaire du livre : Wolff, Fabrice Mauléon, **Le management durable,** LAVOISIER, France, 2008.
[3]- J. Ernult1 et A. Ashta, **Développement durable, responsabilité sociétale de l'entreprise, théorie des parties prenantes : Évolution et perspectives,** Cahiers du CEREN 21, France, 2007, p. 14.
[4]- J. Ernult1 et A. Ashta, Op. cit, p.15.

شكل رقم (06): أبعاد النتيجة الثلاثية TBL

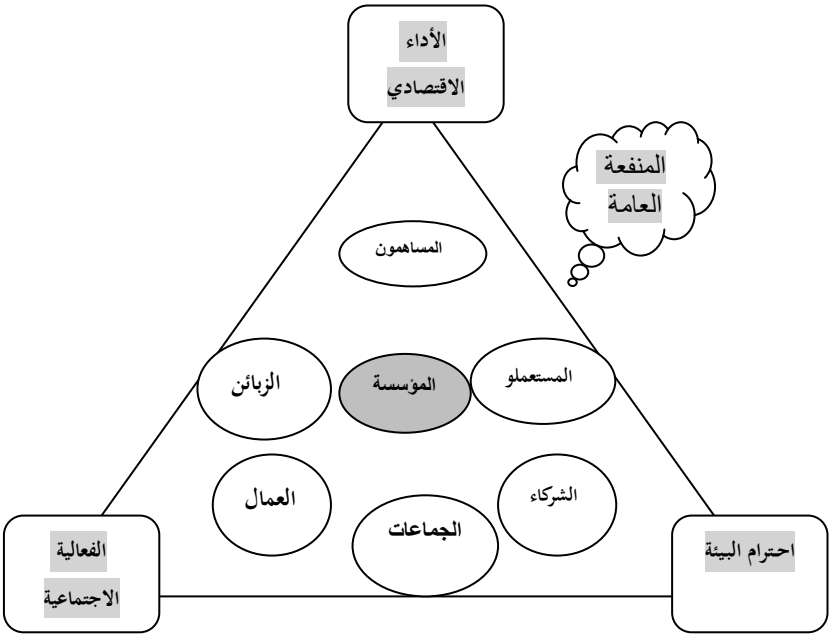

Source : Jean-Supize, **Le management de la performance durable,** édition d'organisation, France, 2007, p. 75**.**

المطلب الثاني: الحوار مع الأطراف ذات المصلحة

في عالم تسير فيه المعلومة بحرية، الإدعاءات الخارجية تكون منظمة، لا تستطيع المؤسسة غض الطرف عن الأطراف ذات المصلحة، وهي جميع المجموعات التي تؤثر المؤسسة عليها من قريب أو بعيد عن طريق أنشطتها، والتي لها الحق أيضا في ممارسة الرقابة، ولا تتمثل الأطراف ذات المصلحة في المساهمين والسلطات العمومية فقط، بل اتسعت دائرتها لتشمل تشكيلات المجتمع المدني، وعليه يعتبر الحوار مع الأطراف ذات المصلحة كممر إجباري لضمان الشرعية والقبول (الرضا) للمؤسسة من قبل المجتمع.

الفرع الأول: تعريف الأطراف ذات المصلحة

هناك العديد من التعاريف الواردة في هذا السياق، ويمكن إدراجها على النحو التالي:[1]

- عرف (Freeman1984) الأطراف ذات المصلحة بـ: «كل مجموعة أو فرد يستطيع التأثير أو التأثر بتحقيق أهداف المنظمة».

- عرف (Freeman & Emshoft) الأطراف ذات المصلحة كالآتي: «كل مجموعة تتصرف جماعيا وتستطيع أن تهدد بصفة مباشرة مستقبل المؤسسة ولكنها غير مراقبة بصفة مباشرة من طرف المؤسسة».

[1] -Reynaud E., Dontenwill E., **Le rôle de l'approche par les parties prenantes dans l'initiation d'une politique de d éveloppement durable**, Journée AIMS, Atelier développement durable, ESSCA Angers, 2005, p. 2

– عرفها (Post, Preston & Sachs 2002): «الأفراد والعناصر المكونة والتي تتدخل بصفة إرادية أو غير إرادية في قدرة المؤسسة على خلق القيمة وفي نشاطاتها، وهم المستفيدون الأساسيون والمتحملون للمخاطر».

من خلال التعاريف السالفة الذكر، يمكن تعريف الأطراف ذات المصلحة كما يلي:" كل فرد أو مجموعة أفراد يتأثرون أو يستطيعون التأثير – بصفة مباشرة أو غير مباشرة، إراديا أو غير إراديا – في قدرة المؤسسة على خلق القيمة وتحقيق أهدافها وهم المستفيدون من نشاطها والمتحملون للمخاطر". فمن خلال ما سبق، يتضح بأن على المؤسسة أن تولي الاهتمام اللازم بكل المطالب الشرعية لكل الأطراف ذات المصلحة.

- كل الأطراف تتميز بإمكانية التأثير وارتباط المؤسسة اتجاههم من جهة، من جهة أخرى فهذه الأطراف تستفيد وتتأثر بعلاقاتها مع المؤسسة.
- في هذا السياق يقترح (Freeman) التغيير في نظرية المنظمات بإدخال إدارة الأطراف ذات المصلحة في المستوى الإستراتيجي.
- وضع (Freeman) مفهوم الأطراف ذات المصلحة كشكل جديد لتمثيل المؤسسة وإعادة قراءة إستراتيجيتها. فالمؤسسة في مركز عجلة مرتبطة بالأطراف ذات المصلحة عن طريق عدة محاور، ويمكن إبراز ذلك من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (07): مختلف الأطراف ذات المصلحة للمؤسسة

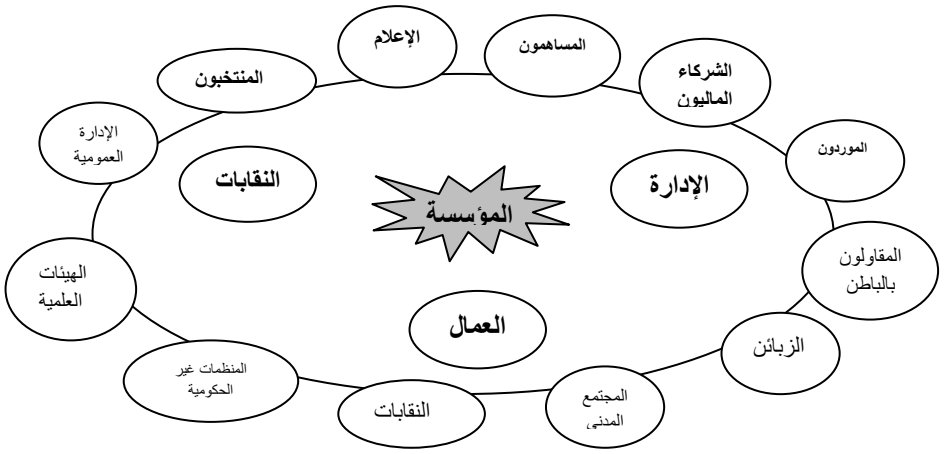

Source : Jean Pierre TARDIEU et Autres, **Organiser la contribution de l'entreprise au développement durable**, EpE publications , France, p. 7.

وعليه، تهدف التنمية المستدامة إلى إرضاء جميع الأطراف ذات المصلحة (النظام البيئي للمؤسسة)، يكون هذا النظام الثابت والمتجانس إذا وجدت جميع الأطراف مصلحتها وإشباعها، في المقابل فإن ضياع الثقة في المؤسسة تؤدي إلى تراكم المشاكل البيئية وزيادة الفاتورة الاجتماعية، فدور المسيرين هو الأخذ في الحسبان أبعاد التنمية المستدامة والسهر على توازن النظام البيئي الذي يشكله الأطراف ذات المصلحة أو ما يسمى ب" الزبائن السبعة Les 7

clients" للمؤسسة، التنمية المستدامة للمؤسسة تضمن تقارب مصالح الأطراف ذات المصالح مع المنفعة العامة للمؤسسة كما هو مبين في الشكل الموالي:

شكل(08) : الزبائن السبعة للمؤسسة Les 7 clients de l'entreprise

Source : CCI d'Alsace, **Le guide d'Alsace Excellence**, cci publications, France, 2007, p. 5.

وسنقوم بشرح كل زبون على حدى، من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (04): الزبائن السبعة " الأطراف ذات المصلحة " للمؤسسة

الأطراف ذات المصلحة "الزبائن السبعة للمؤسسة" Les 7 clients de l'entreprise	
المساهمون	-هم الأشخاص الماديين والمعنويين الذين يضمنون رأس المال الاجتماعي للمؤسسة وينتظرون أو يرجون عائدا من استثمارهم؛
الزبائن	-هم متلقوا المنتج/ الخدمة -قد يكون داخليا او خارجيا للمؤسسة، قد يكون المستفيد المشتري أو المستهلك النهائي
المستعملون	-هم أولئك الذين لديهم اتصال مباشر أو غير مباشر بالمنتج أو الخدمة للمؤسسة
الشركاء	-مختلف الأطراف الداخلية والخارجية التي تساهم في تحقيق غايات المؤسسة مثل: البنوك، الموردون، المستشارون، ... وكل أولئك الذين يجتمعون في برنامج الشراكة.
العمال	-هم مجموع عناصر المؤسسة والذين ينتظرون أجرا: الإطارات، المسيرين والعمال.
الجماعات	-هم المجتمع بمعنى أوسع، ويمكن اعتبارهم محليين، وطنيين، عالميين، وذلك حسب موقع المؤسسة.

Source : *Jean-Supizet*, Op.cit, p. 75.

الفرع الثاني: إرضاء الأطراف ذات المصلحة

يمكن إرضاء الأطراف ذات المصلحة، من خلال علاقة عادلة مع المؤسسة، كل طرف من الأطراف يقارن عائده من حصة المؤسسة مع حاجياته وتطلعاته، وعليه هناك ثلاث حالات ممكنة:[1]

- إذا كانت حصة الطرف أقل من العوائد المنتظرة، وعليه سيكون غير راض، ونحكم على العلاقة بأنها "غير عادلة"؛
- إذا تعادلت حصته مع التطلعات المنتظرة نحكم على العلاقة بأنها " علاقة عادلة "؛
- إذا فاقت حصته التطلعات المنتظرة نحكم على العلاقة بـ " جد عادلة ".

وعليه فالتوزيع العادل يتطلب إذن:

- تحديد الحاجيات والتطلعات ومستوى الاشباعات المنتظرة؛
- تلبية الحاجيات بطريقة والتطلعات بطريقة عادلة ومنصفة؛
- تقييم مستوى الإشباع الحقيقي المقنع؛
- تحسين التنظيم من اجل تعديل التطلعات المنتظرة والحقيقية.

الفرع الثالث: المهام التي تقوم بها وظيفة التنمية المستدامة في إطار الحوار مع الأطراف ذات المصلحة

لتغذية سياسة التنمية المستدامة للمؤسسة بحوار ذو معنى (واضح) ودائم مع الأطراف ذات المصلحة، يجب على الوظيفة الكفيلة بالتنمية المستدامة القيام بالمهام التالية:[2]

- تحديد وتقسيم جميع الأطراف ذات المصلحة؛
- وضع شبكات وأدوات للحوار؛
- تنسيق وتنشيط السماع للأطراف ذات المصلحة وربطها مع المديريات الأخرى؛
- تحديد الحاجيات والتطلعات والرهانات الأساسية للأطراف ذات المصلحة؛
- وضع (عند الحاجة) شراكات مع الأطراف ذات المصلحة؛
- تنظيم عائد الخبرة وتكييف الأعمال الناتجة.

لا يقع على عاتق وظيفة التنمية المستدامة كامل الحوار مع الأطراف ذات المصلحة للمؤسسة، وإنما كل مديرية تستطيع أن تأخذ جزءً على أساس مجال كفاءتها والإشكاليات المعالجة ونوع الطرف ذو المصلحة، والاستفادة من دعم منهجي ووظائفي من جانب وظيفة التنمية المستدامة، فمثلا[3]:

- وظيفة الموارد البشرية تهتم بقضايا العمال؛

[1] - Jean-Supizet, **Le management de la performance durable**, édition d'organisation, 2007, France, pp. 76-77
[2]- Anthony Rosa et autres, **Guide pratique du développement durable**, Afnor, France, 2008, p. 29.
[3] - Jean Pierre TARDIEU et Autres, Op.cit, pp :7-13.

- وظيفة التسويق تهتم بقضايا الزبائن؛
- وظيفة الشراء تهتم بقضايا الموردين؛
- وظيفة البيئة تهتم بقضايا المنظمات غير الحكومية البيئية، الجمعيات وغيرها؛
- وظيفة المالية تهتم بقضايا المساهمين، المستثمرين؛
- وظيفة الإنتاج، الإمداد، البيع تهتم بقضايا المعنيين.

ولنجاح الحوار مع الأطراف ذات المصلحة هناك عوامل أساسية لذلك:

- روح الحوار، احترام المحاور، الشفافية والبيداغوجيا؛
- الإرادة لدعم المجهودات، والالتزام بالوقت أثناء فترات الأزمة؛
- الاستعداد لوضع المؤسسة في الواجهة.

المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة أبعادها.

الفرع الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

يمكن إعطاء تعار يف للمسؤولية الاجتماعية كما يأتي: [1]

- عرفها Holms : "على أنها التزام على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل: محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، مكافحة التلوث، إيجاد فرص العمل، حل مشاكل الإسكان والمواصلات وغيرها".
- كما عرفت الغرفة التجارية العالمية للمسؤولية الاجتماعية على أنها: "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم". [2]
- وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE* المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها "التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف ". [3]

---

[1]- نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 73.

[2]- نجم عبود نجم، نفس المرجع، ص 73.

* Organisation de Coopération et du Développement Economique

[3] - www.oecd.org/RSE_définition

- ويمكن اعتبار تعريف منظمة ISO التعريف الشامل للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، حيث عرفتها على أنها " مسؤولية المنظمة مقارنة مع آثار قراراتها وأنشطتها (منتج و/أو خدمة) على المجتمع والبيئة، بواسطة سلوك أخلاقي وشفاف والذي[1]:

- يتلائم مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع؛
- يأخذ في الاعتبار تطلعات الأطراف ذات المصلحة؛
- يتطابق مع القانون المطبق والمعايير الدولية للسلوك؛
- يدمج في كامل المنظمة."

وبشكل عام فإن مسألة المسؤولية الاجتماعية ودرجة تبنيها أو عدم تبنيها من قبل المؤسسات يقوم في جوهره على ميل المؤسسة للتركيز على الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي بعناصرهما المختلفة والموضحة في الجدول أدناه :

جدول رقم (05) :الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية والنموذجية الاقتصادية والاجتماعية	
النموذج الاقتصادي يركز على:	**النموذج الاجتماعي يركز على:**
▪ الإنتاج ▪ استغلال الموارد الطبيعية ▪ قرارات داخلية قائمة على أساس أوضاع السوق ▪ العائد الاقتصادي ▪ مصلحة المنظمة أو المدير أو المالكين ▪ دور قليل جدا للحكومة	▪ نوعية الحياة ▪ المحافظة على الموارد الطبيعية ▪ قرارات على أساس أوضاع السوق مع رقابة متنوعة من المجتمع ▪ الموازنة بين العائد الاقتصادي والاجتماعي ▪ مصلحة المنظمة والمجتمع ▪ دور فعال للحكومة

المصدر: طاهر الغالبي، صالح العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط 1، 2005، ص 54

[1] - http://www.iso.org/iso/fr/standards_development/processes_and_procedures/stakeholders.htm (Date: 13/09/2010)

الفرع الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تدرس المسؤولية الاجتماعية من خلال أربعة أبعاد أساسية وهي[1]:

1- البعد الاقتصادي: يستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق ضررا بالمجتمع و البيئة، وتمثل المسؤولية الاقتصادية أساسا يجب أن تطلع به المؤسسات، حيث أن إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بكلف معقولة ونوعيات جيدة، وفي إطار هذه المسؤولية تحقق المنظمة الفوائد والأرباح الكافية بتعويض مختلف مساهمات أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم .

2- البعد القانوني: يقوم هذا البعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية والعدالة وقوانين حماية المستهلك ويحتوي مجموعة كبيرة من العناصر يفترض أن تحترم من قبل المنظمات وبالشكل الذي يعزز ويساهم في الارتقاء بالعلاقة مع المستهلك ومع العاملين بمختلف أجناسهم وأعراقهم وأديانهم، وكذلك منع الأضرار بالبيئة من خلال الاستخدام التعسفي للموارد أو التلوث الحاصل في الماء والهواء والتربة .

ويرى الباحثون أن هاتين المسؤوليتين ضرورية جدا وتشكل القاعدة لبروز دور اجتماعي أكبر لاحقا من قبل إدارة المؤسسات، فلا معنى لأن تتبنى مؤسسة دوراً اجتماعيا وهي تخرق الجوانب القانونية، ولا تستطيع تقديم السلع والخدمات الضرورية للمجتمع.

3- **البعد الأخلاقي:** يستند إلى مبادئ ومعايير أخلاقية وكذلك إلى أعراف وقيم اجتماعية، لذا يفترض على إدارة المؤسسات أن تستوعب الجوانب القيمة والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، حيث أن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمرا ضروريا لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها، فعلى المنظمة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه[2].

4- البعد الخيري: ويرتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام وما يتفرع عن ذلك من عناصر ترتبط بالذوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء وملابس ونقل وغيرها من جوانب أخرى، وهذه مبادرات طوعية غير ملزمة للمنظمة تبادر فيها بشكل إنساني وتطوعي من قبل برامج تدريب لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر لعموم المجتمع أو لفئات خاصة به، ككبار السن أو الشباب وغيرها، ولا تتوخى إدارة المؤسسات من هذه البرامج ارتباطها المباشر بزيادة الأرباح أو الحصة السوقية وغيرها .

---

[1]- طاهر محسن الغالبي، صالح العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، طبعة 1، 2005، ص51.

[2]- Mercier S., **L'éthique dans les entreprises**, Collection Repères, Editions La Découverte, Paris, 2004, p. 120.

والشكل الموالي يمثل هرم الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية:

شكل رقم (09): هرم أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

Source: Carroll Archie, **The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders,** Business- Horizons, July. August,1991, p 405.

فهذه الأبعاد الأربعة تعد في نظام الاولويات بالنسبة للمؤسسات، فالمؤسسة ملزمة بتحقيق الأرباح والفوائد الاقتصادية، كذلك لكي تستمر في العمل يجب أن تحترم القوانين وتبعد نفسها عن المساءلات القانونية وإلا فستكون مذنبة من خلال خرق هذه القوانين، بالإضافة إلى ضرورة أن تتحمل المؤسسة مسؤوليات أخلاقية وخيرية تمثل دورها الاجتماعي وتعزز صورتها أمام المجتمع.[1]

[1] - Mercier S., Op.cit, p. 121.

خلاصة الفصل:

تعتبر التنمية المستدامة مفهوما شموليا، يعنى بتوزيع والمحافظة على الثروة لجميع الأجيال بالتساوي، غير أنه اتضح بأن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية يعد مهمة صعبة، حيث أن عملية التنمية الشاملة تتطلب التوافق بين السياسات المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالتنمية المستدامة تدعو إلى مستقبل يتم فيه موازنة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة، فلابد من الربط ما بين التنمية والبيئة من أجل حماية الأنظمة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية التي تعد من المستلزمات الأساسية للإيفاء باحتياجات الإنسان وتحسين ظروف المعيشة للجميع، لكن دون زيادة استخدامها إلى ما يتخطى قدرة الكرة الأرضية على التحمل، ولتحقيق هذا المفهوم، يجب تظافر جميع الجهود الدولية والقطرية والمحلية، سواء كانت حكومات، مؤسسات، منظمات غير حكومية، مجتمع مدني...الخ، ولعل أهم طرف يمكن أن يسهم بأكثر فاعلية في تحقيق المفهوم، هي المؤسسات، التي يجب أن تتبنى هذا المفهوم وتدمجه ضمن سياساتها وإستراتيجياتها، أو ما يسمى اليوم محاولة الوصول إلى مفهوم "المؤسسة المستدامة"، من خلال التوازن ما بين أدائها الاقتصادي، سياستها اتجاه العمال وجميع الأطراف ذات المصلحة، بالإضافة إلى استباق آثار أنشطتها على البيئة والمحيط الذي تنشط فيه.

الفصل الثاني:

الجودة في الجامعة

تمهيد الفصل:

مفاهيم العولمة وما نتج عنها من منافسة شديدة، كل ذلك جعل أغلب المؤسسات التعليمية تتوجه نحو تبني نظم إدارية جديدة ترتكز على الجودة في عملياتها وتحقيق التميز، كون الجودة تؤدي دورا فاعلا ومتميزا في نجاح أو فشل هذه المؤسسات، إذ أن الجودة بمفهومها الجديد لا تعني اتقان العمل بصورة صحيحة ولكن كيفية إدارته بأفضل صيغة وبما يحقق أهداف المؤسسة التعليمية. حاولنا تناول هذا الموضوع ايمانا منا بأنه لا يمكن الارتقاء إلى تصور الجامعة المستدامة من غير تحليل واقع الجامعة، فالجامعة محل الدراسة تتبنى مفهوم الجودة وعليه من اللازم التطرق لهذا الموضوع من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ومحاولة التوجه نحو تبني الاستدامة في الجامعة.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: واقع التعليم العالي والحاجة الى التغيير في الجامعة

المبحث الثاني: الحاجة لإدارة الجودة في الجامعة

المبحث الثالث: التقييم، الأثر والتنافسية

المبحث الأول: واقع التعليم العالي والحاجة الى التغيير في الجامعة

إن المشكلات التي يعاني منها قطاع التعليم العالي من سوء تسيير وتزايد أعداد الطلبة كل سنة دراسية، يفرض عليه تغيير فلسفة إدارته ومحاولة مجابهة التحديات التي تواجهه، من خلال تبني مفهوم إدارة الجودة ضمن عملياته وخدماته، فالتخطيط الاستراتيجي والاعتمادية وقياس الأداء تعتبر من أهم العناصر التي تساعد على ترسيخ هذا المفهوم.

المطلب الأول: التخطيط الاستراتيجي في الجامعة

من أجل فهم التخطيط الاستراتيجي على مستوى الجامعة، يجب ان نعرج على المفاهيم الأساسية والمبادئ والمقومات للتخطيط الاستراتيجي وكيفية تنفيذه على مستوى المؤسسات الجامعية.

الفرع الأول: مفاهيم أساسية في التخطيط الاستراتيجي

يعرف التخطيط الاستراتيجي بأنه "عملية اتخاذ قرارات ووضع أهداف واستراتيجيات وبرامج زمنية مستقبلية وتنفيذها ومتابعتها".[1]

كما يعرف كذلك بأنه "الأسلوب العلمي الذي تلجأ إليه الإدارة في رصد وتوظيف الموارد المتاحة وإدارتها وصولا إلى الأهداف المنشودة".[2]

ويترابط مفهوم التخطيط الاستراتيجي مع مفهوم الاستراتيجية Strategy وهي"الأسلوب الذي تختاره الإدارة للاستفادة من الموارد المتاحة، وتحقيق أفضل النتائج من خلال استفادة المؤسسات من نقاط القوة بها والتغلب على نقاط الضعف التي تعاني منها".[3]

وقد استجاب كتاب آخرون لتحديد مفهوم أكثر قربًا للتخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية نظرًا لأهميته في مجال التربية حيث عرفه الفرا بأنه[4]:

"خطة طويلة الأجل من 3 إلى 5 سنوات (يحدد فيها رسالة الجامعة، والغايات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وطرق تحقيقها، والبرامج الزمنية لتحقيقها، مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات والفرص البيئية، والموارد والإمكانيات الحالية للمؤسسة".

---

[1]- عثمان غنيم، **التخطيط أسس ومبادئ عامة**، ط2، دار رضا للنشر والتوزيع، عمان، 2001 ، ص238.

[2]- نفس المرجع، ص 238.

[3]- علي السلمي، **الإدارة المعاصرة**، مكتبة الغريب ، مصر، 2000 ، ص120.

[4]- ماجد الفرا، **التخطيط الاستراتيجي**، ط1، مكتبة الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين، 2005، ص5.

وقد اتفق الفرا في ربط مفهوم الاستراتيجية بعملية التخطيط الاستراتيجي واعتبرها أولى مراحل التخطيط الاستراتيجي حيث عرفها بأنها " الطريقة التي تسلكها الجامعة في تحقيق أهدافها "والاستراتيجية متعددة الأبعاد لأنها تشتمل على التالي[1]:

- وسيلة لتشكيل أهداف الجامعة طويلة الأجل،
- تبيان النمط الذي ينتهجه تدفق قرارات الجامعة،
- تعريف مجال نشاط أو تنافس الجامعة،
- استجابة لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.

لذا فإن أي مؤسسة أكاديمية تحتاج إلى تحديد استراتيجية خاصة بها تبني عليها الخطط الاستراتيجية، وفقًا للأبعاد الستة الموضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (10): أبعاد استراتيجية التعليم العالي

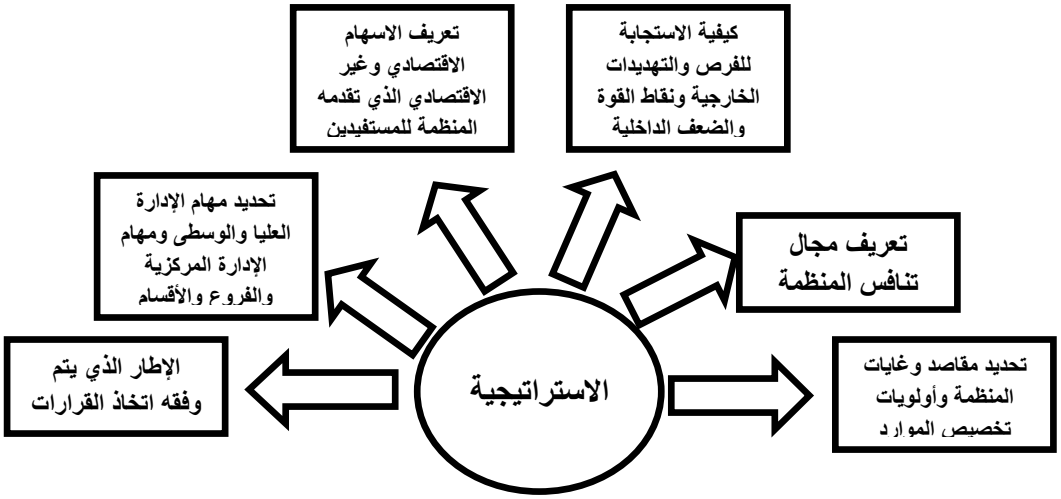

المصدر: ماجد الفرا، **التخطيط الاستراتيجي**، ط1، مكتبة الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين، 2005، ص5.

تعطي الأبعاد السابقة التي تتشكل منها الاستراتيجية إطارًا عامًا موحدًا يتم وفقه اتخاذ القرارات المتناغمة والمتكاملة، حيث إن الاستراتيجية هي القوة الدافعة في المؤسسة التعليمية لوضع الخطط، والاستراتيجية هي أداة تسهم في تحديد مقاصد الجامعة من حيث الغايات بعيدة المدى، خطط العمل، وأولويات تخصيص الموارد، كما تعطي الاستراتيجية تعريفًا للمجال الذي تشتغل فيه المؤسسة التعليمية، وهي أيضًا وسيلة لتحديد كيفية الاستجابة للفرص والتهديدات الخارجية، ولنقاط القوة والضعف الداخلية بهدف تحقيق تفوق على المؤسسات التعليمية الأخرى، كما

[1]- ماجد الفرا، **التخطيط الاستراتيجي**، ط1، مكتبة الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين، 2005، ص5.

تشكل الاستراتيجية توصيفًا دقيقًا مميزًا لمهام مستويات الإدارة المختلفة وإطارًا نظاميًا ومنطقيًا لتوزيع المسئوليات بما يحقق التكامل.

ويتكون التخطيط الاستراتيجي من مجموعة من العناصر التالية:[1]

- وضع الإطار العام للاستراتيجية؛
- دراسة العوامل البيئية المحيطة بالجامعة سواء كانت خارجية أو داخلية مع تحديد الفرص المتاحة والقيود المفروضة.
- تحديد الأهداف والغايات؛
- وضع الاستراتيجيات البديلة والمقارنة بينها؛
- اختيار البديل الاستراتيجي الذي يعظم من تحقيق الأهداف في إطار الظروف البيئية المحيطة؛
- وضع السياسات والخطط والبرامج والموازنات حيث يتم ترجمة الأهداف والغايات طويلة الأجل إلى أهداف متوسطة الأجل وقصيرة الأجل، ووضعها في شكل برامج زمنية؛
- تقييم الأداء في ضوء الأهداف والاستراتيجيات والخطط الموضوعة مع مراجعة وتقييم هذه الاستراتيجيات والخطط الموضوعة في ضوء الظروف البيئية المحيط؛.
- استيفاء المتطلبات التنظيمية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية مع مراعاة تحقيق تكيف الجامعة للتغيرات المصاحبة للقرارات الاستراتيجية.

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي

تتمثل أهداف ومبادئ التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي في النقاط التالية:

أولا: الأهداف

بحلول العام الأول للألفية الجديدة برزت ثلاثة أهداف واضحة لممارسة التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي هي:[2]

1- التوفيق بين المنهج العقلاني الاستنتاجي والتخطيط الاستراتيجي من ناحية سياسية ، بيئية، وثقافية ، وقد وصف برايسون هذا الهدف بشكل قوي قائلا " :إن أغلب هذه الأفكار الجديدة المتعلقة بالإدارة حاولت أن تحسن من أداء صانعي القرار عن طريق فرض عقلانية منهجية" ويمكن اعتبار كافة السياسات والبرامج تحالفات أو معاهدات بين مجموعات حاملي الأسهم. "

[1] -Neil Ritson, **Strategic Management**, ventus publishing, bookboon.com, 2011, p17.
[2]- Brison.S, **Strategic Planning for public and non profit organizations**, 1st edition, Josy press, San Francisco (USA), 1995, pp :10,11.

2- تركيز التخطيط الاستراتيجي وبشكل متزايد على التعلم والإبداع ,مع الاعتراف بأن قادة الكليات والجامعات يحتاجون لتحديد المفاهيم ، وأن يفكروا مليا بتغيير الهياكل القائمة والعمليات ، حيث تتمحور المفاهيم الحديثة نسبيا والمتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي بشكل أكبر حول الديناميكية ,والمرونة ,والفطنة ,والإبداعية ، فيتم التركيز على التفكير الاستراتيجي كمرادف للتحليل القياسي في هذا السياق ,وذكر برايسن بصوره بليغة أنه " إذا كان هناك أي فهم للتخطيط الاستراتيجي يعرقل التفكير والفعل الاستراتيجي فإنه يتوجب أن يتم التخلص من هذا الفهم "؛

3- التأكيد الجديد والقوي في نفس الوقت على التحرك من التكوين الى التطبيق، ومن التخطيط الى التنفيذ، مقتدين في ذلك بقول بنجامين فرانكلين " ما يتم عمله بشكل جيد أفضل مما يقال بشكل جيد. "

وإذا أردنا أن يكون التخطيط الاستراتيجي فعالا، فإنه من الضروري أن يتم تحديد وتدقيق رسالة المؤسسة التعليمية وغاياتها ذات الطابع الغامض، العام، والعريض، ولهذا طالبت العديد من الأدبيات بوجوب تطور الرؤية الاستراتيجية للنظام التعليمي بصورة رسمية قبل تنفيذ عمليات التخطيط الاستراتيجي، مما سيبرز لنا عنصرًا هامًا وهو التركيز على غايات التخطيط.

ثانيا: مقومات ومبادئ التخطيط التعليمي

هناك أربعة مبادئ أساسية للتخطيط التعليمي نبينها فيما يلي:[1]

1- **الاستمرارية** :الربط العضوي بين مختلف عمليات التخطيط وبين سابقتها من خطط؛

2-**الإلتزام** :بحيث تكون الخطة ملزمة التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد له؛

3-**المشاركة** :مشاركة جميع الأفراد والمؤسسات في تنفيذ الخطة؛

4-**التنسيق** :يقصد بها التنسيق والإجراءات والوسائل.

من أجل أن نضع خطة إسترا تيجية فعالة يجب أن يتم تصميمها وتخطيطها وفق أسس علمية ومنهجية، مع اشتراك الباحثين ومؤسسات المجتمع المستفيدة من نتائج هذه الخطة في عمليات التخطيط، مع وجود خطة زمنية واضحة ومحددة للتنفيذ، ووجود لجنة للمراقبة والمتابعة الدقيقة لكل هذه العمليات، كما يجب أن تراعي الإمكانيات المتاحة للتنفيذ.

[1]- Brison.S, Op.Cit, p13.

فيما يلي نلقي الضوء على بعض الخطط الإستراتيجية للجامعات العربية، وذلك بعرض ما تضمنته من تخطيط استراتيجي للبحث العلمي دون الحديث عن باقي عناصر الخطط، ويلاحظ من هذه الإستراتيجيات اهتمامها بالبحث العلمي؛ حيث حددت أهدافا خاصة تتعلق بتطويره وتفعيله، غير أنها لم تتناول إجراءات التخطيط والتنفيذ للبحث العلمي بشكل مفصل؛ لذا يرى الباحث ضرورة أن تضع كل مؤسسة خطة إستراتيجية خاصة بالبحث العلمي .مثلا،

- تضمنت الخطة الاستراتيجية لجامعة عين شمس (2007–2011)، توكيد الجودة على منهجية مركبة هى" التحليل المستقبلي"، وتكمن أهمية هذه المنهجية فى قدرتها على تحليل" البيئة الخارجية "للجامعة لاستقراء الفرص والتهديدات المحتملة، وتحليل" البيئة الداخلية "للجامعة من حيث كفاءتها وقدراتها الذاتية لتحديد نقاط القوة والضعف فيها، سعياً نحو إحداث التناسق والتعاون بين جميع الأنشطة لتنفيذ إستراتيجية الجودة للجامعة وتحقيق رؤيتها المستقبلية وغاياتها الإستراتيجية.

كما تضمنت رفع كفاءة وفاعلية جامعة عين شمس كأحد المراكز البحثية المتميزة التي تعمل على تنمية المشاركة والتعاون مع المؤسسات والمراكز التعليمية والبحثية ومؤسسات المجتمع على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي، والتوسع فى البحوث والاستشارات وزيادة كفاءتها وفاعليتها، وتطوير قدرات الجامعة والكليات وأعضاء هيئة التدريس والهيئات المعاونة فى مجال الدراسات والبحوث العلمية والتطبيقية.[1]

- تضمنت الخطة الاستراتيجية لجامعة البحرين (رؤية **2009–2014**)، تتطلع إلى أن تكون جامعة البحرين في مصاف الجامعات المعترف بها دوليا، والمتميزة في تعليم الطلبة، والبحوث المبتكرة، والمشاركة المجتمعية التي تساهم في النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة في المملكة والمنطقة والعالم.

كما تضمن العنصر الثاني الرئيس في الخطة الاستراتيجية تحسين نوعية البحث العلمي وزيادة كميته، ووضعت أولويات للبحوث التطبيقية في جامعة البحرين على أساس الحاجة، وتوسيع دور الجامعة لتلبية التوقعات الواردة في رؤية البحرين الاقتصادية 2030 ، والحاجة إلى الاستجابة للتغيرات في سوق العمل والاقتصاد.[2]

[1]-جامعة عين شمس، **الخطة الاستراتيجية لجامعة عين شمس في ضوء توكيد الجودة والتحسين المستمر (2007-2011)**، 2007، ص ص: 16-45.

[2] -**http://www.alwasatnews.com/news/456124.html** (published August 03/2010)

الفرع الثالث: عوامل النجاح ومعوقات التخطيط الاستراتيجي

يمكن اجمال العوامل التس تساعد على نجاح وكذا معوقات التخطيط الاستراتيجي فيما يلي:

1-عوامل نجاح التخطيط الاستراتيجي: يمكن سرد عوامل نجاح التخطيط الاستراتيجي التي تخدم التنمية الشاملة على النحو التالي:[1]

- قيام التخطيط الاستراتيجي على نظام واقعي متكامل بعيدًا عن التخمين والحدس؛
- أن تكون الخطة نابعة من واقع بيئة العمل التي تتفاعل معها؛
- أن يشترك جميع العاملين في وضع الخطة لضمان تفاعلهم عند التطبيق؛
- أن تحقق الأهداف العامة للتخطيط حاجة الأفراد والمجتمعات إلى تنمية وتطوير ذاتها؛
- أن تكون الخطة الموضوعة قابلة للتغير والتطوير والزيادة والنقصان؛
- أن تكون الخطة منسجمة مع الأهداف الموضوعة لتحقيق النماء والتطور؛
- أن تركز الخطة على الأولويات في العمل بالمنظمة؛
- أن تكون الخطة قابلة للتقييم والمتابعة والرقابة.

2- معوقات التخطيط الاستراتيجي: تتلخص المعوقات العامة في النقاط التالية :[2]

- عدم الدقة في المعلومات والبيانات؛
- اتجاهات العاملين السلبية تجاه الخطة؛
- عدم صحة التنبؤات والافتراضات؛
- إغفال الجانب الإنساني مما يؤدي إلى معارضة العاملين للخطة وعرقلة تنفيذها؛
- الاعتماد على جهات خارجية في وضع الخطة؛
- عدم مراعاة التغير في الواقع مثل نوع الاقتصاد، والمركز المالي للمنظمة؛
- أسباب متعلقة بعدم مراعاة اتباع خطوات التخطيط.

[1]- عبد الله العقيل، **التخطيط الاستراتيجي**، مجلة الجزيرة الإلكترونية، العدد 11، فيفري، السعودية، 2003 ، ص3.
[2]- نفس المرجع، ص 4.

المطلب الثاني: مستويات التخطيط في التعليم

يجمع العديد من المتخصصين في التخطيط الاستراتيجي، على وجود ثلاث مستويات أساسية للتخطيط الإستراتيجي في المجتمعات الدولية الحديثة، يمكن إيجازها بالآتي.

الفرع الأول: التخطيط الإستراتيجي في التعليم على المستوى الوطني

التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني بصفة عامة، من أكثر النماذج الشائعة في العصر الحديث، ويمكن إرجاعه إلى بدايات تكوين الدولة الحديثة في المجتمع الدولي المعاصر، ان مسئولية التخطيط لإدارة الجودة والإعتماد على المستوى الوطني تختلف من بلد لأخر، فهناك من يعتبره من واجبات الجهاز المركزي للتخطيط، وهناك من ينشأ له إدارة مستقلة، غير ان العديد من بلدان العالم تربطه بمؤسسات التعليم العالي في البلدان التي تسعى إلى تطوير مؤسساتها التعليمية.

ومهما تكن طبيعة المؤسسات المسئولة عن التخطيط لإدارة الجودة في التعليم، لابد أن يتسم عملها بالتنظيم الدقيق، وينبغي للمخطط أن يستوحى مبادئه من التشريعات القانونية، التي تحدد التخصصات التخطيطية الصادرة من السلطات المركزية، فالسلطات المركزية في معظم المجتمعات تحدد التشريعات، وتضع الأهداف العليا للخطط الإستراتيجية، وتعين الموارد والصلاحيات للأجهزة التنفيذية.فضلاً عن أنها تضع البدائل الملائمة لتسهيل عمليات التنفيذ، وفقا للسقف الزمني لكل خطة.[1]

الفرع الثاني: التخطيط الاستراتيجي لإدارة الجودة في التعليم على المستوى الاقليمي

بما ان الدول ترتبط مع بعضها بمصالح حيوية وعلاقات تجسد تلك المصالح، فلابد ان تضع الخطط التي تنسق علاقاتها وبرامجها مع الدول التي تشترك معها في الإقليم، للحفاظ على مصالحها المشتركة.

لذلك فان التخطيط الإقليمي لإدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي، يتطلب إستحداث مؤسسات وانشاء وحدات إدارية ومالية وأجهزة تخطيط مستقلة في الإقليم، كما يتطلب وضع ضوابط تنظيمية، تحدد وتنسق العلاقات المشتركة بين دول الإقليم وترتبط بالأجهزة المركزية في جوانب الدعم والتنسيق، ومن مهام هذه الأجهزة التنظيمية تخطيط وتنسيق البرامج التعليمية والتدريبية المشتركة، ووضع أسس التنسيق والتكامل بين أجهزة التخطيط الإقليمي والتخطيط المركزي، وإعداد خطط وبرامج شاملة ومتكاملة تهدف إلى ضمان الجودة من جهة، وضمان وحدة الإقليم وتكامل أنشطته المختلفة من جهة ثانية.

[1]- دانيال جيمس راوني وآخرون، **التغيير الاستراتيجي في الكليات والجامعات** –التخطيط من أجل البقاء والازدهار-، تعريب: عمرو الملاح، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2012، ص21.

الفرع الثالث: التخطيط لإدارة الجودة والإعتماد على المستوى القومي

التخطيط على المستوى القومي يعني: التخطيط على مستوى الأمة، مهما تعددت وحداتها السياسية، لأن عناصر الصلة والتواصل والترابط فيما بين أبنائها، تفرض التعاون والتنسيق لكل ما يحقق رفاهية الأمة وسعادة أبنائها، لهذه الأسباب فان التخطيط على المستوى القومي، لابد ان يقوم على عوامل القوة والقدرة التي تمتلكها الأمة، وأن يعكس سمات الأمة وخصائصها الثقافية والحضارية والتاريخية.

ان الاستفادة من عناصر القوة القومية وتوظيفها في التخطيط الإستراتيجي لإدارة الجودة في التعليم العالي، يفرض إعداد وتنسيق الخطط الإقليمية وتوظيفها في الخطة القومية الشاملة، ومن ناحية ثانية، لابد للخطة القومية الشاملة، ان تبنى على مبررات الأمن القومي وضروریاته، ومن منطلق الرؤية القومية الشاملة للتخطيط.[1]

خامساً: أهمية المعلومات والبيانات لإعداد برامج الجودة في التعليم العالي

إن ثورة الإتصال والمعلوماتية حولت العديد من المجتمعات المتقدمة إلى مجتمعات معلومات ومعرفة، وهذه الخاصية المعاصرة، أضحت ضرورة لابد منها لدخول المجتمعات المعاصرة إلى عصر الحداثة، ومواكبة مستجدات العصر التقني الحديث، لهذه الأسباب تشكل المعلومات أساسًا مهمًا في فلسفة إدارة الجودة الشاملة، لأن توفر المعلومات الدقيقة بكافة أنواعها سيعكس مدى إمكانية مؤسسات التخطيط للتعليم العالي من تطبيق إدارة الجودة الشاملة. وفضلا عن ذلك فإن نوع المعلومات ودقتها يساعد القائمون على التخطيط والتنفيذ في إدارة الجودة، على إتخاذ القرارات التي يتم بموجبها معالجة مشكلات قائمة تعترض سير التنفيذ، أو مواجهة حالات أو مواقف معينة محتملة الوقوع، أو تعترض سير تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة الإستراتيجية، وغالبا ما يواجه متخذ القرار مشكلات تتطلب منه تحديد أسبابها، وقد تتضمن المشكلة أهدافا متناقضة إلى جانب العديد من البدائل المطروحة للاختيار والمفاضلة فيما بينها، فالتوصل إلى أفضل البدائل يتطلب وجود أسس وضوابط لقياس العائد أو النتيجة المتوقعة من كل بديل، ومقارنة النتائج المتوقعة لتلك البدائل لانتقاء أفضلها.

وبذلك فان إتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير التعليم، ينبغي أن يتم وفقا لبيانات صادقة وحقيقية، وتأسيساً على ذلك تعد المعلومات والبيانات الدقيقة من الرتكزات الأساسية، التي تقوم عليها إدارة التخطيط الإستراتيجي لإدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي.

[1]- دانيال جيمس راوني وآخرون، مرجع سابق، ص 23.

المطلب الثالث: المراحل التنفيذية للخطة الاستراتيجية لبرامج الجودة وإدارتها

تختلف عمليات التخطيط الإستراتيجي عن عمليات التنفيذ بشكل كبير، فعلى الرغم من أهمية التخطيط الإستراتيجي لإدارة الجودة في التعليم للمجتمعات الحديثة، إلا ان التخطيط يبقى من المسائل النظرية مهما كانت دقته وشموليته من دون القدرة على التنفيذ، وتدلل التجارب الحياتية الواقعية على ان عمليات التنفيذ أكثر أهمية وصعوبة من عمليات التخطيط، وذلك لأن التنفيذ يمر بمراحل وعمليات معقدة، وان أهم ما يواجه القائمون على التنفيذ هو :كيفية تحويل الخطط والبرامج النظرية إلى طاقة وحركة وأفعال وأنشطة وعمليات تطبيقية تحقق الأهداف العامة للخطة الاستراتيجية، لهذه الأسباب لابد أن تمر عمليات التنفيذ بالمراحل الأساسية الآتية.

الفرع الأول: نقل الأفكار والتصورات إلى برامج ومشروعات قابلة للتطبيق

يتم التنفيذ من خلال الشروع بتحويل الأفكار والتصورات التي تتضمنها الأهداف العامة للخطة، إلى مشروعات وبرامج قابلة للتنفيذ في البيئة الاجتماعية المستهدفة؛ وتوكل مهام التنفيذ إلى الأجهزة التنفيذية، التي تتمثل: بالوزارات والمؤسسات والشركات والأجهزة التي تنشئها هذه المؤسسات، حيث تقوم الأجهزة التنفيذية بتقسيم المهام إلى مراحل زمنية، تهيئ لها مستلزمات التنفيذ وفقاً للتخصصات المختلفة، وقد تنشأ أجهزة خاصة لإدارة وتنفيذ برامج إدارة الجودة في المؤسسات التعليمية، وربما توكل المهام التنفيذية إلى المؤسسات التعليمية العمومية والخاصة في الدولة لتنجزها إضافة إلى واجباتها المعتادة[1].

الفرع الثاني: الإشراف والمتابعة

يتولى مهام الإشراف والمتابعة صناع القرار أو رؤساء المؤسسات أومن يمثلهم وينوب عنهم في التخصصات المختلفة، وقد يصار إلى أنشاء جهاز خاص للإشراف والمتابعة والرقابة من المتخصصين في التخطيط والتنفيذ، ويشترط أن يضم جهاز أو فريق الإشراف خبرات إدارية وفنية وتقنية ومهنية مختلفة، من مهامها الرقابة والإشراف والمتابعة، والتعرف على ما تم إنجازه من مكونات الخطة، وأساليب التنفيذ والنتائج المنتظرة من عمليات الإنجاز، ومطابقة الانجازات المحققة مع الأهداف المحددة في الخطة، وفقاً للإمكانيات المرصودة والإطار الزمني المخصص للخطة، وتعد عمليات الإشراف والمتابعة من المهام الضرورية لتعديل مسارات الخطة، وفقا لخطوات التنفيذ الفعلي، ومعالجة المشكلات التي تظهر أثناء عمليات التنفيذ.

[1]- مقالات الدكتور رعد الزبن، **العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة**، متوفرة على الموقع الرسمي للدكتور، http://raadalzaben.com/ar/module.php?type=article&id=90

الفرع الثالث: تقويم الخطة وتقييم نتائجها

يقصد بالتقويم :تصحيح الأخطاء والإنحرافات التي تحدث أثناء عمليات التنفيذ، أما التقييم فيقصد به: تقدير وتثمين أهمية الجهود المبذولة والإنجازات المتحققة بعد الانتهاء من عمليات تنفيذ الخطة.

يمكن الإشارة هنا إلى ان عمليات التقييم، لابد وان ترافق الخطة عبر مراحلها التنفيذية المختلفة، وتستمر إلى ما بعد الإنتهاء من التنفيذ، للبحث في تشخيص المعوقات والصعوبات للتغلب عليها، وتوثيق الايجابيات المتحققة، وملاحظة الإبداعات والابتكارات واستخلاص نتائجها، وتعميم تلك النتائج على الخطط المستقبلية وفضلا عن ذلك تعد عمليات التقييم أساسا ومنطلقا لعمليات التقويم، لأن التقييم يمنح القائمين عليه الخبرة والتجربة، التي تمكّنهم من تقويم وتصحيح الأخطاء وعوامل الخلل والقصور، التي يمكن ان تحصل خلال كافة مراحل تنفيذ الخطة.

الفرع الرابع: أهداف ومتطلبات استراتيجية التعليم العالي

1-الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي: أورد الدكتور على السلمي أهدافًا عديدة من المتصور أن تضعها المنظومة الجديدة للتعليم الجامعي والتي تمثل أساسًا لتوجيه عملياتها وتحديد مخرجاتها وهي:[1]

- تكوين الموارد البشرية تكوينًا علميًا، وتقنيًا، وثقافيًا متكاملا، ومتوافقًا مع متطلبات العصر ومتغيراته، ومرتكزًا إلى تقنياته، وتوفير سبل التنمية المستمرة لتلك الموارد بما يهيئها للمشاركة الفاعلة المتميزة في تفعيل ثروات المجتمع وتحقيق نموه وتطوره ودعم قدراته.
- المشاركة المنظمة والفاعلة في تنمية وتطوير الرصيد المعرفي للمجتمع ومباشرة البحث العلمي المنظم لحل مشكلات المجتمع والمساهمة في التنمية القومية، وذلك من خلال التوظيف المخطط والتنمية المستمرة للقدرات والموارد العلمية التي تسهم في زيادة قدراته التنافسية.
- استثمار العلم والتقنية في إدارة مؤسسات التعليم الجامعي والعالي وتنمية علاقات التعاون والتفاعل الديموقراطي بين عناصرها، ودمج مفاهيم وآليات التطوير المستمر والجودة الشاملة في نسيج المنظمة.
- المساهمة الإيجابية في دراسة وحل مشكلات المجتمع وتوفير المعرفة والثقافة، والعمل على نشرها، والمشاركة في التوعية بالمحافظة على البيئة، والإسهام في تصحيحها، وتقديم الرأي في القضايا القومية.
- تعظيم دور الجامعات ومراكز التعليم العالي كمراكز تثقيف وتنوير.
- تطوير منظومة التعليم الجامعي والعالي للتوافق مع المعايير والنظم العالمية.

[1]- علي السلمي، **الإدارة المعاصرة**، مكتبة الغريب، مصر، 2000، ص 60.

2- متطلبات التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي: تتمثل فيما يلي:[1]

- هيكل تنظيمي واضح ومناسب للمؤسسة؛
- توفر الإمكانات المادية والمهارات المناسبة والمتنوعة للقيام بالتخطيط؛
- صورة واضحة عن بيئة الجامعة وإدراك القصور جيدًا؛
- موظفون وإدارة ملتزمون بالخطة؛
- قناعة كاملة للمشاركين بالخطة بحجم الفوائد المترتبة على تطبيق الخطة الاستراتيجية.

[1]- علي السلمي، مرجع سابق، ص 61.

المبحث الثاني: الحاجة لإدارة الجودة في الجامعة

إن ظهور التقنيات الأدارية وأدارة الجودة الشاملة جاءت لتؤدي دورا رئيساً في نجاح المنظمة ولكي تدار العمليات بنجاح فعلى المدير أن ينظر إلى وظيفة إدارة الجودة على أساس أحتياجات المنظمة فلا توجد إدارة جودة شاملة في المنظمة ما لم تؤثر في جميع الناس وفي كل المنتجات فإذا أخذت المؤسسة التعليمية أسلوب الجودة في إنجاز مهامها فإن ذلك سيؤدي إلى تحسين الجودة وتقليل الأخطاء إضافة إلى إيجاد مناخ علمي أفضل وتنمية مهارات العاملين فضلاً عن تطوير المهارات القيادية لمديري المؤسسات التعليمية. فالرؤية الواضحة الواعية لكل جزء من أجزاء المؤسسة والتركيز على تطوير العمليات أكثر من تحديد المسؤوليات يؤدي إلى تقليل الفاقد في التعليم.

المطلب الأول :مفاهيم وفلسفات إدارة الجودة الشاملة

إن الجودة كمفهوم هي أحد الفروع الهامة بعلوم الادارة الحديثة، يرجع تاريخ استخدامها الى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث طبقت اليابان اسس الجودة على الصناعة فأحدثت طفرة هائلة، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات من القرن الماضي، وتطرقت أسس الجودة إلى كل الأنشطة والمهن في جميع انحاء العالم ومنها التعليم، وتداخلت المفاهيم مما يحدونا إلى محاولة تحديد تعريفاتها المتفق عليها، ولكن قبل ذلك ارتأينا التطرق إلى التطور التاريخي لمفهوم الجودة ثم عرض أهم المفاهيم المتعلقة بمفهوم الجودة، لنسلط الضوء على مفهوم إدارة الجودة الشاملة وأهم مبادئها.

الفرع الأول: الخلفية التاريخية لمفهوم الجودة

تنسب أقدم الاهتمامات بالجودة إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد في الحضارة البابلية إبان حكم أول ملوكها حمورابي، إذ تضمنت قوانينه (282) قانونا بينها قانونا يخص التجارة أوجب على من يقدم ما هو غير جديد أو ناقص القيمة في السلعة أو الخدمة التي يتاجر بها، القيام بإصلاح العيب، وتشير الوقائع التاريخية في القرن 15 قبل الميلاد إلى تأكيد قدماء المصريين على الجودة في بناء ودهان جدران المعابد المصرية القديمة، واشتراط الالتزام بالجودة عند تشييد الأهرامات، وفي عصر الإسلام ومنذ بزوغ فجره على البشرية زاد التأكيد على الجودة، حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم، يحث على الاهتمام بجودة الأداء والذي تؤكده الأحاديث النبوية الشريفة ومنها قوله عليه الصلاة والسلام {إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه}، وفي القرن 18 ميلادي وبظهور الثورة الصناعية التي عدت حدثا مهما في تاريخ البشرية الحديث، وإلى نتائجها ينسب جانبا من التطور في مفاهيم الجودة وصيغ التعامل معها.

وقد تطور مفهوم الجودة من خلال سبعة 7 مراحل نوجزها في فيما يلي:[1]

1- **مرحلة ما قبل الثورة الصناعية** :وتمثلت في الرقابة على الجودة من قبل الحرفي؛

2- **الثورة** :وهنا كانت الرقابة على الجودة من قبل رئيس العمال (1900-1918)؛

[1]- رعد عبد الله الطائي، عيسى قدادة، **إدارة الجودة الشاملة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص27.

3- **الإدارة:** وقام بها مفتشوا الرقابة هدفها فحص الجودة (1920-1946)

4- **الرقابة على الجودة احصائيا:** وقامت بها جهات متخصصة(1946- 1960).

5- **تأكيد الجودة:** وتكفلت بذلك عدة جهات رقابية1956)

6- **إدارة الجودة الإستراتيجية:** هنا تم الوصول إلى رقابة شاملة(1970- 1980).

7- **إدارة الجودة الشاملة:** وبدأت منذ سنة 1985 وإلى غاية اليوم.

الفرع الثاني: بعض التعاريف المتعلقة بالجودة

مصطلح الجودة هو بالأساس مصطلح اقتصادي ظهر بناء علي التنافس الصناعي والتكنولوجي بين الدول الصناعية المتقدمة بهدف مراقبة جودة الإنتاج وكسب ثقة السوق والمشتري، وبالتالي تتركز الجودة علي التفوق والامتياز لنوعية المنتج في أي مجال، وللجودة مفاهيم متعددة ومتداخلة وهذا يصعب من وجود تعريف شامل للجودة، وفيما يلي أهم التعريفات في هذا الشأن:[1]

1- **الجودة في اللغة** :المعنى اللغوي للجودة في اللغة العربية، جاء على لسان ابن منظور، أن كلمة جودة في أصلها اللغوي جود، والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جوده، وجودة أي صار جيدا.

2- **الجودة اصطلاحاً** :الجودة هي تلبية ما يتوقعه المستفيد أو ما تفوق توقعاته، وأن الجودة هي الملاءمة للاستعمال، أو هي ملاءمة المنتوج لتلبية الاستعمال المقصود منه كما يطلبه المستفيد.

ويقصد Qualities وتعرف كلمة جودة بانها كلمة لاتينية مشتقة من بها طبيعة الشيء والشخص ودرجة صلاحه، أما كلمة جودة في أصل اللغة تعود إلى النوع أخص من الجنس، وقد تنوع الشيء أنواعا وتعبر كلمة الجودة عن وجود ميزات أو صفات معينة في السلعة أو الخدمة إن وجدت هذه المي ا زت فإنها تلبي رغبات من يشتريها أو يستعملها.

وعموما فإن مصطلح الجودة يأخذ العديد من المعاني التي تحمل بين طياتها بعض الاعتبارات والتي قد تختلف باختلاف الجهة التي تستخدمها، فالجودة تعد شيئا نسبيا يختلف باختلاف الجهة او الفرد الذي يستعملها فتاجر التجزئة قد يستند في فحصه للجودة على العلامة التجارية أو المظهر الخارجي للمنتج، أما الصناعي فإنه قد يكون على دراية تامة بأن المدخلات الداخلة في العملية الإنتاجية من مواد أولية ومستلزمات تؤثر تأثيرا كبيرا على الجودة النهائية للمخرجات، وعليه فإنه قد يعتمد على هيئة فنية لفحص الجودة والكميات التي يتم شرائها، وهنا قد يتم الفحص بناء على اختيار معيار معين أو وفقا لمراحل تصنيع المنتج التي تؤكد على الجودة المطلوبة والتي تأخذ مفاهيم عديدة.

[1]- رعد عبد الله الطائي، عيسى قدادة، ص29.

ج –**الجودة في الاسلام** :قد يتراءى للكثيرين أن مصطلح الجودة من المصطلحات الحديثة، بيد أننا إذا رجعنا إلى ديننا الاسلامي نجد___ ان الجودة حاضرة في جل تعاليم الاسلام بكل قيمه ومضامينه، حيث الاتقان والاحسان والتجويد منذ بعث الرسول صلى الله عليه وسلم، وجودة الادارة هي ما يسميها ديننا بالاتقان، والمسلم مطالب باتقان عمله لإرضاء الله عز وجل، ثم إرضاء الآخرين.

والاتقان هو انجاز الشيء باتقان وجودة عالية، لقول رسول الله{إن الله يحب إذا عمل احدكم عملا أن يتقنه[1]}، أي أن الاتقان هو تجويد العمل بطريقة تصل إلى حد المطابقة للمواصفات المثالية التي ترتقي بمستوى العمل بطريقة مبدعة.

الفرع الثالث: إدارة الجودة الشاملة

يرتبط مفهوم إدارة الجودة الشاملة بكل من وليام إدوارد وديمنج مؤسس إدارة الجودة الكلية، وكذلك بكل من جوزيف جوران وفيليب جروسي، فلقد تأثر ديمنغ بالفكر الياباني الذي ينظر الى مظاهر الحياة بنظرة شمولية في الوقت الذي كان فيه الفكر الأمريكي لا يعرف هذه النظرية الشمولية، إنما إلى الأشياء على أنها متميزة، إلا أن الفكر الياباني لا يتعامل مع الأجزاء المنفصلة، لكنه يتفاعل مع الهيكل ككل، وبهذه الروح استطاعت اليابان أن تحقق مستويات إنتاجية، وبجودة عالية تفوق الغرب.

أما مفهوم الجودة الشاملة فيعد من المفاهيم الإدارية الحديثة التي ظهرت نتيجة المنافسة الشديدة بين المؤسسات الإنتاجية اليابانية من جهة، والمؤسسات الأمريكية والأوروبية من جهة ثانية، وهذا بغية الحصول على رضا المستهلك، وذلك على يد ديمنغ الذي يعتبر أب الجودة الشاملة، ونظرا للنجاح الذي حققه هذا النظام في التنظيمات الاقتصادية الصناعية والتجارية والتكنولوجية في الدول المتقدمة، أوجد مبررا قويا وميلا شديدا لتبني مؤسسات التعليم العالي لهذا النظام، ولكن قبل التعرض إلى مفهوم إدارة الجودة الشاملة إرتأينا التطرق في بادئ الأمر إلى مفهوم الجودة الشاملة:[2]

أ –**مفهوم الجودة الشاملة** :هي مجموعة المعايير والإجراءات التي يهدف تبنيها الى تحقيق أقصى درجة من الأهداف المتوخاة للمؤسسة والتحسين المتواصل في الأداء والمنتج وفقا للأغراض المطلوبة والمواصفات المنشودة، بأفضل الطرق وأقل جهد وتكلفة ممكنين.

ب –**مفهوم إدارة الجودة الشاملة** :هي خلق ثقافة متميزة في الأداء حيث يعمل كافة أفراد التنظيم بشكل مستمر لتحقيق توقعات المستهلك وأداء العمل مع تحقيق الجودة بشكل أفضل أو بفاعلية إدارة Watcher عالية وفي أقصر وقت ممكن، ويمكن تعريف الجودة الشاملة من خلال ثلاثة 3مفاهيم، حيث تعني كلمة الشاملة (Total) بها أن كل شخص في المنظمة بما فيهم العملاء والمنتفعون منها يعد مسؤولا عن تحقيق الجودة، أما Quality الجودة وتعني تحقيق متطلبات العملاء بدقة، أما كلمة Management إدارة وتعني التزام الادارة العليا والتنفيذية بتحقيق مستويات الجودة.

---

[1]- أخرجه أبو يعلى والطبراني، وقد صححه الألباني في الصحيحة نظرا لشواهده ، من الموقع الرسمي
http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=53739

[2]- محمد عيشوني، **مفاهيم أساسية عن الضبط الشامل للجودة وإدارة الجودة الشاملة**، الكلية التقنية، حائل، السعودية، ص04.

أو هي ذلك النظام الفعال الذي يعمل على إحداث نوع من التكامل والتنسيق والتفاعل بين كافة الأطراف التي تتولى بناء الجودة على نحو يمكن من إنتاج المنتجات في ظل فاعلية التكلفة بما يحقق الرضا الكامل للعميل.

ج –**مفهوم ضمان الجودة** :يعتمد هذا المفهوم على بناء وتشييد الجودة قبل وأثناء وبعد عمليات إنتاج المنتج، كما يعني تتبع مراحل أو عمليات الإنتاج المختلفة منذ أن يكون المشروع فكرة في ذهن أصحابه وعدم البدء في المرحلة التالية، إلا بعد التأكد من سلامة ومطابقة ا لم رحلة السابقة للمواصفات والمقاييس المحددة، وذلك حتى وصول المنتج أو تقديم الخدمة للزبون والتأكد من رضائه عنها.

الفرع الرابع: مبادئ إدارة الجودة الشاملة

لقد إتجه رواد الجودة الشاملة كل حسب رؤيته إلى وضع مجموعة من المبادئ بهدف تحقيق فلسفة الجودة الشاملة نوجزها في العناصر التالية:[1]

1- **مبادئ الجودة الشاملة عند ديمنج** :يشير ديمنج إلى أن الجودة نسبية وليست مطلقة، وعلى اعتبار أن لها صلة وثيقة بالإنتاجية، حيث أن مبادئه تتلخص في إيجاد نوع من الاستقرار يؤدي إلى التطوير عن طريق البحث والإبداع، تبني الفلسفة الجيدة للتطوير يتطلب تحديث الإدارة، التحسين المستمر للإنتاج والخدمات من خلال إرشادات الإدارة، وتكوين فرق العمل وإستمرارية عملية التطوير، مواصلة التدريب على ممارسة العمل بواسطة مدربين أكفاء من أجل التنمية الذاتية لكل فرد، دعم القيادة وتعميم الممارسات الحديثة، الإيمان بأن التأهيل والتدريب إستثمار في البشر، ضرورة التخطيط طويل المدى من أجل التطوير، توقف إعتماد التفتيش لتحقيق الجودة، القضاء على المعوقات التنظيمية بين الأقسام، التخلص من الشعارات والمواعظ ونقد العاملين، إزالة المعوقات التي تحرم العاملين من التباهي ببراعة أعمالهم، طرد الخوف، تجنب فلسفة الشراء إعتمادا على إنخفاض السعر، التخلص من الإعتماد على النسب الرقمية لتحديد الأهداف والقوى العاملة.

2- **مبادئ الجودة الشاملة عند فليب كروسي** :وهي كالتالي:

- التعهد والالتزام الثابت من قبل الإدارة العليا بالجودة،
- تكوين فريق تحسين الجودة،
- قياس الجودة،
- تحديد تكلفة الجودة،
- زيادة الوعي بأهمية الجودة،
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية،
- التخطيط السليم لبرنامج العيوب أو الأخطاء الصفرية،

[1]- قاسم نايف علوان، **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات ISO9001/2000** ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص82.

- التركيز على تعليم وتدريب العاملين على القيام بدورهم في تحسين الجودة،
- تحديد الأهداف وتشجيع الابتكار الفردي داخل التنظيم،
- التخلص من أسباب الأخطاء ووإزالة معوقات الاتصال الفعال،
- الاعتراف بإنجاز ومساهمات هيئة العاملين وتشجيعهم ومكافأتهم،
- بناء مجالس الجودة،
- الاستمرار في عملية تحسين الجودة.

3- **مبادئ الجودة الشاملة عند جوران** :يركز هذا النموذج على برامج الإنتاج والخدمات حسب حاجات العملاء، ويحدد ثلاثة عناصر للجودة هي:

- **تخطيط الجودة،** وذلك من خلال تطوير المنتج وإتخاذ القرارات اللازمة لإشباع حاجات العملاء وتوقعاتهم، ومن ثم حصر الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لإنتاج السلعة أو الخدمة.
- **مراقبة الجودة،** ويركز ذلك على وحدات القياس وتكرار المراقبة وعمل الإجراءات التصحيحية المطلوبة لإشباع متطلبات الزبائن، ومن ثم يتم التقويم الفعلي للمنتجات ومقارنتها بالمواصفات المطلوبة.
- **تحسين الجودة،** وفيها يتم التركيز على وضع الآليات الداعمة لاستمرار الجودة من خلال توزيع الموارد وتكاليف الأفراد بمتابعة المشاريع وتوفير التدريب اللازم وتشكيل تنظيم هيكلي مستمر لمتابعة الجودة والمحافظة على الإنجازات.

4- **مبادئ الجودة الشاملة عند إيشيكاوا:** وهو أحد رواد الجودة في اليابان ويعود إليه الفضل في تطبيق حلقات الجودة، ومبادئه هي أن الجودة مبنية على وجهة العميل وأن الجودة هي جوهر العملية الإدارية، وأن الجودة تعتمد إعتمادا كليا على المشاركة الفاعلة من قبل العاملين والموظفين، وأيضا أهمية إستخدام البيانات بواسطة المعلومات الإحصائية للمساعدة في عملية إتخاذ القرار.

5- **مبادئ الجودة الشاملة عند آرفن:** هذا النموذج يتبنى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية ومبادئه تتمثل في:[1]

- الضغط الخارجي من اجل التغيير في المتغيرات الداخلية والخارجية،
- دور القيادة في الدفع إلى الأمام وتنفيذ إدارة الجودة الشاملة،
- خيارات استراتيجية بالاعتماد على التنفيذ للدعم الإداري وبناء الألتزامات نحو التغيير،
- اختبار المؤشرات التقويمية والمساندة لجمع المعلومات وإيصالها إلى أعضاء المنظمات،
- أن تكون الأهداف دقيقة لمباردة إدارة الجودة الشاملة داخل المؤسسات التعليمية.

[1]- أحمد الخطيب، إدارة الجودة الشاملة- تطبيقات في الإدارة الجامعية-، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد3، 2000، ص،ص:94-95

وهو ما يلخصه الشكل الموالي:

شكل رقم (11): عناصر نموذج أرفن لإدارة الجودة الشاملة

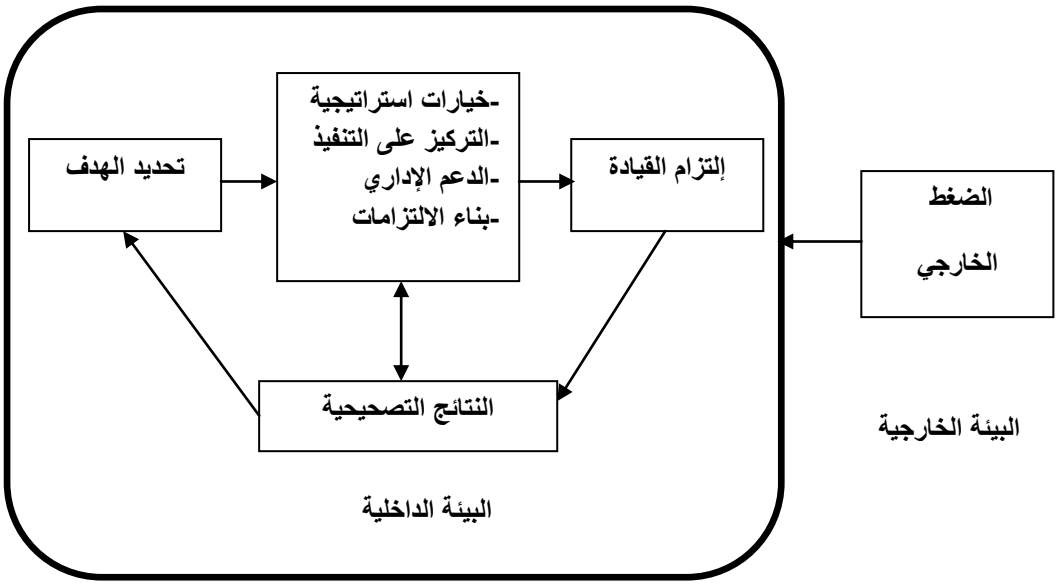

المصدر: أحمد الخطيب، **إدارة الجودة الشاملة– تطبيقات في الإدارة الجامعية**–، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد3، 2000، ص95.

المطلب الثاني: إدارة الجودة في الجامعة

إن المفهوم التقليدي لجودة التعليم ارتبط بعمليات الفحص والتحليل والتركيز فقط علي الاختبارات النهائية دون مراجعة القدرات والمهارات الادراكية والحركية والمنطقية والسلوكية، لذلك تحول هذا المفهوم التقليدي للجودة فى التعليم الى المفهوم الحديث لتوكيد جودة التعليم والذي يستند بالدرجة الأولى على ضرورة اختيار معدلات نمطية للأداء وبناء منظومات لإدارة جودة التعليم، ومع صعوبات التطبيق ظهرت أهمية بالغة لتطبيق إدارة الجودة فى التعليم والتي تحتاج مشاركة الجميع لضمان البقاء والاستمرارية لمؤسسات التعليم وهو أسلوب تحسين الأداء بكفاءة أفضل. لقد فرضت علينا المتغيرات الحديثة فى العالم المتقدم ضرورة الأخذ بمنهج يتجاوز حدود الواقع ويستشرف المستقبل بما يحمل فى طياته من تهديدات وفرص متاحة، من هنا يأتى توجيه كيان المؤسسة التعليمية نحو ضمان الجودة والاعتماد.

وأشمل من كلمة الجودة أو مجرد القيام بعمل جيد فالإتقان يأتي نتيجة التحسين المستمر ليصل العمل إلى أكمل وجه وأفضل صورة وهو الهدف المنشود من تطبيق الجودة الشاملة، وإن كلمة(Qualities جودة الشيء ودرجة الصلابة ترجع إلى الكلمة اللاتينية (Quality). وقديمًا كانت تعني الدقة والإتقان في أعمال بناء التماثيل والقلاع والقصور لأغراض التفاخر، وبالرجوع إلى قاموس أكسفورد، نجد أن الجودة هي الدرجة العالية من النوعية أو القيمة. وفي السنوات الأخيرة، أخذت مبادئ ومعايير الجودة الشاملة (Total Quality) تحظى باهتمام المؤسسات والباحثين في العالم.

الفرع الأول: مفاهيم الجودة وضمان الجودة في التعليم

يرتبط التعليم العالي ارتباطا وثيقا بفكر الاعتماد بمبادئ إدارة الجودة التي تبدو متداخلة فى مضمونها ومخرجاتها، كما يترابط أيضا فكر الاعتماد مع مفاهيم أخرى قد تبدو متوازية معه كالاعتراف بالشهادات أو تراخيص مزاولة المهنة.

1- مفهوم الجودة في التعليم: هناك عدة تعاريف نذكر منها: [1]

أ-تعريف 1: يُقصد بمفهوم الجودة في التعليم تقديم الخدمات (التعليم) للمستفيدين (الطلاب، الاسرة، سوق العمل) في أعلى صورها، وفق توقعاتهم، ومعايير أداء وإنتاج (تعلم) مطلوبة .

ب-تعريف 2: "أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المنطقة التعليمية ليوفر للعاملين وفرق العمل الفرصة لاشباع حاجات الطلاب والمستفيدين من عملية التعلم، أو هي فعالية تحقيق أفضل خدمات تعليمية بحثية واستشارية بأكفأ أساليب وأقل تكاليف وأعلى جودة ممكنة".

ومهما كانت التعريفات التي تعرضت إلي مفهوم الجودة الشاملة إلا أنها تشترك في العديد من المسلمات نذكر منها: أنها التركيز على تحسين المخرج النهائي لأي نظام، تعد فلسفة واستراتيجية طويلة، توفر قيادات فعالية قادرة علي الابتكار، تحتاج إلي تدريب مستمر لحل المشكلات بأسلوب علمي.

2-مفهوم ضمان الجودةQuality Assurance :يعرف مفهوم ضمان الجودة بأنه: القوة الموجهة والمرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام أو مقرر دراسي، وهذا يتطلب أن تندمج آليتها مع جميع نشاطات المؤسسة التعليمية.

كما يمكن تعريفه بأنه مجموعة النشاطات التي تتخذها مؤسسة أو منظمة لضمان معايير محددة وضعت مسبقا لمنتج أو خدمة ما يتم بالفعل الوصول اليها بانتظام، وهدف هذه النشاطات هو تجنب وقوع عيوب في المنتجات أو الخدمات.

على المؤسسة التعليمية قبل الشروع في تقديم برامج التعلم من بعد أن تصمم وتجرب أنظمة التدريس والإدارة للبرامج التي تنوي طرحها وتوفير كافة متطلباتها بغرض الحفاظ على المستوى المطلوب من الجودة والالتزام بالمعايير.[2]

3-أهمية ضمان الجودة: لقد أصبح ضمان الجودة من أهم انشغالات قطاع التعليم العالي، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها اتساع نطاق العولمة، تعاظم إعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي، محدودية التمويل، انتشار مؤسسات التعليم العالي الخاصة، التعليم الالكتروني، الالتزام الأدبي والمهني، والهموم المرتبطة بنوعية وجودة التعليم، ومع ذلك فإن لضمان الجودة طابع مختلف عما هو سائد في الدول المتقدمة، فهناك بعض العوامل التي تجعل منه عملية فريدة في هذا الجزء من العالم ومن بين هذه العوامل محدودية التنافس لاجتذاب الطلبة وقلة عدد الجامعات بشكل يضر بالتنافس

[1]- فريد راغب النجار، **إدارة الجامعات بالجودة الشاملة**، أميرال للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999 ، ص73.

[2]- هيفاء بنت سليمان القاضي، **إجراءات ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي للمؤسسة التعليمية**، وكالة بحر المداد، الرياض، 2014، ص12

وحقيقة أن بعض البرامج لا تطرح إلا في مؤسسة واحدة وارتفاع تكلفة استقدام خبراء أجانب، ومدى توفر الخبراء وقت إجراء عملية التقييم، والظهور المفاجيء والكبير لمؤسسات التعليم العالي الخاصة.

كما يجب أن يتم إجراء عمليات تقويم للجودة بصفة دورية بناء على أدلة صحيحة، ونقاط (معايير أو مستويات) مرجعية مناسبة، وأن تعد خطط للتحسين ويتم تنفيذها. ويجب تقييم الجودة بالرجوع إلى الأدلة والبراهين وأن يتضمن النظر في مؤشرات أداء محددة ونقاط (معايير أو مستويات) مرجعية خارجية للمقارنة تحمل طابع التحدي.[1]

4-ضمان الجودة في التعليم العالي: يمكن تحديد الغرض من ضمان الجودة في التعليم العالي فيما يلي:[2]

- ضمان الوضوح والشفافية للبرامج الأكاديمية؛
- توفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة، وتحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الدراسية التي تقدمها الجامعة، والتحقق من توفر الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية وأنها ستستمر في المحافظة على هذا المستوى؛
- ضمان أن الأنشطة التربوية للبرامج المعتمدة تلبي متطلبات الاعتماد الأكاديمي وتتفق مع المعايير العالمية في التعليم العالي ومتطلبات المهن وكذلك حاجات الجامعة، والطلبة، والدولة، والمجتمع؛
- تعزيز سمعة البرامج المقيمة والمعتمدة لدى المجتمع الذي يثق بعمليتي التقويم الخارجي والاعتماد الأكاديمي.
- توفير آلية بمساءلة جميع المعنيين بالإعداد والتنفيذ والإشراف على البرامج الأكاديمية؛
- تعزيز ودعم ثقة الدولة والمجتمع بالبرامج التي تقدمها الجامعة؛
- الارتقاء بنوعية الخدمات المهنية التي تقدمها الجامعة للمجتمع، حيث أن التقويم الخارجي والاعتماد يتطلبان تعديل في الممارسات بما يلبي حاجة ومتطلبات التخصصات والمهن؛

نشاط ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي يتم من خلال التقويم والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي في العالم وذلك لرصد جملة المفاهيم والإجراءات المتبعة في مؤسسات التعليم العالي على المستوى العالمي.

وقد تطور نظام الاعتماد في التعليم من مجرد الاعتراف الرسمي بالمؤسسات التعليمية وبرامجها الأكاديمية إلى التركيز على التقييم والتطوير المستمرين للجودة النوعية، وأصبح بذلك هذا النظام عملية يتم من خلالها العمل على التحسين والتطوير المستمر لمؤسسات وبرامج التعليم، وذلك من خلال عمليتي التقييم الذاتي والتقييم الخارجي للمؤسسة برامجها التعليمية.

5-المقارنة المرجعية Benchmarking: هي وسيلة نظامية لقياس ومقارنة أداء أي مؤسسة تعليمية استناداً إلى منظومة من المعايير القياسية المعتمدة أو المتفق عليها، وذلك بهدف تحديد مدى جودة المؤسسة ومخرجاتها وخطط التطوير اللازمة لتحقيق أهدافها.

---

[1]- محمد البكري، **أسس ومعايير نظام الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية والتعليمية**، المجلة التربوية، جامعة الكويت، الكويت، 2000، ص34.

[2] Davis, D. J., Ringsted, C. **Accreditation of undergraduate and graduate medical education: how do the standards contribute to quality?**. Advances in Health Sciences Education, 2006, p33.

الفرع الثاني: الاعتماد Accreditation

هو نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمراريتها تطويرها.

1-المعيار في الاعتماد Accreditation Standard : إن المعيار في الإعتماد هو بيان بالمستوى المتوقع الذي وضعته هيئة مسئولة أو معترف بها بشأن درجة أو هدف معين يراد الوصول إليه « Excellence » أو التميز ويحقق قدراً منشوداً من الجودة" Quality ".

2-الاعتماد في التعليم: أشار ديفيد وهارولد وديفيذ ورينجستد إلى الاعتماد في التعليم بأنه:[1]

- هو الاعتراف بان برنامج تعليمي معين يصل إلى مستوى معياري محدد أو مؤسسة تعليمية؛
- هو حافز على الارتقاء بالعملية التعليمية المؤسسات؛
- الاعتماد لا يهدف إلى تصنيف أو ترتيب التعليمية؛
- الاعتماد هو تأكيد وتشجيع المؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية وهوية مميزة بناءً على منظومة معايير أساسية" Basic Standards تضمن قدرا متفقاً عليه من الجودة، وليس طمسا" للهوية الخاصة بها؛
- الاعتماد لا يهتم فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية ولكن يهتم بنفس القدر بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية.

الفرع الثالث: تعريف ادارة الجودة الشاملة في التعليم

تعرف ادارة الجودة الشاملة في التعليم على "أنها نظام يتم من خلاله تفاعل مدخلات وهي الأفراد لتحقيق مستوى عال من الجودة حيث يقوم العاملون بالاشتراك بصورة فاعلة في العملية التعليمية، والتركيز على التحسين المستمر لجودة المخرجات لإرضاء المستفيدين. أما المدخلات فتتكون من المناهج الدراسية والمستلزمات المادية والأفراد سواء كانوا طلبة أم موظفين أم أعضاء هيئة تدريس أم ادارة، أما المخرجات فتتمثل في الإطارات المتخصصة من الخرجين، والمستفيد من نظام التعليم فهي مختلف مؤسسات المجتمع التي تقوم بتوظيف هؤلاء الخريجين".[2]

أولا: مجالات تطبيق الجودة الشاملة في مجال التعليم :تشمل الجودة في التعليم جودة العناصر الثلاثة التالية:[3]

1-جودة مدخلات الموقف التعليمي :وتشمل المتعلم والمعلم والمناهج والمباني والتجهيزات وغيرها من المدخلات؛

2-جودة عمليات الموقف التعليمي :وتشمل جميع أشكال التفاعلات الثنائية ومن مراتب أعلى بين جميع عناصر ومكونات المدخلات التعليمية بما في ذلك المتعلم والمعلم والمناهج والمباني والتجهيزات وغيرها من مدخلات؛

---

[1]Lazar VLASCEANU, & others, **Quality Assurance and Accreditation: A Glossary of Basic Terms and Definitions**, unesco, 2007, pp:25-29. http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001346/134621e.pdf

[2]- محمد عوض الترتوري، اغادير عرفات جويحان، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**، دار المسيرة، عمان، 2009، ص76.

[3]- محمود منسي، **دور كليات التربية في تحقيق جودة المعلم**، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة جنوب الوادي، أفريل، 2005، ص 471

3-جودة مخرجات الموقف التعليمي :وتشمل قياس وتقويم مخرجات التعلم المقصودة وفقاً لمعايير الجودة وتقتصر هنا على المتعلم كمنتج تعليمي تقاس خصائصه وتعاير محلياً أو قومياً أو عالميا؛

ثانيا: مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم

تتمثل مبادئ إدارة الجودة الشاملة ضمن السياق التعليمي فيما يلي:[1]

1 –نشر ثقافة الجودة :وهذا يتطلب ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بين جميع العاملين في المؤسسة التعليمية"، حيث أن تغيير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية السائدة بين أفراد المؤسسة الواحدة يجعلهم ينتمون إلى ثقافة تنظيمية جديدة، وهذا يلعب دورا بارزا في خدمة التوجهات الجديدة التطوير والتجويد لدى المؤسسات التربوية" وهذه الثقافة تساعد على تحقيق الجودة، ويمكن نشرها عن طريق الدورات التدريبية، وتقديم الندوات والمحاضرات، وإعداد النشرات التعريفية بها، وإعداد دليل يحتوي على نظامها، ومعاييرها، وكيفية تطبيقها ونحو ذلك من الأمر الذي يساعد على نشر ثقافة الجودة والتعريف الشامل بها.

2 –التزام الإدارة العليا بمبدأ تحسين إدارة الجودة :إن من أهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة هو مبدأ قيام إدارة المؤسسة بتنفيذ ودعم إدارة الجودة الشاملة لأنه في ظل غياب هذا الدعم تصبح الجودة مجرد شعار، وكذلك من الضروري إدراك الإدارة العليا والعاملين بها لما ستحققه عملية التطبيق من حيث الترشيد وزيادة الأرباح. إن تبني الإدارة العليا وحماسها لمفهوم إدارة الجودة الشاملة ودعم تطبيقها يعتبر حجر الأساس في نجاح المنظمة، ونجاح تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة، كما أن ذلك يسمح بمكافأة العاملين على بلوغ الامتياز في مستوى جودة المنتج/الخدمة.

3 –التحسين المستمر: لا بد من التخطيط المستمر لتحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة بشكل يساعد الإدارة على تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة، والعمل على وصول الإدارة إلى أهدافها وتوجد خطوتان يجب اتخاذهما للسير في عملية التحسين المستمر للجودة؛

- أن يكون لدى كل مدير فكرة عن المهم في كيفية إدارة المنظمة من حيث تعبئة الطاقات التنظيمية تجاه أغراض محددة، واستخدام الوقت والموارد بفعالية.
- التأكد من أن معايير اتخاذ القرارات ووضع الأولويات تتعلق بالمنظمة من حيث الأغراض، الأهداف، والخطط الإستراتيجية والتشغيلية.

4 –تدريب العاملين على إدارة الجودة الشاملة :يتطلب نجاح إدارة الجودة الشاملة الاهتمام بتزويد الأفراد العاملين بالمهارات والقدرات اللازمة لتطبيقها ونجاحها، ويمكن أن يتخذ التدريب عدة أشكال من أهمها الندوات وورشات العمل، وللتدريب مكانة مهمة في إنجاح عملية تطبيق إدارة الجودة حيث يساعد على تحقيق الأهداف التالية:

- تزويد الأفراد بمعلومات متجددة عن طبيعة الأعمال والأساليب.

[1]-محمود الوادي، رعد الطائي، **التكامل بين إدارة الجودة الشاملة والإدارة الاستراتيجية في الجامعات العربية –نموذج مقترح للارتقاء والتميز في الاداء**، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد 6، ص ص: 200،201.

- إعطاء الأفراد الفرص الكافية لتطبيق هذه المعلومات والمهارات.

5 –مشا ركة العاملين في عمليات اتخاذ القرارات :ينظر للمشاركة على أنها عملية تفاعل الأفراد مع جماعات العمل في التنظيم وبط ريقة تمكّن هؤلاء الأفراد من تعبئة الجهود والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف التنظيمية، وتحظى عملية المشا ركة من قبل العاملين في عمليات اتخاذ القرارات بأهمية كبيرة نظرا لمساهمتها في تحقيق الأهداف، لأن القرار يتم اتخاذه بشكل جماعي، ومن ثم تكون له القدرة على إيجاد الحلول المثالية للمشكلات القائمة، وتتطلب إدارة الجودة الشاملة مشا ركة ذات مستوى عالٍ من جميع الأفراد العاملين وبمختلف المستويات الإدارية، حيث يجب على الإدارة الاستجابة لاقتراحات وآراء العاملين الإيجابية، ولأن مشا ركتهم تؤدي أيضاً إلى رفع الروح المعنوية وتحقيق الرضا الوظيفي ومن ثم زيادة مستوى الانتماء والولاء للمنظمة، ورفع مستوى الأداء.

6 –تشكيل فرق العمل :يعتبر تشكيل فرق العمل داخل التنظيمات الإدارية الحديثة أحد متطلبات تطبيق إدارة الجودة الرامية إلى حل المشكلات، فإدارة الجودة الشاملة تتطلب من الإدارة العليا ضرورة العمل على تكوين فرق عمل من أفراد تتوافر لديهم المهارات والقدرات اللازمة لمعالجة المشكلات، وأن تكون هذه الفرق ذاتية الحركة متمتعة بدرجة من الاستقلالية عن الإدارة العليا، وذلك بهدف تحسين نوعية وجودة الخدمات والسلع المنتجة.

7.- **عملية التعليم** :يمكن تعريف عملية التعليم على أنها" توفير خدمة التعليم لعدد كبير من الأفراد (الزبائن) يتم تقسيمهم إلى مجموعات متعددة، من خلال مجموعة من الأفراد المتخصصين (الخبراء والمدرسون)، باستخدام وسائل وأدوات مختلفة في طبيعتها ومكوناتها، وذلك في مكان ما ضمن موقع جغرافي معين، يلتقي فيه الجميع في زمن ما، يتم تحديده وجدولته مسبقا.

8- **تقييم الأداء** :هو عملية رقابية تختص بالمقارنة الميدانية أو الفعلية بين الانجاز الفعلي الذي تم أداؤه وبين ما ينبغي أن ينجز، وذلك بهدف التعرف على مستوى وحجم ونوعية الأداء الذي تم.[1]

[1]- محمود الوادي، رعد الطائي، مرجع سابق، ص201.

المطلب الثالث: نموذج إدارة الجودة بالجامعة ومعوقات تطبيقها

يعتبر نموذج ديمينغ لإدارة الجودة قي الجامعة من أهم النماذج التي تساعد المؤسسات التعليمية على الارتقاء والتميز فيما يخص تطبيقات مبادئ الجودة، وفيما يلي سنحاول عرض النموذج بالإضافة إلى اهم المعوقات التي تحول دون تطبيق مبادئ إدارة الجودة بالمؤسسة التعليمية.

الفرع الأول: نموذج إدوارد ديمينغ لإدارة الجودة بالجامعة

يطلق عليها جوهر الجودة الشاملة، وقد لخص نموذجه في أربعة عشر نقطة، وتتلخص هذه النقاط فيما يلي:[1]

1 – وضع اهداف ثابتة من اجل تنمية شخصية الطلبة بشكل متكامل،

2– تبني القيادة الادارية في الجامعة فلسفة جديدة تثير التحدي لتحفيز الطلبة على التعلم،

3– توثيق ارتباط بين المراحل التعليمية المختلفة،

4– التحسين الدائم للخدمات التعليمية المقدمة في الكليات والجامعات،

5– الاهتمام بتفعيل القيادة الفاعلة من اجل تسخير كافة امكانات العاملين في جودة اعداد الطلبة،

6– الاهتمام بالتدريب المستمر لكل من الهيئة الادارية وأعضاء هيئة التدريس والطلبة،

7– تحسين وتفعيل العلاقات بين القيادة الادارية وهيئة التدريس والطلبة،

8– الاهتمام بالتعليم الذاتي من قبل كل فرد في المؤسسة،

9– تدريب افراد المؤسسة على احداث عمليات التغيير اللازمة لتحقيق الجودة،

10– تجنب الشعور بالخوف ليتمكن كل فرد من اداء عمله بحرية،

11–كسر الحواجز بين الاقسام العلمية وتشكيل فرق العمل بشكل تعاوني،

12– التخلي عن ترديد الشعارات والنصائح المباشرة للعاملين،

13– تشجيع السلوك القيادي الفعال لدى الافراد العاملين،

14– عدم الاعتماد على نظام الدرجات فقط كمعياراساسي لتحديد مستوى الطلبة.

ويستند نموذج ديمينغ Deming إلى أن الجودة الشاملة مسؤولية الجميع، لذا يطالب كل فرد له علاقة بعملية الإنتاج أو الخدمات بالمساهمة الفعالة في تحقيق النتائج المرجوة، وهي إرضاء العميل، والتغلب على العقبات والصعوبات الناتجة عن السياسات الإدارية التي تحول دون تحسين المخرجات.

وقد أشار ديمينغ إلى أن هناك سبعة عوامل لها تأثير سلبي على مستقبل المنظمة سماها بالأمراض السبعة القاتلة للمنظمات وهي:[2]

---

[1]- محمد البكري، مرجع سابق، ص87.

[2]-محمد صادق اسماعيل، **إدارة الجودة الشاملة في التعليم**، دار الكتب المصرية، ط1، القاهرة، 2014، ص66.

- عدم الاستمرار في وضع الأهداف نحو التحسن وغموض تلك الأهداف؛
- التركيز على الأرباح في الأجل القصير فقط، وقصر النظر في هذا المجال؛
- عدم كفاءة أنظمة التقييم التقليدية لأداء الأفراد، وتخويف العاملين بالتأثير على مستقبلهم الوظيفي نتيجة هذه الأنظمة؛
- التغييرات الكثيرة في الإدارة؛
- الإدارة على أساس الكم فقط؛
- عدم بناء نظام الجودة في المنتجات من أول خطوة؛
- التكاليف المغالي فيها وغير الضرورية في مجالات ضمان المنتج والاستشارات والأمور القانونية.

إن القراءة المتأنية لمبادئ ديمينج تنبئنا بإمكانية تطبيقها في القطاع التربوي. إن ما يعزز من ثقتنا في إمكانية تطبيق تلك المبادئ هو نجاح العديد من المناطق والمدارس في الولايات المتحدة الأمريكية في النهوض بالنظام التربوي برمته بعد تطبيق تلك المبادئ.

الفرع الثاني: المعوقات العامة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة فى الجامعات

تتمثل أهم المعوقات والعقبات التي يواجهها تطبيق إدارة الجودة السامة في الجامعات في النقاط التالية:[1]

1-عدم ملائمة الثقافة التنظيمية السائدة فى المؤسسات التعليمية والثقافة التنظيمية التى تتفق ومتطلبات تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة وذلك على مستوى الأبعاد الثقافية التنظيمية (القيادة- الهياكل والنظم - التحسين المستمر- الابتكار)؛

2-عدم ملائمة الأوضاع الأكاديمية والإدارية والمالية السائدة بالجامعات المتطلبات تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة وذلك على مستوى (فلسفة التعليم الحالية وأهدافه وهياكل وأنماط التعليم الجامعى، أداء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وأدوات العملية التعليمية ونظام الدراسات العليا والبحث العلمى والإمكانات المادية وتمويل التعليم الجامعى)؛

3-عدم مشاركة جميع العاملين في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

4-عدم ملائمة جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب ومستوى جودة الخدمة التى تتفق مع رغباتهم وتوقعاتهم وذلك فيما يختص بالكتاب الجامعى، وأداء هيئة التدريس وأساليب التقييم المتبعة، وكفاءة وفعالية نظام تقديم الخدمة ورعاية الطلاب)؛

[1]- عفاف صلاح الدين جمعة، دلال يسرى الله محمد، **الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في ضوء المعايير الدولية لمؤسسات التعليم العالي**، المؤتمر الدولي الأول "الاعتماد الأكاديمي لبرامج ومؤسسات التعليم النوعي"، مصر، 2009، ص8.
http://www1.mans.edu.eg/facse/arabic/moktamar/fourth/first_folder/16.pdf

5-عدم الربط بين الكليات بالجامعة وقطاعات سوق العمل من حيث (مدى تطور المناهج طبقاً لمتطلبات سوق العمل)؛

6-تبني طرق وأساليب لإدارة الجودة الشاملة لا تتوافق مع خصوصية المؤسسة؛

7-مقأومة التغيير سواء من العاملين أو من الإدارات وخاصة الاتجاهات عند الإدارات الوسطي؛

8-توقع نتائج فورية وليست على المدى البعيد.

المبحث الثالث: تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي

يعتبر قياس الأداء منهجا لتحديد كيف يمكن للمنظمات تحقيق أهدافها، ويجب أن يغطى كافة المستويات داخل المنظمة، مع التوجه نحو التحسين المستمر لأهداف المنظمة، والمحصلة تكوين مقاييس للأداء ومنها المؤشرات الكمية التي توضح الكيفية التي تحقق بها المنظمة أهدافها.

المطلب الأول: مناهج قياس وتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي

ضمن بيئة الأعمال التنافسية يجب أن تكون إدارة المنظمة غنية بالمعلومات ومتوجهة نحو المعرفة، ومن ثم أصبحت مقاييس الأداء وسيلة حاسمة للإدارة العليا للقيام بعملها بطريقة فعالة، وقد نشأت الحاجة إلى تكوين مؤشرات أداء حاكمة وإعداد مقاييس الأداء الحيوية والهامة لتسهيل المتابعة اليومية لأداء المنظمة.

الفرع الأول: مقاييس الاداء الحاكمة

يجب أنه تم مقاييس الأداء الحاكمة بأمور ثلاثة:[1]

1- الإنتاجية: التي تتبع أداء المنظمة في الانتفاع بمواردها لخلق القيمة حيث تتطلب البيئة التنافسية التركيز على الاستخدام الكفء لمدخلات وموارد المنظمة بهدف خلق قيمة مضافة جديدة لمخرجاتها.

2-الجودة الشاملة: وتتحقق باهتمام المنظمة بالتحسين المستمر لأعمالها لتقابل المتطلبات المتغيرة للعملاء.

3-التنافسية : وتعنى مقدرة المنظمة على الاستمرار في الاحتفاظ بجاذبيتها لعملائها ومساهميها في الأجل الطويل.

وتعد عملية التقييم ضرورية بوصفها جزءً لا يتجزأ من عملية تطوير القطاع التربوي في المجتمع ومن ضمنها الجامعات والكليات التابعة لها، وبدون هذه العملية لا يمكن التعرف على تحقيق أهداف تلك الجامعات في رفع المستوى وتحقيق الرصانة العلمية. وهذا التقييم وسيلة لمعرفة وضع مؤسسة التعليم العالي من حيث نقاط قوتها ومصادر ضعفها، وينقسم تقويم المؤسسة إلى مستويين:[2]

المستوى الكلى ويتم على مستوى المؤسسة من حيث بنيتها التنظيمية وأدائها الوظيفي، وكل العوامل التي تؤثر في نجاح المؤسسة ككل ، والمستوى الجزئي ويركز على فحص الأقسام الأكاديمية والوحدات التشغيلية، والخطط التفصيلية المعدة لتحقيق نجاح أداء هذه الوحدات.

وخلال السنوات الماضية كان هناك اهتمام واسع النطاق بشأن مسئولية الجامعة وتقييم أدائها سواء في العملية التعليمية أو العملية الإدارية ، ونشر نتائج التقييم بهدف صنع قرار أكثر موضوعية من قبل الأفراد (على سبيل المثال

[1] - Swee Seang, G. **Best Practices in KPI**, National Conference of key Performance Indicators, 21-23 Oct 2003, Kuala Lumpur.

[2]- حسين محمد الجبوري، **تقويم أداء االستاذ الجامعي في ضوء الكفايات المهنية والصفات الشخصية**، مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد(2)، 2008، ص76.

الطلاب) عند اختيار جامعة للدراسة ، ومن قبل الدولة عند تخصيص الموارد ومن قبل المؤسسات نفسها عند الرغبة في عمل تغيير وتطوير يهدف إلى زيادة قدرتها على المنافسة.

ولتقييم أداء الجامعات أهمية كبيرة لأنها لا تعتبر وحدات تنظيمية فردية ولكنها تعمل وتؤثر على الاقتصاد الكلى وعلى النظام الاجتماعي الذي تنتمي إليه، فهي مسئولة أمام كلا من:

- الموظفين والأكاديميين العاملين بها (العمل في مناخ ملائم يقدم فرصا كبيرة للتقدم العلمي)؛
- الدولة ،(باستخدام الموارد بكفاءة وفاعلية)؛
- الطلاب والمجتمع (بزيادة الخبرة التربوية الشاملة ، والتعليم والتدريب المهني للوصول إلى جودة الحياة).

وللقيام بتقييم الأداء في الجامعات يجب تحديد المدخلات والمخرجات لكل الأنشطة الخاضعة للتقييم، وتحديد آليات عمليات التقييم في ضوء رسالة الجامعة وأهدافها، ولما كانت إحدى أدوات قياس تقدم الجامعة تتمثل في قياس مدى كفاءة المخرجات المتمثلة في خريجيها والمستوى العلمي والإنجازات العلمية والبحوث التي يجريها أساتذة تلك الجامعات، فلابد من وضع الأسس العلمية الكفيلة بإجراء التقويم المطلوب والخروج بنتائج يمكن الاطمئنان إليها والتعويل عليها سواء في رسم الخطط أو العلاجات.

وتتنوع مجالات تقييم مؤسسات التعليم فتشمل : تقييم البرامج الأكاديمية (تقييم ذاتي أو تقييم خارجي)، التقييم المؤسسي(تقييم ذاتي)، التعامل وفقا للمعايير الأكاديمية التي ترد من اللجان القطاعية العلمية، التعامل وفقا لاستراتيجية الجامعة فيما يختص بضمان الجودة، ترتيب البرامج والمؤسسات على مستوى الجامعة، تجهيز البرامج الأكاديمية للاعتماد المهني(التخصصي) والتجهيز للاعتماد المؤسسي.[1]

الفرع الثاني: تقييم الأداء الجامعي

يتحقق تقييم الأداء الجامعي من خلال ما يلي:[2]

1-**تقييم نموذجي:** يركز على جودة موضوع الدراسة في جميع البرامج التي تدرس هذا الموضوع، جودة برنامج الدراسة، جودة المؤسسة الجامعية، جودة البرامج الإضافية للطلاب التي تقدم داخل الجامعة.

2-**الاعتماد:** ويعنى الإجراء الذي يقوم من خلاله القطاع الخاص أو الدولة أو أي منظمة مستقلة بتقييم جودة جامعة أو برنامج دراسة، بهدف إثبات أنها تحقق معايير معينة ومحددة سلفا ، ويمكن أن تشمل دراسة ذاتية أولية أو تقييم خارجي من قبل خبراء ، وهدفها الحفاظ على الجودة وتحسينها في مؤسسات التعليم العالي وما تحويه من برامج دراسية.

---

[1]- الحبورى، مرجع سابق، ص77.

[2]- صالح أحمد عبابنة، **تقييم جودة الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، جامعة الاداب مصراتة ليبيا**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد 8، المجلد الرابع، 2011، ص ص: 1-24.
http://search.shamaa.org/PDF/Articles/YEAjqahe/8AjqaheVol4No8Y2011/1AjqaheVol4No8Y2011.pdf

3– **المراجعة** : تعنى آليات وإجراءات الفحص التي تضمن الجودة داخل وحدة التقييم والتأكد من عملها بشكل صحيح وفعال، ومتابعة تحقيق المؤسسة للأهداف المعلنة، وتشمل مراجعة نوعية لتقييم الأداء لضمان الجودة ونظم وإجراءات مراقبة الجودة، وتسهيل عملية اتخاذ القرار.

4–**المقارنة المرجعية** : بوضع المعايير وفقا لطريقة منهجية لجمع وتقديم المعلومات المتعلقة بأداء الوحدات التنظيمية ، وتسمح بإجراء مقارنات بهدف تحديد أفضل الممارسات، وتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة في الأداء، بمعنى أن مقارنة الأداء المرجعية تساعد على التشخيص والتقييم الذاتي وهى في ذات الوقت أداة تعليمية.

كما تعتبر المقارنة المرجعية تقنية تستخدم لتحديد ترتيب الجامعة مقارنة بالجامعات الأخرى من حيث الأداء، وهى

5–نظم التصنيف Ranking System: تقدم المعلومات الخاصة بالجودة لإدارة الجامعة والطلاب وأصحاب المصلحة.

6–التحليل التطويقى للبيانات: وهى تقنية تستخدم البرمجة الخطية لتحديد المزيج الأمثل لمجموعة مدخلات ومخرجات لا توجد علاقة وظيفية واضحة بينها، وهى أداة لتقييم الكفاءة النسبية، وهناك نوعين من التحليل التطويقى عند استخدامه لتقييم الأداء، الأول يركز على كفاءة التكلفة والثاني يركز على البحوث الإنتاجية والأداء الكلي.

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء الجامعي

الهدف الرئيسي لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي ينصب على التأكد من التحسين المستمر في جودة العملية التعليمية ومخرجاتها وتأثيرها على المجتمع، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية[1]:

1–تحسين مستوى أداء الجامعات والكليات التابعة لها اعتمادا على المعلومات الناتجة من تقييم الأداء، والكشف عن مواطن القوة وتدعيمها ومواطن الضعف والمشاكل التي تعوقها عن تحقيق الجودة والتعامل معها بكفاءة؛

2–تحقيق متطلبات واحتياجات الجهات ذات العلاقة بالمؤسسة الجامعية؛

3–وضع برامج الإدارة الاستراتيجية والتمسك بالتخطيط الاستراتيجي كطريق للتحسين المستمر للعمليات الداخلية ومخرجات العملية التعليمية؛

4–تفعيل محاسبة المسئولية بتحديد المسئولين عن سياسات وبرامج وممارسات المؤسسة الجامعية، ومدى نجاحهم في القيام بمسئوليتهم وتحقيق النتائج المحددة مسبقا.

وفى سبيل تحقيق أهداف تقييم الأداء في مؤسسات التعليم العالي يجب البحث عن أدوات التقييم المناسبة واستخدامها منفردة أو مندمجة لتحقيق تلك الأهداف.

[1]- صالح أحمد عبابنة، مرجع سابق، ص ص: 1-24.

المطلب الثاني: أساليب وأدوات تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي

تقييم أداء الجامعات هو أحد ضمانات نجاحها في القيام بمهامها، ومن خلاله يمكن تحديد الاحتياجات الفعلية التي تساعد في وضع الخطط والسياسات التي تعالج أوجه القصور، والوقوف على الاتجاهات الحقيقية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين، وتحديد ما تملكه الجامعة من إمكانيات ومهارات، وتقديم البيانات الدقيقة اللازمة للمساعدة على اتخاذ القرارات الرشيدة.

يجب مؤسسات التعليمية أن تدار من خلال المفاهيم الاستراتيجية من أجل تلبية الاحتياجات ومواكبة المتغيرات المتسارعة، وقد قامت الدراسات المتعددة ببحث إمكانية تطبيق نماذج التميز ونماذج الأداء في التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، منها بطاقة الأداء المتوازن ونموذج بالدريج للجودة، منفردة أو متكاملة مع بعضها أو مع أساليب أخرى.

الفرع الأول: استخدام بطاقة الأداء المتوازن في مؤسسات التعليم العالي

تقوم فلسفة بطاقة الأداء المتوازن التي ساد استخدامها في منظمات الأعمال الناجحة على العبارة القائلة "إذا لم يمكنك القياس لا يمكنك الإدارة"، فهي تعتمد على تتبع المقاييس الهامة الموجهة نحو استراتيجية العمل بالمنظمة مثل مقاييس الجودة والعميل والابتكار وحصة السوق التي يمكن أن تعكس الأحوال الاقتصادية ومستقبل النمو بطريقة تفوق ما تعكسه الأرباح) .

بالرغم من ثراء الكتابات التي تناولت استخدام بطاقة الأداء المتوازن (من الجيل الأول حتى الجيل الرابع) في منظمات الأعمال، نجد أن الدراسات التي تناولت استخدامها في الجامعات قليلة إلى حد ما، وان كانت هي الأوسع تطبيقا في تلك المؤسسات مقارنة بالأساليب الأخرى.

ويمكن استخدام بطاقة الأداء المتوازن التي تقيس أنواع أخرى من الأداء بالإضافة للأداء المالي لوصل الحلقة بين التخطيط الاستراتيجي وممارسات الجامعات وذلك بتوضيح العلاقة بين الرؤية والمهمة والقيم الأساسية والقيم المشتركة، ومساعدة إدارة المؤسسات العلمية على خلق منظمة تعلم، وتقوية العلاقة بين المهام والبرامج كذلك بين الأداء والأهداف.

تم استخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء قطاع التعليم العاليمن خلال دراسة العلاقة بين مقياس الأداء وجودة الأداء اعتمادا على نموذج بطاقة الأداء المتوازن، وتم طرح دعم تأكيد جوهر إدارة الأداء بدلا من قياس الأداء ، في حين كانت الكتابات السابقة تشير إلى استخدام بعض الجامعات لبطاقة الأداء المتوازن بتوضيح كيفية تنفيذ نموذج بطاقة الأداء لتقييم برامجها الأكاديمية وعملياتها التخطيطية.[1]

[1]- Brent D. Ruben, **Towards a BSC of Higher Education**, higher education forum, Rutgers university, USA, 1999,pp: 1-10, http://dfcentre.com/wp-content/uploads/2014/05/Balanced-Scorecard-in-Higher-Education.pdf

وهناك من يرى أن بطاقة الأداء المتوازن التي تستخدم مقاييس أخرى بالإضافة إلى المقياس المالي يمكن أن تغطى الفجوة بين التخطيط الاستراتيجي وممارسات مؤسسات التعليم العالي، عن طريق الربط بين المهمة والرؤية والقيم الأساسية والقيم المشتركة، بالإضافة إلى تقوية الارتباط بين الأداء والأهداف، ومن ثم تساعد على خلق منظمة تعلم. الهدف من تطوير نموذج بطاقة الأداء المتوازن الاستراتيجي وهو تحسين البيئة الاستراتيجية، وقد تكونت حالات الدراسة من كليات تستخدم النموذج بالفعل، واستهدفت الدراسة تحديد مركز كل كلية مقارنة بالكليات الأخرى من حيث تركيزها على بعد معين من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن.

محاولة لاختبار مفهوم بطاقة الأداء المتوازن مع تحديد الشروط والإجراءات المتعلقة المطبقة بهذا المفهوم وقدمت في العالم وإمكانية تطبيقه في القطاع العام، وذلك من خلال استقصاء إمكانية تفهم المسئولين في الجامعات لهذا النموذج، ومن ثم إقناعهم باستخدام أبعاده الأربعة لتقييم الأداء بدراسة رائدة فحصت مدى ملاءمة استخدام بطاقة أداء متوازن آلية لإدارة وقياس أداء أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، وذلك بدراسة الكتابات المتعلقة بالموضوع وتحديد الأهداف المرغوبة في جامعات ماليزيا من خلال التحليل المستندى والمقابلات وقوائم الاستقصاء، وقد وفر النظام المقترح نوع من التنظيم (من القاعدة إلى القمة) كما كون وسيلة للاتصال بين المحاضرين والإدارة، وأوضحت الدراسة أن استخدام النظام يشجع التميز والتطوير في كل مستويات العاملين في الجامعة.[1]

ويأخذ نموذج بطاقة الأداء المتوازن في الاعتبار الأنواع المختلفة من الأداء كل على حدة، تلك الأنواع تناسب أربعة أبعاد (مالي– عمليات المشروع الداخلية – العملاء – التعلم / النمو) ، ويوضح الشكل (11)، استخدام تلك الأبعاد داخل مؤسسات التعليم العالي.

[1]- Robert Kaplan et David Norton ; **le tableau de bord prospectif (pilotage stratégique : les quatre axes du succès)** ; éditions d' organisation ; Paris ; France ;1998.;p :69

شكل رقم (12): أبعاد بطاقة الأداء المتوازن للجامعة

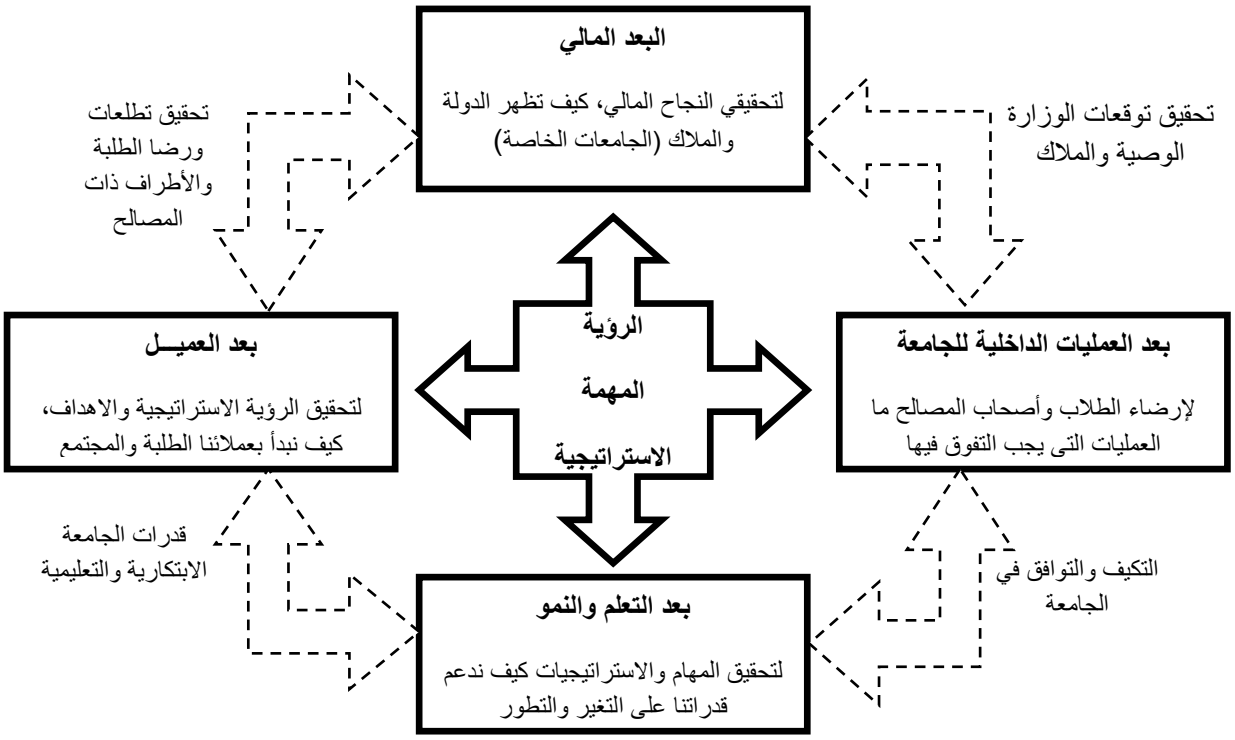

Source: Robert Kaplan, David Norton ; **le tableau de bord prospectif(pilotage stratégique : les quatre axes du succès)** ; éditions d' organisation ; Paris ; France ;1998.;p :69

وقد حدث تطور في بطاقة الأداء المتوازن نتيجة لاستخدامها كنظام إداري وليس فقط نظام لتطوير الأداء، بالإضافة إلى استخدامها كإطار للتغيير التنظيمي، ويتم إعدادها وفقا للخطوات التالية:[1]

- تحديد الرؤية بتحديد الاستراتيجيات وكيفية تحقيقها،
- توضيح وترجمة الرؤية والاستراتيجية وتحديد عناصر النجاح،
- وضع خطط العمل بناء على المستهدف والقيام بالتوصيل والربط،
- الاهتمام بالتغذية المرتدة والتعلم الاستراتيجي،
- تقييم بطاقة الأداء للتأكد من صحة القياس ثم تشغيل البطاقة.

استخدام Norton & Kaplan بطاقة الأداء المتوازن عن طريق دمجها مع الإدارة الإستراتيجية، وقاما بتشكيل خريطة وقد طورا الإستراتيجية وتنظيم قوى المنظمة مع الإستراتيجية على المستوى الفردي عن طريق عمل ما يسمى ببطاقات الأداء الفردي، وبذلك يسهل تنمية الوعي الإستراتيجي وإدخال الجميع في إستراتيجية العمل اليومية ومن ثم تترجم

[1]- Robert Kaplan, David Norton ; Op.Cit, p :70.

المنظمة استراتيجيتها إلى أنشطة وأهداف قابلة للتحقيق ، وتوفر تلك الإستراتيجية الوضوح في كل بنود بطاقة الأداء المتوازن للمنظمة عن طريق ربط البنود باستخدام سلسلة السبب والأثر التي تربط النتائج المرجوة مع محركات هذه النتائج.

الفرع الثاني: استخدام مقياس بالدريج

انتشرت جائزة **Malcolm Baldrige** الوطنية على نطاق واسع وأصبحت وسيلة للتقييم الذاتي وتعزيز الأداء على الرغم من استخدام معايير وإطار المنظمات التجارية والصحية فإن الأدلة النظرية والعملية محدودة على صلاحيتها للتطبيق في المؤسسات التعليمية، وتتضمن منهجية بالدريج معايير للأداء المتميز تسعى إلى مساعدة المنظمات على تعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمي، وإلى التركيز على استخدام أسلوب إدارة الأداء الذي يؤدى إلى نتائج يمكن تلخيصها في: التحسين الدائم في قيمة العملاء ، والمساهمة في نجاح السوق، وتحسين الفعالية التنظيمية والقدرة الشاملة، وأخيرًا التعلم التنظيمي والفردي.

ويهتم مقياس بالدريج بالعصف الذهني ويسأل أسئلة حيوية تؤكد على أهمية البني التحتية التنظيمية في تحسين والحفاظ على الميزة التنافسية واستحضار الابتكار، وتعد الفجوة بين الإستراتيجية والتنفيذ أحد العوائق أمام تحقيق الكفاءة التنظيمية والقدرة التنافسية، ويمكن لإدارة أداء المشروع أن تغطى الفجوة بين الإستراتيجية والتنفيذ ، ووفقًا لهذه المنهجية تقوم المنظمة بتحديد مجالات التحسين وأولويات التطوير اعتمادًا على مقياس للجودة يغطى سبعة مجالات رئيسية وهي:[1]

1-القيادة : وتتضمن كفاءة القيادة التنفيذية ومدى اهتمام القيادة بالجودة وكفاءة إدارة الجودة وتحقيق المسئولية الشاملة للجودة.

2-المعلومات وتحليلها: وتضم نطاق إدارة جودة المعلومات، والمعلومات المتعلقة بالمعايير، وتحليل معلومات وبيانات الجودة.

3-التخطيط الإستراتيجي : وتتضمن عملية التخطيط للجودة وتحديد أهدافها.

4-استخدام الموارد البشرية : وتضم إدارة الموارد البشرية وسياسة إدماج العاملين والروح المعنوية لدى العاملين.

5-تأكيد الجودة في المنتجات والخدمات: وتضم جودة تصميم السلعة أو تقديم الخدمة وعملية الرقابة على الجودة، وعملية التحسين المستمر للجودة، وتقييم الجودة والتوثيق.

6-نتائج الجودة: وتتضمن نتائج مستوى جودة العمليات، ونتائج جودة الممول.

7-رضا العميل: وتضم تقرير المتطلبات وتوقعات العميل، وإدارة العلاقة مع العميل ، ومعايير طبيعة العميل، وحل الشكاوى، وتحديد مستوى الرضا للعميل.

[1]- رائد حسين الحجار، **تقييم الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الأقصى في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة، مجلة جامعة الأقصى**، سلسلة العلو م الإنسانية، العدد 2، المجلد 8، 2004، ص ص: .204-303

وقد تم توسيع نطاق تطبيقات بالدريج لتشمل التعليم حيث يساعد في تحسين فعاليات وكفاءة المؤسسة التعليمية باستخدام مواردهم وقدراتهم، وعند استخدام جائزة بالدريج للتميز الأدائي في التعليم التي تستخدم من قبل الكثير من المؤسسات التعليمية لتحسين أدائها التعليمي من خلال التقييم الذاتي من المؤسسة نفسها أو التقييم الخارجي والذي يجب الاعتماد على القياس والتقييم كإطار لتحقيق التميز.

ولمنهج بالدريج أهمية كبيرة في تطوير منظمات التعليم العالي، فيمكن تحديد أولويات الأنشطة الأكاديمية والإدارية باستخدام نظرية إدارة الجودة الشاملة بالاعتماد على معيار بالدريج وذلك من أجل التغلب على العوائق في الأداء، ووفق هذه المنهجية تقوم الجامعة بتحديد مجالات التحسين وأولويات التطوير اعتمادا على مقياس للجودة والذي يغطى سبعة جوانب رئيسية وهى الريادة – التخطيط الاستراتيجي – التركيز على العملاء (الطالب متلقي المعرفة ورب العمل المستقبلي) – التحليل وإدارة المعرفة – تنمية وإدارة الموارد البشرية – إدارة العمليات – نتائج المؤسسة التعليمية

وقد طُبّقت معايير أداء الامتياز من بالدريج في العديد من الجامعات والكليات والمدارس بغية تحسين الجودة والأداء التنظيمي، ومنذ عام1999 منهج بالدريج للتعليم في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة، وقد اعتمد على مجموعة من المفاهيم الهامة المترابطة متضمنة ريادة الرؤية والتعليم الذي يعتمد على التعلم ومنهج النظم الذي يركز على التوجه الاستراتيجي واستخدام المعلومات والمعرفة التنظيمية لتطوير الاستراتيجيات وربطها بالعمليات التشغيلية والموارد الأساسية لتطوير أداء كلا من الطلاب والمؤسسة[1].

[1]- رائد حسين الحجار، مرجع سابق، ص ص: 204-303.

خلاصة الفصل:

إن تغيير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية السائدة بين أفراد المؤسسة الواحدة يجعلهم ينتمون إلى ثقافة تنظيمية جديدة، وهذا يلعب دورا بارزا في خدمة التوجهات الجديدة التطوير والتجويد لدى المؤسسات التعليمية وهذه الثقافة تساعد على تحقيق الجودة، ويمكن نشرها عن طريق الدورات التدريبية، وتقديم الندوات والمحاضرات، وإعداد النشرات التعريفية بها، وإعداد دليل يحتوي على نظامها، ومعاييرها، وكيفية تطبيقها ونحو ذلك من الأمر الذي يساعد على نشر ثقافة الجودة والتعريف الشامل بها.

إن المفهوم التقليدي لجودة التعليم ارتبط بعمليات الفحص والتحليل والتركيز فقط علي الاختبارات النهائية دون مراجعة القدرات والمهارات الادراكية والحركية والمنطقية والسلوكية، لذلك تحول هذا المفهوم التقليدي للجودة فى التعليم الى المفهوم الحديث لتوكيد جودة التعليم والذي يستند بالدرجة الأولى على ضرورة اختيار معدلات نمطية للأداء وبناء منظومات لإدارة جودة التعليم، ومع صعوبات التطبيق ظهرت أهمية بالغة لتطبيق إدارة الجودة فى التعليم والتي تحتاج مشاركة الجميع لضمان البقاء والاستمرارية لمؤسسات التعليم وهو أسلوب تحسين الأداء بكفاءة أفضل. لقد فرضت علينا المتغيرات الحديثة في العالم المتقدم ضرورة الأخذ بمنهج يتجاوز حدود الواقع ويستشرف المستقبل بما يحمل فى طياته من تهديدات وفرص متاحة، من هنا يأتى توجيه كيان المؤسسة التعليمية نحو ضمان الجودة والاعتماد.

الفصل الثالث:

التعليم من أجل التنمية المستدامة

تمهيد الفصل:

تعتبر إدارة الجودة تمهيدا لأجل تبني الجامعة لمفهوم الاستدامة، رغم أنه من الصعب إدماج هذا المفهوم إلا أنه ليس مستحيلا، فقد نجحت العديد من المؤسسات الجامعية في تبني المفهوم وأصبح فلسفة إدارية لديها وسلوكا تنظيميا، وسيحاول هذا الفصل التحري عن جميع المقومات والأعمال وكذا أحسن الممارسات التي تقود المؤسسات الجامعية إلى الوصول إلى تصور الجامعة المستدامة، ولعل أهم المحاور التي على الجامعة التركيز عليها ويمكنها من المضي بعيدا ضمن هذا المجال، هو التعليم والبحث العلمي، كونها مهمة الجامعة التي وُجدت من أجلها، بالإضافة إلى عناصر أخرى سنحاول ابرازها ضمن هذا الفصل،

ويتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية تتمثل في:

المبحث الأول: البحث والتعليم من أجل التنمية المستدامة

المبحث الثاني: المبادرات والتقارير الدولية ذات الصلة

المبحث الثالث: استراتيجيات إدماج الاستدامة ضمن المناهج التعليمية

المبحث الأول: البحث والتعليم من أجل التنمية المستدامة

يهدف التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تعزيز مطوري ومعلمي المناهج الدراسية في إدماج مفهوم الإستدامة ضمن مناهج جديدة أو قديمة.

وهو يعتبر متعدد المجالات ويعطي توجيهات لإدماج المعارف، المهارات، القيم وكذا ممارسات الحياة المستدامة من خلال المنهاج، الكليات والمجتمع.

المطلب الأول: عموميات حول البحث والتعليم من أجل التنمية المستدامة

التحدي الذي يواجه التعليم من أجل التنمية المستدامة هو تمكين الطلبة من اتخاذ خيارات تمكنهم من إدراك المبادئ الأساسية وقيم التنمية المستدامة.

الفرع الأول: تعاريف

نبرز مجموعة من التعاريف:[1]

1-تعريف1: عرفها مجلس رؤساء الجامعات من أجل التنمية المستدامة *(PCSD) الأمريكي أن هدف التعليم هو"ضمان أن كل الناس لديهم حق تلقي التعليم والحصول على فرص تعليم طويلة الأجل تهيؤهم لعمل ذو معنى، جودة عيش عالية ، وكذا معرفة مفاهيم التنمية المستدامة".

والتعليم من أجل التنمية المستدامة هو "البحث المستمر عن المعارف والمهارات التي تقود إلى تعريف المواطن بالتزاماته ومسؤولياته وكذا الأعمال ذات الصلة بالتنمية المستدامة والتي تنتج لنا في الأخير من خلال: السلامة البيئية، الازدهار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية لكل من الأجيال الحالية والمستقبلية."

2- تعريف2: يغطي التعليم من أجل التنمية المستدامة جانبا من المبادرات الدولية من خلال المجالات الرسمية وغير الرسمية للتعليم وكذا جميع المستويات التعليمية (ابتدائي، ثانوي، جامعي).

- يسعى المعلمون ضمن "التعليم من أجل التنمية المستدامة" إلى نشر أهداف ومقاربات واسعة والتي تتوافق والأولويات السياسية، الأكاديمية أو التعليمية.

-تصاحب البيداغوجيا الأنظمة الفكرية، التعليم التشاركي والتجريبي (الخبراتي)، الشراكة، القيم؛ كلها تستعمل وبكثرة ضمن "التعليم من أجل التنمية المستدامة".

[1] Alex Ryan, **Education for sustainable development and curriculum change**, higher education academy, UK, 2012,P 03.
*PCSD : President Council for Sustainable development

-هناك عدة مجالات ضمن "التعليم الوصفي" والذي يتقاطع ويرتبط مع كل من التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم البيئي، بالإضافة إلى مجالات أخرى مثل: تعليم السّلم، تعليم حقوق الإنسان، تعليم المواطنة...إلخ.

3-تعريف 3: هناك عدة نقاشات حول مفهوم "التعليم من أجل التنمية المستدامة" والذي يشمل المعنى الواسع لمصطلح "التنمية المستدامة".

- يدخل التعليم من أجل التنمية المستدامة ضمن سياق التدريس من أجل التنمية المستدامة، مكانة هامة ضمن مختلف مستويات التعليم، وعليه يجب تطوير الكفاءات المعرفية، المهارات، القيم والسلوك.
- يهدف التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تغيير طريقة التعليم من خلال ادماج مبادئ، قيم وممارسات التنمية المستدامة، ولكي يكون التعليم من أجل التنمية المستدامة فعالا يجب ان يتم ادراجه ضمن كل أشكال التعلم والتعليم.
- ضمن هذا السياق، يمكن للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يحض على خلق تغييرات سلوكية تدعم الوصول إلى المجتمعات المستدامة (بيئيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا).[1]

وعليه فإن التعليم من اجل التنمية المستدامة يعني التعلّم من أجل:[2]

- احترام القيم والمحافظة على انجازات الماضي؛
- تقدير المتسائلين والناس؛
- العيش ضمن عالم يكون فيه جميع الناس يتوفرون على الطعام الكافي لحياة صحية ومنتجة؛
- تثمين والعناية بحالة الكوكب ومحاولة إصلاحه؛
- أن تُكَوّن مواطنا واعيا يمارس حقوقه ومسؤولياته محليا، وطنيا وكونيا.

ظهر هذا المصطلح بمثابة نداء للجامعات من أجل قيادة المجتمع نحو مستقبل مستدام، من خلال تطبيق العلوم المستدامة والتعليم من أجل التنمية المستدامة في مختلف المجالات متعددة التخصصات للدراسة والتطبيق.

إن الحاجة الاجتماعية (المجتمعية) الضرورية تسمح للتعليم العالي لاعتبارها المسؤولية الأساسية والأخلاقية في المساهمة التنمية المستدامة. ومن خلال التفويض المجتمعي للتقدم العلمي، تكوين القادة، والتقدم المجتمعي الهائل والالتزام، يجب على مؤسسات التعليم العالي أن يكون لديها نظرة أخلاقية ومراكز للبحث المستدام والتميز، كمخابر التعلم، حيث أن الجامعات توفر تجارب حية على المجتمعات المستدامة.

[1] Sauve.L, **Environmental Education and sustainable development : a further appraisal**, canadian journal of environmental education, 1, Canada, 1996, pp. 7-34.
[2] Extracted from ESD at the UNESCO (http://portal.unesco.org/education/en/ev.php-url-ID=27279&url-do=do_topic&url-section)March 2016

الفرع الثاني: أسباب الالتزام

تتمثل مظاهر الالتزام بالتعليم المستدام في:[1]

1-مصلحة الطالب: يرجى الطلاب من المؤسسات التعليمية اصلاح قضايا الاستدامة ويعتبرونها كمؤشر لاختيار مكان الدراسة؛

2-تمويل البحث: تتطلع وكالات البحث أن يتعامل التعليم العالي مع مفهوم التنمية المستدامة في بحوثها؛

3-ضمان الجودة: ما تطرقنا إليه في الفصل السابق، حيث يساهم التعليم من أجل التنمية المستدامة في جودة التعليم وضمان جودة البيداغوجيا؛

4-التقرب من المجتمع: يعطي التعليم المستدام الفرصة للتقرب إلى المجتمع المحلي وكذا المساهمة في توفير القيادة اللازمة للمجتمع وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛

5-قابلية التوظيف: تحسين قابلية التوظيف والتوظيف لأن أرباب العمل يسعون للحصول على أحسن الكفاءات أو ما يسمى ب"الكفاءات المستدامة"؛

6-المساءلة (المحاسبة): يتم محاسبة المؤسسات على أدائها فيما يخص الاستدامة وهذا من قبل الأطراف ذات المصلحة؛

7-الالتزام الأخلاقي: فيما يخص الحاجة الماسة للتنمية المستدامة وكذا الدور التاريخي للتعليم العالي وتغيير المجتمعات وخدمة الصالح العام، هذه المؤسسات يجب أن يكون لديها الالتزام الأخلاقي لقيادة المجتمع نحو التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: المبادئ الأساسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة: تتمثل المبادئ الأساسية للتعليم المستدام في النقاط التالية:[2]

- قوة السلك الأكاديمي؛
- فهم العلاقات مابين المجالات والتخصصات؛
- التعليم المبني على المجتمع؛
- الأنظمة الذكية (التفكير)؛

[1] Waas Tom & Others**, Sustainable Higher Education understanding and moving forwards**, Flemish Government – Environment, Nature and Energy Department, Brussels, pp:08, 09. http://www.vub.ac.be/klimostoolkit/sites/default/files/documents/sustainable_higher_education_understanding_and_moving_forward_waas_et_al_.pdf ;

[2]Thomas J.Rogors, **An opportunity to advance higher education for sustainability**, PCSD publications, USA 1999, P02.

- التعليم طويل الأجل؛
- التحكم في التعليم المهني؛
- التكنولوجيا؛
- الشراكات؛
- ضم (اشراك) الأسرة والمجتمع المحلي؛
- مسؤولية الفرد.

المطلب الثاني: التعليم من أجل التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي

هناك عدة مجهودات على مستوى التعليم العالي لإدماج، نشر أو ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة ضمن مختلف المجالات الموجودة مثل مدرس التعليم، الهندسة، السياسة العمومية، القانون...إلخ.

هناك مواد تدريسية مواتية من الأدبيات الأكاديمية تعطي مصادر نظرية وتطبيقية لإدماج الاستدامة في التعليم العالي، هذه المجهودات تختلف عن التجارب من أجل خلق برامج جديدة تركز على الاستدامة، مثلا: برامج لمختلف ميادين العلوم، ماستر في ممارسات الاستدامة، وكذا برامج التدرج في التعليم من أجل التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفاهيم عامة

عموما، من أجل إدراك مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة يجب على مؤسسات التعليم العالي تعزيز:[1]

- تشجيع المجالات متعددة التخصصات والعابرة للتخصصات والتعلم التشاركي على حساب التعلم المعتمد على المجال الواحد؛
- التعلم المبني على القيم؛
- التفكير الانتقادي على حساب التعلم بالحفظ (الروتيني)؛
- المقاربات متعددة الطرائق والتي تشمل: مجال العمل، البحث المشترك، التدريب؛
- اتخاذ القرارات التشاركية؛
- الرفع من وعي الطلبة بالقضايا المحلية، الوطنية وكذا العالمية.

يجب على مؤسسات التعليم العالي كذلك أن تشمل على البحث والقدرة على التطوير في مجال التنمية المستدامة.

[1] UNU, **UNU Project on Sustainable Development in Africa**, UNU publications, 2009, p08.

إن الهدف الأسمى هو خلق مساحة تعلم عامة من خلال تسهيل الشبكات والتعاون ما بين الجامعات وكذا مختلف الأطراف ذات المصالح في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

إن المفاهيم المذكورة سابقا وكذا المقاربات "التعليم من أجل التنمية المستدامة" يمكن إدراكها في مؤسسات التعليم العالي من خلال بناء وتصميم وتطوير برامج لها صلة بالتعليم المستدام وكذا مناهج كجزء من التعليم الاحترافي (المهني) أو التعليم الخاص أو المزج بين الاثنين.

لا يتناول التعليم من أجل التنمية المستدامة مجالات العلوم الطبيعية مثل الدراسات البيئية أو العلوم المستدامة فقط وإنما تتعدى أيضا إلى مجالات أوسع مثل العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الفرع الثاني: أهداف التعليم المستدام

إن الهدف الرئيسي من مشروع " التعليم من أجل التنمية المستدامة" هو تعزيز التعليم المستدام من خلال التدريب على مستوى الجامعات للمهنيين والذين يمكن أن نجدهم كمخططين، منظمين، مرشدين، أعوان تطوير المجالات، مشاركين في التنمية المستدامة...إلخ. ويمكن إجمال أهداف مشروع التعليم من أجل التنمية المستدامة في:[1]

- وضع هيكل تنظمي دولي لعرض برنامج تعليمي لمستويات الماستر فيما يخص التنمية المستدامة، ويهدف البرنامج إلى تشكيل جيل جديد من المخطيطين، المنظمين، المرشدين، المهندسين ومديري المشاريع، ويجب على البرنامج أن يحتوي أنظمة التوزيع العابرة للحدود والمؤسسات فيما يخص التوجيهات الأكاديمية والتبادلات.
- التطوير الموحد (نمطي) للتعليم من أجل التنمية المستدامة فيما يخص المنهاج الدراسي، وسائل التعليم والطرق التوجيهية لهذا البرنامج، تبني رؤية مشتركة، التفكير متعدد المجالات والتخصصات والمعرفة متعددة الثقافات.
- قيادة فحص البرنامج على مؤسسة أو مؤسستين تعليميتين.
- القيام بتقييم نظامي لكامل الخبرات وهذا لرسم الطريق نحو الامام.

الفرع الثالث: أسس التعليم من أجل التنمية المستدامة

يمكن إجمال أهم الأسس التي يستند عليها التعليم من أجل التنمية المستدامة في النقاط الخمسة التالية: [2]

- يجب إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة ضمن المنهاج الدراسي للجامعات، النقاشات، الجدوى والتحاليل ذات الصلة حتى وإن كانت بعيدة عن المجال؛

[1] UNU, Op.Cit, p9.
[2] Zeed Fatima Mohamed, **Curriculum ,Implementing ESD at the university of Malay**, ULSF publications, 2001,p03 .

- التعليم هو وسيلة هامة في تحقيق الاستدامة مع الأخذ في الاعتبار أن الوعي العام، التربية والتعلم عناصر مهمة في تحريك المجتمع اتجاه التعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- الجامعات لديها دور هام جدا في مساعدة مجتمعاتها في قبول التحدي لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث تعتبر المنمية والمنتجة للعلم والمعرفة من خلال المهمة الخاصة لديها وهي تعليم قائدي وصانعي قرارات المستقبل (الغد)؛
- إن التحول من المفاهيم العامة للتعليم من أجل التنمية المستدامة إلى المحلية التي تخص المنهاج بالرغم من صعوبة ذلك، يعتبر عملية مهمة (في بعض الدول متعددة الأعراق)، ووضع استراتيجيات خاصة لاحتواء هذه القضية من الأولويات مع الأخذ في الاعتبار تعقد طبيعة المجتمع، الاقتصاد، المؤسسات والثقافات؛
- لكل مؤسسة بيئتها الداخلية والخارجية الخاصة بها، الثقافة التنظيمية، روح الشعب والصورة التي تؤثر في كيفية الاستجابة لتحديات التنمية المستدامة وكذا قدرتها على تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: البحث من أجل التنمية المستدامة

من المسلّم به عموما أن البحث هو المولد للمعرفة الجديدة بما في ذلك تلك البحوث التي تجرى في الجامعات يعد أمرا حيويا للتنمية المستدامة.

"الإعلان بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية" والذي تم اعتماده في المؤتمر العالمي للعلوم الذي انعقد في بودابست عام 1999 وشارك في تنظيمه كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO والمجلس الدولي للعلوم حيث ينص ويجزم على: "يجب أن تكون العلوم في خدمة البشرية جمعاء، وينبغي أن تسهم في توفير الفهم العميق للطبيعة والمجتمع للجميع، وتحسين نوعية الحياة وبيئة مستدامة وصحية للأجيال الحالية والمستقبلية".[1]

هناك اعتراف متزايد بأن يوجد تقصير في ممارسة البحوث التقليدية والسائدة حيث لا تلبي بشكل كاف احتياجات البحوث من أجل التنمية المستدامة، فهناك حاجة إلى نهج جديد لأن المبادئ التنظيمية للتنمية المستدامة (مثلا طبيعتها المعيارية، تكامل البيئة والتنمية) تتطلب احتياجات علمية معينة. ولكي تكون جزء من المشكلة لايمكن اعتبار "العمل كالمعتاد" كحل للمشكلة.

البحث التقليدي يعتمد على نهج ثابث، في حين تتطلب التنمية المستدامة مقاربات الحركية والشمولية. هذا ما يتطلب التركيز على الروابط الموجودة مابين الأنظمة البيولوجية، الكيماوية، الاقتصادية، الجيولوجية، الفيزيائية، السياسية والاجتماعية وكذا البحث عن التفسيرات الحركية النظامية.[2]

[1] ICSU, **Science, traditional knowledge and sustainable development**, Stipa printer, France, 2002, doc available in this link http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001505/150501eo.pdf
[2] ICSU, Ibid, http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001505/150501eo.pdf

-في نفس السياق دعى Lubchenko إلى "عقد اجتماعي" جديد للبحث وللتعرف على مدى سيطرة الإنسان على الكوكب، فالعقد الإجتماعي الجديد يجب أن يعبر عن الالتزام:

- من أجل تسخير كامل السلطة للمؤسسة العلمية من أجل اكتشاف معارف جديدة؛
- في التواصل من أجل الفهم الجيد لكل من الجمهور وصناع القرار؛
- في مساعدة المجتمع على خلق عالم أكثر استدامة.

الفرع الأول: مميزات البحث المستدام

ظهرت "متطلبات البحث" من أجل التنمية المستدامة في مختلف التخصصات التي تطبق مختلف المناهج العلمية من خلال المناهج متعددة التخصصات باعتبارها وسيلة للتعلم الاجتماعي.

ويعنى التعلم الاجتماعي الاستجابة وبطريقة خلاّقة لمختلف التحديات الجديدة، غير المتوقعة، المتضاربة وصعبة التنبؤ.

ويهتم مفهوم التعلم الاجتماعي بـــ:[1]

- زيادة قدرات الباحثين؛
- تهيئة ظروف المشاركة الديمقراطية التي تسعى إلى التعبئة القصوى لقدرات مختلف الأطراف ذات المصلحة؛
- علوم الاستدامة يمكن تطبيقها كمصطلح عام يفسر البحث الذي تم إجراؤه ضمن سياق "التوجه نحو الحل" الذي له علاقة اجتماعية، تتميز بالتعقيد وعدم اليقين، بالإضافة إلى التركيز على أهمية القيم في دعم التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: مميزات العلوم المستدامة

تتميز العلوم المستدامة بمجوعة النقاط التالية:

- متعددة، عابرة للتخصصات؛
- الانتاج التعاوني للمعرفة والمشاركة؛
- نمطية؛
- التكامل النظامي؛
- خاصية الاستكشاف؛
- إدراك حدودها وتجاربها وكذا الافتراضات؛
- إنتاج المعرفة للتماسك الإجتماعي وذات الصلة اجتماعيا؛
- الانتباه للنظام الابتكاري والتحول.

[1] ICSU, Op.Cit, http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001505/150501eo.pdf

المطلب الرابع: تعليم البصمة البيئية

البصمة البيئية مصطلح ابتكره الباحثان (ماتيس واكرناغل ووليام ريس) من جامعة كولومبيا الأمريكية في بداية تسعينات القرن الماضي، عندما قاسوا مساحة الأرض المطلوبة لتزويد السكان بالمواد، والموارد بشكل عام بناء على معدلات الاستهلاك المتباينة جغرافياً وكذلك قياس المساحة التي يتطلبها امتصاص نفاياتهم. وأطلق على هذه الطريقة المبتكرة البصمة البيئية Ecological Footprint وتقاس بالهكتار، وهي تستخدم الآن على نطاق واسع من قبل العلماء، الشركات، الحكومات، الأفراد والمؤسسات حيث تعمل على ضبط استخدام الموارد البيئية والنهوض بالتنمية المستدامة.

وقد قمنا بادماج هذا المفهوم ضمن التعليم المستدام، من أجل أخذ هذا المفهوم بعين الاعتبار في المؤسسات التعليمية وتعليمه للمجتمع الجامعي، فإذا علم كل فرد منا آثاره على البيئة سهل عليه قياس بصمته وبالتالي يمكن تجنب آثاره السلبية وتقليل بصمته الكربونية.

الفرع الأول: مفهوم البصمة البيئية Ecological Footprint

1-تعريف1: عرفها موقع ويكيبديا على أنها "بصمة الكربون هي إجمالي الغازات الدفيئة الناتجة عن الانبعاثات الصناعية أو الخدمية أو الشخصية، وقياسها يكون سعيا للحد من الآثار السلبية لتلك الانبعاثات[1].

2-تعريف 2: كما يمكن تعريفها على أنها مؤشر لقياس تأثير مجتمع معين على كوكب الأرض ونظمه الطبيعية. ويوضح لنا مؤشر البصمة البيئية مدى مستوى استدامة نمط عيش سكان دولة محددة، ومدى تأثيرهم وضررهم بكوكب الأرض. يتم التوصل إلى هذه النتيجة من خلال مقارنة استهلاكنا للموارد الطبيعية مع قدرة الأرض على تجديدها.[2]

الفرع الثاني: ضرورة توثيق البصمة البيئية

التغير المناخي قضية عالمية تحتاج إلى المزيد من الاهتمام من المؤسسات والحكومات والأفراد على حد سواء. وقد بدأت المؤسسات ذات النظرة الاستباقية بالفعل في الإعلان تطوعاً عن انبعاثات الغازات الدفيئة بها لأسباب مثل إدارة المخاطر وترشيد الإنفاق وحماية العلامة التجارية وجذب الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً. وقد أعدت تلك المؤسسات نفسها خلال هذه العملية لتشريعات انبعاثات الغازات الدفيئة المستقبلية.

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/بصمة_الكربون
[2] https://www.footprintnetwork.org/our-work/ecological-footprint/

1-المفهوم: عملية توثيق بصمة الكربون هو أمر أساسي في كسب المصداقية. فهي تطمأن جهات التنظيم والعملاء والموظفين والمساهمين والمستثمرين المحتملين والمجموعات البيئية ووسائل الإعلام وحتى المنافسين-أو ما يعرف بالأطراف ذات المصلحة- على حضور النزاهة والشمولية والشفافية في حسابات بصمة الكربون الخاصة بالمؤسسة. وأي مؤسسة تقوم على إجراء التقييم بشكل نشط أو تضع الإجراءات اللازمة للوقوف على بصمة الكربون لديها بغض النظر عن حجمها أو مجالها أو الموقع الذي تعمل به تستطيع الاستفادة من السيطرة الإضافية والخبرة الزائدة التي توفرها عملية توثيق بصمة الكربون.

2- فوائد توثيق البصمة البيئية: تتمثل فوائد توثيق البصمة البيئية في حسب المعهد البريطاني للمعايير في:[1]

- الاستعداد للتشريعات المستقبلية كالالتزام بخفض الكربون؛
- إدارة التعرض للأخطار المتعلقة بالكربون وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تطوير؛
- الارتقاء بالفعالية وترشيد النفقات من خلال الاستهلاك المرشد للطاقة؛
- تحقيق المصداقية من خلال إثبات حضور المسؤولية البيئية؛
- تحفيز وإشراك طاقم العاملين من خلال دمجهم في خطط خفض الكربون؛

الفرع الثالث: حساب البصمة البيئية للفرد

حسب الصندوق العالمي لحماية الطبيعة **WWF**[2] فإنه يتم حساب بصمة الكربون من خلال أربعة عناصر أساسية وهي: الأكل، التنقل والسفر، المنزل، الأغراض الخاصة، حيث يتم طرح أسئلة فيما يخص المحاور الأربعة ويتم بعد ذلك حساب بصمة الكربون للفرد.

1-الأكل: هناك أربع أسئلة ضمن هذا المحور وتتمثل في:[3]

- السؤال الأول: نوع الوجبة ومحتوياتها (لحو، أقل لحم، بدون لحم، خضار،...الخ)؛
- السؤال الثاني: ما انفاقك الأسبوعي عن الطعام والمطاعم؛
- السؤال الثالث: ما يضيع من الأكل أو ما يرمى؛
- السؤال الرابع: المشتريات من المنتجات المحلية (غير المستوردة).

2-التنقل والسفر: يحتوي على ستة أسئلة وتتمثل في:

- السؤال الأول: وسيلة التنقل او السفر الغالبة؛
- السؤال الثاني: نوع السيارة من حيث الوقود؛
- السؤال الثالث: الوقت المستغرق لقيادة السيارة في أسبوع؛
- السؤال الرابع: الوقت المستغرق في القطار في أسبوع؛

[1] https://www.bsigroup.com/ar-AE/CFV-----/
[2] WWF : World Wildlife Fund
[3] http://footprint.wwf.org.uk/questionnaires/show/1/1/4

- السؤال الخامس: الوقت المستغرق في الحافلة في أسبوع؛
- السؤال السادس: عدد الرحلات بالطائرة في السنة والمسافة؛

3- المنزل: يشمل على ثلاثة أسئلة تتمثل في:

- السؤال الأول: حجم المنزل الذي تسكن فيه؛
- السؤال الثاني: عدد الغرف؛
- السؤال الثالث: عدد الأشخاص فوق 17 سنة القاطنين بالمنزل؛
- السؤال الرابع: وسيلة تسخين المنزل (غاز، كهرباء، وقود،...)؛
- السؤال الخامس: تسعيرة الكهرباء هل هي ضمن التسعيرة الخضراء؛
- السؤال السادس: إطفاء الانوار والأجهزة بطريقة منتظمة؛
- السؤال السابع: درجة الحرارة في فصل الشتاء؛
- السؤال الثامن: الأجهزة التي تساعد على كفاءة الطاقة وتحسينها.

4- الاغراض الشخصية: يشمل هذا العنصر على ستة أسئلة وهي:

- السؤال الأول: اقتناء جهاز منزلي خلال الـ12 شهرا الماضية لغرض شخصي (غسالة، كمبيوتر، تلفاز، هاتف،...)؛
- السؤال الثاني: الانفاق الشهري على الملابس والأحذية؛
- السؤال الثالث: الانفاق الشهري على طعام الحيوانات الأليفة في المنزل؛
- السؤال الرابع: الانفاق الشهري على الصحة والجمال؛
- السؤال الخامس: الانفاق الشهري على الانترنت والهاتف والتواصل؛
- السؤال السادس: نوع الفضلات التي تقوم بإعادة تدويرها؛

هذه الأسئلة نجدها على مستوى الموقع الرسمي الصندوق العالمي لحماية الطبيعة وباتباع جميع الخطوات والاجابة على الأسئلة يتم حساب بصمتك الكربونية، وقد قام الباحث بقياس بصمة الكربون الخاصة به حيث بلغت (143%) بما يعادل 14.4 طن انبعاثات الكربون السنوية، وهو مؤشر غير مقبول حيث فاق المتوسط لبلد مثل المملكة البريطانية بـ3.06. ويقوم الموقع بعدها باقتراح نصائح حول نقاط الضعف وكيفية تجاوزها وتحسينها، فمثلا الباحث (**الأكل**: شراء المنتجات الموسمية؛ **التنقل**: المشي على الأقدام والدراجة الهوائية؛ **المنزل**: التركيز على اجراءات تخفيض استهلاك الطاقة؛ **الأغراض الشخصية**: اقتناء أجهزة مستعملة Second Hand).[1]

[1]- لحساب البصمة البيئية الخاصة بك قم بالنقر على الموقع الرسمي للصندوق العالمي لحماية الطبيعة WWF
http://footprint.wwf.org.uk

المبحث الثاني: المبادرات والتقارير الدولية ذات الصلة

جاءت عدة مبادرات وتقارير وإعلانات تدعم وتؤسس لمفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة وكذا المسؤوليات الاجتماعية للتعليم العالي والالتزام بمبادئ وأبعاد التنمية المستدامة ولعل أهم هذه المبادرات والإعلانات نبرزها فيما يأتي.

المطلب الأول: إعلاني تالوار وَهاليفاكس

سنحاول من خلال هذا المطلب ابراز أهم النقاط التي تم مناقشتها في تصريحي تالوار بفرنسا، وكذا تصريح هاليفاكس بكندا

الفرع الأول: إعلان تالوار (فرنسا) Declaration de Taloires (France)

في أكتوبر من عام 1988 رؤساء عشرون (20) جامعة من كل الأقاليم في العالم قاموا بنشر اهتمامتهم فيما يخص المستوى غير المسبوق والتسارع في تدني وتلوث البيئة والاستغلال(استنزاف) للموارد الطبيعية، هذه التغيرات البيئية تهدد حياة البشرية وأجناس حية أخرى، سلامة الأرض، والتنوع البيولوجي، أمن الدول، وكذا إرث الأجيال المستقبلية، حيث خلصوا إلى وضع أعمال استعجالية لاصلاح هذه المشاكل الأساسية وتتمثل أهم النقاط التي جاء بها تصريح **تالوار** فيمايلي:[1]

- تطوير برامج الالتزام المدني والمسؤولية الاجتماعية على أساس أخلاقي لكل من التعليم، البحث والخدمة العمومية؛
- تجسيد المسؤولية العمومية من خلال عمال يحتذى بهم، السياسات، الممارسات، المؤسسات التعليم العالي؛
- خلق أطر تنظيمية للتجشيع والتذكير ومعرفة أحسن الممارسات ضمن الخدمة المحلية من قبل الطلبة، العمال والشركاء في المجتمع؛
- ضمان أن تطبيق معايير التميز،نقاشات، البحث الفكري، والحكم بينها...، وكذا الالتزام المجتمعي ومختلف أشكال المشاريع؛
- تعزيز الشراكة مابين الجامعات والمجتمع (الجماعات) وهذا لغرض الرفع من الفرص الاقتصادية، إعطاء سلطة للأفراد والجماعات، تقوية الوفاق المتبادل والانتماء، حركية التعليم الجامعي والبحث؛
- الأخذ في الاعتبار من قبل المنظمات الحكومية؛ عالم الأعمال، وسائل الاعلام، المنظمات الغير حكومية، في المساهمة في التعليم العالي، التنمية والرفاهية الاجتماعية، القيام بشراكة مع الحكومة لغرض تقوية

[1]-See Talloires Declaration on https://www.unicef.org/about/history/files/Talloires_declaration_1988.pdf

سياسات من شأنها أن تمنح دعما للمجهودات المدنية والمسؤولة اجتماعيا للتعليم العالي، التعاون مع القطاعات الأخرى بهدف كشف الآثار والمحاقظة على الربح الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع؛

- القيام بشراكة مع مؤسسات التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي وكذا مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى يأتي من خلال منطلق أن التعليم من أجل مواطنة يكون جزء متكاملا للتعليم في كافة مستويات المجتمع والحياة؛
- توثيق ودمج أمثلة لأعمال جامعية والتي تستفيد من المجتمعات (الجماعات) وحياة أعضائها؛
- دعم وتحشيع الجمعيات الأكاديمية الدولية، الإقليمية والوطنية لمجهوداتها، الالتزام المدني للجامعة وخلق معرفة أكاديمية لخدمة أعمال التعليم والبحث؛
- إنشاء لجنة إدارية وشبكات دولية لمؤسسات التعليم العالي من أجل إعلام ودعم كل المجهودات الرامية لعرض التصريح.

الفرع الثاني: إعلان هاليفاكس Halifax declaration

عام 1990 في هاليفاكس بكندا، كبار الممثلين من الجامعات المذكورة في تصريح تالوار، جامعة الأمم المتحدة، جمعية جامعات وكليات كندا بالاضافة إلى 20 رئيس جامعة من مختلف مناطق العالم كلهم أضافو اصواتهم لهذا الإعلان.

يشير تصريح هاليفاكس إلى الاستمرار في تدني بيئة الأرض وكذا الأثر القوي للفقر على العملية والممارسات البيئية غير المستدامة. ويعبر هذا التصريح عن الايمان بالحلول الفعالة لهذه المشكلات، حيث يجب أخذ هشاشة المجتمعات في الشمال والجنوب بعين الاعتبار، وبالاضافة الى توظيف طاقات ومهارات الناس بشكل ايجابي واستعمال اسلوب التعاون.

ويدعو هذا الإعلان كل الجامعات الى اتباع الاعمال التالية:[1]

- ضمان أن يكون نداء (صوت) الجامعة واضحا والتمسك بالتزامها المستمر لمبدأ وممارسات التنمية المستدامة داخل الجامعة وهذا على المستويات المحلية، الوطنية والعالمية؛
- الاستفادة من الموارد الفكرية للجامعة لتشجيع الفهم الأفضل للمجتمع للأخطار المادية والبيولوجية والاجتماعية ذات الصلة التي تواجه كوكب الأرض؛
- التأكيد على الالتزام الاخلاقي للجيل الحالي وهذا للتغلب على الممارسات الخاطئة لاستخدام الموارد وكذا الظروف واسعة النطاق من التباين البشري المفرط والذي يكمن في اللاإستدامة البيئية؛

[1] Halifax declaration, https://www.iau-hesd.net/sites/default/files/documents/rfl_727_halifax_2001.pdf

- تعزيز قدرة الجامعة على تعليم وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة وزيادة التعريف بالبيئة (محو الأمية البيئية)، وكذا تعزيز فهم الأخلاقيات البيئية بين أعضاء هيئة التدريس، الطلاب والجمهور بوجه عام؛
- التعاون مع بعضها البعض ومع كل شرائح المجتمع في السعي لبناء القدرات والتدابير السياسية لتحقيق المراجعة الفعالة، والتراجع عن الممارسات الحالية التي تساهم في التدهور البيئي وإلى زيادة الفوارق مابين الشمال والجنوب واللامساواة مابين الأجيال ؛
- توظيف جميع قنوات الجامعة المفتوحة وهذا لغرض تبليغ هذه التعهدات لمؤتمرات البيئة والتنمية والحكومات والجمهور على وجه الخصوص.

المطلب الثاني: إعلاني سوانزي و كيوتو

سنحاول من خلال هذا المطلب ابراز أهم النقاط التي تم مناقشتها في إعلاني سوانزي بويلز، وكذا تصريح كيوتو باليابان.

الفرع الاول: إعلان سوانزي Swansea Declaration

في سوانزي (وايلز) أوت 1993 المشاركين في رابطة جامعات الكومنولث (ACU) المؤتمر 15 المنعقد كل خمس سنوات مايعادل 400 جامعة في 47 دولة مختلفة اجتمعت لمواجهة التحدي المتمثل في "الناس والبيئة– الحفاظ على التوازن" ، شاركت لبحث كل من الجامعات، القادة، الباحثين، الطلاب عن الطرق التي تمكن من الالتزام ونشر التقاليد المشتركة والموحدة وهذا للاستجابة بشكل مناسب لهذا التحدي.

إن اجتماع سوانزي مستوحى من إعلاني **تالوار** و**هاليفاكس** ومن خيبة الأمل بسبب وجود حضور غير كاف للجامعة في مؤتمر ريو دي جانيرو وجدول أعمال القرن 21، أضاف صوته إلى العديد من أولئك الذين يشعرون بالقلق العميق إزاء التدهور وعلى نطاق واسع للبيئة والأرض، وعن تأثير تفشي الفقر والحاجة الملحة للممارسات المستدامة.[1]

وأعرب المشاركون عن اعتقادهم بأن الحلول لهذه المشاكل يمكن أن تكون فعالة إلا بالاعتراف بمدى الضعف المتبادل للمجتمعات المتقدمة والنامية، والطاقات ومهارات الناس في كل مكان يجب أن تشتغل بايجابية وتعاونية.

ودعى اجتماع سوانزي إلى دراسة متأنية من قبل جميع الجامعات للإجراءات التالية:[2]

[1] International Association of Universities (IAU), UN University, Association of Universities and Colleges of Canada from the official link: http://www.iisd.org/educate/declarat/halifax.htm
[2] Swansea declaration on sustainable education
https://www.iauhesd.net/sites/default/files/documents/the_swansea_declaration.pdf

- حث الجامعات للسعي وإنشاء ونشر فهم أوضح للتنمية المستدامة "التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية" وتشجيع مبادئ وممارسات التنمية على المستوى المحلي، الوطني والعالي بطرق تتفق ومهام الجامعات؛
- الاستخدام الأمثل لموارد الجامعة لفهم أكثر للمخاطر المادية، البيولوجية والاجتماعية ذات الصلة بكوكب الأرض والتعرف على الترابط الكبير مابين الأبعاد الدولية للتنمية المستدامة؛
- التأكيد على الالتزام الأخلاقي للجيل الحالي للتغلب على ممارسات الاستخدام المفرط للموارد والتباين المفرط؛
- تعزيز قدرة الجامعة على التدريس والبحث في مبادئ التنمية المستدامة وزيادة الوعي البيئي وتعزيز فهم الأخلاقيات داخل الجامعة ومع الجمهور بوجه الخصوص؛
- التعاون مابين الجامعات ومع شرائح المجتمع في السعي لتطبيق التدابير العملية والسياسية لتحقيق التنمية المستدامة وبالتالي الحفاظ على مصالح الأجيال المستقبلية؛
- زيادة الحاجة لمراجعة عملياتها لتعكس أفضل ممارسات التنمية المستدامة؛
- دراسة وتنفيذ الطرق والوسائل لإعطاء الحياة لهذا الإعلان.

الفرع الثاني: إعلان كيوتو Kyoto Declaration

في نوفمبر 14من عام 1993 في المائدة المستديرة للمؤتمر الثامن (8) في اليابان، تم إصدار الدعوة ل650 جامعة عضو في إعلان كيوتو.

حيث دعى المؤتمر إلى جملة النقاط التالية التي تم تناولها كل من إعلان هاليفاكس، تالوار وسوانزي، وتتمثل جملة المبادئ التي نادى بها هذا الإعلان فيما يلي:[1]

1- تشجيع الجامعات في جميع أنحاء العالم على البحث وإيصال فهم أكثر وضوحا لمفهوم التنمية المستدامة – "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساومة مع إمكانية إرضاء الأجيال القادمة – وتعزيز المبادئ والممارسات المناسبة من التنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية بطرق تتماشى مع مهامها ".

2- استخدام موارد الجامعة لتعزيز فهم أفضل من جانب الحكومات وعامة الجمهور حول المخاطر المادية والبيولوجية والاجتماعية التي يواجهها كوكب الأرض والتعرف على الترابط المهم والأبعاد الدولية للتنمية المستدامة.

3- تطوير الالتزام الأخلاقي للجيل الحالي لتتجاوز ممارسات استخدام الموارد والفوارق الحالية التي تسبب عدم الاستدامة البيئية.

[1] International Association of Universities (IAU) "Kyoto Declaration 1993"; https://iau-aiu.net/IMG/pdf/sustainable_development_policy_statement_fr.pdf

4- زيادة قدرة الجامعات على التدريس والقيام بالأبحاث والعمل في المجتمع من حيث المبادئ المتعلقة بالتنمية المستدامة من أجل تطوير البيئة وتعزيز فهم الأخلاقيات البيئية داخل الجامعة وعامة الناس.

5- التعاون ما بين الجامعات ومع جميع قطاعات المجتمع في السعي نحو تطبيق اجراءات عملية وسياسات لتحقيق التنمية المستدامة وبالتالي حماية مصالح الأجيال القادمة.

6- تشجيع الجامعات على مراجعة عملياتها الخاصة لتعكس أفضل الممارسات نحو التنمية المستدامة.

7- الطلب من مجلس إدارة IAU في الأخذ بالاعتبار ووضع الوسائل من أجل التنفيذ الجاد لهذا الإعلان يعنى به كل أعضاء مجلس الإدارة وكل المؤسسات المشتركة داخل IAU.

كما يوصي التصريح بأن تسعى كل جامعة في خطة عملها الخاصة بها إلى:[1]

1- المشاركة على المستوى المؤسسي لاحترام مبدأ وتطبيق التنمية المستدامة في داخل الوسط الجامعي وإقرار هذا الالتزام لطلابها وموظفيها وعامة الجمهور بشكل عام ؛

2- تشجيع ممارسات الاستهلاك المستدام في طريقة عملها؛

3- تنمية قدرات أساتذتها لتدريس أساسيات البيئة؛

4- تطوير نهج أو مقاربة بيئية لموظفيها والطلاب، مهما كان مجال دراستهم؛

5. استخدام الموارد الفكرية للجامعة لتعزيز البرامج التعليمية حول البيئة؛

6- تطوير البرامج متعددة التخصصات والتعاونية في مجال التنمية كجزء من المهمة الأساسية للمؤسسة والتغلب على الحواجز التقليدية بين التخصصات والأقسام.

7- تعزيز الالتزامات الأخلاقية للمجتمع الأكاديمي القريب (الطلاب، أعضاء هيئة التدريس، الموظفين الإداريين) من أجل فهم والتغلب على القوى التي تقود إلى تدهور البيئة، الفوارق بين الشمال والجنوب، المظالم بين الأجيال؛ ومحاولة العثور على طرق لمساعدة المجتمع الجامعي، الخريجين، الأفراد والحكومات التي تدعمها، لقبول هذه الالتزامات الأخلاقية؛

8- تعزيز الشبكات متعددة التخصصات من الخبراء البيئيين على المستوى المحلي والوطني والدولي، لنشر المعرفة والتعاون في مشاريع البحث والتطوير المشتركة وكذا التعليم البيئي؛

9- تعزيز تنقل الأساتذة والطلاب، وهو عنصر أساسي في التجارة الحرة للمعرفة؛

[1] International Association of Universities (IAU) "Kyoto Declaration 1993";
https://iau-aiu.net/IMG/pdf/sustainable_development_policy_statement_fr.pdf

10- إقامة شراكات مع قطاعات المجتمع الأخرى لنقل التقنيات المبتكرة ومناسبة من أجل تشجيع وتعزيز ممارسات التنمية المستدام.

المطلب الثالث: إعلان كوبرنيكوس واتفاقيات قمة الأرض

سنحاول من خلال هذا المطلب ابراز أهم النقاط التي تم مناقشتها في تصريحي **كوبرنيكوس** بسويسرا، وكذا اتفاقيات قمة الأرض.

الفرع الأول: إعلان كوبرنيكوس Copernicus Declaration

جنيف(1994) "ميثاق الجامعة من أجل التنمية المستدامة"، حيث ورد في مقدمة الإعلان، أن استغلال الانسان للمحيط الحيوي يهدد وجوده وتوازنه وأن زيادة الوعي مطلوبة، وأن وضع استراتيجية شاملة لبناء مستقبل مستدام ومنصف لجميع البشر، وهذا يتطلب ذهنية جديدة ومجموعة قيم جديدة كذلك.[1]

إن التعليم هو أمر حاسم لتعزيز القيم وتحسين قدرة الناس على معالجة قضايا البيئة والتنمي، التعليم على جميع المستويات وخاصة التعليم الجامعي لتدريب صناع القرار والمعلمين، حيث يجب أن تكون موجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مواقف الوعي البيئي، المهارات وانماط السلوك، فضلا عن الشعور بالمسؤولية الأخلاقية فيجب أن يصبح التعليم تعليما بيئيا بمعنى الكلمة.

أولا: دور الجامعات

تقوم الجامعات ومؤسسات التعليم بتدريب الأجيال القادمة من المواطنين، وتعطي الخبرات في جميع مجالات البحث، سواءا في التكنولوجيا أو مجال العلوم الطبيعية، الإنسانية والإجتماعية. لذلك فمن واجبهم نشر المعرفة البيئية وتعزيز ممارسة الأخلاقيات البيئية في المجتمع وفقا للمبادئ المنصوص عليها في مؤتمر "البيئة والتنمية" للبيئة وتطوير التعليم.

في الواقع دعم الجامعات بشكل متزايد على أن تلعب دورا رائدا في تطوير نموذج للتعليم متعدد التخصصات ذو توجه أخلاقي وهذا من أجل ايجاد حلول للمشاكل المرتبطة بالتنمية المستدامة. وعليه يجب أن تلتزم الجامعات بعملية مستمرة لكل من: اعلام، تثقيف وتعبئة جميع الأطراف ذات المصالح من المجتمع فيما يخص عواقب التدهور البيئي،بما في ذلك تأثيرها على التنمية العالمية والظروف اللازمة لضمان عالم مستدام و عادل.

[1] Hans-Peter winkelman**, Copernicus Guidelines For sustainable development in the European Higher education Area** , Copernicus Campus Publications, UE ,2005, p23.
CRE: Association of European universities

ثانيا: مبادئ العمل

لتحقيق الأهداف وأداء رسالتها الأساسية،يجب على الجامعات أن تدخر الجهد الكافي للإنخراط وتنفيد العشر مبادئ المبينة كالأتي:[1]

1-الإلتزام المؤسسي: يجب أن توضح الجامعة التزام حقيقي لمبدأ وممارسة حماية البيئة و التنمية المستدامة داخل الوسط الأكاديمي.

2-الأخلاقيات البيئية: يجب أن تعزز الجامعات أنماط الإستهلاك ما بين أعضاء هيئة التدريس،الطلاب و الجمهور وكذا نمط العيش البيئي، مع تشجيع برامج لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس لتعليم "محو الأمية البيئية"

3-تعليم موظفي الجامعة: يجب أن توفر الجامعة التعليم والتدريب والتشجيع لموظفيها حول القضايا البيئية حتى يتمكنوا من مواصلة عملهم بطريقة مسؤولة بيئيا.

4-برامج في التربية البيئية: يجب على الجامعة دمج المنظور البيئي في جميع أعمالها، ووضع برامج التثقيف(التربية) البيئي التي تشمل كل من أعضاء هيئة التدريس، الطلاب، والباحثين جميعهم يجب أن يتعرض لتحديات العالمية للبيئة و التنمية بغض النظر عن مجال دراستهم.

5-تعددية التخصصات: يجب على الجامعات تشجيع برامج التعليم والبحث متعددة التخصصات والعابرة للتخصصات المستدامة كجزء من المهمة المركزية للمؤسسة، ويجب على الجامعات أن تسعى أيضا للتغلب على الفوارق التنافسية ما بين التخصصات والأقسام.

6-نشر المعرفة: يجب على الجامعات دعم الجهود لملء الثغرات في الأدبيات الحالية المتاحة للطلبة المهنيين وصناع القرار والجمهور العام، من خلال إعداد المواد الإعلامية، تنظيم المحاضرات العامة ووضع برامج التدريب، كما ينبغي أن تكون مستعدة للمشاركة في عمليات التدقيق البيئي.

7-الشبكات: يجب على الجامعات تعزيز شبكات متعددة التخصصات من خبراء البيئة على المستويات المحلية، الوطنية والدولية وهذا لفرض التعاون في المشاريع البيئية المشتركة في كل من البحث والتعليم لهذا ينبغي تشجيع حركية الطلاب والباحثين.

8-الشراكات: يجب على الجامعات أخذ زمام المبادرة في إقامة شراكات مع القطاعات المعنية الأخرى في المجتمع، من أجل تصميم وتنفيذ مقاربات متناسقة، استراتيجيات ومخططات الأعمال، البرامج...الخ؛

[1] - Hans-Peter Winkelman, Op.cit, pp:25-30

9– التعليم المستمر: يجب على الجامعات ابتكار البرامج التعليمية البيئية على هذه القضايا لمختلف الفئات المستهدفة: الاعمال التجارية، الوكالات الحكومية، المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام...إلخ.

10–نقل التكنولوجيا: يجب أن تساهم الجامعات في البرامج التعليمية المصممة لنقل التكنولوجيات السليمة والمبتكرة تربويا وكذا أساليب الإدارة المتقدمة.[1]

الفرع الثاني: اتفاقيات قمة الأرض

يجب على التعليم أن يحقق الوعي الأخلاقي ويعزز من السلوك، يصاحبه الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية والتنمية المستدامة، ومن أجل الفعالية يجب التعامل مع حركية البيئة المادية، البيولوجية والتنمية البشرية، وأن تتكامل مع جميع المجالات وتطبق كل الأساليب الرسمية وغير الرسمية وكذا ملائمة الاتصال.

في قمة الأرض بـ"ريو دي جانيرو" في جوان 1992، اتفقت الحكومات من جميع أنحاء العالم على "أجندة21" (جدول أعمال القرن21)، مخطط العمل يحدد ما الاحتياجات الواجب تطبيقها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في القرن 21. وقد تم ذكر ذلك في الفصل 36 من جدول القرن21 تحت عنوان "تعزيز التعليم، الوعي العام، والتدريب"، كما يحتوي الفصل على الاتفاقيات الكندية فيما يخص المجال.[2]

[1] - Hans-Peter Winkelman, Op.Cit, pp:25-30.
[2] Agend21, chapter 36, **Promoting Education: public awareness and training,** UN commission for sustainable development, http://www.earthsummit2002.org/es/national-resources/education.pdf

المبحث الثالث: استراتيجيات إدماج الاستدامة ضمن المناهج التعليمية

تعزيز الاستدامة من خلال تصميم المناهج يشمل توضيح مايجب على الطلاب التخلي عنه جراء الخبرة التعليمية وربط هذه النتيجة مع الاهداف المسطرة من أجل التقييم. ويستعمل مطوري المناهج، الأطر المنهجية لتنظيم نتائج التعليم، الأنشطة، المهام وتقييم المهام.

تشمل منتجات المناهج: البرامج، الخطوط العريضة للدروس ومواد التعلم مع أنشطة التقييم التابعة لها. وينبغي أن تُقدم هذه الوثائق للمتعلمين من قبل، سواء كان درسا (محاضرة)، ورشة عمل، أو ملتقيات، إضافة إلى ذلك، فبعد تصميم البرامج والدروس (ذات الصلة) التابعة لها، تُظهر منتجات المناهج حوصلة حول البرنامج أو المقاييس الأساسية الواسعة والتي تظهر من خلال الدروس.

هذه الانجازات من شأنها أن تكون الوسائل التي تبرز أو تبين الاستدامة وتبلغها (توصلها) إلى المتعلمين والجمهور. مع وضع أي مبادرة للاستدامة يجب التحديد المسبق للنتائج، ويتم الافصاح عن النتائج ومقارنتها مع الأهداف الموضوعة مسبقا.

يتم في البداية جمع هذه المعلومات من النسيج الصناعي لجماعات التعليم، بحيث تلبي النتائج الاحتياجات الاقليمية. وقبل تصميم المناهج من الأفضل ربط المجموعة المستهدفة (Focus Group) مع وظيفة معينة، برنامج معين، أو مجال معين لغرض تحديد أثر الاستدامة على ذاك المجال. نتائج التحليل تساعد على تحديد استراتيجية معينة.[1]

المطلب الأول: الاستراتيجية الأولى والثانية

يشمل هذا المطلب استراتيجيتين، تتمثل الأولى في إنشاء ارشادات من أجل التقييم الشامل لأعضاء هيئة التدريس، وتتمثل الاستراتيجية الثانية في "انشاء برنامج مستدام جديد.

الفرع الأول: الاستراتيجية الأولى: إنشاء ارشادات من أجل التقييم الشامل لأعضاء هيئة التدريس

يتم تسهيل زيادة اهتمام تعلم الطلبة من خلال التكيف الكبير واستعمال ما يعرف ب"الارشادات" (Rubrique)، الهدف من تقييم "الارشادات" أو الخطوط التوجيهية هو مساعد هيئة التدريس والبرامج على تحديد مواطن القوة والضعف في التعليم بالاضافة إلى التوضيح للطلبة ما يسعون إليه.

الافتراض الأساسي للاستراتيجية الأولى هو أن يتخذ المدرسون خطوات على مستوى مهامهم من أجل تحديد وتوضيح أداء الفصل الدراسي، نتائج الكلية، وتقييم استراتيجية الاستدامة. حيث تقوم الكليات بانشاء

[1]- Robin M.Nickel ,**Strategies for incorporate sustainability into curriculum,** Wisconsin Technical College System Foundation, 2003, p03. Extracted from: https://www.wids.org/Portals/0/PDF_Docs/2013%20Sustainability%20Curriculum%20NICKEL%20022513.pdf

اسم ونشر النتائج المستدامة، حيث تُستعمل النتائج كوسيلة تقود إلى الصفوف الأمامية (frontlines). الهدف هنا هو جعل الطلاب يقومون بالربط مابين محتوى تخصص معين والمجتمع المستدام على أوسع نطاق.

ان استخدام "ارشادات" فيما يخص اعضاء هيئة التدريس من أجل التقييم يزود المرشدين بأدوات معيارية سهلة الفهم. فهي توضح أداء المتعلم باستخدام أدوات قابلة للقياس والمعالجة الموحدة للبيانات، كما يمكن تجميع نتائج التقييم بشكل أكثر فعالية.

الخطوة الأولى في استخدام هذه المقاربة هي تدوين النتائج الجيدة الخاصة بالاستدامة، وتتمثل أهم الخطوط الارشادية في النقاط التالية:[1]

- أن تبدأ بالقيام بـ "عمل" Begin with an action verb ؛
- استهداف المهارات القابلة للتحويل والتي تتجاوز سياق درس معين؛
- تشجيع المتعلمين على العمل في مستوى عال؛
- تحديد مهارات معايير الأداء من حيث الاعتمادية (المصداقية) والنزاهة؛
- تحديد (تصنيف) استراتيجيات التقييم، مثلا: "تطبيق الممارسات المستدامة"؛

والجدول الآتي يبين جزء من "الخطوط الارشادية" للمتعلم والمستعملة لتقييم أداء المتعلم.

جدول رقم (07): تطبيق الممارسات المستدامة

المعايير (criteria)	مبتدأ (beginning)	متطور (Developing)	منجز (Accomplished)	متحكم Mastery
يظهر المتعلم الوعي بالآثار البيئية ذات الصلة بمجال دراسته المختار	المتعلم واع بالقضايا البيئية الحالية	المتعلم يحدد أي من القضايا البيئية بمجال دراسته المختارة	يظهر المتعلم كيف يؤثر مجال دراسته على البيئة	يحدد المتعلم الاستراتيجيات المستدامة التي بامكانها تقليص الآثار الصناعية على البيئة
يحدد المتعلم استراتيجيات المحافظة على	المتعلم واع بمجالات الاعتبارات البيئية	المتعلم يحدد استراتيجيات المحافظة لاصلاح الاعتبارات البيئية	يظهر المتعلم الممارسات الفعالة للمحافظة على البيئة	يوضح المتعلم كيف تؤثر استراتيجات معينة

[1]- Robin M.Nickel, Op. Cit, p04.

البيئة				للمحافظة على البيئة الواسعة
يحدد المتعلم كيف للممارسات المستدامة أن تنتج بيئة عمل مشجعة	المتعلم واع بمختلف مبادرات الاستدامة لمحيط عمله (بيئة العمل)	المتعلم يحدد أي من المبادرات المستدامة قادرة على توجيه العمليات في مجال تخصصه	يظهر المتعلم كيف للمبادرات المستدامة أن تخلق بيئة عمل سهلة وتحسين جودة مكان العمل أو الأداء	يحدد المتعلم التكنولوجيا والممارسات الناشئة التي لديها القدرة على توجيه بيئة العمل
يدمج المتعلم الممارسات المستدامة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ثقافية) في عملية انخاذ القرار	المتعلم واع بالقضايا الحالية البيئية لكن أحيانا لا يدمجها ضمن عملية اتخاذ القرار	يربط المتعلم الممارسات المستدامة بالآثار البيئية ويدمجها ضمن عملية اتخاذ القرار	تقود الممارسات المستدامة عملية اتخاذ القرار للمتعلم في حياته ومكان عمله	يحقق المتعلم ثقافة اتخاذ القرار تعتمد على الممارسات المستدامة في مكان العمل. (يصمم المتعلم صناعة قرار يعتمد على الاستدامة في مكان عمله).

Source: Robin M.Nickel ,**Strategies for incorporate sustainability into curriculum,** Wisconsin Technical College System Foundation, 2003, p04.

قبل تطوير "الخطوط الارشادية"، على مدير المناهج وهيئة التدريس لكل قسم أن يجمع انطباعات لأعضاء هيئة التدريس باستعمال استقصاء (تحقيق)، فحسب هذه العملية، تضاف حصيلة الاستدامة إلى القدرات الأساسية الموجودة، حيث يتم زيادة تكامل الجامعة (الكلية) والاستدامة من خلال البرامج والمناهج التعليمية والدروس.[1]

[1]- Robin M.Nickel, Op. Cit, p04

الفرع الثاني: الاستراتيجية الثانية: إنشاء برنامج جديد مستدام

قد تكون هذه الاستراتيجية الأكثر أهمية، باعتبارها مهنة (وظيفة) أو ابتكارات جديدة تُبرز الكليات وتتنافس من أجل إعطاء برامج متطورة بالاضافة إلى شهادات في التخصص.

هناك مجهودات سعت مؤخرا إلى السماح بتطوير "برامج خضراء" مثل البرنامج الذي يعتمد على إدماج أساليب الزراعة المستدامة، مثلا متدربين (Apprentices) يعملون في المزارع مع المزارعين الخبراء وفي نفس الوقت يأخذون دروسا أكاديمية في كليات الزراعة والفلاحة، فمن جهة يستفيد من التمهين ومن جهة أخرى يأخذ برنامج بالساعات وبالتالي يجمع بين التعلم على مستوى المزرعة وتعليمات الفصول الدراسية، ومن أمثلة البرامج الجديدة:

- شهادة تقنية الكهرباء المتجددة؛
- شهادة التصميم المستدام؛
- الطاقة المستدامة؛
- هندسة وتكنولوجيا الطاقة المستدامة؛
- إدارة الأعمال المستدامة (الخضراء) ...إلخ

بينما يشمل اتمام تطوير برنامج معين الخطوات العملية التالية:[1]

- إدارة قيادة المشاريع لمجموعة التركيز (Focus group)؛
- تسهيل تحليل الوظائف؛
- تطوير محصلة البرنامج، معايير الأداء واستراتيجيات التقييم؛
- انشاء (تصميم) المسارات ومحتويات الدروس؛
- تصميم الخطة التمهيدية(Follant plan) ؛
- توفير التدريب الارشادي.

يجب التأكيد على تدريب الطلاب على الاستدامة وإدارة البيئة ضمن مرحلتي التخطيط والتنفيذ، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار ميادين التخصص العامة، الخاصة والتجارية.

ويضمن البرنامج خريجين لديهم ثقافة تعزيز ممارسات الأراضي المستدامة وإدارة المياه، وتقييم متطلبات المشروع تعتمد على مبادئ الإدارة المستدامة للأراضي، اختبار النباتات وتكييفها لمختلف التطبيقات، وضع خطط تصميم المناظر الطبيعية والسليمة بيئيا، بناء وتصميم خطط المناظر الطبيعية، إظهار العملية السليمة للأدوات والمعدات المستعملة في تطبيقات المناظر الطبيعية، الحفاظ على العشب والنباتات...الخ.

[1] Robin M.Nickel , Op.Cit, p05.

يأتي المنهاج الدراسي كنتيجة لحاجة الصناعة لوعي أكثر من قبل المهنيين فيما يخص الاستدامة لتصميم مجالات التخصص، والخطوات العملية المستخدمة لهذا المشروع هي:

- تحديد احتياجات تقييم استعمال المهنيين المحليين ؛
- كتابة محصلة البرنامج واستراتيجيات التقييم؛
- صياغة الدروس؛
- مراجعة محتويات الدروس ومعايير الأداء.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الثالثة والرابعة

يشمل هذا المطلب استراتيجيتين، تتمثل الثالثة في إضافة محصلة برنامج مستدام إلى برنامج موجود، وتتمثل الاستراتيجية الرابعة في انشاء برنامج مستدام جديد.

الفرع الأول: الاستراتيجية الثالثة: إضافة محصلة برنامج مستدام إلى برنامج موجود

أهم النقاط فيما يخص هذه الاستراتيجية نبينها فيمايلي:[1]

- يجب أن نبذل مزيدا من الوقت من أجل إدماج المهارات الخضراء ضمن المناهج الحالية وبذل المزيد من الجهود من أجل خلق برامج جديدة؛
- لعل المنهج الأكثر شيوعا لمعالجة الاستدامة هي طريقة التعديل التحديثي للبرامج التقليدية من أجل طلبات الصناعة الخضراء أو مبادرات سياسة الدولة؛
- المجتمع الجامعي وخاصة الكليات التقنية لديها مهمة إعداد القوى العاملة؛
- تصميم وتعديل البرامج بالشراكة مع الصناعة المحلية هي السمة المميزة لها؛
- يتوقع أرباب العمل توظيف العمال المعدين تقنيا، وعليه وجب تصميم محصلة برامج الجودة لتمهيد الطريق من أجل تقييم المقرر الدراسي؛
- محصلة البرامج تعريفا هي مجال معين من المهارات، المواقف والقدرات المتحكم بها من المتعلمين لإتمام البرامج والتخصصات.

[1] White, S. & Walsh J. **Greener pathways: Jobs and workforce development in the clean energy economy**. Madison, WI: Center on Wisconsin Strategy, (2008) from the link: https://www.cows.org/_data/documents/1226.pdf

الفرع الثاني: الإستراتيجية الرابعة: إنشاء دورة تدريبية خضراء لتدعيم برنامج موجود أو استخدامه كبرنامج مستقل

من أمثلة آلاف المؤسسات الجامعية في الولايات المتحدة وكندا، هناك المئات منهم فقط من يقدم لطلابهم فرصا لدراسة مقررات الاستدامة، رغم الحاجة الكبيرة لذلك.

أحد الأمثلة على كيفية معالجة هذه الحاجة هو برامج التدفئة والتهوية والتكييف، حيث يتم إضافة دورة جديدة في التدفئة الحرارية الأرضية إلى برنامج موجود ضمن المقررة الدراسية. تُمكّن هذه الدورة التدريبية خريجي البرنامج ومتخصصي التدفئة في الصناعة لتثبيت واستكشاف وإصلاح أنظمة التدفئة الحرارية الأرضية. هذه الدورة تعتمد على المهارات المتراكمة من الدورات السابقة، ولكنها تستخدم أيضا كمقرر مستقل لمهنيي الصناعة، مما يتيح لهم فرصة التحكم في المقررات الدراسية اللازمة من أجل اصدار الشهادات ذات الصلة.[1]

المطلب الثالث: الإستراتيجية الخامسة: وضع معايير الأداء الخاصة بالبرامج الحالية

لطالما كان أعضاء هيئة التدريس على وعي تام بالاتجاهات الحديثة التي تؤثر على برامجهم؛ وبالفعل أدرج العديد منهم مبادئ الاستدامة في الفصول الدراسية الخاصة بهم، سواء بشكل رسمي أو بشكل غير رسمي.

في عام 2011، ذكرت كلية سينيكا أن 58٪ من أعضاء هيئة التدريس بدأوا بالفعل عملية دمج الاستدامة في المناهج الدراسية، في حين أن 23٪ كانوا يهتمون بإدماج الاستدامة ضمن المناهج. "

يشير نفس التقرير إلى أن أعضاء هيئة التدريس "يريدون القيام بشيء ما فيما يخص الاستدامة ولكنهم لا يعرفون الطريقة المناسبة لذلك".

يعتبر إضافة معايير أداء جديدة بمثابة إستراتيجية خاصة بالبرنامج والتي تشجع على التركيز على الجانب التقني أو التقييم القائم على التخصصات مع تقييم المهارات الواسعة والقابلة للتحويل مثل تلك المهارات المتعلقة بالاستدامة أو التخصصات الأساسية الأخرى.

باستخدام هذه الإستراتيجية، يتم تقييم المتعلمين بناءً على أداء الاستدامة الفعلي. يجب ادراج المعايير الخضراء ضمن عملية التقييم؛ يثبت الطلاب تطبيقهم لهذه المعايير التي تساعد بدورها على تحديد درجتهم. عند تصميم أدوات التقييم، مثلا يتم وضع معايير من أجل تقييم التخصصات والفصول، لتشمل بعض الممارسات مثل إعادة التدوير وتقليل النفايات. هذا ما يرسخ الاستدامة في الأنشطة اليومية.

[1] Rowland, P.. Forward. In L. Johnston, **Higher education for sustainability: Cases, challenges, and opportunities** New York, NY: Routledge editions, 2013, pp:07-10.

إلى جانب المراقبة المباشرة لممارسات الاستدامة، قد تقوم هيئة التدريس أيضا بتصميم أنشطة التعلم المجانية التي تدعم انجاز التخصص المطلوب ومعايير الأداء ذات الصلة. هذا يعطي الطلاب فرصة لممارسة وتقييم الذات قبل التقييم النهائي.

ومن أمثلة معايير الأداء:[1]

- تحليل العمليات من أجل تحديد مكان حدوث النفايات،
- متابعة الإجراءات المعمول بها لتقليل النفايات،
- النظر في النفايات المتولدة،
- اختيار الموارد المستدامة عندما تكون متاحة،
- الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية (الهواء، الماء، الطاقة)،
- تطبيق فلسفة (**3R**) "التقليل، إعادة الاستعمال وإعادة التدوير"،
- الاستخدام الفعال للطاقة،
- التنويه بالشراء المحلي (**Buy Local**)،
- تجنب اقتناء العبوات الزائدة،
- إعادة تدوير المواد غير المستخدمة أو المستخدمة،
- استخدم مواد غير سامة.

[1]- Dudley, C., Marando, M., McCarthy, J. **Greening the curriculum: The necessary step**. Leadership: Journal for Post-Secondary Leaders, 17, (2011) , pp: 15-21.

خلاصة الفصل:

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحلول التكنولوجية أو الأنظمة السياسية أو الصكوك المالية وحدها. فنحن بحاجة إلى أن نغيّر طريقة تفكيرنا وعملنا، الأمر الذي يفرض توفير نوعية تعليم وتعلّم من أجل التنمية المستدامة على جميع المستويات وفي جميع البيئات الاجتماعية.

ويتمثل هدف التعليم من أجل التنمية المستدامة في تمكيننا من مواجهة التحديات العالمية الحالية والمستقبلية مواجهة بنّاءة وخلاّقة، وفي إنشاء مجتمعات أكثر استدامة وسهولة في التكيّف.

وتعتبر المؤسسات الجامعة –بالإضافة طبعا للأطوار التي سبقتها– قائد المجتمع نحو مستقبل مستدام، من خلال تطبيق وإدماج العلوم المستدامة والتعليم المستدام في مختلف المجالات متعددة التخصصات للدراسة والتطبيق، وهنا على المؤسسات الجامعية أن تواكب التغيرات الحاصلة في العالم، وتحاول اقامة شراكات والاستفادة من أحسن الممارسات فيما يخص إدماج مفهوم التنمية المستدامة ضمن المناهج التعليمية، كما أن الالتزام بالمبادئ التي تقرها المنظمات الجمعيات ذات الصلة من أهم الوسائل التي تساعد على ادماج المفهوم.

الفصل الرابع:
الاستدامة في الجامعة

تمهيد الفصل:

تعتبر إدارة الجودة تمهيدا لأجل تبني الجامعة لمفهوم الاستدامة، رغم أنه من الصعب إدماج هذا المفهوم إلا أنه ليس مستحيلا، فقد نجحت العديد من المؤسسات الجامعية في تبني المفهوم وأصبح فلسفة إدارية لديها وسلوكا تنظيميا، وأصبحت من المؤسسات الجامعية التي يضرب بها المثل وإدراجها ضمن أحسن الممارسات التي تؤخد كدراسات حالة أو كمرجع تقتدي به الجامعات التي تسعى إلى تبني هذا المفهوم وإدماجه ضمن ممارساتها اليومية أو حتى أسلوبها الإداري.

وسيحاول هذا الفصل التحري عن جميع المقومات والأعمال وكذا أحسن الممارسات التي تقود المؤسسات الجامعية إلى الوصول إلى تصور الجامعة المستدامة، من خلال إدماج مفهوم الاستدامة على أساس مقاربتين، الأولى طوعية من خلال اعتماد سياسة للتنمية المستدامة او مفهوم "الجامعة المسؤولة اجتماعيا"، وأخرى نظمية، من خلال اعتماد معايير ومواصفات تخص الاستدامة في الجامعات، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية وهي:

المبحث الاول: تبني سياسة للتنمية المستدامة،

المبحث الثاني: الجامعة المسؤولة اجتماعيا وحوكمة الجامعات،

المبحث الثالث: توطين مفهوم الاستدامة في الجامعة.

المبحث الأول: تبني سياسة للتنمية المستدامة

تبني الاستدامة يمر عبر ادماج مجموعة من العناصر مجتمعة، من خلال تبني سياسة للتنمية المستدامة خاصة بالجامعة واقحام المجتمع الجامعي ضمن هذه العملية، كما يعتبر السلوك المستدام من أهم العناصر الداعمة لتصور الجامعة المستدامة، بالإضافة إلى التركيز على مبدأ الحوكمة والإدارة والانتقال إلى مفهوم الجامعة المسؤولة اجتماعيا.

المطلب الأول : إقحام المجتمع ضمن سياسة التنمية المستدامة بالجامعة

قبل التوجه نحو المجتمع يجب على المؤسسة الجامعية تبني إستراتيجية وسياسة واضحة للتنمية المستدامة من خلالها تبرز السياق العام والتوجه الواضح والملزم بالاستدامة، ومحاولة فيما بعد إقحام جميع الأطراف ذات المصلحة ضمن هذه السياسة لكن تضمن نجاحها واستمراريتها .

الفرع الأول: سياسة التنمية المستدامة للجامعة

إن تبني سياسة التنمية المستدامة يجب أن يكون من طرف كيان، تعطى له الصلاحيات، والموارد اللازمة لتساعدها على العمل، ويجب أن تكون تابعة لإدارة الجامعة لضمان الالتزام والمتابعة من قبل أعلى هرم في الجامعة وتشمل سياسة التنمية المستدامة للجامعة مجموع النقاط التالية:[1]

- الحصول على المعرفة والمعلومة،
- صحة وجودة الحياة،
- حماية البيئة،
- العدالة الاجتماعية،
- اليقظة،
- الفعالية الاقتصادية،
- الإنتاج والاستهلاك المسؤول،
- المشاركة والشفافية،
- تطبيق السياسة في كامل الحرم الجامعي، الوحدات الإدارية ...الخ.

وتتمثل أهم الخطوات التي ترسخ سياسة التنمية المستدامة بالجامعة في مجمل النقاط التالية:

[1]-Politique Développement Durable de l'université de Sherbrooke . Canada .2005, from the link : https://www.usherbrooke.ca/a-propos/fileadmin/sites/a-propos/documents/direction/politiques/2500-017.pdf

1- المحفزات: من أهم المحفزات التي تساعد على اعتماد سياسة التنمية المستدامة هي السياق العام الملائم وكذا المبادرات، ومن بين العوامل التي تقود هذه السياسة نذكر:[1]

- رغبة الإدارة في تعزيز صورتها "الخضراء" وممارساتها الصديقة للبيئة مثل: شكل حضائر السيارات من خلال مثلا وضع مشروع للنقل المستدام؛
- رغبة العمال في انشاء لجنة تُعنى بالبيئة؛
- انشاء فريق من الطلبة ضمن جمعيات تعنى بالتنمية المستدامة؛
- الأخذ في الحسبان أدوار المؤسسات الجامعية في تعزيز وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة.

2-أهداف التنمية المستدامة في الجامعة : إن المدخل الرئيسي لمشروع التنمية المستدامة في الجامعة هو"البيئة" وإن الاستجابة لهذا الموضوع، يكون من خلال وضع سيرورة شاملة تحتوي على أهداف وكذا نصوص ضمن سياسة التنمية المستدامة وتمثل جملة الأهداف فيما يلي:[2]

- إدماج التنمية المستدامة ضمن مهمة الجامعة للتعليم والبحث؛
- تكييف، تعزيز وفهم والتزام المؤسسة الجامعية بمفهوم التنمية المستدامة؛
- إدماج وبصورة تحويلية المفاهيم القانونية للتنمية المستدامة ضمن مختلف السياسات والمبادرات الجامعية؛
- تطوير إدارة محترمة للبيئة.

3-هيكل العمل: إن إطار أو هيكل العمل يضم مجموعة من الأفراد الفاعلين في توظيف سياسة التنمية المستدامة ونذكر منها:

- ممثل عن رئاسة الجامعة،
- ممثلين عن الجامعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة،
- العمال (ممثليه)،
- ممثل عن الطلبة،

4-وسائل الاتصال: تتمثل في الوسائل التالية:

- مواقع الانترنت،
- البريد الالكتروني للمجتمع الجامعي،

[1] - Politique Développement Durable de l'université de Sherbrooke . Canada .2005, Op.Cit ;
[2]- Keniry, J. **Ecodemia: Campus environmental stewardship at the turn of the 21st century**. Reston, VA: National Wildlife Federation. (1995); from the link: https://www.coe.arizona.edu/sites/coe/files/sustainable_university_book_review_2013_0.pdf

- الإعلانات في الجرائد الرسمية،
- المعلومات من قبل جماعات الطلبة.

4–مخطط العمل: كما تم ذكره سابقا، يجب أن توكل التنمية المستدامة في الجامعة إلى هيئة أو لجنة أو كيان يعنى بتنظيم هذه الوظيفة وهذا لغرض تقاسم (نشر) المعلومات، فهم القضايا والمفاهيم، وكذا تطوير المخططات والمبادرات المستقبلية، وعليه لكل دائرة ضمن الجامعة دور تلعبه، فهناك بعض الجامعات من أنشأ "مكتب للاستدامة" لغرض تنسيق العديد من مبادرات التخطيط، المشاريع، الشبكات، ومتابعة تطور البرامج من أجل تحقيق أهدافها.

5–الإدارة: توكل هذه المهمة للكيان السابق مع الإدارة ومختلف ممثلي المجتمع في الجامعة (طلبة، عمال، جمعيات...)، هذا ما يمكّن من اكتساب خبرات في تنفيذ البرامج متعددة الأبعاد.

حيث تكون هذه الإدارة مسؤولة عن : [1]

- تطوير الإستراتيجية التنفيذية وإدارة برامج الجامعة المستدامة؛
- الاتصال والتنسيق مع: – الإدارة .

  – الأقسام الأكاديمية (كليات، طلبة).

  – مجهودات البحث للجامعة.

  – المجتمع المحلي.
- المقارنة المرجعية، المتابعة والتقارير حول مؤشرات التنمية المستدامة؛

6–عوامل التطبيق (التنفيذ): إن تنفيذ برنامج الجامعة المستدامة يشمل الأعمال التالية:

أ–التحليل: هذه المرحلة تشمل:

- **التدقيق**: إدارة التدقيق وقياس وتقييم الهياكل الإدارية الحالية، الإجراءات والبرامج ذات الصلة بالاستدامة، مع تحديد الفجوات التي تتطلبها الأعمال الضرورية؛
- **معاملة الأطراف ذات المصلحة**: تحديد القضايا الأساسية وكذا جميع الأطراف ذات المصلحة بالاستدامة ومحاولة إعطاء الأولوية بينهم على أساس الأهمية وأثارها على استدامة الجامعة.

[1] - https://www.ceu.edu/campus/sustainable (12/10/2016)

7–التنفيذ: تشمل هذه المرحلة ما يلي:

- إدارة برنامج الجامعة المستدامة؛
- المقارنة المرجعية، المتابعة، تقرير برنامج الجامعة المستدامة، هذه المجهودات تتضمن تحديد مؤشرات ملائمة وقابلة للقياس، كتابة ونشر تقرير سنوي، بعث موقع الكتروني يساعد في التزويد بالموارد ونشر البرنامج.

شكل رقم (13): الجوانب الأربع للتنمية المستدامة بالجامعة

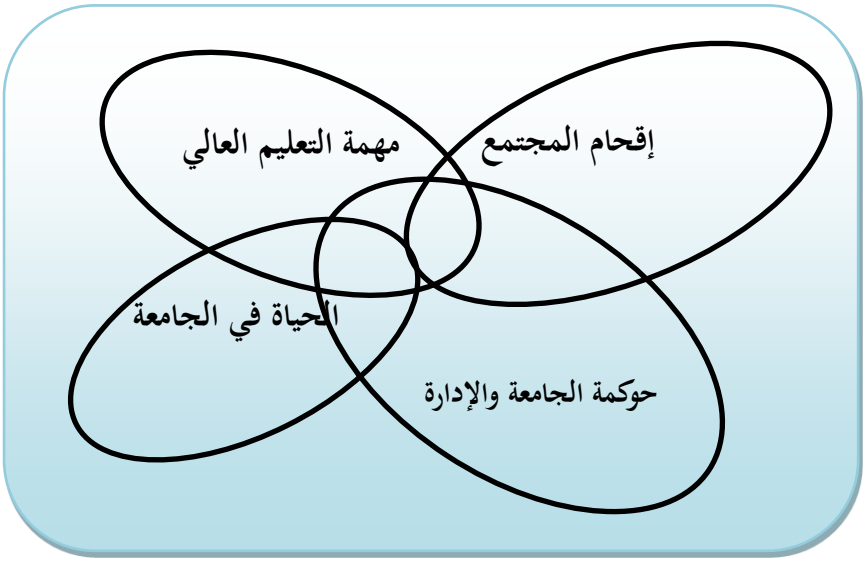

المصدر: من إعداد الباحث على أساس المعلومات السابقة.

الفرع الثاني: رؤية الجامعة المستدامة

تتحقق رؤية الجامعة المستدامة من خلال الخطوات التالية:

1–تطوير رؤية مستدامة للجامعة (Sustainable Vision): نظريا، الخطوة الإستراتيجية نحو الاستدامة، تبدأ عندما "**يحلم**" شخص أو عدة أشخاص بإمكانية الوصول إلى تصور الجامعة المستدامة، أي أعضاء المؤسسة الجامعية يسلكون فلسفة التنمية المستدامة، هذا يعني، أن كل الموارد المتاحة (مستخدمة) من أجل تحقيق مهمة الجامعة بطريقة مستدامة، في هذه النقطة هناك عوائق وعراقيل تحد من التطور والإبداع.[1]

ضمن هذه المرحلة، على الجامعات أن تقوم بالتعريف بمفهومهم الخاص، وتعريف "لماذا جامعة مستدامة"؟ إن الاستدامة تعني أشياء كثيرة لأناس كثر، وعليه كل جامعة عليها أن تعطي تعريفها الخاص"للجامعة المستدامة ".

[1]University of Manitoba, Sustainability Strategy 2016-2018 from the link:
https://umanitoba.ca/campus/sustainability/media/Sustainability_Strategy_2016-2018_WEB.pdf

2-المهمة: نبينها فيما يأتي:[1]

- تستعمل الرؤية المستقبلية المثالية كأساس رئيسي لتطوير المهمة، وتعكس "المهمة" إلهام ومحفزات الرؤية؛
- التعبير عن المهمة تسعى لأن تكون أكثر واقعية من الرؤية وتحاول الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية: من؟ ماذا؟ لماذا؟؛
- تضع المهمة أُسسا للأعمال المستقبلية وكذا الفلسفات التي تقع تحت هذه الأعمال؛
- الفلسفة المعرفية والسياسية عادة ما نجدها ضمن مهام الجامعة كسبيل لشرعية هذه المؤسسات؛
- إن الهدف الأسمى لأعضاء الجامعة المؤيدة للاستدامة هو: تعديل أو خلق مهمة الجامعة وهذا لغرض إدماج الاستدامة ضمن القيم الرئيسية المكونة للجامعة.

3-لجنة الاستدامة (خلق سياسات، غايات وأهداف): من خلال:[2]

- إن الخطوة الإدارية الموالية والتي تبين بأن الهيكل التنظيمي للجامعة المستدامة يعكس فعلا الالتزام هو وضع سياسات ضمن العمليات الروتينية اليومية وبعث الوسائل الضرورية لإنجاح تحقيق المهمة؛
- خلق لجنة (هيئة/كيان) للاستدامة يسهل إنشاء ووضع سياسات مفهومة على نطاق الجامعة، والتي تتبعها أهداف، غايات...الخ؛
- تكون لجنة الاستدامة في نفس مستوى صناع القرار الرئيسي؛
- لا تقوم لجنة الاستدامة بالأخذ بزمام المبادرة في كامل الجامعة ولكن تساعد فقط أصحاب هذه المبادرات، تجنب المجهودات المتداخلة، السعي للحصول على أموال، ضمان أن السياسات يتم تنفيذها بشكل فعال؛
- يجب أن يتم تشكيل لجنة الاستدامة من ممثلي كل الأعوان الأساسيين في مجتمع الجامعة مثل، الطلبة، الأساتذة هيئة الإدارة ، تنظيمات الإداريين وان أقتضى الأمر بعض ممثلي أعضاء الشرف من المجتمع المحلي؛
- يجب تعزيز الاستدامة من خلال سياسات تسعى إلى إثارة التغيير في سلوك المجتمع داخل الجامعة "عندما تكون المجهودات غير مستقرة وغير مترابطة ولا يكون هناك تركيز على النتائج، بالتالي تكون السياسات غير مستدامة (أو لا تُعمّر كثيرا)؛

[1]Cook university Mission, from the link : https://www.crops.org/files/publications/nse/pdfs/jnr023/023-02-0112.pdf

[2] Sustainability Strategy Task Force Report , Approved by The Saint Mary's University Board of Governors March 2009, from the link : http://www.smu.ca/webfiles/SustainabilityTaskForceReport.pdf

- تطبق مختلف الأقسام مبادرات الاستدامة في الجامعة لغرض المساهمة في تحقيق الأهداف والغايات، ففي حالة عدم وجود سياسة للتنمية المستدامة للجامعة ككل، على كل مسؤول مبادرة أن يضع سياساته، وأهدافه وغاياته الخاصة به؛

4-دعم المجهودات (الشبكات والمنظمات): من خلال ما يلي:

- عادة ماتكون مبادرات الاستدامة خارج الجامعة، فالأعوان الرئيسيون يعززون الاستدامة في مؤسسات التعليم العالي من خلال القيام بمجهودات متكاملة لغرض مساعدة بعضهم البعض في نجاح تنفيذ مبادراتهم؛
- يحاولون تبادل المعلومات ويقومون بمجهودات للرفع من وعي مجتمعات الجامعة؛
- هناك أيضا مجموعة من المنظمات ذات الصلة، تتعاون مع الأفراد المهتمين من خلال المنشورات، الاستثمارات، ورشات الأعمال، التدريب، وموارد أخرى؛
- لا يكتمل مفهوم الجامعة المستدامة بدون تعريف الأدوات والوسائل الملائمة لمتابعة، تحليل ومراقبة أداء مبادرات الاستدامة.

الفرع الثالث : الشراكات متعددة الأطراف

إقامة شراكات متعددة الأطراف مع الجامعة من أهم المقومات التي تساعد على نجاح تطبيق مفهوم الاستدامة في الجامعة بالإضافة إلى انخراط الشركاء ضمن مشروع الاستدامة وبالتالي إمكانية تبينهم للمفهوم من أهم الشركاء الذين على الجامعة التواصل والاحتكار مهم:[1]

- القطاع التعليمي (التربية)،
- الوكالات الحكومية،
- القطاع الخاص،
- المنظمات غير الحكومية والمجتمع.

يمكن طرح السؤال:"هل الجامعة تهتم بالتعاون مع شريك أو أكثر من أجل إضافة قيمة للمؤسسة الجامعية؟

إن التحويل والتغيير السريع في المجتمع يؤدي بالجامعة إلى البحث عن شركاء من أجل تبادل الأفكار والطرائق ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، كيف ننشئ"شراكة"مستدامة بمعنى الكلمة؟

[1]Nico E; Jenneke. L, **Steps for creating sustainable academic partnerships**, European Association for International Education, 2012, from the official site of EAIE: https://www.eaie.org/blog/4-steps-for-creating-sustainable-academic-partnerships.html

الإجابة تكمن في خطوات الحصول على شريك مستدام وتطوير الرؤية المشتركة.

1-إيجاد الشريك الملائم: وهذا من خلال النظر في إمكانيات الشريك التاريخية في الشراكة الدولية مثلا، الرؤية، الإستراتيجية، الخبرات الأكاديمية، المصلحة...الخ ومحاولة مقارنتها بخصائص الجامعة، هل طموحات المؤسسات مكملة ومتوافقة؟ هل هناك فهم مشترك للتوقعات على المدى الطويل والقصير وكذا الشراكة نفسها؟ من خلال هذه الاستكشافات، من الجيد العمل باحترام مشترك للثقافة والأخلاق.

أما فيما يخص تطور الرؤية المشتركة، فإن الشراكة تبدأ من تحديد الأهداف والسياسات المشتركة، تحتاج إلى الاستثمار في الاتصال.

ويمكن تلخيص العناصر الملموسة التي يجب أن تشكل أساس وإطار الشراكة في:

- السياسة والأهداف المشتركة،
- التزام الأفراد والمنظمات،
- القيادة،
- إطار رسمي للتعاون،
- الاتصال الفعال،
- إتخاد القرارات الديمقراطية (ديمقراطية إتخاد القرار)،
- الثقة، المسؤولية والنزاهة،

2-**قطاع التربية**: من خلال التنسيق ما بين مجموع طوري التربية والتعليم العالي ومحاولة إقامة شراكة مستدامة تتعدى الطورين، مجتمع الطلاب في أي جامعة بالأساس يأتي من قطاع التربية؛

3-الوكالات الحكومية: دعم الدولة والوكالات الحكومية من خلال القوانين والتشريعات التي تشجع الاستدامة وكذا شراكة امتصاص خريجي الجامعات من قبل الوظائف الحكومية؛

4-القطاع الخاص: يسعى القطاع الخاص كشريك استراتيجي للجامعة إلى مشاركة الخبرات الجامعية والاحتكاك بالأساتذة والباحثين وتطوير مجالي البحث العلمي والحياة المهنية كما يجب احترام الثقافة والأخلاق المشتركة.[1]

5-المنظمات غير الحكومية: تسعى منظمات المجتمع المدني والجامعة إلى تبادل الخبرات والأفكار من أجل إيجاد حلول مستدامة للقضايا والآثار السلبية؛

[1]- Nico E; Jenneke. L, Op.Cit. : https://www.eaie.org/blog/4-steps-for-creating-sustainable-academic-partnerships.html

6–المجتمع: أبواب مفتوحة على الجامعة من شأنها أن تساهم بشكل فعال في ترسيخ ونشر مفهوم الاستدامة، كما أن التشاور الدوري مع المجتمع من شأنه أن يوضح أكثر العلاقة القائمة ما بين الطرفين.

المطلب الثاني: السلوك المستدام

إن الإطار الحامل لمفهوم التنمية المستدامة يتمثل أساسا في إقحام المجتمع ضمن سيرورة التنمية المستدامة للجامعة، ولا يكون ذلك إلا من خلال ترسيخ وتعليم مبادئ الاستدامة داخل المجتمع الجامعي، كما تعتبر وسائل التحسيس والتوعية من أجل تعزيز السلوك المستدام داخل الجامعة من أهم الوسائل لنشر المفهوم وإدماجه.

الفرع الأول : مفهوم السلوك المستدام

إقحام المجتمع من خلال برنامج التوعية، حيث تعتبر برامج التحسيس والتوعية واحدة من أكثر الأنواع تطبيقا في المؤسسات الجامعية المستدامة، كجزء من أنواع إقحام المجتمع ضمن مفهوم التنمية المستدامة.

1–التعريف: أكثر من مجموعة متغيرات نفسية تتحكم في السلوك المستدام وهي تلك الأعمال (أفعال) التي تهدف إلى حماية الموارد الاجتماعية المادية لهذا الكون وبكلمة أكثر تطبيقا، هي كلمة مرادفة لسلوك حماية البيئة، هذا الأخير (المصطلح) يستعمل للتركيز على جهود حماية البيئة الطبيعية، بينما المصطلح الأول يهدف إلى حماية البيئة (الطبيعية والاجتماعية).[1]

2–تجسيد ثقافة الاستدامة في الجامعة: يمكن تجسيد ثقافة الاستدامة داخل الجامعة من خلال النقاط التالية:[2]

أ– تهيئة الأرضية الملائمة: من خلال:

- تعتبر الجامعة المشاريع التي تعزز الاستدامة من خلال تغيير المواقف والالتزام على نطاق واسع.
- الحرم الجامعي هو أيضا موطن لعدد من المؤسسات البحثية والثقافية، الذي بالفعل يشجع على السلوك المستدام واشراك المجتمع المحلي.

ب–التجسيد : من خلال:

[1]- Christie Manning, **The Psychology of Sustainable Behavior Tips for empowering people to take environmentally positive action,** Minnesota Pollution Control Agency, 2009, p4.
[2] University of Manchester, Manchester (2020): **strategic plan for the University of Manchester**, p19 available at http://documents.manchester.ac.uk/display.aspx?DocID=25548

- واحدة من الطرق الرئيسية يمكن أن تؤثر به الجامعة على نطاق واسع على المجتمع، وهي من خلال ترسيخ الشعور بالمسؤولية والمواطنة في خريجيها؛
- إن وقت الطلاب هو المرحلة الحاسمة في التنمية الشخصية، وخلالها تشكل الموقف والسلوكات وأحيانا مدى الحياة؛
- إن إدماج التنمية المستدامة ضمن المنهاج الدراسي يجب أن يكون الهدف الأساسي ضمن استراتيجية الجامعة؛
- يمكن لأعضاء هيئة التدريس أن يكون لهم الأثر الكبير في التأثير في سلوك الطلبة من خلال إعطاءهم المثال الذي يتقدون به.

ج-المشاريع والمبادرات: هنا عدة مبادرات تقدم بها الجامعات من خلال تعزيز ثقافة الإستدامة من خلال إقحام الهيئة التدريسية، الطلاب، والمجتمع ككل

3-فكر بشكل مستدام" Think Sustainable": يهدف هذا المشروع إلى ترسيخ الاستدامة على مستوى الجامعة من خلال جعله سهلا لهيئة التدريس والطلاب لفهم الروابط ما بين الأعمال اليومية ومخرجات الاستدامة.

4-التحميس للاستدامة Sustainable Enthusiast: يهدف هذا المشروع إلى تحميس الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع إلى الانخراط ضمن مشروع الاستدامة ولعل الاتصال الفعال أهم وسيلة لترسيخ هذا المشروع.

5- مبادرة "أثر الأخضر": هذه المبادرة تسعى إلى مكافأة المجهودات، لجعل الحرم الجامعي أكثر استدامة.

الفرع الثاني: نموذج السلوك المسؤول المستدام

هناك عدة متغيرات مشتركة لسلوك المسؤول المستدام وهذا حسب نموذج "Hines, Hunger" "1986" ويتمثل في ما يلي:[1]

1-المعرفة بالقضايا: يجب على الشخص أن يكون على دراية بالقضايا البيئية ومسبباتها؛

2-معرفة إستراتيجيات العمل: على الفرد أن يعرف كيف يعمل على تقليل أثاره على البيئة؛

3-موضع المسيطر: يتمثل هذا التصور في ما إذا كان الشخص لديه القدرة على إحداث التغيير من خلال سلوكه الحضاري فالأشخاص الذين لديهم موقف داخلي قوي السيطرة يعتقدون أن أفعالهم يمكن أن "تحدث تغييرا" أما الأشخاص ذو التأثير أو السيطرة الخارجية يشعرون أن أفعالهم "رياء" وأن التغيير يمكن أي يأتي فقط من خلال سيطرة الأخرين؛

[1] Hires J.M,Hunger H.R, **Analysis and synthesis of reseated in responsible pan environmental behavior** : a Meta-analysis, the journal of Environment education-18(02), pp: 1-8.

4-المواقف" Attitudes": تم إيجاد أن الأشخاص الذين لديهم مواقف مستدامة قوية هم أكثر إلتزاما بالسلوك المستدام؛

5-الالتزام اللفظي"Verbal Commitment": إن الاستعداد للقيام بالأعمال يعطي بعض الدلالات على استعداد الشخص إلى الالتزام أو الانخراط في السلوك المستدام؛

6-الاحساس بالمسؤولية" Sense of Responsibility" : إن الإحساس العظيم بالمسؤولية الفردية من شأنها أن تعزز من السلوك المسؤل بيئيا، والشكل الموالي يلخص أهم متغيرات السلوك المستدام.

شكل رقم (14): أهم متغيرات السلوك المستدام

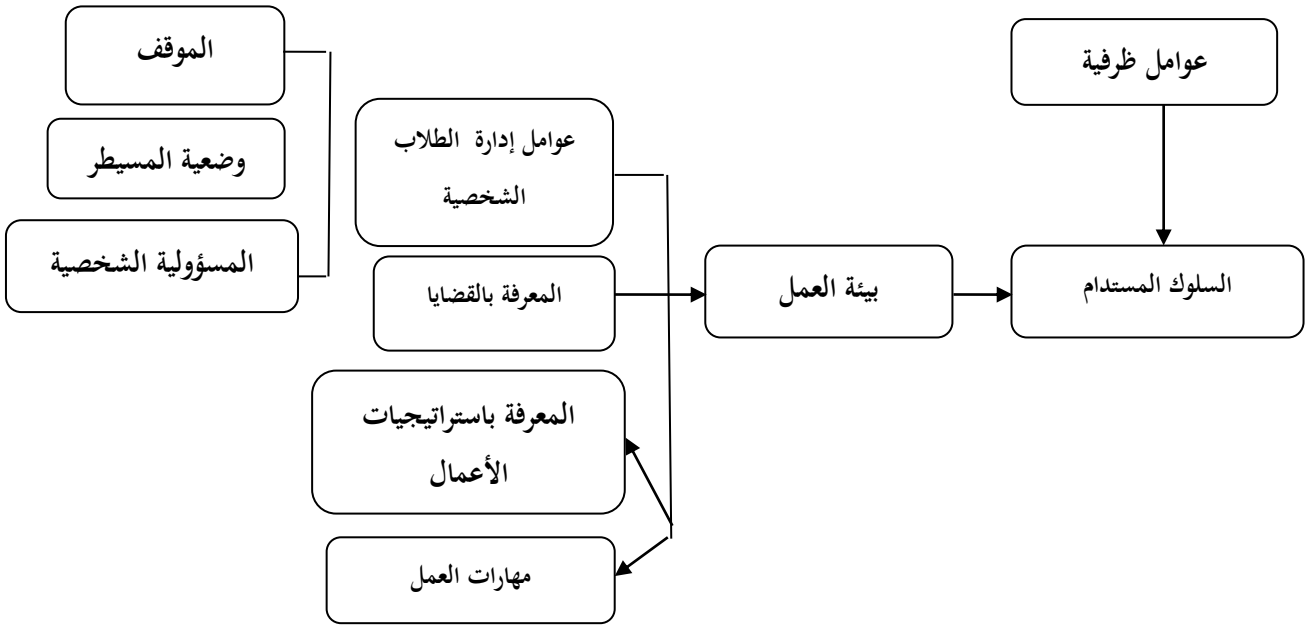

المصدر: من إعداد الباحث على أساس المعلومات السابقة.

الفرع الثالث: السلوك المستدام في أعمال Sustainable Behavior in Actions

نذكر فيما يلي بعض الأعمال ذات الصلة بالسلوك المستدام داخل الجامعة.

1-استهداف السلوك الأخضر" Target green bahavior": استعمال ما يعرف ب "**3R**" " Reuse, Reduce, Recycle" هي من أفضل ما يدعم السلوك المستدام مثلا:" إطفاء المصابيح، فصل الأجهزة الكهربائية، شراء المأخذ الهجين، استعمال اللوحات الشمسية، ركوب وسائل النقل العامة (سلوكيات متكررة) والأخرى سلوكيات لمرة

واحدة، من الأفضل استهداف السلوكيات التي من شأنها أن تأتي بأكبر الأرباح وتتطلب التقليل من التكاليف"أنظر الجدول رقم (07)"

2-تحديد كيفية اكتشاف وقياس السلوكيات: ستكون هناك حاجة إلى تجنيد أشخاص لرصد حصاد الأعمال الخضراء يبدو هذا غريبا، لكن يمكن أن يؤتي ثماره مع مرور الوقت.

3-حدد المكافأة: أشياء مبسطة وفرص غير مكلفة تشتمل مثلا ارتداء شارات في الجامعة، تناول الغذاء مع عميد، شهاذة خضراء تمنح من هيئة محلية، كل هذه الأشياء من شأنها أن تعزز من السلوك المستدام وتشجيع الأخرين على الانخراط فيه.

4-اجعلها لعبة: إن نشر مفهوم الاستدامة وتقرير السلوك المستدام في الجامعة يكون حتى باستخدام الألعاب الترفيهية حيث تكون في هذه الألعاب أعمال وسلوكيات تقود الفرد إلى السلوك الأخضر؛

5-تقسيم مراجع العمل مرة أخرى: في الأخير يجب تقيم ومراجعة الأعمال السابقة فيمكن مثلا قياس السلوك الأخضر من خلال نتيجة اللعبة، أو قياس الطاقة أو استعمال الموارد أو الأموال المنفقة، وتعتبر المكافأة أفضل طريقة لقياس رضا الفاعلين، ويجب التحقيق و بشكل دوري عن رضا الفاعلين (المجتمع) وما يتم إقتراحه وهذا من أجل تحسين فعالية البرامج و ديمومتها .[1]

والجدول الموالي يلخص بعض السلوكات المستدامة عن طريق ممارسات.

[1] Geller, E. S.. **The challenge of increasing proenvironmental behavior**. In R. B. Betchel, & A. Churchman (Eds.), Handbook of environmental psychology. New York: John Wiley & Sons, (2002), pp. 525- 540.

جدول رقم (07): السلوك المستدام في أعمال

	في المنزل	في مكان العمل	في مكان التسوق
السلوكيات	-المكبس الكهربائي -تقليل استعمال الماء -تقليل الحرارة، المبرد -تقليل من النفايات الصلبة -إعادة استعمال الأواني	-إعادة تدوين الورق - الفضلات - سيارة جماعية - نقل عمومي -إقفال التجهيزات الزائدة - استعمال العربات الفاعلة للطاقة - إعادة استعمال الموارد	-شراء سلع محلية الصنع (غذاء) -شراء منتجات قليلة التغليف -شراء مواد مصنوعة من محتويات قليلة للإعادة - السوق بالأكياس "**Bags**" يمكن إعادة استعمالها
القياسات	-استعمال المقابس -فواتير اجمالي المصابيح -وزن المكتبة المواد المعاد تدويرها - وصول المشتريات(وصل)	-بيانات "**GPS**" لسرعة السيارات -التأكد من المكاتب الخضراء - اعادة استعمال المواد من قبل المواطنين	-وصل التاجر -التحقق من "**Cashier**" -كاشف"**bar code**"
المكافآت	-تخفيضات في الأسواق المحلية - سلل اعادة التدوير - تخفيضات على فواتير المنزل - المكافآت الافتراضية	-الاعتبار -أوقات راحه إضافية -غذاء مع المدير -معدات الشركة -علاوات على النقود	-تقليل من تكاليف المواد -بطاقات لهداية -المنح الخيرية -الألعاب الالكترونية
الالعاب	أنواع الألعاب - Jer dranings - Dice roile - Dart throws	- Spinners - Wheels of chance - Hotlenies	- Rardon item on sale - Receipts half - Raffles

Source : Geller, E. S.. **The challenge of increasing proenvironmental behavior**. In R. B. Betchel, & A. Churchman (Eds.), Handbook of environmental psychology. New York: John Wiley & Sons, (2002), pp. 525-540.

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الجامعات

إن الإطار الحامل لمفهوم التنمية المستدامة يتمثل أساسا في إقحام المجتمع ضمن سيرورة التنمية المستدامة للجامعة، كما تعتبر مبادئ والحكومة أساس استمرارية وتطور الجامعة.

المطلب الأول: الجامعة والمسؤولية الاجتماعية

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة معنى المسؤولية الاجتماعية وكذا الجامعة المسؤولة اجتماعيا، بالإضافة إلى تبيان أهم آثار ومجالات المسؤولية الاجتماعية للجامعات.

الفرع الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية

يمكن تعريف منظمة "ISO" التعريف الشامل للمسؤولية الاجتماعية، حيث عرفتها على أنها" مسؤولية المنظمة مقارنة مع أثار قراراتها و أنشطتها (منتج/خدمة)على المجتمع والبيئة، بواسطة سلوك أخلاقي وشفاف والذي:[1]

- يتلائم مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع؛
- يأخذ في الاعتبار تطلعات الأطراف ذات المصلحة؛
- يتطابق مع القانون الطبق والمعايير الدولية للسلوك؛
- يدرج في كامل المنظمة

الفرع الثاني: الجامعة المسؤولة اجتماعيا " University Social responsible"

المسؤولية الاجتماعية هي المسؤولية الأساسية التي تكمل المسؤوليات الأخلاقية والقانونية، فهي مسؤولية جماعية وليست شخصية ترعى الإبداع السياسي. إن المسؤولية الأخلاقية والقانونية؛ هي من أفعالنا؛ عندما نفهم أن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية أثار، وهذه الآثار هي ليست نفسها كالأفعال، فيمكن استكشاف الثراء النظري والعملي للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وخاصة الجامعات.[2]

[1] ISO 26000 definition from the official web site: https://www.iso.org/fr/iso-26000-social-responsibility.html
[2]- Lidia Giuffré , Silvia E. Ratto, **A New Paradigm in Higher Education: University Social Responsibility (USR)** Journal of Education & Human Development March 2014, Vol. 3, No. 1, pp. 233-234

المطلب الثاني: آثار ومجالات الجامعة المسؤولة اجتماعيا

يحاول هذا المطلب التحري عن أهم الآثار التي تنتجها الجامعة من تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم المجالات التي تخص الجامعة المسؤولة اجتماعيا.

الفرع الأول: آثار الجامعة المسؤولية اجتماعيا

إن خصوصية الجامعة المسؤولة اجتماعيا تعتمد بالأساس على آثار الجامعة، وما تقوم به، وتحاول الغجابة على مجمل الأسئلة التالية: مع من تقوم به؟ على من تكون آثارها؟، كيف تساهم في تحقيق الأهدف العامة للمسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي أو الكلي؟، ماذا يجب على الجامعات فعله؟ من هو المتأثر؟، ما دور الجامعات في الأزمة العالمية الراهنة من استدامة كوكب الإنسانية؟ هل تزيد من حدة الأزمة أم أنها تفتح أفاقا للفرص؟ كيف تقلل من اللامساواة الاجتماعية؟، كيف يمكن للجامعة أن تكون عونا فاعلا في التغيير الاجتماعي ونسج شبكات جديدة ومساعدة أصحاب المصلحة الاجتماعية من أجل خلق وبناء المعرفة الجديدة وكذا عمليات جديدة للتنمية المستدامة والعادلة؛

- وإذا كانت الجامعة تلعب دور الموجه أو المرشد، كيف يمكن إسقاط رسالة تعليمها على جميع الأطراف ذات المصلحة؛ ما هي المواقف والسلوكيات التي تقوم بها الجامعة والتي من شأنها أن تعزز من الكوادر وتذليل العقبات الأكاديمية؟، ما القيم التي يمكن رعايتها وما هي العمليات التي تشجعها؟؛
- على الجامعة الإجابة على كل هذه الأسئلة إذا كانت تريد أن تأخذ بزمام المسؤولية الاجتماعية بعيدا عن الخطابات الطنانة والتعهدات والبيانات التي لا تمث بصلة لمعنى المسؤولية الاجتماعية.
- لمساعدة الهيئات الأكاديمية للإجابة على الأسئلة المذكورة آنفا؛ فإنه من الضروري التعرف على الآثار والمخاطر المرتبطة بالعمل الروتيني للجامعة والنظر في كيفية تشجيع التفكير والمبادرات لصالح الآثار الايجابية من مجتمع الجامعة (مدراء، إداريين، باحثين، محاضرين، وطلبة).

وتتمثل أهم تلك الآثار في:[1]

1-الآثار التنظيمية: كغيرها من أرباب العمل، لدى الجامعة تأثير على حياة مجتمعها بما في ذلك الطاقم الإداري، الأكاديميين والطلبة.

[1]- François Vallaeys, **University Social Responsibility : A Mature and Responsible Definition**, Higher Education In the world 5, GUNI edition, pp: 88-96.

- تؤثر الطريقة التي تنظم من خلالها مهامها اليومية على البيئة، في شكل: نفايات، إزالة الغابات، الطاقة، تكاليف النقل، ... الخ
- تؤثر الآثار التنظيمية على الإنسان والبيئة؛ والجامعة المسؤولة هي من تشعر بالقلق اتجاه آثارها الاجتماعية والبيئية، ما هي القيم التي نعيشها يوميا في الحرم الجامعي؟ كيف نعيش (يمكننا العيش) في الجامعة بطريقة مسؤولة، ما الوسيلة التي تضمن حماية الطبيعة وكرامة ورفاهية المجتمع الجامعي؟.

2-الآثار التعليمية Educational Impacts : توفر الجامعة التعليم للشباب والمهنيين ولها تأثير على أخلاقهم وقيمهم وطريقتهم في تفسير العلم والتصرف في ذلك.كما أن لديها تأثير على مواثيق الأخلاقيات، توجيه وتعريف الأخلاقيات المهنية والأدوار الاجتماعية للتخصصات؛ الجامعات المسؤولة تسأن عن أي نوع من المواطنين والمهنيين تشكل، وكذا تعكس التنظيم السليم والملائم للتعليم والتي يضمن في الأخير المسؤولية الاجتماعية للطلبة والمجتمع الجامعي ككل؛ والآثار التعليمية تجيب عن الأسئلة التالية:

- أي نوع من المهنيين والناس على الجامعة تثقيفهم ؟
- كيف يجب هيكلة النظام التعليمي من أجل بناء مواطن يهتم بالتنمية البشرية المستدامة؟
- هل خريجوا الجامعة مستعدون لإعداد وتوجيه والمشاركة في التنمية العالمية غير المستقرة وغير العادلة، أم أنهم يرغبون فقط في إيجاد وظيفة؟

3-الآثار المعرفية " Knowledge Impacts": وُجدت الجامعات من أجل إنتاج المعرفة ويكون لها تأثير على العلوم والتعليم فهي تسعى إلى:[1]

- تشجيع وتعزيز المعرفة عن طريق ترسيم مجال كل تخصص أو مقياس؛
- تعزيز العلاقة ما بين العلوم التكنولوجية والمجتمع؛
- تمكين الرقابة الاجتماعية وملائمة المعرفة؛
- تؤثر على تعريف واختيار القضايا التي يمكن وضعها ضمن الأجندة العلمية؛
- الجامعة المسؤولة تبحث عن أي نوع من المعرفة المنتجة وأهميتها الاجتماعية وكذا المستفيدون منها؛
- أيّ نوع من المعرفة تنتجها، لماذا؟ ولمن؟؛
- أيّ نوع من العلوم تشجع (علوم ديمقراطية أو علوم في أيدي النخبة)؛

[1] François Vallaeys, Op.Cit, p.92

- ما هي المعرفة التي يجب انتاجها وكيف يمكننا نشرها لمواجهة العجز المعرفي الذي يعيق التنمية المستدامة؟.

4-الآثار الاجتماعية" Social Impacts" : الجامعة هي المرجع الذي يعزز التقدم، بناء رأس المال الاجتماعي، إعداد الطلبة للوقائع الخارجية، توفير الحصول على المعرفة، ... الخ.

- يمكن للجامعة أن تنغلق على نفسها وتصبح كـ"دار عبادة أكاديمي" في نقل المعرفة التي ليس لها علاقة بالسياق القائم وقد ترغب فقط في تقليد ما يحدث دوليا ولا تأخذ في الاعتبار ما يحدث بجوارها؛
- تبحث الجامعة المسؤولة في كيفية المساهمة في التنمية المجتمعية وحل مشكلاتها الأساسية؛
- ما هو الدور الذي تلعبه في تطوير المجتمع، لمن ولماذا؟
- كيف يمكن للجامعة إعطاء خبراتها الخاصة ووظيفتها، وكيف تساهم في التقدم الاجتماعي وتعزيز التعليم والمعرفة بالمسؤولية الاجتماعية الإقليمية ؟

والشكل الموالي يلخص أهم الآثار :

شكل رقم (15): آثار الجامعة المسؤولة اجتماعيا

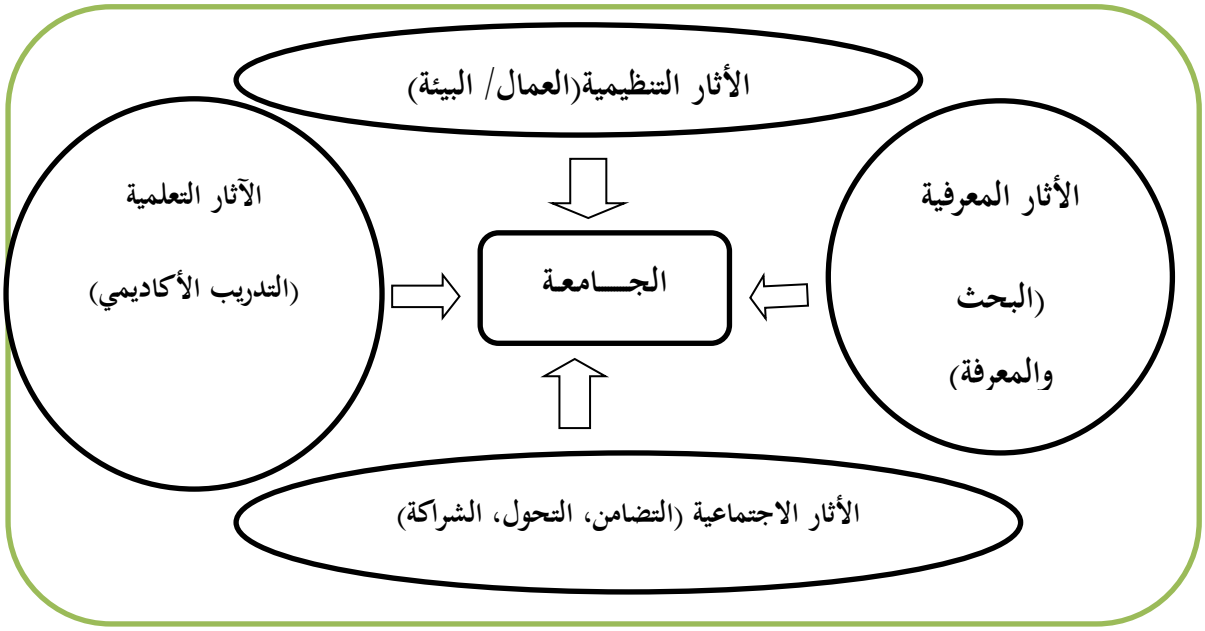

المصدر: من إعداد الباحث على أساس المعلومات السابقة

الفرع الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية للجامعة

يبين الشكل الموالي الآثار السلبية التي تهدد الأهمية والتطابق ومهمة الجامعة، وهي في الواقع تحفيز للجامعات لكي تبتكر شيئا مختلفا وخلاقا لتغيير كل من الحياة اليومية للجامعة، المقررات التعليمية، مخابر البحث وكذا تفاعلاتنا الاجتماعية مع الأعوان الخارجيين، هنا على المؤسسة الجامعية:

- أن تكون بمثابة البوصلة ولا يجب التهاون حتى وإن كانت الجامعة فخورة بمطابقة ممارساتها الجيدة؛
- محاربة التأثيرات السلبية عن طريق الإدارة الرشيدة، وتمكين الجامعة من اليقظة فيما يخص التناقضات وخطر خلق التأثيرات السلبية والتي تنتج عنها أربعة عمليات أساسية يجب تجنبها، في المقابل فإن المخاطر الأربعة للمنظمة غير المسؤولة هي: الفساد، الوحدانية، العمى، الأنانية.

شكل رقم (16): مجالات المسؤولية الاجتماعية للجامعة

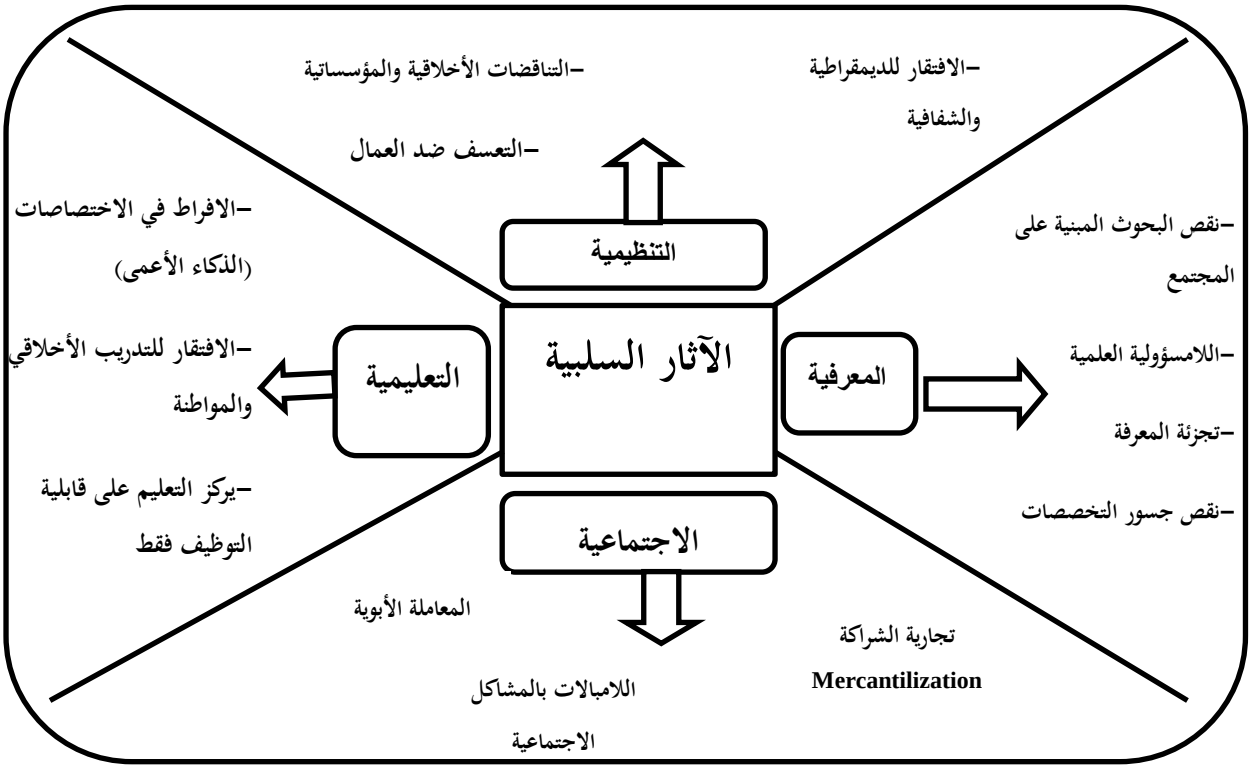

Source : François Vallaeys, **University Social Responsibility : A Mature and Responsible Definition**, Higher Education In the world 5, GUNI edition, p93.

المطلب الثالث: الحوكمة والأطراف ذات المصلحة

تعتبر الحوكمة البعد الحامل للأبعاد الثلاثة المعروفة للتنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي)، وهذا لأهميته البالغة في الإدارة الرشيدة لهذه الأبعاد، كما يعتبر الاستماع لجميع الاطراف ذات المصلحة من أهم عناصر نجاح واستمرار أي منظمة ومنها المؤسسات الجامعية.

الفرع الأول: الحوكمة الرشيدة للجامعة

1-تعريف: تعرّف حوكمة الجامعة بطريقة تتطابق وتتفق مع مهمة المنظمة، تنفيذ ميثاق الأخلاقيات وانشاء لجنة مستقلة مسؤولة عن تعزيز ورصد مدى المطابقة، الالتزام بالمعايير الدولية للعمل، المعايير الاجتماعية والبيئية مثلما هو الحال بالقوانين المحلية، بالإضافة إلى:[1]

- ضمان بيئة عمل مناسبة، محاربة العنصرية والتمييز، والعمل على المساواة بين الجنسين؛
- تقديم التقارير والنتائج بطريقة شفافة وذات مصداقية؛ وتعتبر هذه الأخيرة إقتراحات ونصائح يروج لها ضمن أدوات ادارة الجامعات المسؤولة اجتماعيا والتي تهدف بالأساس إلى محاربة الفساد في الجامعة؛

2-الحوار ومحاسبة الأطراف ذات المصلحة: نموذج الأطراف ذات المصلحة يبرز الجامعات كفضاء مفتوح تتفاعل فيه المصالح والمخاطر لمختلف الأفراد فيما يخص مجتمع الجامعة ومدى تأثره بأدائها والسلطة التي تؤثر في الأداء، ومنه:[2]

- على الجامعة الاستجابة لتطلعات جميع الأطراف ذات المصلحة، إقامة علاقة شفافة وديمقراطية معهم؛
- تقديم تقارير النتائج بمصداقية ونزاهة فيما يخص القرارات المتخذة؛
- يجب الاستماع لأطراف المصلحة الداخليين (طلبة، أساتذة دائمين، أو مؤقتين، باحثين، الطاقم الإداري) وكذا الخارجيين (الجماعات المحلية، الموردون، الدولة، أرباب العمل، المنظمات غير الحكومية، الجامعات الأخرى، "Alumni" (الخريجون))؛

3-التشخيص الذاتي للآثار البيئية والاجتماعية: تفرض فلسفة إدارة المسؤولية الاجتماعية على الجامعات أخذ مخزون النتائج الممكنة للاستراتيجيات والأعمال على الأشخاص، المجتمع والبيئة، وهذا من خلال:

[1]- John fielden, **Global trends on University Governance**, the world bank publications, Washington, USA, 2008, p14.
[2]- DE WIT, K. & J. C. VERHOEVEN**, Stakeholders in universities and colleges in Flanders**." European Journal of Education 35 (4), 2000, pp. 421-437.

- فيما يخص تعزيز التنمية المستدامة، يجب على الجامعات أن تعي بآثارها الداخلية والخارجية على المجتمع والبيئة على حد سواء، كما يجب إتخاد حلول للمشاكل التي تم تشخيصها أو التنبؤ بها على مستوى مقبول قانونيا ومجتمعيا؛
- بدون تشخيص ذاتي ملائم ومستمر يقوم به أعضاء المجتمع الجامعي أنفسهم، وهو عمل بسيط يتم القيام به لتغيير العادات الموجودة أو تجسيد تحسينات "حيث بدون قياس يكون التحسين صعبا"؛
- وعليه تفرض المسؤولية الاجتماعية سياسة تجبر الجامعة على الفحص الذاتي والتنبؤ المسؤول بالمخاطر والآثار السلبية؛
- ولأن التقييم الذاتي يكون ديمقراطيا وشفافا، يعتبر أيضا أساسيا كوسيلة لممارسة الحوكمة الرشيدة والاستماع والدخول في حوار مع جميع الأطراف ذات المصلحة؛
- ضمن هذا السياق يقل خطر"العمى" أو غض الطرف من قبل "الجامعة"؛

4-التحالفات البيئية والمجتمعية من أجل التنمية المستدامة: إن التطابق والتوافق مع مهمة الجامعة والقيم وتأثيرات الإدارة ومشاركة الأطراف ذات المصلحة ينقلنا من مرحلة التفاعل، أو رد الفعل" (reactive) إلى منطق الانخراط المسبق (Proactive) ضمن مجالين هما:[1]

أ- المشاركة في حل المشاكل الاجتماعية داخل الجامعة؛

ب- الملاذ الاجتماعي وإنشاء الشبكات والتحالفات التي تهدف إلى معالجة المشاكل الاجتماعية.

- هذه الشراكة الإستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية (ليس فقط داخل الجامعة وإنما ضمن الإقليم الذي تنشط فيه) تكون مستدامة إذا كانت المشاركة الخارجية لنتائج الجامعة على شكل "تعليم أفضل، إدارة أفضل، ابتكار علمي أفضل، وخلق معارف ذات الصلة أكثر؛
- إن بناء تحالف للتنمية المحلية لا يعني فقط الأعمال الخيرية؛
- إن مفهوم الجامعة المسؤولة اجتماعيا يتعدى إلى المصدر الرئيسي للمعرفة، حيث تساعد الجامعات على بناء شبكات مع أطراف ذات مصالح أخرى (السلطات المحلية، سلطات غير الحكومية، منظمات الأعمال، الجماعات المحلية، الحكومة المركزية، المنظمات الدولية، الجامعات الوطنية والدولية، ...الخ). وعليه تحقيق

[1]- Lisa BOHUNOVSKY & Others, **Sustainable Universities in Austria. Building Alliances and Clarifying the Concept.** Paper presented at the 20th Annual International Sustainable Development Research Conference Norwegian University of Science and Technology, Trondheim, Norway, June 18-20, 2014.

طموحات اجتماعية أكثر ومنه تساعد الجامعة المسؤولة اجتماعيا على محاربة خطر الأنانية (Egocentrism) في المنظمة.

كخلاصة، لايمكن للجامعة أن تتحكم في المخاطر لوحدها حتى وأن قامت بإلغاءها أو التنبؤ بها، فالمسؤولية هنا تخص جميع الأطراف.

الفرع الثاني: مبادئ الالتزام بحوكمة الجامعة المسؤولة اجتماعيا

عند ممارسة أو تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية أو الحوكمة، يكون الهدف الأول هو تعظيم مساهمتهما في التنمية المستدامة ولهذا، تكيف المنظمة سلوكها على أساس مبادئ التسيير التالية:[1]

1-مسؤولية الابلاغ: يجب على الجامعة الإبلاغ أو الكشف عن آثار ممارسة أنشطتها على المجتمع والبيئة ويترجم هذا من خلال الاتصال أو الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة من خلال تقرير الاستدامة أو البيئة؛

2-الشفافية: يجب على المنظمة أن تضمن شفافية قرارتها وكذا أنشطتها والتي تؤدي إلى أحداث ضرر على البيئة و المجتمع، وعلية فإن المنظمة يجب أن تكون شفافية فيما يخص:

- الموضوع، الطبيعة ومكان أنشطتها؛
- طرية اتخاد القرارات، تطبيق القرارات والتقارير؛
- المعايير مقارنة تقييمها للأداء الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- لأثار المعروفة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع.

3-احترام مصالح الأطراف ذات المصلحة: يجب على المنظمة احترام وأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف ذات المصلحة ومحاولة تلبية (إشباع) ، ويجب على المنظمة ضمن هذا السياق:

- تحديد ومعرفة الأطراف ذات المصلحة و توقعاتهم؛
- الأخد في الإعتبار تطلعات الأطراف ذات المصلحة؛
- الربط ما بين مصالح الأطراف ذات المصلحة والمصلحة العليا للمجتمع.

4-السلوك الأخلاقي: على المنظمة أن تسير أخلاقيا وبشكل دائم فيما يخص إعداد هياكل الحوكمة التي تسهم في تقرير السلوك الأخلاقي للمنظمة وفي إطار التفاعل مع الأخرين؛

[1]-CUC, **The higher education Code of Governance**, Committee of University Chairs, 2014. From the link: http://www.bbk.ac.uk/committees/governors/cuc-guide-he-governors.pdf

5-احترام المبادئ القانونية والتشريعية: على المنظمة احترام المبادئ القانونية، المطابقة للمتطلبات القانونية والتشريعية، التأكد الدوري والمنتظم بأن المنظمة ملتزمة باحترام القوانين؛

6-احترام المعايير الدولية للسلوك: الانخراط ضمن المبادئ القانونية يمكن المنظمة من احترام المعايير الدولية للسلوك، فيما يخص البلدان التي تكون التشريعات الوطنية غير كافية، على المنظمة تعزيز احترامها للمعايير الدولية؛

7-احترام حقوق الإنسان : على المنظمة أن تحترم حقوق الإنسان والتعريف باهتميتها وعالميتها، وتحترم المنظمة وتعزز الحقوق المعلن عنها في "DIDH"[1].

[1] - DIDH : Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme

المبحث الثالث: توطين الإستدامة بالجامعة

تبني مفهوم الاستدامة داخل الجامعة يأخذ مقاربتين، الأولى تدعى بالمقاربة الطوعية، حيث أن المؤسسة الجامعية تلتزم بتبني مفهوم الاستدامة وتدمجه ضمن استراتيجيتها وعملياتها ولم لا ادراجها كوظيفة ضمن هيكلها التنظيمي، تأتي بعد ذلك المقاربة النظامية، أو ما يعرف بتبني المؤسسة الجامعية لنظم الإدارة المدمجة، سواء من خلال المواصفات التي عرف عليها أنها موجهة لمنظمات الأعمال، ما يخص الجودة أو البيئة أو حتى دليل المسؤولية الاجتماعية، أو من خلال مواصفات خاصة "بالجامعات المستدامة" تصدرها بعض الهيئات والجمعيات.

المطلب الأول : إدارة الحياة الجامعية

من أجل الوصول إلى نموذج الجامعة المستدامة، يجب أن يمر ذلك عبر ممارسات على أرض الواقع تأتي من خلال الأعمال اليومية للحياة الجامعية، وذلك من خلال إدارة الجانب البيئي، وتعزيز ما يعرف بالإطعام المستدام وكذا تشجيع استعمال الطاقة المتجددة كبديل للطاقات الأحفورية وغيرها من أحسن الممارسات التي من شأنها أن ترتقي بالمؤسسة الجامعية إلى الاستدامة.

الفرع الأول: الإدارة البيئية

تتمثل أهم العناصر المكونة للإدارة البيئية والمحافظة على البيئة في النقاط التالية:

أولا: المشتريات البيئية

من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث، يجب على المؤسسة الجامعية أن تقتني المنتجات المفضلة بيئيا.

1-الأوراق المعاد تدويرها أو تقليلها: هذا من خلال إقتناء الأوراق التي تحتوي على مواد معاد تدويرها (جامعة أوهايو) تستخدم نسخ ورقية تحتوي على الأقل 30% من المواد المعاد تدويرها.[1]

جامعة فيرمونت تحولت إلى100% أوراق ما بعد الاستهلاك معاد تدويرها خالية من الكلورين وهذا للاستعمال الروتيني في آلات التصوير والطابعات. كما يعتبر استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال من الوسائل الفاعلة في التقليل من استخدام الورق وعليه تسعى المؤسسات الجامعية المستدامة لإلزام أعضاء هيئة التدريس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدلا من استعمال الورق؛ أما بالنسبة للإدارة، فمن خلال استخدام الشبكات الداخلية والإنترانت ورقمنه الشؤون المرتبطة بالطلبة والاجتماعات ...الخ.[2]

[1] https://www.ohio.edu/sustainability/operations/waste-management.cfm seen 07/12/2016.
[2] https://www.uvm.edu/sustain/tags/551

2-سياسة شراء أجهزة الإعلام الآلي: على المؤسسات الجامعية أن تسعى في شراء أجهزة الإعلام الآلي التي تحتوي على ملصقات بيئية أي التي الأقل استهلاكا للطاقة بالإضافة إلى الأجهزة الاكترونية الصديقة للبيئة والتخلص من النفايات الالكترونية؛ مثلا جامعة كاليفورنيا لديها سياسة "إعادة التدوير والاسترجاع في عقود الشراء والتي تشمل التوفير (التموين) مع إرجاع أغلفة جميع الأجهزة الالكترونية".[1]

3-قارورات قابلة لإعادة الاستعمال: شراء وتوزيع قارورات المياه المصنوعة من الألمنيوم قابلة لاعادة الاستعمال لطلاب السنة الأولى، ويتوقع استخدام الطلاب الجدد لهذه القارورات عند كل استعمال وهذا لغرض تقليل استعمال قارورات البلاستك وكذلك الكم الهائل من النفايات الناتجة عن ذلك.

4-منتجات التنظيف الخضراء: على الجامعة أن تكون لها سياسة استخدام منتحات التنظيف التي تتوافق مع المعايير البيئية أو المنتجات ذات المركبات العضوية منخفضة التبخر، وشراء المواد الكيميائية التي تستخدم الماء البارد تلقائيا وتقلل استعماله. بالإضافة لاستعمال المنتجات التي تحتوي على مواد معاد تدويرها.[2]

ثانيا: إدارة النفايات

يساهم كل من التصنيع والتوزيع، الاستخدام والتخلص من المنتجات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تركيز الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي ما يؤثر على المناخ العالمي أو أن الكليات والجامعات بتنفيذها لبرنامج الوقاية من النفايات وإعادة التدوير سيساهم في خفض الإنبعاثات وتشير الدراسات (**EPA**)* ، أن مجرد زيادة المعدل الوطني لإعادة التدوير مثلا مستوى من 30% إلى 35% سيقلل من انبعاث الغازات بمقدار 10مليون طن معادل للكربون.

1-التوعية بإعادة التدوير: وهذا من خلال إقامة معارض وتظاهرات هدفها التوعية بإعادة تدوير المخلفات حيث يساهم تراكمها في الاضرار بالبيئة، كما أن مثل هذه المبادرات تهدف إلى التثقيف البيئي وتوضيح أهمية إعادة الاستخدام والتدوير واقرانها بالحل العملي، مثل: توزيع حاويات التدوير بالجامعة وايصال التوعية والتحسيس لجميع مستويات الجامعة، فصل المخلفات حسب نوعها وقابليتها للتكرير من الزجاج، المعادن والورق. إن نجاح هذه المبادرة مشروط بمساهمة المجتمع الجامعي وانخراطه فيها [3].

2-إعادة تدوير الدفاتر: اتخاذ خطوات من أجل الحد من استهلاك الورق من خلال تحويل الدفاتر المطبوعة على جانب واحد إلى دفاتر قابلة للاستعمال مرة أخرى.

[1] https://www.universityofcalifornia.edu/sites/default/files/uc_mini_sst.pdf .
[2] https://uncw.edu/sustainability/documents/UNCWSustainabilityActionPlan-FINAL1-12-15.pdf .
*EPA= Environment Protection Agency
[3] www. Uod.edu.97/75/neux/recycleg house.qn exhibinbn. Seen08/12/2016.09:50.

3–حملات التبرع نهاية السنة: مثل حملات جمع الملابس أو المواد الغذائية، كتب، جمع المواد الإلكترونية التي يتركها الطلبة، مثلا: جامعة (Brandies) قامت بجمع 2 طن من الملابس و550 رطل من المواد الغذائية و1200 كتاب.[1]

4–برنامج الحوافز المحافظة: يتمثل في خلق وسيلة تهدف إلى زيادة استعمال الأكواب القابلة لإعادة التعبئة في الجامعة مع استعمال العبارات التسويقية الجذابة والشعارات ذات الصلة، والهدف من هذا هو تشجيع تغيير السلوكيات، حتى يتمكن الطلاب والمجتمع الجامعي ككل من إتباع هذه الممارسات لإعادة الاستعمال، وبالتالي توفير موارد الورق وتقليل النفايات الناتجة من الأكواب المرمية.

5–خفض استهلاك الأكياس البلاستيكية: من خلال بيع الأكياس القابلة لإعادة الاستعمال وهذا للحد من النفايات في مراكز تناول الطعام مثلا : هناك أكياس تصنع من القطن العضوي وتمويل أساسا من قبل الإدارة.

6–إعادة استعمال الكمبيوتر: مثلا أخذ أجهزة الإعلام الآلي التي لم تعد قيد الاستعمال مرة آخرى من مختلف الوحدات المخبرية (مخابر) بالجامعة ومنحهم للمجتمع بحيث يمكن لطلاب آخرين استعمالهم مرة أخرى.[2]

ثالثا: النقل المستدام

بالاستناد إلى تقرير بروندتلاند **1987** لتعريف التنمية المستدامة

1–النقل المستدام: النقل الذي يلبي متطلبات النقل والتنقل الحالي دون الاضرار بقدرات الأجيال المستقبلية في تلبية متطلباتهم، وتتمثل الأبعاد الأساسية للنقل المستدام في:[3]

- تغيير الناس والوسيلة وأسلوب عيشهم،
- تغيير التكنولوجيا،
- تغيير الأسعار،

كما أن النقل المستدام:[4]

- يسمح بتلبية المتطلبات الأساسية للأفراد والجماعات بطريقة آمنة وتشمل صحة وسلامة الأنظمة البيئية والإنسان بطرقة عادلة لما بين الأجيال؛
- الأسعار معقولة، تعمل بكفاءة، تغطي خيارات ونوع النقل، ويدعم الاقتصاد؛

[1] **Brandies University Sustainability** : https://www.brandeis.edu/sustainability/climateactionplan/2009BrandeisUniversity_ClimateActionPlan.pdf 08/12/2016.

[2] **Cornell university sustainability**: http://sustainability.cornell.edu/ 14/12/2016.

[3] The definition of sustainable development is on Page 41 of World Commission on Environment and Development, Our Common Future. Oxford University Press, U.K., 1987.

[4] Richard Gilbert, **Defining Sustainable Transportation**, Centre for sustainable transportation, Canada, March 2005, p4.

- يحد من الإنبعاثات، يقلل من استهلاك الموارد غير المتجددة، إعادة استعمال وتدوير مكوناتها ويقلل من استخدام الأراضي وإنتاج الضوضاء.

2–التنقل المستدام (**Sustainable Mobility**): القدرة على تلبية احتياجات المجتمع للنقل، الاستفادة التواصل، التجارة واقامة علاقات دون التضحية بالقيم الانسانية الأساسية وكذا البيئة، اليوم أو حتى في المستقبل[1].

3–النقل العمومي والجماعي: توفير نظام للنقل، مثل تشجيع استعمال النقل العمومي، بالإضافة إلى ما يعرف بالنقل ما بين الكليات والجامعات، جعل الطلبة والمجتمع الجامعي ككل يحصل على بطاقات العبور **Pass–Cards** التي تمكنهم من الوصول إلى جميع الطرق.

ومن وسائل النقل أيضا الأكثر نجاعة "الميطرو أو الترامواي"، حيث يلعب دورا هاما في الحد من الضغوط على الطلب على النقل، في حين تستهلك طاقة أقل من غيرها من وسائل النقل كما يوفر حلا جزئيا لقضايا المرور والاختناقات (الاكتظاظ)، وانبعاث الغازات الدفيئة واستهلاك الطاقة[2].

الفرع الثاني: الإطعام المستدام

1–تعريف النظام الغذائي المستدام: "هو عبارة من شبكة تعاونية تمزج ما بين عدة عناصر من أجل تحسين وتعزيز رفاهية المجتمع المحلي سواء البيئية، الاقتصادية والاجتماعية".

2– مميزات النظام الغذائي المستدام: يتميز النظام الغذائي المستدام بالمواصفات التالية:[3]

- آمن، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها،
- مرن في حالة التغيير (بما في ذلك تغير المناخ، ارتفاع أسعار الطاقة ...الخ) ويمكن الحصول عليه بأسعار معقولة لجميع أفراد المجتمع،
- موفر للطاقة،
- مصدر اقتصادي للمزارعين لكل المجتمعات والمناطق،
- صحي،
- مفيد وصديق للبيئة،

[1] Eva Kassens, **Editorial Planning For Sustainable Transportation : An International Perspective**, MIT Journal, V9, 2009, p7.
[2] Richard Tutwiler and others; **Getting to Campus: sustainable public transportation and relocating American university of Cairo**; 2015, p21.
[3] Sustainable community Development, Canada
https://crcresearch.org/sites/default/files/u641/definition_of_a_sustainable_food_system.pdf
seen18/12/2016.20:28

- يستخدم استعمال المياه الابداعي واستراتيجيات المحافظة عليه لغرض الري الزراعي،
- توازن الواردات الغذائية مع القدرات المحلية،
- يعتمد على الممارسات الفلاحية الملائمة اقليميا وخيارات المحاصيل،
- العمل نحو الزراعة العضوية،
- يساهم في كل من الصحة المجتمعية والبيئة،
- بناء تربة جيدة وأراضي زراعية من خلال اعادة تدوير المخلفات العضوية والفلاحية المستدامة،
- يدعم العديد من أشكال المدن وكذا انتاج الغذاء للمناطق الريفية،
- التأكد من وجود مرافق وتجهيزات الأغذية المتاحة للمزارعين،
- يحافظ على التنوع البيولوحي في الأنظمة البيئية الزراعية وكذا اختيار المحاصيل،
- لديه تركيز توعوي قوي لخلق الوعي بالقضايا الغذائية،
- يتم تداوله بنزاهة من خلال توفير أجر عادل للمنتجين والمصنفين في الداخل والخارج.

3–مبادئ الغذاء المستدام: يأخذ الغذاء المستدام في الحساب الاعتبارات البيئية الصحية الاجتماعية والاقتصادية ويتكون من ثمانية مبادئ:[1]

- محلي وموسمي؛
- العضوية والزراعة المستدامة؛
- التقليل من الأغذية ذات المنشأ الحيواني وتعظيم معايير الرفاهية ؛
- استبعاد أصناف الأسماك المحددة عند الخطر؛
- المنتجات المصنفة(المعتمدة)للتجارة العادلة؛
- تعزيز الصحة والرفاهية؛
- ديمقراطية الغذاء؛
- التقليل من النفايات والتعبئة والتغليف؛

4– البرنامج الغذائي المستدام في الجامعة: تتمثل أهم الأهداف المعتمدة عند وضع أي برنامج للغذاء المستدام في الجامعة فيما يلي:[2]

- دعم المستقبل المستدام من خلال ممارسات الشراء المستدام؛

[1] https://kindling.org.uk/sustainable-food-definition
[2] Sustainable Food Program of Stanford University, UK.
https://sustainable.stanford.edu/sites/default/files/Stanford_food_dining_facts_1_16.pdf /18/12/2016/21:10.

- تربية وتمكين المجتمع الجامعي من أجل اتخاذ خيارات الغذاء المستدام؛
- توفير التدريب العملي للخبرات المتنامية وطهي الطعام؛
- التقليل من تأثيرها على موارد الأرض من خلال كفاءة استدامة العمليات.

5-مجالات الإطعام المستدام في الجامعة: هناك ثلاثة مجالات رئيسية مع أربعة عشرة (14) مجالات:[1]

أ- المصدر: يشتمل على خمسة عناصر وهي:

- محلي وموسمي :استعمال المنتج المحلي والموسمي لدعم الاقتصاد المحلي وتقليل تكاليف الشحن والنقل والآثار البيئية له؛
- اللحوم الأخلاقية والألبان: محاربة القسوة على الحيوانات والضرر البيئي عن طريق شراء اللحوم ومنتجات الألبان الطازجة؛
- الزراعة الإيجابية بيئيا: مصادر منتجات من مزارعين ملتزمين على أعلى مستويات من المحافظة على البيئة؛
- الأسماك المستدامة: التعامل مع الأسماك التي تم صيدها لضمان مستقبل الثروة السمكية والبيئة الجزئية؛
- التجارة العادلة (Fair Trade): مصادر المنتجات تكون ضمن التجارة العادلة، لضمان أن المزارعين في البلدان النامية يستفيدون من نظام تجاري قائم على العدل والإنصاف والنزاهة؛

ب-المجتمع: يشتمل على أربعة عناصر وهي:

- التعامل الجيد مع الناس: توفير فرص متكافئة، التدريب والسياسات الواضحة للحفاظ على راحة وانتاجية العاملين؛
- الأكل الصحي: تقديم قائمة الأكل بخيارات متوازنة، أجراء معقول وخيارات طبخ صحية لتلبية احتياجات المستفيدين (الزبائن)؛
- التسويق المسؤول: التواصل بوضوح مع الزبائن يعتبر موقفا أخلاقيا مع تبيان السياسة ومصدر المكونات؛
- انخراط المجتمع: الانخراط مع المجتمع المحلي، مع المدارس، الجمعيات الخيرية لدعم الناس يعتبر دعما للمؤسسة؛

ج-البـــيئة: تشتمل على خمسة عناصر وهي:

- سلسلة التوريد: الأخذ في الاعتبار الآثار الاجتماعية والبيئية للنقل فيما يخص سلسلة التوريد؛
- إدارة النفايات: إدارة وتقليل المخلفات بما في ذلك مخلفات الطعام .
- الموارد في مكان العمل: استخدام الموارد المستدامة للحد من كمية النفايات المردومة(دفن)

[1]From the official website « The Sustainable Restaurant Association : https://thesra.org/framework/ 19/12/2016/12:55

- الكفاءة الطاقوية: تحسين كفاءة استخدام الطاقة لتوفير الموارد وحماية البيئة وتقليل التكاليف.
- المحافظة على المياه: إدارة استعمال المياه لتوفير المال وتقليل الأثر البيئي.

الفرع الثالث: المساحات الخضراء والمباني الخضراء

يضمن هذا الجزء للجامعة إدارة المساحات الخضراء، تبني مفهوم البنايات الخضراء وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة.

أولا: إدارة المساحات الخضراء المستدامة

1-تعريف: أصبحت الأراضي شحيحة أكبر من أي وقت مضى وعليه أضحت تحتاج إلى تصميم يهدف إلى توفير قيمة بشتى الطرق، أي زيادة قيمة الأراضي وتعزيز جودة البيئة والأهم من ذلك تعزيز مجتمعات صحية بحس الفخر والالتزام.

يستخدم هذا المصطلح عادة من قبل المعلمين، شركات الهندسة المعمارية، الباحثين والمستشارين الذين لهم فهم لهذا المصطلح غير أنه يبقى غير معروف بصفة كبيرة.

تستجيب المناظر المستدامة للبيئة، ويمكن أن تساهم بشكل إيجابي في تطوير مجتمعات صحية في حين تبقى فعالية الطاقة هي أساس المبادئ الخضراء كما تساعد المناظر المستدامة في عزل الكربون، تنظيف الجو، وتعزيز المحافظة على المياه ومنع استنزاف الموارد وكذلك خلق قيمة من خلال الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[1]

2-مستقبل المناظر الطبيعية المستدامة: يعتبر مجالا متطورا، حيث كثير من الأبعاد المختلفة للمناظر الطبيعية المستدامة تطرح تساؤلات حول تصميمها ،تخصصها، وإدارتها.

إن الرسالة الرئيسية للمواقع المستدامة هو أن منظر طبيعي سواءا كان في مؤسسة جامعية، مباني حكومية مراكز تسوق أو حدائق المدينة تملك القدرة على تحسين فوائد خدمات الأنظمة الايكولوجية، هذه الفوائد مثلا: هواء ومياه نقية، منع الجريان السطحي للأمطار أو ببساطة توفير سكن آمن للطيور لها مهمة وضرورية لصحة ورفاهية الانسان وتعزيز صحة المجتمعات.

3-المناظر الطبيعية المستدامة في أعمال: لغرض تصوير حرم جامعي ذو نظرة جميلة بتنوعه البيولوجي الطبيعي يجب:[2]

- استخدام جيل الطاقة المتجددة من ألواح الطاقة الشمسية وأعمدة (توربينات) الرياح؛

[1] Susan Barton & Others, **Sustainable Landscape Practices**, University of Delaware, USA, 2009, p2.
[2] William Thompson, Kim Sorvig, **Sustainable Landscape Construction A Guide to Green Building Outdoors,** 2nd Edition, ISLAND Press, USA, 2008, pp: 37-347.

- المحافظة على المناظر الطبيعية من خلال اتخاذ تدابير "عضوية" (organic) بالكامل مع إنتاج النشارة والأسمدة (Mulch) داخل الحرم الجامعي ويتم جلب مصادر المناظر الطبيعية من المواقع المحلية؛
- بناء المباني الجديدة للجامعة إما على مواقع قديمة لمواقف السيارات أو المباني، وترك فضاء ثابت من المساحات الخضراء؛
- تحافظ أسطح المباني وأنظمة تخزين مياه الأمطار على جودة المياه من التيارات المحلية ('local streams)؛
- إن من أهم الإجراءات التي على الجامعة اتخاذها هي زيادة الوعي لدى المجتمع الجامعي بالوضع المستدام الحالي ويمكن ذلك مثلا: من خلال نشر تقارير مفصلة لانبعاث الكربون عند نقل مواد المناظر الطبيعية والأثار المترتبة عن استعمال السيارات ومواقف السيارات، الرش غير العضوي، وآثار استعمال الأسمدة سواء من خلال الإفراط أو النقصان؛
- يعتبر دعم ووعي المجتمع الجامعي أساسيا (ضروريا) من أجل إعادة التفكير في الطريقة التي يتم تقديم الخدمات داخل الجامعة.

الخطوة الموالية هي اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة قضايا المناظر الطبيعية من خلال:

أ- ينبغي التحقيق من إنتاج الطاقة في المواقع، فيمكن تثبيت الألواح الشمسية وأعمدة طاقة الرياح (توربينات) على المباني؛

ب- هناك الحاجة إلى تقليل مساهمة تراكم الموارد الكيمائية التي ينتجها المجتمع وأسهل طريقة للقيام بذلك هو التحول إلى استعمال الطرق العضوية التي تكون أقل قسوة على البيئة.

وسنحاول التفصيل أكثر من خلال العنصر الموالي "المباني الخضراء".

ثانيا: المباني الخضراء « Green Buildings »

1-تعريف المباني الخضراء: عرفها ألان ميلن على أنها: عملية تطبيق الأساليب واستخدام العمليات التي تراعي الظروف البيئية وتحقق أكبر استفادة من الموارد خلال مراحل إنشاء المباني بدءً من تحديد الموقع والتصميم مرورا بمرحلة البناء والتشغيل والصيانة والترميم والهدم، ويتسع المصطلح ليشمل الاعتبارات الاقتصادية وتلك التي تتعلق بالمرافق وقدرة تحمل المبني، والراحة عند تصميم المباني الكلاسيكية، كما تتميز المباني الخضراء بالاستدامة والأداء العالي".[1]

[1]-ألان ميلن، **المباني الخضراء المستدامة وكفاءة استخدام المياه**، مجلة بيئة المدن الاكرتونية، العدد 10، دبي، جانفي 2015، ص26.

2-الإجراءات المتخذة في بناء المباني الخضراء: هناك عدة إجراءات يجب الأخذ بها عند بناء البنايات الخضراء وهي:[1]

أ-اختيار الموقع وتصميم المبنى: من خلال

- تقييم تأثير المبنى على المجتمع المحيط له وكذلك تأثيره على البيئة المحيطة؛
- تقييم الأثر البيئي ووضع خطة الإدارة بيئية فعالة لعملية البناء؛
- البناء بمسؤولية وعدم الإضرار بالأرض وتجريفها وتلويث مصادر المياه وقت البناء أو الهدم؛
- تخصيص مواقف للدراجات الهوائية والسيارات ذات كفاءة استخدام الوقود كالسيارات الهجينة وكذلك السيارات التي تعمل بالكهرباء أو الغاز الطبيعي وذلك لمساهمتها في تقليل الانبعاثات الغازية؛
- تصميم مبتكر لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول إلى المبنى بسهولة؛
- أن تكون جميع وحدات الإنارة الخارجية مغطاة لمنح إشارة الضوء للساطع ليلا وأن تكون إضاءة اللافتات موجهة إلى الأسفل للتقليل من التلوث الضوئي؛
- استعمال الألوان الفاتحة في الواجهات والجهات المقابلة للشمس بما لا تقل فيه قيمة انعكاس الضوء عن 45% من مساحة واجهة المبنى؛
- تصاميم لزراعة النباتات الخضراء المحلية والمتكيف مع المناخ المحلي بحد أدنى 25% من المساحة.

ب- تأسيس المبنى: استخدام الكونكريت المعاد تصنيعه من الرماد المتطاير وكذلك مخلفات المباني للردم في وضع الأساسات يقلل من الاسمنت المستخدم ويزيد من قوة تماسك ومقاومته للمياه.

ت- عزل غلاف المبنى: باستخدام العوازل الحرارية للأسقف والجدار الداخلي للمبنى باستخدام أساليب بعضها مستخدم حاليا وبعضها مبتكر واستعمال العوازل لتقليل الهواء المتسرب من الخارج عن طريق رش الفتحات والتجاويف بالمادة العازلة.

ث-النوافذ: تركيب نوافذ زجاجية مزدوجة ذات خاصية التفريغ والتي تعكس الأشعة الشمسية الحرارية والتي تسمح للأشعة الضوئية فقط بالدخول لما لها الأكثر في تقليل استهلاك الطاقة والحماية من بعض الأشعة المضرة للإنسان.

ج- الأصباغ: يجب الحصول على شهادة أو علامة معتمدة من جهة مختصة للاستخدام الأصباغ الطبيعية ذات الجودة العالية ذات الجودة العالية والابتعاد عن التي تحتوي على مواد سامة أو ما يسمى بمكونات عضوية متطايرة لما تسببه من أثار على صحة الإنسان وذلك لما تحتويه من زئبق ورصاص ومواد مؤكسدة.

ح-ضمان جودة الهواء الداخل للمبنى: من خلال

[1] Cullen Howe.J, **The Law of Green Buildings: Regulatory and Legal Issues in Design, Construction, Operations, and Financing,** American Bar Association, USA, 201, pp:4-12.

- إجراء فحوص جودة الهواء الداخلي لتشمل جميع الملوثات لضمان جودة الهواء الداخلي للمبنى على حسب معيار نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة ويدقق هذا المعيار على مادة الفورمالديهايد والعدد الكلي للمركبات المتطايرة، الجزئيات العالقة، أول ثنائي أوكسيد الكربون، البكتريا والفرضيات؛
- أن يتم تزويد المبنى بتهوية ميكانيكية أو طبيعية بحيث تكون مطابقة للحد الأدنى من متطلبات معايير جمعية المهندسين للتدفئة والتبريد الأمريكية؛
- استخدام مرشحات ذات كفاءة عالية مكافئة لمعايير الحد الأدنى؛
- استخدام مرشحات ذات كفاءة عالية مكافئة لمعايير الحد الأدنى المكافئ أو أعلى وهو التصنيف الممتاز لما له من فعالية لتنقية الهواء من الأبخرة والمواد الكيميائية الخطرة؛
- أن تكون أنظمة التهوية والتبريد قادرة على توفير درجة حرارة جافة ورطوبة بنسبة 30% وأن تتراوح سرعة الهواء في الأماكن المشغولة بين (0.2_ 0.3)متر/ الثانية؛
- التقليل من فتحات الأبواب لتجنب تسريب الهواء من تلك الفتحات.

خ– كفاءة الطاقة: من خلال

- إتباع جدول الريادة في تصميم الطاقة والبيئة لتصميم التكييف حسب متطلبات المبنى المراد تشيده؛
- وجود أنظمة للتحكم بالتدفئة والتبريد ووجود مؤقتات لها وكذلك التحكم المستقل؛
- تشمل كل غرفة على أنظمة التحكم خاصة بحيث تغلق اتوماتيكيا في حالة عدم الاستخدام؛
- عزل الأنابيب وعزل مجاري الهواء لتقليل فقدان الحرارة ووضع منظومة التخزين الحراري لأنظمة تبريد المناطق وتقليل تسريب الهواء من المجاري الهوائية.

د– أنظمة الطاقة المتجددة: وضع إستراتيجية لاستخدام الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الجيوحرارية، طاقة الرياح مما يقلل من استخدام الطاقة الكهربائية من الشبكة العامة بحيث يتم دمج الطاقة المستوردة والطاقة المنتجة في المبنى ومن الاستخدامات الشائعة المتوفرة تسخين المياه بالسخانات الشمسية.

ذ–زراعة الأسطح: الأسطح الخضراء توفر لنا 25% من طاقة التكييف وهي أسطح عبارة عن حديقة عادية في السطح بعمق نحو عشرة سنتيمترات وتزرع عليها نباتات معينة لا تطول وليس لها جذور تخترق السطح وتبقى عادة من مياه المطر أو تقنية مياه الصرف الصحي.[1]

[1] Cullen Howe.J, Op.Cit, pp:4-12.

ر– كفاءة موارد المياه: من خلال: تركيب معدات ترشيد المياه المتوافقة مع نظام الريادة في تصميم الطاقة والبيئة، تركيب خزانات حمامات التي تحتوي على أنظمة الطرد الثنائي، تجميع مياه التكثيف الناتجة عن تشغيل التكييف وإعادة استخدامها في الري؛

ز–إعادة تدوير استخدام مياه الصرف الصحي: من خلال تركيب نظام إعادة استخدام المياه الرمادية لاستخدامها في صناديق الطرد والري، إبعاد خط الأنابيب الصالحة للشرب ووجود فاصل هوائي بين خط مياه الشرب وبين نظام تجميع المياه الرمادية التي تستخدم في أجهزة الطرد والري؛

س– النفايات: وجود أماكن لتجميع النفايات الصلبة والنفايات القابلة للتدوير بطاقة تقدر بمساحة المبنى؛

ش– الوعي وإذكاء ثقافة المباني الخضراء: من الضروري أن يعي المتعامل مع المباني الخضراء بأن المبنى معد للتقليل عن تأثيره على البيئة فلذا فهو من أهم المساهمين في إنجاح العملية من خلال ممارسته اليومية كترشيد استخدام للطاقة والمياه وتقليل النفايات والمواد البلاستيكية.

المطلب الثاني : شهادات المطابقة للجامعات المستدامة

بالإضافة إلى شهادات المطابقة التي تصدرها منظمة الأيزو، هناك ما يعرف بشهادات المطابقة للجامعات المستدامة، مثل المواصفة التي تصدرها الشبكة الدولية للجامعات المستدامة، بالإضافة إلى المواصفة الصادرة عن نادي سييرا للشباب، كما لا ننسى مواصفات مثل ISO14001 و ISO 26000

الفرع الأول: الشبكة الدولية للجامعات المستدامة

1–تعريف: الشبكة الدولية للجامعات المستدامة (ISCN)[1] هي منظمة غير هادفة للربح، تعتبر الرائدة عالميا فيما يخص الكليات والجامعات، تمثل أكثر من 30 دولة وتعمل من أجل إدماج مفهوم التنمية المستدامة ضمن عمليات الجامعة والبحث العلمي والتدريس؛

- تأسست (ISCN) في جانفي 2007 حيث كان لدى الشبكة مؤتمر في أفريل من نفس السنة وقد تم تطوير ميثاق (ISCN) بشراكة مع (GULF)[2].
- يحكم (ISCN) من قبل مجلس إدارة يتألف من كبار ممثلي جامعات الأعضاء المشاركة ويدعم المجلس من قبل اللجنة الاستشارية لشبكة التي تضم ممثلين منتخبين من قبل شبكة جامعات (ISCN)؛

[1] **ISCN:** International Sustainable Campus Network الشبكة الدولية للجامعات المستدامة
[2] **GULF:** Global University Leaders Forum المنتدى العالمي لرؤساء الجامعات

- يدعم تنفيذ الأهداف الإستراتيجية لـ (ISCN) والتي تديرها شركة (Sustain serv) حيث تدعم الأمانة وتدير علاقات الأعضاء، وتطور الشبكة وكذلك النوعية، مصادر الموارد وأنشطة الإدارة الإستراتيجية للبرنامج؛
- أنشأت (ISCN) مجموعة عمل من أجل اكتشاف القضايا الهامة وتسهيل تطوير الموارد ذات الصلة بالمبادئ الثلاثة "(ISCN) و(GULF) وميثاق الجامعة المستدامة "
- تقود مجموعات العمل مجموعة من الموظفين وأعضاء هيئة تدريس ذات خبرة من الجامعات التي تشارك في شبكة (ISCN) و التي في كل مكان في العالم.[1]

2-الغاية: تركز كل من الكليات والجامعات بالاضافة إلى الشركات ذات أنشطة البحث الكبيرة وعمليات الجامعات على أحداث تغير الغد، أصبح إدراج الاستدامة على نحو متزايد باعتبارها قضية أساسية ضمن هذا المسعى.

- وعليه تلتزم المؤسسات الجامعية بدعم هذا لمسعى وذلك من خلال تطوير واستخدام جامعاتها بطريقة تتفق والأهداف العامة من أجل مستقبل مستدام كما أصبحت برامج الاستدامة في الحرم الجامعي أكثر تطورا وهناك حاجة متزايدة لتبادل الخبرات؛
- تقييم الانجازات والأداء والتقارير وهذا يتطلب محادثات مع كبار المدراء والممارسين؛

3-الخطوط التوجيهية لميثاق (ISCN) و(GULF): تم تطوير ميثاق الحرم الجامعي المستدام ونشره بالتعاون ما بين (ISCN) و(GULF) بدعوى من المنتدى الاقتصادي العالمي، وتوفير للجامعات إطارا مشتركا لإضفاء الطابع الرسمي على الالتزامات والأهداف الخاصة بالجامعة المستدامة وكذلك بنسبة تهيئة الأرضية لتبادل الانجازات علانية مع الجامعات المماثلة والرائدة حول العالم،

- ولمعالجة قضية الاستدامة بشكل كلي يشكل هذا الميثاق التزامات الجامعة فيما يخص الاستدامة على مستوى التسلسل الهرمي وتشمل المباني، التخطيط على نطاق الحرم الجامعي ووضع الأهداف بالإضافة إلى إدماج البحوث التدريس الإرشادات ومواقف الاستدامة.

هناك ثلاثة مبادئ أساسية ضمن الميثاق، ولكل منها نصوص تدعيمية مفسرة (تفسيرية) وهي من جوهر الميثاق، ويمكن ايجاز مؤشرا كل مبدأ كما يلي:[2]

[1] www.iscn.org/aboutus/overview 18/02/2017—11:51

[2] ISCN, GULF, **Implementation Guidelines to the ISCN-GULF Sustainable Campus Charter,** Version January 2016, the « Official Charter » pp: 1-34

أ–المبدأ الأول: الأداء المستدام للمباني داخل الجامعة وتتمثل أهم المؤشرات التي تخص هذا المبدأ في:

- استخدام الموارد مثل: استخدام الطاقة، الققود، الكهرباء، المياه المستعملة، تكاليف الطاقة والمياه، المشتريات من المنتجات والوسائل (ورق، حبر،...)، وأخرى...
- النفايات، إعادة التدوير، الانبعاثات المحلية، اللامطابقة للتنظيمات البيئية...الخ؛
- البحث، تكنولوجيا المعلومات مثل: الطاقة المستخدمة في المخابر وأجهزة تكنولوجيا المعلومات، المواد الكيميائية المستهلكة، النفايات الخطيرة للمخابر، ...الخ؛
- المستعملون مثلا: ذوي الاحتياجات الخاصة وسهولة تنقلهم، جودة الهواء داخل الحرم الجامعي، مشاركة الأطراف ذات المصلحة في عمليات التخطيط، ...الخ؛
- تصميم المباني مثل: معايير المباني المطبقة، تكاليف دورة الحياة، المناظر الطبيعية عند تصميم المبنى،...الخ.

ب–المبدأ الثاني: التخطيط في نطاق الجامعة ووضع الأهداف وتتمثل أهم المؤشرات التي تخص هذا المبدأ في:

- انبعاثات الكربون داخل الجامعة سواء مباشرة أو غير مباشرة؛
- التخطيط المحكم، وتوسيع المخطط ليشمل كامل مجالات الجامعة؛
- النقل مثل: النقل الجامعي، التنقل اليومي للطلبة والعمال، التكامل والاندماج مع النقل الحضري،...الخ؛
- الإطعام مثل: سلسلة التوريد وأثرها على البيئة، التجارة العادلة لموارد الإطعام،...الخ؛
- الإندماج الاجتماعي والحماية مثل: التنوع في هيئة التدريس، العمال والطلبة، حالات التمييز العنصري، الاستفادة من التعليم، فضاءات التفاعل والخدمات، التخطيط التشاركي الجامعي مع المستعملين والجيران، الصحة والسلامة أثناء العمل، برامج الصحة والرفاهية،...الخ؛
- استخدام الأراضي والتنوع الحيوي مثل: إعادة استخدام الأراضي والمباني، آثار المناظر الطبيعية والتنوع الحيوي،...الخ.

ج–المبدأ الثالث: تكامل المرافق، البحوث، التعليم والتوعية بصفتها "مختبرًا للعيش" من أجل الاستدامة: وتتمثل أهم المؤشرات التي تخص هذا المبدأ في:

- مجالات الكامل مثل: برامج الربط بين المرافق والبحث والتعليم، التخصصات التي تدمج الاستدامة، مقررات تعليمية وأبحاث عابرة للتخصصات،...الخ؛
- الاندماج الاجتماعي مثل: ربط الجامعة بالقطاع الصناعي ، الحكومة والمجتمع المدني، تفاعل الطلبة والتلاحم داخل الحرم، مقررات تعليمية للمشاريع المعتمدة على التدريب،

- مشاريع البحث والتعليم للمخابر ومرافق تكنولوجيا المعلومات والاستدامة؛
- الالتزامات والموارد من أجل استدامة الجامعة.

شكل رقم(17): مبادئ ميثاق (ISCN)

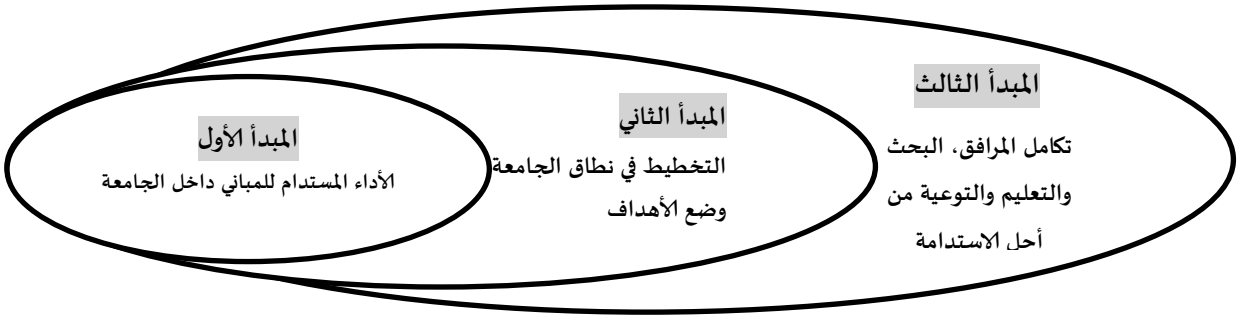

Source: ISCN, GULF, **Implementation Guidelines to the ISCN-GULF Sustainable Campus Charter,** version October 2010, the « Official Charter », p.3.

الفرع الثاني: ائتلاف شباب سييرا (Sierra Youth Coalition. SYC)

1-تعريف: هو فرع لنادي "سييرا" بكندا منظمة غير هادفة للربح، يتم إدارتها من قبل أناس يافعين شباب، تم تأسيسها سنة 1996 من قبل مجموعة صغيرة من الطلاب الملتزمين بالتنمية المستدامة في نظام مؤسستهم التعليمية هذا النادي سرعان ما أصبح إقليميا يتألف من عدد كبير (آلاف الأعضاء والمتطوعين) في 72 كلية وجامعة و50 ثانوية؛

- يعمل (SYC)[1] تمركز للتزويد وشبكة لتبادل وتشارك الخبرات للشباب التي تتراوح أعمارهم ما بين 16 و26 سنة والذين لديهم سلوكا اتجاه القضايا الاجتماعية والبيئة.
- تهدف (SYC) من خلال أنشطتها ومشاريعها إلى إلغاء الممارسات غير المستدامة من خلال "المنهج القائم على الحل" وهذا من خلال تدريب الشباب لفهم العلاقات المعقدة والتفاعلات ما بين جميع الأشياء وتشجيعهم على أن يصبحوا أعضاء فاعلين في مجتمعهم؛
- في ولاية "كيباك " تدعم (SYC) أكثر من 500 طالب ومهني ضمن 16 حرما جامعيا من خلال مشروعها الرئيسي للجامعات المستدامة.[2]

2-الجامعة المستدامة ضمن (SYC): مند عام 1998 قدمت "الجامعة المستدامة" ضمن (SYC) للطلب الأدوات اللازمة لتنفيذ المبادرات الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، التكامل البيئي والتنمية الاقتصادية لجامعتنا.

[1] **SYC: Sierra Youth Coalition**
[2] http://www.syc-cjs.org/about-us/ seen 20/02/2017.

- من خلال البحوث والمقاربات المعتمدة التي تقول بتعدد الأطراف ذات المصلحة وكذا الأعمال الملموسة، اقترحت الجامعة المستدامة تغيير مفهوم إدارة المؤسسات وعملياتها والتي تهدف من خلالها إلى إدماج مفاهيم التنمية المستدامة ضمن مختلف البرامج الدراسية وتجنيد الجامعة نحو تغيرات دائمة؛
- يتم دعم فِرَق الجامعة المستدامة لـ(SYC) وتعليم طلاب الجامعة الراغبين في التزام جامعاتهم ضمن هذه العملية.[1]

3-المواصفة "الجامعة المستدامة": شهادة المواصفة الجامعة المستدامة هي عبارة عن شهادة علمية على عدة مستويات تسمح بالمصادقة على تطوير مفهوم التنمية المستدامة على مستوى الجامعات.

- منهجها الأساسي هو تسهيل التعاون ما بين مختلف الفاعلين الأكاديميين لضمان الشفافية التامة للمعلومات التي تحتاجها الجامعات ولإعلام الجمهور بالمجهودات المبذولة من قبل الجامعة في سبيل التنمية المستدامة.
- تم تطوير هذه المواصفة من قبل جامعة كبياك وتم تبنيها عام 2008-2009 من قبل جامعة لافال وجامعة كبياك تروا ريفيار وكذا جامعة شاربوك.
- تم الإعلان عن مواصفة "الجامعة المستدامة" وبصفة رسمية وأصبحت حيز التنفيذ عام 2010 بالنسبة للجامعات الكندية وكذا الجامعات الأخرى؛
- إن الحصول على هذه المواصفة من قبل جامعة ما لا تعني الاعتراف فقط بالعمليات المنجزة في سبيل التنمية المستدامة وإنما أيضا تسمح بالتقييم الدوري والتحسين المستمر لممارساتها؛
- تم تصميم هذه المواصفة بطريقة تتيح المرونة أكثر للجامعات، كما تقترح تركيبا منطقيا وليس إجباريا، خطوات نحو(دسترة) مفهوم التنمية المستدامة بالجامعة، والشكل الموالي يوضح خطوات الجصول على شهادة المواصفة.

[1]- http://www.syc-cjs.org/sustainable-campuses/

شكل رقم (18): خطوات الحصول على شهادة SYC

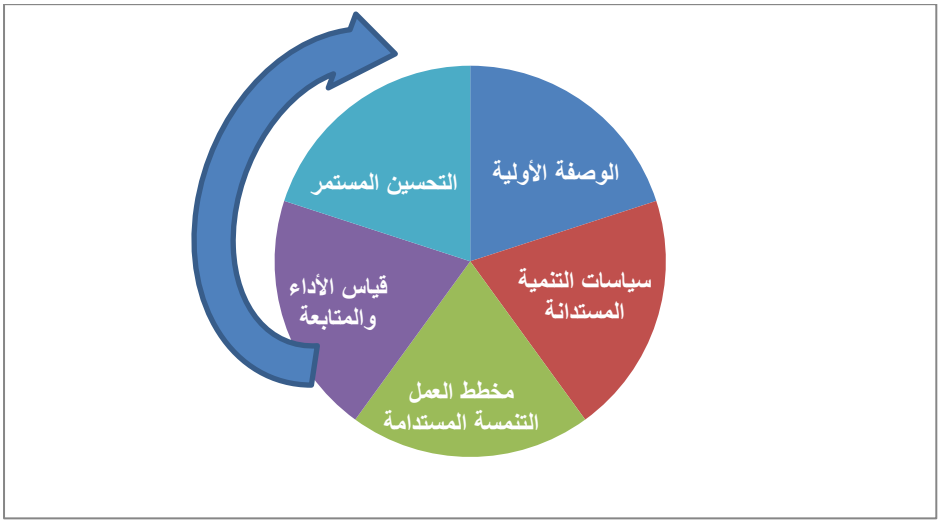

Source : CJS, **Certification Campus Durable**, CJS publications, Canada, 2011, p7.

4–معايير ومستويات المواصفة: تقوم المواصفة بالتحقق من نسبة الحد الأدنى المطلوب و/أو المحتوى الاختياري الذي ترتبط مع تنقيط معين وهذا لكل صتف معيت والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم(08): معايير ومستويات مواصفة (SYC)

الأصناف	المرجح (الترجيح)
– (موازنة) الوضعية الحالية	%5
– سياسة التنمية المستدامة	%20
– مخطط الأعمال للتنمية المستدامة	%20
– قياس الأداء والمتابعة	%15
– لجنة متعددة الأطراف	%15
– تمويل التنمية المستدامة	%5
– الموارد البشرية	%5
– التدريب المتعلق بالتنمية المستدامة	%10
– الاتصال	%5
المجموع	%100

Source : CJS, **Certification Campus Durable**, SJC publications, Canada, 2011, p8.

- الترجيح مخصص لهذه الفئات يختلف حسب نوع الشعادة(الحصول عليها للمرة الأولى أو التجديد)
- نسبة النقاط التي تحصل عليها تحدد مستوى الشهادة المحققة من قبل المؤسسة:

- ✓ المستوى1 : 50% -64%
- ✓ المستوى 2: 65% - 79%
- ✓ المستوى 3: 80% - 89%
- ✓ المستوى 4: 90% - 100%

5-إيداع الترشيح: من خلال الخطوات التالية:

أ-تحديد المنفعة: تتوقع (**SYC**) من أجل أي جامعة الراغبة في الاستثمار ضمن الحصول على مواصفات" الجامعة المستدامة" عليها الاتصال أولا بالمنظمة من أجل ضمان الدعم الكافي للأفراد المنخرطين ضمن ملف الترشح.

ب-دفع رسوم التسجيل: المؤسسات التي تسعى للحصول على شهادة المواصفة "الجامعة المستدامة"

- يجب أن تقدم لها استمارة للتسجيل قبل يوم الجمعة من ديسمبر من كل سنة،وهذه الاستمارة مناحة على مستوى الموقع الالكتروني ل (**SYC**)، وقد تم تحديد الرسوم المتعلقة بالمواصفة ب2000 دولار ويعطي المبلغ المطلوب النفقات ذات الصلة إدارة مشروع وكذا بعمليات إصدار الشهادة وكذا استعمال شعار المواصفة من فبل الجامعة وسوف يتم تأكيد التسجيل على وصل الدفع.
- يجب لفت النظر إلى أن لا تتم تقييم أي ملف إذا لم تدفع المؤسسة رسم التسجيل في التاريخ المحدد.

ج-فهم الشهادة: بعد التسجيل سوف تتلقى المؤسسة المسجلة لزارة من قبل (**SYC**) بما في ذلك تقديم " شهادة الجامعة المستدامة " هذه الخطوة تتيح لدى (**SYC**) وتستقبل أفضل فهم هوية الجامعة، وكذلك الفهم الجديد المنهج المقترح من قبل (**SYC**) وبرنامج المواصفة.

د-إيداع ملف الترشح: استمارة المواصفة يتم إتمامها وإرفاقها بجميع المستندات وإرسالها بصفة الكترونية خلال شهر مارس.

- تستلم المؤسسة المترشحة تأكيدا على استلام ملفها في الأسابيع المتتالية فضلا عن المواعيد النهائية للحصول على الشهادة وسيتم بعد ذلك متابعة تقييم ملف المترشح من فبل اللجنة الاستثمارية للحصول على الشهادة
- شهادة المواصفة الجامعة المستدامة صالحة لمدة سنتين من تاريخ المصادقة،
- للحفاظ على الشهادة أو الانتقال إلى مستوى أعلى على المؤسسات أن تودع الوثائق المطلوبة ودفع التكاليف في الوقت المحدد.[1]

[1]CJS, Op.Cit, pp :9-11.

الفرع الثالث: مواصفة الإيزو 26000 للجامعة المستدامة

تم اقتراح المواصفة إيزو 26000 للجامعة المستدامة بالاعتماد على مبادئ المواصفة التي أطلقتها منظمة إيزو وكذا المبادئ التي نص عليها مرجع المخطط الأخضر.

1-مرجع المخطط الأخضر: هو عبارة عن أداة للإدارة والقيادة ومتابعة سياسة التنمية المستدامة، ومرجع المخطط الأخضر عبارة عن شبكة تسمح بتقييم مستوى أداء الأعمال فيما يخص التنمية المستدامة بالمؤسسة، شبكة التقييم هذه ، تم إعدادها خصيصا من أجل القضايا الأساسية للجامعة والمدارس العليا ويشمل:[1]

- الاستراتيجية والحوكمة (الأطراف ذات المصلحة، الاستراتيجية المستدامة، إنخراط المجتمع الجامعي، نشر الاستراتيجية والسياسة، الموارد،...الخ؛
- السياسة الاجتماعية والترسيخ الاقليمي (العدالة الاجتماعية، التضامن والمسؤولية، صحة وسلامة المجتمع، المشاركة في التنمية الاقتصادية، التنوع،...الخ)؛
- الادارة البيئية (الاستراتيجية البيئية، إستخدام الموارد، الطاقة، المياه، النفايات، جودة البيئة،...الخ)؛
- التعليم والتدريب (ادماج الاستدامة ضمن المقررات الدراسية، إقامة شراكات ضمن المجال، مبادرات الاستدامة من قبل الطلبة،..الخ)؛
- أنشطة البحث (مشاريع البحث المستدامة، تطوير شراكات خارجية، هياكل اليقظة فيما يخص الاستدامة)؛

2-المواصفة (ISO 26000) الموجهة لمؤسسات التعليم العالي

أ-عرض المواصفة (ISO 26000): هو المعيار الأولي الوحيد الذي يعطي المؤسسات الخطوط التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية والمجتمعية، ويوفر هذا المعيار إطارا مشتركا للمسؤولية الاجتماعية، ويهدف إلى توجيه المنظمات التي تسعى لتبني المسؤولية عن آثار أنشطتها وتقديم تقارير حولها، وقد شارك أكثر من 90 بلدا في تطوير هذه المعايير، وخلافا للمواصفات الآخرى على غرار (...ISO9001. ISO 14000) فإن المواصفات (ISO26000) ليست لديها شهادة وإنما خطوط توجيهية فقط، لا تُعرّف مستوى الأداء وتسجل اليوم كمقاربة طوعية.

- تعرف المواصفة (ISO 26000) المسؤولية الاجتماعية على أنها "مسؤولية المنظمة نحو آثار قراراتها وأنشطتها على المجتمع وعلى البيئة وتترجم من خلال سلوك شفاف، نزيه وأخلاقي والذي:[2]
  - ❖ يساهم في التنمية المستدامة بما في ذلك صحة ورفاهية المجتمع؛

[1]Le Plan Vert des Etablissements d'Enseignement Supérieur
https://www.ecocampus.ens.fr/IMG/pdf/meedm-2010-plan_vert.pdf
[2]Sylvain Boucherand**, Mettre en place une stratégie Développement Durable sur son campus**, Guide méthodologique Campus 26000 - B&L évolution, 2012, pp : 1-30.

- ❖ يأخذ في الاعتبار تطلعات جميع الأطراف ذات المصلحة؛
- ❖ يحترم القوانين المعمول بها ويتوافق مع المعايير الدولية؛
- ❖ يتم إدماجها في كامل المنظمة.

ب–المواصفة (ISO 26000) المطابقة في المؤسسات التعليم العالي: تم إعداد المواصفة ISO 26000) بطريقة تتوافق مع جميع أصناف المنظمات ودورنا يأتي في اقتراح تغيير المفاهيم التي جاءت بها المواصفة في اطار التعليم العالي بالاستناد إلى المخطط الأخضر ومبادئه المذكورة سابقا.

الجدول التالي يبين المواصفة (ISO 26000) المطبقة في مؤسسات التعليم العالي وكذا نقاط التقاطع مع المخطط الأخضر.

والجدول الموالي يلخص أهم عناصر ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للجامعة.

جدول رقم (09): عناصر ومبادئ المسؤولية الاجتماعية في الجامعة

(ISO 26000)		العناصر والمبادئ
الحوكمة	المبادئ، الرؤية، والقيم، المقاربة الاستراتيجية، احترام القواعد، المساءلة، الشفافية...	
	نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية	–صياغة سياسة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة وإدماجها ضمن جميع أنشطة المؤسسة –نشر (تسخير) موارد بشرية، فنية، مالية...والقيادة (RSE)و (DD) من قبل المؤسسة ""هياكل، عمال، لوحات القيادة...
	الحوار مع الأطراف ذات المصلحة	–المساهمة مع جميع الأطراف ذات المصلحة(داخلية / خارجية) في بناء مجتمع مسؤول بالتوازن مع الأربعاء الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
	تحسين التنظيم	
حقوق الانسان	التمييز وإدماج الاختلافات	تشجيع السياسات الإنسانية والاجتماعية للمساوات والتنوع فيما يخص العمال
	احترام حقوق الانسان والحقوق الأساسية	
العلاقات وظرف العمل	الشغل والعلاقات بين رب العمل والعامل	تعزيز سياسة إنسانية واجتماعية والتنوع فيما يخص العمال.
	ظروف العمل والضمان الاجتماعي	تطوير سياسة نوعية الحياة والتنوع في المؤسسة الجامعية (عمال+ طلبة)

	الحوار الاجتماعي	
	الصحة الأمن أثناء العمل	
	تنمية رأس المال البشري.	تعزيز تنمية وتطوير الكفاءات والتجنيد الداخلي تعزيز ومتابعة تنمية وتطوير الكفاءات فيما يخص التنمية والمسؤولية الاجتماعية للمجتمع الجامعي
البيئة	الوقاية من التلوث	تطور سياسة الوقاية والتقليل من الانتهاكات البيئية
	الاستعمال المستدام للموارد	تطور سياسة التقليل من انبعاث غاز ذات أثر البيت البلاستيكي والاستخدام المستدام والتقليل من استهلاك الموارد
	المساهمة في تحقيق البعد المناخي	تطور سياسة التقليل من انبعاث غاز ذات أثر البيت البلاستيكي والاستخدام المستدام والتقليل من استهلاك الموارد
	حماية البيئة	تطور سياسة التنوع البيئي.
الممارسات الجيدة للعمل	محاربة الفساد	
	المنافسة الشريفة	
	تعزيز المسؤولية الاجتماعية ضمن سلسلة القيمة	
	احترام حقوق الملكية وتعزيز البحث	-تعزيز تطور مجتمع معرفي يحترم مبادئ المسؤولية الاحتماعية والتنمية المستدامة. -تعزيز البحث متعدد المجالات للمسؤولية الاحتماعية والتنمية للمؤسسة الحامعية على المستوى المحلي ولبوطني والدولي.
القضايا المتعلقة بالطلبة	المعاملات، الحماية، والأخلاقيات اتجاه الطلبة	
	التدريب واكتساب المعارف	
	التحسيس وإدماج التنمية المستدامة ضمن التدريب (الدروس+ الحياة اليومية)	-ادماج قضايا المسؤولية الاجتماعية والاستدامة ضمن البرنامج التعليمية، خلق أقطار للتكوين المتخصص -تعزيز تطور مجتمع معرفي (RSE)و (DD)
	إدماج الدراسات المنجزة من قبل الباحثين ضمن الدروس	تعزيز ومتابعة تطور الكفاءات فيما يخص (RSE)و (DD)للطلبة
	التخرج والإدماج المهني	
	حماية صحة وسلامة الطلبة	
الالتزام المجتمعي	الانخراط ضمن المجتمع	التزام المؤسسة ضمن الاقليم المتواجدة فيه (RSE)و (DD)
	التعليم والثقافة	
	السياسة الاجتماعية	
	المساهمة في التنمية الاقتصادية	

	للمنطقة	
	مواضيع البحث فيما يخص(RSE)و (DD)	-وضع البحث، المنهجية، والوسائل التي تخص(RSE)و (DD) ضمن خدمة برامج التكوين الأولي والتواصل كذلك البيداغوجيا -تعزيز، تحويل نتائج الأعمال البحث ل(RSE) و (DD) للأطراف ذات المصلحة سواء على المستوى الوطني وحتى الدولي.

Source : Sylvain Boucherand**, Mettre en place une stratégie Développement Durable sur son campus**, Guide méthodologique Campus 26000 - B&L évolution, 2012, pp : 9-10.

ج-الحوار مع الأطراف ذات المصلحة: أصحاب المصلحة هم: " أي فرد أو مجموعة لديه مصلحة في اتخاذ القرارات أو أنشطة لمنظمة ما"، وسواء كانت هذه الأطراف داخلية أو خارجية، فإنه يمكن وضع مهاراتهم وتكامل خبراتهم في خدمة النهج المسؤول للمؤسسة الجامعية المولدة وكذا الديناميكية الشاملة.

- الاتصال الفعال والعلاقات الفاعلة مع الأطراف ذات المصلحة من شأنها أن تسهم في زيادة القدرة على الاستجابة والتماسك الأعمال وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة وعائد الخبرة.[1]
- تحديد جميع الأطراف ذات المصلحة التي تؤثر على أنشطة الجامعة أو المحتمل تأثيرها هي خطوة أساسية في إعداد إستراتيجية لأن الأطراف ذات المصلحة تعتبر ضرورية من أجل التنفيذ الجيد لمخططات الأعمال المستقبلية

جدول رقم (10): النماذج الثلاثة للأطراف ذات المصلحة للجامعة.

نمادج الأطراف ذات المصلحة	تحديدهم
التنظيمية	-المساهمون، المسيرون بالجامعة، لجنة الإدارة، العمال، المجلس البيداغوجي، الأساتذة، الباحثون، المنظمات المواصفاتية، الوزارة، السلطات المحلية والعمومية
الأنشطة	الموردون، الثانوية، الطلبة، الشركات، الجامعة والمدارس الشركاء المحلية والدولية المتدخلون الخارجيون.
المجتمعية	طب العمل، المنظمات، النقابات، المنظمات غير الحكومية، الاعلام، أولياء الطلبة....الخ.

Source : Sylvain Boucherand**, Mettre en place une stratégie Développement Durable sur son campus**, Guide méthodologique Campus 26000 - B&L évolution, 2012, pp : 11

[1] Sylvain Boucherand, Op.Cit, p11.

خلاصة الفصل:

يهدف التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تعزيز مطوري ومعلمي المناهج الدراسية إلى إدماج مفهوم الإستدامة إلى مناهج جديدة أو قديمة.

وهو يعتبر متعدد المجالات ويعطي توجيهات لإدماج المعارف، المهارات، القيم وكذا ممارسات الحياة للإستدامة من خلال المنهاج، الأقسام والمجتمع.

تبني مفهوم الاستدامة داخل الجامعة يأخذ مقاربتين، الأولى تدعى بالمقاربة الطوعية، حيث أن المؤسسة الجامعية تلتزم بتبني مفهوم الاستدامة وتدمجه ضمن استراتيجيتها وعملياتها ولم لا ادراجها كوظيفة ضمن هيكلها التنظيمي، تأتي بعد ذلك المقاربة النظامية، أو ما يعرف بتبني المؤسسة الجامعية لنظم الإدارة المدمجة، سواء من خلال المواصفات التي عرف عليها أنها موجهة لمنظمات الأعمال، ما يخص الجودة أو البيئة أو حتى دليل المسؤولية الاجتماعية، أو من خلال مواصفات خاصة "بالجامعات المستدامة" تصدرها مجموعة من الهيئات والجمعيات مثل الشبكة الدولية للجامعات المستدامة وائتلاف شباب سييرا الكندية.

الفصل الخامس:
واقع الاستدامة في جامعة الباز-سطيف-

تمهيد الفصل:

من أجل الوقوف على واقع الاستدامة في المؤسسة الجامعية محل الدراسة (الحرم الجامعي الباز-سطيف-)، سنحاول ابراز واقع الجودة وإدارة الجودة بالجامعة وأهم الأنشطة التي تقوم بها خلية الجودة داخل الجامعة، وقد مهد ذلك إلى تبني الجامعة لمشروع جديد أو ما يعرف بـ" الجامعة المسؤولة اجتماعيا"، هذا قد يسهل دراستنا من أجل ابراز أهم النقاط التي يتناولها برنامج (2017-2019).

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الاول: تقديم الجامعة محل الدراسة

المبحث الثاني: واقع الجودة في جامعة الباز

المبحث الثالث: مشروع الجامعة المسؤولة اجتماعيا لجامعة سطيف (برنامج 2017-2019)

المبحث الأول: تقديم جامعة الباز –سطيف-

قبل التطرق إلى واقع وملامح التنمية المستدامة في جامعة سطيف1، يجب التعرف على تاريخ انشاء الجامعة، المرافق التي توفرها، موقعها الجغرافي، مكوناتها، كلياتها ومعاهدها، بالإضافة إلى تشكيلاتها من أساتذة، طلبة وموظفين، كل هذا يعطينا نظرة أولية عن المجتمع الجامعي والذي يساعدنا في تسهيل عملنا التطبيقي.

المطلب الأول: نظرة عامة عن منطقة سطيف وجامعتها

يقدم لنا هذا المطلب نظرة عامة حول منطقة سطيف وخصائصها ومكوناتها في جميع المجالات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، كما نعرج على تقديم الجامعة، تاريخها، بالاضافة إلى تنظيمها وهيكلها التنظيمي ومكوناتها من كليات ومعاهد ...الخ.

الفرع الاول: نظرة عامة على منطقة سطيف

تمتد جذور منطقة سطيف في التاريخ البعيد. فالوجود البشري في هذه المنطقة يزيد عن 2 مليون سنة. ما زالت تعرض في المتحف الأثري للمدينة. اسمها الروماني ستيفيس مشتق من كلمة محلية في الأمازيغية أسدهيف، الذي يعني الأرض السوداء، إشارة إلى أراضيها السوداء الخصبة. تَوفُّر المياه وموقعها عند سفوح الجبال وعلى حافة سهول واسعة، جعل منها منطقة غنية، هذه الثروة بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي جعل منها منطقة جذب لعدة قرون. وتقع مدينة سطيف على ارتفاع 1100 متر. هي تتميز بمناخها شبه القاحل من النوع القاري (الشتاء البارد والصيف الحار). مع أخذ أهمية على مر السنين، تمتد مدينة سطيف على أكثر من 127 كم2 واليوم تحصي أكثر من 300 ألف نسمة. بالإضافة إلى المواقع الطبيعية التي تمتلكها، سمحت عوامل اجتماعية-اقتصادية أخرى في سطيف بهذا الحجم. على سبيل المثال، نذكر:[1]

1- الأراضي الزراعية ذات الإمكانات العالية (الحبوب والأعلاف والأغنام المواشي والأبقار، الحوامض، الجبال،...)؛

2- أهمية المنطقة الصناعية (تحويل بلاستيك، مواد البناء، صناعة الإلكترونيات،...)؛

3- قوة الهياكل القاعدية (المطار الدولي، الطريق السريع، السكك الحديدية، قرب الموانئ ،...)؛

4-الموارد الطبيعية والسياحة (أطلال المتحف الروماني، الينابيع، الجبال،...)؛

5- الثروات والخصوصيات الثقافية (موسيقى، فنون الطبخ،...)؛

6- القطاع الخدمي الهام (الهياكل المصرفية والأنشطة التجارية، والخدمات والإدارات والمديريات الإقليمية،...)؛

7- تطوير قطاع الرياضة، يتضح من الجوائز والألقاب المختلفة التي تم الحصول عليها على الصعيد الوطني والدولي؛

8- وجود جامعتين رئيسية (سطيف 1 و 2 سطيف)...

[1] http://www.univ-setif.dz/découvrirluniversité

تتربع مدينة سطيف على حوض من 6 مليون نسمة. منطقة سطيف قطب يتمتع بالقدرة على التنافس الاقتصادي في العديد من القطاعات: المواد البلاستيكية، ومواد البناء، والإلكترونية وصناعة الأغذية. وبسبب أهمية أنشطتها، تعتبر ولاية سطيف المنطقة الثانية من الجزائر. في الآونة الأخيرة، ولدت منطقة صناعية ضخمة من 800 هكتار.

الفرع الثاني: حول جامعة فرحات عباس سطيف 1

منذ إنشائها سنة 1978 وبروح من الابتكار والسعي الدائم نحو الامتياز، أصبحت جامعة فرحات عباس سطيف 1 بمرور السنوات فاعلا هاما ومحركا للتنمية لا غنى عنه بالنسبة للمنطقة.

بانفتاح جامعة فرحات عباس سطيف 1 على محيطها الاجتماعي والاقتصادي وبحكم طابعها كقطب للعلوم والتكنولوجيا، فهي دائما منخرطة في نهجها، مستندة في ذلك على رؤية واضحة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار الوزن الاستراتيجي للمنطقة في تنمية البلاد على كافة الأصعدة وكذلك إمكانيات الجامعة الهائلة ومقدراتها.

1-تاريخ الجامعة:

- أنشئ المركز الجامعي سطيف طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 78/133 من تاريخ 09 أفريل 1978 من أجل استقبال 242 الطلاب تم تقسيمهم على ثلاثة معاهد (العلوم الاقتصادية والعلوم الدقيقة والتكنولوجيا، واللغات الأجنبية).
- في عام 1984، رأى المركز الجامعة ولادة عدة معاهد للتعليم العالي الوطنية(**INES**) ، تتمتع هذه المؤسسات باستقلالية إدارية ومالية.
- في عام 1989، تم تجميع هذه المعاهد لتمنح صفة "جامعة". منذ 17 أكتوبر 1992، حملت الجامعة وبكل فخر اسم المتوفى فرحات عباس، الشخصية البارزة في الحركة الوطنية وأول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- خلال العام الدراسي 2000/1999، وفي أعقاب إعادة تنظيم المعاهد إلى كليات، تكونت جامعة فرحات عباس من 6 كليات. تدريجيا منذ عام 2005، اعتمدت جامعة فرحات عباس، نظام التكوين ل م د.
- 12 جانفي 2010، بعد إعادة الهيكلة الجديدة، أصبح لدى الجامعة 8 كليات ومعهدين.
- ابتداءً من 28 نوفمبر 2011، إنشاء جامعتين منفصلتين (سطيف 1 و 2). في الوقت الحاضر، التحق مجموع الطلبة، خلال العام الدراسي 2016-2017، يصل إلى حوالي 50 ألف طالب في التخرج وأكثر من 2200 طالب في ما بعد التدرج (ماستر ودكتوراه).
- اعتمدت الجامعة نظام LMD (ليسانس-ماستر-دكتوراه) منذ بداية العام الدراسي 2004-2005. كل هذه الأعداد يتم الاشراف عليها بيداغوجيامن قبل 1865 أستاذا مؤطرا، 26% منهم رتبة أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين أ وَ ب.

2-**الحرم الجامعي**: تم انشاء جامعة سطيف في بادئ الأمر، على موقع معبودة. ونتيجة للنمو الهائل في عدد الطلاب، تم اضافة مواقع أخرى (تحويل الهياكل القديمة في القطاعات الأخرى).

ومنذ بداية هذا القرن، تلقت الجامعة بنية تحتية جديدة هامة تقع في منطقة الباز. ثم بعدها تم الاستفادة من، الحرم الجامعي الجديد الهضاب، مكرسة للعلوم الإنسانية، العلوم الاجتماعية، الأداب واللغات. حاليا، يتم توفير الأنشطة التعليمية المختلفة على مستوى الثلاث مواقع المختلفة.

المواقع: - حرم الباز - حرم المعبودة - الحرم الجامعي الهضاب

3- التنظيم: والذي يتمثل في كل من:

أ- **التنظيم الإداري**: ويلخص الرسم البياني التالي التنظيم الهرمي للجامعة

شكل رقم (19): التنظيم الهرمي لجامعة سطيف

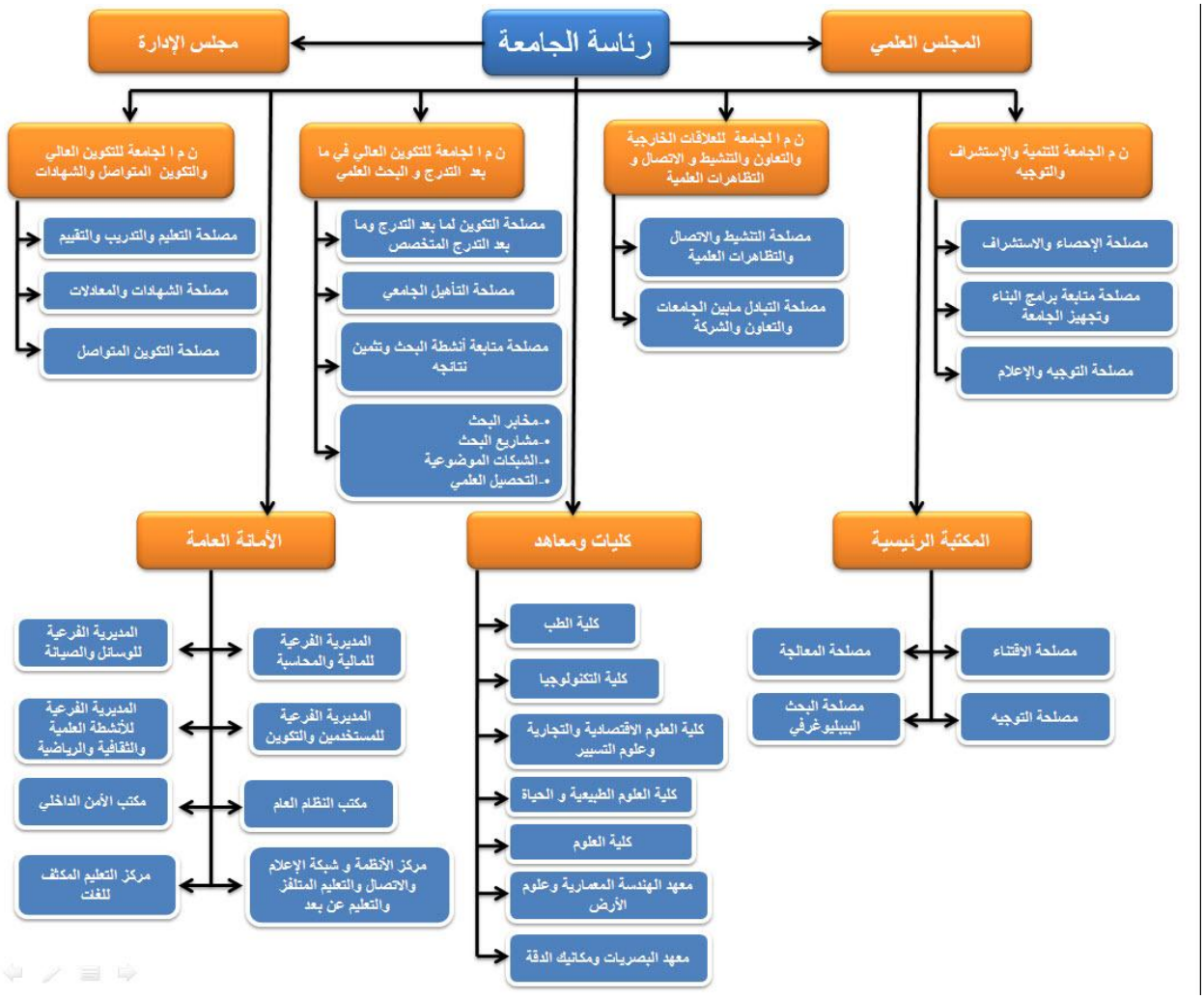

المصدر: من إعداد الباحث على أساس الموقع الرسمي للجامعة **www.univ-setif.dz**

ب- الكليات والأقسام: سوف نقوم بعرض كليات والأقسام التابعة لها بجامعة سطيف1و2 من خلال الجدولين التاليين:

جدول رقم (11): الكليات والمعاهد بجامعة سطيف 1

الكلية والمعهد	الاقسام	الحرم الجامعي
كلية الطب	الطب	الباز
	طب وجراحة الأسنان	
	الصيدلة	
كلية التكنولوجيا	هندسة مدنية	الباز
	الكترونيك	

	هندسة كهربائية	
	هندسة الطرائق	
كلية العلوم	كيمياء	الباز
	فيزياء	
	رياضيات	
	اعلام آلي	
كلية علوم الطبيعة والحياة	ميكرو يولوجي	الباز
	فلاحة	
	كيمياء حيوية	
	بيولوجيا وفيزيولوجيا الحيوان	
	بيئة وبيولوجيا نباتية	
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، المالية وعلوم التسيير	علوم التسيير	الباز
	علوم مالية ومحاسبية	
	علوم تجارية	
	علوم اقتصادية	
معهد الهندسة المعمارية وعلوم الارض	الهندسة المعمارية	الباز
	علوم الأرض	
معهد البصريات وميكانيك الدقة	ميكانيك الدقة	معبودة
	بصريات	

المصدر: الموقع الرسمي للجامعة www.univ-setif.dz

جـ- هيئات أخرى: وهناك أيضا هيئات أخرى على مستويات مختلفة، مثل اللجنة العلمية (القسم)، والمجلس العلمي للكلية (أو المعهد) والمجلس العلمي (الجامعة). وتكمل هذه الهيئات الاستشارية الهيئات الإدارية.

المطلب الثاني: الهياكل والتأطير

تتمثل أهم الهياكل ووسائل التأطير البشرية والمادية في النقاط التالية:

الفرع الأول: الخدمات المشتركة

1- المكتبة المركزية: تم إنشاء المكتبة المركزية في عام 1978، أي مع افتتاح الجامعة.

ويتكون المستند الوثائقي من: الأعمال: 80 ألف عنوان (400 ألف نسخة)، بحوث (1205 عنوان) وأطروحات الدكتوراه و الماجستير 3200 عنوان (7000 نسخة).

عند التسجيل في الجامعة، يتم إنشاء بطاقة لصالح الطالب. التي تتيح له الوصول والاطلاع على الموقع (3 قراءة 600 مكان) وإعارة كتابين لمدة 15 يوما قابلة للتجديد. غرفة واحدة محجوزة للطلاب في نهاية دورة التدريب وخريجي ما بعد التخرج. تفتح المكتبة من 8:00 حتى 16:00. يتم البحث الببليوغرافي رقميا من البيانات. ترتبط الجامعة بنظام التوثيق الوطني على الانترنت (Sndl)، مما يتيح الوصول إلى المجلات العلمية.

2- خدمة الأنشطة الثقافية والرياضية: هذه الخدمة، (الأنشطة الثقافية والرياضية)، توفر للطالب الفرصة لممارسة مهنته المفضلة. ممارسة الرياضة (الجماعية أو الفردية) أو الثقافية (المسرح والموسيقى، ...) يسمح الطالب لإيجاد توازنه. وقد فاز العديد من الجوائز في الأحداث الرياضية في الرياضة الجماعية أو الرياضة الفردية. كما تشرف هذه الخدمة على الأندية العلمية والتنظيمات والأحداث والنزهات للطلاب.

3-المركز الطبي: في الجامعة هناك مركز للإدارة الطبية لأي مريض طالب. ويمكن تلخيص هذه الخدمات، مجانا تماما، كمشاورات وعلاجات مختلفة الضرورة. أي وثيقة طبية خارجية، لتبرير غياب من النشاط يجب أن يوافق عليه كبير الموظفين الطبيين المتمركزين في الجامعة. هناك أيضا أطباء على مستوى كل كلية وكل سكن الجامعي.

4- المركز السمعي البصري: ويضم المركز قاعة اجتماعات مع قاعة مؤتمرات بسعة 500 شخص وورشات العمل، لديها أفضل المعدات السمعية والبصرية. ويساهم المركز في إدخال وتطوير الأساليب السمعية والبصرية في التدريس. ويوفر التدريب العملي وإعادة التدريب للطلاب في مجال الاتصالات السمعية والبصرية. والمركز مسؤول أيضا عن الترويج والتطوير للأحداث الثقافية من خلال التنظيم المنتظم للأحداث الوطنية والدولية. كما توجد قاعة المحاضرات المكونة من 600 مقعد في حرم الباز.

5- خدمات المعلومات والاتصالات ويكرس دورها لما يلي:

- إعداد دورية "رسالة الجامعة"،
- تنظيم لقاءات صحفية مع الصحفيين والمراسلين الصحفيين،
- التغطية الإعلامية لجميع الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية،
- إعداد مراجعة صحفية.

6- مركز نظم وشبكات المعلومات والاتصالات: الخدمات المتعلقة بالإنترنت

- بريد إلكتروني،
- نشر المعلومات عبر الإنترنت،
- موقع الجامعة،
- تسجيل الطلبة الناجحين الجدد في البكالوريا على الانترنت.

7- التعليم عن بعد: يتجسد من خلال:

- إعداد دورات على الانترنت،
- تنظيم المؤتمرات بالفيديو،
- التعليم عن بعد.

8- الخدمات المساعدة: وقد تم تثبيت وسائل الراحة الأخرى في الجامعة:

- مكتب البريد،
- فرع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS).

الفرع الثاني: أعداد الطلاب

خلال العام الدراسي 2017/2016، بلغ إجمالي عدد الملتحقين ، أكثر من 35.000 طالبا منهم 22377 **طالب** مسجلين في الطور الأول (ليسانس)، 4725 **طالب** في الطور الثاني (ماستر)، 6165 طالب مسجل في فرع العلوم الطبية و أكثر من 2000 طالب في مختلف تكوينات الطور الثالث (دكتوراه)، يتوزعون على خمس 05 كليات ومعهدين، بالإضافة 238 طلاب أجنبيون من نحو 20 دول أفريقية وعربية.

الفرع الثالث: التأطير

يشرف على جميع الطلاب موظفون موزعين على النحو التالي:

1- الأساتذة: تعداد الأساتذة الاجمالي داخل الجامعة يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (13): تشكيلة الأساتذة

الرتبة	العدد	التعداد الاجمالي
أستاذ التعليم العالي(بروفيسور)	158	1865
أستاذ محاضر قسم أ	205	
أستاذ محاضر قسم ب	123	
أستاذ مساعد قسم أ	523	
أستاذ مساعد قسم ب	600	

المصدر: http://www.univ-setif.dz/découvrirluniversité

2- عمال الدعم: تعداد عمال الدعم الاجمالي داخل الجامعة يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (14): عمال الدعم

الرتبة	العدد	التعداد الاجمالي
التأطير (رؤساء المصالح،...)	103	1197
التطبيق (تقني سام، مهندسي المخابر،...)	137	
التحكم (تقنيون...)	88	
تنفيذيون (اعوان الsaisie	544	
المتعاقدون(اعوان الامن،...	325	

المصدر: http://www.univ-setif.dz/découvrirluniversité

المطلب الثالث: هياكل البحث والتعاون البحثي

يتناول هذا المطلب هياكل البحث التي تتوفر عليها الجامعة، بالإضافة إلى مختلف الشراكات مع الجامعات الوطنية أو حتى مع القطاع الاقتصادي، بالإضافة إلى التعاون مع الجامعات الدولية.

الفرع الأول: هياكل البحث

بالإضافة إلى التدريب، جامعتنا هي واحدة من أكثر الجامعات نشاطا في مجال البحث. تم إنشاء وحدتين بحثيتين في عام 2011، واحدة متخصصة في الضوئيات، أما الثانية فتتضمن مواد ناشئة كمجال بحثي.

وتمت الموافقة على أثنين وأربعين (42) مخبرا للبحوث. غالبية هذه المختبرات في العلوم والتكنولوجيا.

وقد تميزت جامعتنا، على وجه الخصوص، من حيث نوعية وكمية البحوث المنشورة في المجلات المشهورة والمعروفة. وتحتل جامعتنا المرتبة الرابعة على المستوى الوطني من حيث الإنتاج العلمي. بالاضافة إلى العديد من هياكل الدعم و المرافق فضلا عن مزرعة تجريبية.

الفرع الثاني: الشراكة الوطنية

1- مع الجامعات الوطنية يتم التعاون مع الجامعات الوطنية من خلال:

- إنشاء مدارس الدكتوراه،
- تبادل الاساتذة،
- الإشراف على الخريجين،

2- مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي: تم التوقيع على عدد من الاتفاقات مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين (الجزائر تليكوم، مجموعة بن حمادي، غرفة التجارة، BCR، مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة.....).

الفرع الثالث: التعاون الدولي

1- التدريب: في إطار التعاون، تجمع بعض التشكيلات: هندسة المواد (بالتعاون مع جامعة ستراسبورغ على سبيل المثال). توفر جامعتنا التدريب ل 267 طالب أجنبي (الدول العربية والأفريقية).

كجزء من تدريب الدكتوراه، وعدد كبير من أطروحات الإشراف المشترك (26 أطروحة) قيد التنفيذ تم دعمها بالفعل.

2- البحث: بالإضافة إلى التعاون مع مختلف المختبرات الوطنية، قامت جامعة فرحات عباس بتطوير اتفاقيات تعاون مع الجامعات الأجنبية:

Clermont Ferrant, Rennes, Bordeaux, Alexandrie, Alep, Jena, Reims, Strasbourg, Lyon, Mohamed V et Rabat-Souissi au Maroc,...

- حاليا، جامعة سطيف لديها أكثر من 200 مشروع بحثي (نيبرو) التي وافقت عليها.
- مشاريع التعاون هي 6: الجزائرية الفرنسية (3)، الجزائرية التونسية: 1، الجزائرية الإسبانية: 2.

المبحث الثاني: إدارة الجودة، الأخلاقيات والأداب بالجامعة

نسعى من خلال هذا المبحث إلى ابراز واقع الجودة بالجامعة، من خلال ابراز مهام وأعمال "خلية الجودة" المتواجدة على مستوى رئاسة الجامعة، كما نحاول عرض ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية.

المطلب الأول: الجودة بالجامعة وتقييم برامج خلية الجودة

سوف نحاول من خلال هذا المطلب تقديم خلية الجودة بالجامعة وأهم مسؤولياتها وأنشطتها بالاضافة إلى أهم البرامج والأنشطة التي تقوم بها، كما نحاول عرض أهم محاور إدارة الجودة بالجامعة.

الفرع الاول: خلية الجودة بالجامعة، المسؤوليات والمهام

1-تقديم خلية الجودة بالجامعة: تساعد خلية الجودة على تطوير "دليل" للجودة، وتوجيه التقييمات التي سيكون على الجامعة تنفيذها. وهي مسؤولة عن تيسير تحليل التقييمات.

وتراقب الخلية الوثائق الصادرة عن مختلف الهيئات الوطنية والدولية المتخصصة في ضمان الجودة. وعلى هذا الأساس، تقوم بتطوير إجراءات التقييم والأوراق والمستندات اللازمة للتقييم الداخلي.

وتساهم الخلية في نجاح واستدامة تجربة الجامعة في ممارسة "ضمان الجودة" وتسهم في أي عمل محلي أو إقليمي أو وطني في مجال ضمان الجودة.

وتعمل الوحدة على تعزيز التواصل داخليا وخارجيا، وتبذل كل جهد ممكن للمشاركة في مختلف الفعاليات الميدانية ونشرها في المجلات العلمية في هذا المجال.

2-مسؤوليات مدير ضمان الجودة: تتمثل مسؤوليات مدير ضمان الجودة بالجامعة في النقاط التالية:[1]

- تعمل الهيئة كمسهل لوحدة ضمان الجودة. فهو يجمع كل الوسائل لضمان حسن سير عملها؛
- مسؤول الجودة هو المسؤول عن واجهة الجودة بين إنشاء العضوية ولجنة تنفيذ ضمان الجودة في التعليم العالي؛
- تعزز خلية الجودة أي موقف يهدف إلى تحسين التقييمات المختلفة التي سيتعين على المؤسسة القيام بها؛
- ويتعين على القائمين على خلية الجودة أن يقدموا للمقيمين الخارجيين أية معلومات مفيدة وإبلاغهم بأي صعوبات تواجههم؛
- ستشارك خلية الجودة في إعداد تقارير التقييم. وسيكفل التحقق من صحتها ونشرها وحفظها؛
- يضمن مدير الجودة التوعية والمعلومات والتسهيل (إعداد الوثائق وتنظيم الاجتماعات وما إلى ذلك)؛
- تنسق الجودة بين مختلف أعضاء الخلية على مستوى المؤسسة وبينها وبين مديري المؤسسة وهياكلها.

[1]- وثائق خلية الجودة للجامعة من الموقع الرسمي للجامعة http://www.univ-setif.dz/CAQ /

الفرع الثاني: عرض تقييم برامج الجودة للجامعات وأهم الأنشطة

1-تقييم البرامج: وبالإضافة إلى استخدامها في صنع القرار على الصعيد السياسي، قد يكون لتقييم البرامج استخدامات أخرى، منها:

- تحسين تنفيذ البرامج،
- وضع أهداف أوضح لهذه البرامج،
- جمع معلومات أكثر تحديدا عن احتياجات العميل و
- توليد تفكير مدروس حول برنامج (والتي قد لا تعمل حتى وقت لاحق).

ويهدف تقييم البرامج في المساعدة على:

- إعداد الجامعة لتصبح رائدة في مجال ضمان الجودة (**AQ**)؛
- مساعدة الجامعة على تطوير رؤية واسعة لتحسين اتساق تقييم البرنامج داخل المؤسسة؛
- تزويد المؤسسة الجامعية بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة لخلق الزخم في وتشجيع هيئات المعلمين والإداريين والطلاب على تبني عملية التحسين المستمر؛

2-أهم الأنشطة: تمثلت أهم الأنشطة التي قامت بها خلية الجودة لعام 2014 (حسب المعلومات التي تحصلنا عليها، كان آخرها أنشطة 2014)، في:

- تحديث الصفحة الالكترونية الخاصة بخلية الجودة المتواجدة على الموقع الرسمي للجامعة؛
- المشاركة بمداخلة شفوية في الملتقى الجزائري-الكندي حول ضمان الجودة (تلمسان -فيفري)؛
- عرض حول ضمان الجودة في الجامعة (سطيف- مارس)؛
- مشاركة اللجنة العلمية لضمان الجودة في ملتقى وطني حول توطين ضمان الجودة في الجامعات الجزائرية (عنابة أفريل)؛
- عرض مخطط العمل للجامعة في الملتقى الدولي المنظم من قبل البنك الدولي حول حوكمة الجامعات وضمان الجودة (تونس- جوان)؛

الفرع الثالث: محاور ادارة الجودة بالجامعة

تسعى خلية الجودة إلى متابعة سيرورة التدقيق والتقييم الداخلي للمجالات التالية:

1- الحوكمة؛

2- التكوين؛

3- البحث؛

4- التعاون والعلاقات الدولية؛

5- التقارب مع العالم السوسيو-اقتصادي؛

6- الحياة في الجامعة؛

7- البنى التحتية.

تقوم خلية الجودة بتقييم هذه المجالات من خلال استبيانات في شكل جداول، تبين هذه الجداول المجال، المراجع، المعايير، المؤشرات، الأسئلة والأجوبة، والشكل التالي يعطي أمثلة حول المجالات والمراجع.

جدول رقم (15): مجالات تقييم إدارة الجودة بالجامعة

المجال	المراجع	المعايير	المؤشرات	الأسئلة	الأجوبة
الحوكمة Gouvernance	**1-تملك الجامعة نظام معلومات**				
	2-تضع الجامعة شروط لإعداد سياسات الحوكمة				
	3-تضع الجامعة تنظيما يضمن قيادة مكوناتها وخدماتها				
	4-لدى الجامعة وظائف دعم لمهامها وأدوات لتسييرها				
التكوين Formation	**1-تقوم الجامعة باعداد وتنفيذ البرامج بما يتلائم ومهامها**				
	2-تقوم الجامعة بوضع الوسائل الملائمة من أجل متابعة الطلبة				
	3-تُراجع الجامعة وتقيّم دوريا تعليمها				
	4-تضمن الجامعة التلائم في التحكم في المعارف والتمهين لطلبتها؛				
	5-تطور الجامعة آليات التوجيه والاندماج المهني لطلبنها؛				
	6-تضع الجامعة تكوين الدكتوراه من أجل ضمان تكوين المدربين (Formateurs)				
	7-تضع الجامعة آليات من أجل التكوين طوال فترة الحياة				
البحث	**1-تنظم الجامعة، تهيكل وتطور من**				

Recherche	**البحث**				
	2-تضع الجامعة استراتيجية للعلاقات والشراكات العلمية				
	3-تثمن الجامعة بحثها العلمي				
الحياة في الجامعة La vie à l'Université	**1-تضع الجامعة أدوات الاستقبال والتوجيه وكل ما يتعلق بالطلبة والعمال**				
	2-تطور الجامعة سياسة للأنشطة الثقافية والرياضية				
	3-تسهر الجامعة على جودة ظروف الحياة، العمل، والدراسة لأعوان الجامعة (الصحة، النظافة والأمن...)؛				
	4-المسؤولية الاجتماعية للجامعة (الاخلاقيات، تكافؤ الفرص، التنمية المستدامة...)				
التعاون والعلاقات الدولية Coopération et Relations Internationales					
التقارب السوسيو-اقتصادي Rapprochement Socio-économique					
البنى التحتية Infrastructure					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق خلية الجودة للجامعة

المطلب الثالث: الحوكمة وميثاق الاخلاقيات بالجامعة

شهدت الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال، إلى يومنا هذا نموّا معتبرا من حيث انتشارها عبر أنحاء البلاد .ويتجلى ذلك في توسع شبكة المؤسسات الجامعية، و تزايد أعداد الطلبة والخرّيجين، وتنوع فروع التكوين وتخصصاته وبرامج البحث العلمي وأنشطته. إن ضخامة الإنجازات المحققة والوتيرة المتسارعة لتطور الجامعة، حتى وإن كان ما ينتظر إنجازه مزال معتبرا لبلوغ المعايير العالمية الدولية، قد أسفرت عن اختلالات عدّة في مجال النوعية والفعالية، وفي مجال احترام معايير النشاط الأكاديمي والتحكم في صيرورة تحسين أدائه؛ ويعود ذلك أساسا إلى كون الجامعة تقوم بمهامها في محيط اجتماعي واقتصادي ومؤسساتي عرف هو الآخر تغيّرات عميقة وسريعة تستدعي ضرورة إعادة ترسيخ مبادئ عامة، وإعادة إرساء قواعد تسيير كفيلة، في الوقت ذاته، بتعزيز مصداقية الجامعة البيداغوجية والعلمية، وضمان مشروعيتها.

لقد بات لزاما على أفراد الأسرة الجامعية، والحالة هذه، الاتفاق على المسعى الأخلاقي والمنهجي المؤدي إلى إقرار سلوكات وممارسات جامعية مثلى في مجاليْ آداب المهنة وأخلاقياتها، ومحاربة ما يلحقها من انحرافات.

يؤكد ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية، المنبثق عن اجتماع واسع للأسرة الجامعية، على مبادئ عامة مستمدة من المقاييس العالمية، وعلى قيم خاصة بمجتمعنا، يُشترط فيها أن تكون محرّكا لمسعى التعلّم ومجسدة لميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.

إن هذا الميثاق يمثل، إذن أداة تعبئة وأداة مرجعية لتسطير المعالم الكبرى التي توجهها الحياة الجامعية، كما يمثل أرضية تُستهم منها القوانين الضابطة للآداب والسلوك وأشكال التنظيم المكرّسة لها.[1]

الفرع الأول: المبادئ الأساسية لميثاق الأخلاقيات و الآداب الجامعية.

1-النزاهة و الإخلاص: إن السعي لتحقيق الأمانة والنزاهة يعني رفض الفساد بجميع أشكاله، ولا بد أن يبدأ هذا السعي بالذات قبل أن يشمل الغير .وهكذا فإن تطوير آداب السلوك وأخلاقيات المهنة يجب أن يتجسد في ممارسات مثالية.

2-الحرية الأكاديمية: لا يمكن تصوّر نشاطات التعليم والبحث في الجامعة بدون الحرية الأكاديمية التي تعتبر الركن الأساس لهذه النشاطات .فهي تضمن، في كنف احترام الغير والتحلي بالضمير المهني، التعبير عن الآراء النقدية بدون رقابة أو إكراه.

3-المسؤولية والكفاءة: إنّ مفهومي المسؤولية والكفاءة متكاملين ويتعزّزان بفضل تسيير المؤسسة الجامعية تسييرا قائما على الديمقراطية والأخلاق .وعلى المؤسسة الجامعية أن تضمن التوازن الجيّد بين ضرورة فعالية دور الإدارة،

[1]- **ميثاق الأخلاقيات والاداب الجامعية**، جامعة سطيف1، 2014، ص،ص: 1-8.

وتشجيع مساهمة الأسرة الجامعية بإشراكها في صيرورة اتخاذ القرار، ومع التأكيد على أنّ المسائل العلمية تبقى من صلاحيات الأساتذة الباحثين دون سواهم.

4-الاحترام المتبادل: يرتكز احترام الغير على احترام الذات.لذا يجب على أفراد الأسرة الجامعية الامتناع عن جميع أشكال العنف الرمزي والمادي واللفظي وينبغي أن يعامل بعضهم بعضا باحترام وإنصاف، وبصرف النظر عن المستوى الهرمي لكل واحد منهم.

5-وجوب التقيد بالحقيقة العلمية والموضوعية والفكر النقدي: يرتكز السعي للمعرفة ومساءلتها وتبليغها على مبدأين أساسيين يتمثلان في تقصّي الحقيقة واعتماد الفكر النقدي.

إن وجوب التقيّد بالحقيقة العلمية يفترض الكفاءة، والملاحظة النقدية للأحداث، والتجريب، ومقارنة وجهات النظر، و ووجاهة المصادر، والصرامة الفكرية .لذا يجب أن يقوم البحث العلمي على الأمانة الأكاديمية.

6-الإنصاف: تمثل الموضوعية وعدم التحيّز شرطين أساسين لعملية التقييم والترقية والتوظيف والتعيين.

7-احترام الحرم الجامعي: تساهم جميع فئات الأسرة الجامعية بسلوكياتها في إعلاء شأن الحريات الجامعية حتى تضمن خصوصيتها وحصانتها، وتمتنع عن المحاباة، وعن تشجيع الممارسات التي قد تمس بمبادئ الجامعة وحرياتها وحقوقها .وعلى الأسرة الجامعية تجنب كل نشاط سياسي متحزب في رحاب الفضاءات الجامعية.

الفرع الثاني: الحقوق والالتزامات

1-حقوق والتزامات الأستاذ الباحث في التعليم العالي: للأستاذ الباحث دور في تكوين إطارات الأمة والمساهمة بواسطة البحث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .ولكي يتمكن من الاضطلاع بمهامها، على الدولة أن تضمن له وسائل العيش الكريم، وعليها أن تؤمّن له الوظيفة في مختلف المؤسسات العمومية للتعليم العالي.

1.1-حقوق الأستاذ الباحث: على مؤسسات التعليم العالي أن تؤمّن التوظيف في سلك الأساتذة الباحثين على أساس التأهيل الجامعي والخبرة المشترطة لا غير .و ينبغي لها أن تتخذ جميع التدابير الكفيلة بضمان حقّ التدريس للأستاذ الباحث في مأمن من كل تدخل طالما التزم بمبادئ الأخلاقيات والآداب الجامعية.

ولا بد أن يعتمد، في جميع المسائل المتعلقة بتحديد وتفعيل برامج التعليم والبحث، والأنشطة شبه الجامعية، وتخصيص الموارد، في طار التنظيم المعمول به، على آليات شفافة.

ويجب أن يستجيب الأستاذ الباحث لجميع مستلزمات الاحترام النجاعة إذا ما دُعي للقيام بوظائف إدارية.

تعتبر عمليات تقييم و تقدير أنشطة الأستاذ الباحث جزءا لا يتجزأ من مسار منظومة التعليم و البحث.

ولا بد أن يقتصر التقييم على معايير التقدير الأكاديمية لنشاطات التدريس والبحث، والنشاطات الاحترافية ذات العلاقة بالجامعة.

يستفيد الأستاذ الباحث من شروط عمل ملائمة، ومن الوسائل البيداغوجية والعلمية الضرورية التي تسمح له بالتفرغ لمهامه، وكذا من الوقت الكافي للاستفادة من تكوين مستمر، وتجديد دوري لمعلوماته.

يجب أن يكون الراتب الممنوح متماشيا مع الأهمية التي تكتسيها هذه الوظيفة، ومع من يضطلع بها في المجتمع في إطار تكوين النخبة، ومع أهمية جميع أنواع المسؤوليات التي يتحملها الأستاذ الباحث بمجرد مباشرة وظيفته.

أ- التزام الأستاذ الباحث: يجب أن يكون الأستاذ الباحث مثالا للكفاءة وحسن الخلق والنزاهة والتسامح، وأن يقدم صورة مثالية للجامعة.

على الأستاذ الباحث، على غرار باقي أفراد الأسرة الجامعية، احترام مبادئ أخلاقيات وآداب المهنة الجامعية المذكورة أعلاه .كما يجب عليها أثناء ممارسة مهامه التصرف بعناية، وفعالية، وكفاءة، ونزاهة، واستقلالية، وأمانة، وحسن نية، خدمة للمصلحة العليا للمؤسسة الجامعية.

في حالة ارتكاب الأستاذ الباحث خطأ مهنيا ومثوله أمام الهيئات التأديبية المخوّلة، يمكن هذه الأخيرة، حسب درجة خطورة الخطأ المرتكب، وفي ظل احترام الإجراءات التأديبية التي يقرّها التنظيم المعمول به، أن تقترح عقوبات قد تصل إلى التجريد من صفة الأستاذ الباحث الجامعي.

تتمثل المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتق الأستاذ الباحث في الاضطلاع التام بالوظائف الجامعية. وفي هذا الصدد عليه بـــ:

- الاجتهاد من أجل الامتثال، ما أمكن، للمعايير العليا في ممارسة نشاطه المهني؛
- السّهر على احترام سرّية مضمون المداولات والنقاشات التي تدور في الهيئات التي يشارك فيها؛
- التحلي بالضمير المهني أثناء القيام بمهامه؛
- المشاركة في ديناميكية عملية تقييم النشاطات البيداغوجية والعلمية في جميع المستويات؛
- تكريس مبدأ الشفافية وحق الطعن؛
- عدم التعسف في استعمال السلطة التي تمنحها إياه مهنته؛
- الامتناع عن تسخير الجامعة لقضاء أغراض شخصية.؛
- التسيير الأمين لكل الاعتمادات المالية الموكلة إليه في إطار الجامعة، أو نشاطات البحث أو أي نشاط مهني آخر؛
- صيانة حريته في العمل بوصفه جامعيا؛
- الاستعداد للاضطلاع بالمهام المرتبطة بوظيفته؛
- التصرف كمحترف في التربية عن طريق الاطلاع على المستجدات، والسهر على التحيين المتواصل لمعارفه وطرائقه في التدريس والتكوين، والقيام بالتقييم الذاتي مع البرهنة على الحس النقدي والاستقلالية، والدراية التامة بتحّمل المسؤولية؛

- القيام بالتدريس والبحث تماشيا مع المعايير الأدبية والمهنية العالمية بعيدا عن جميع أشكال الدعاية والاستمالة المذهبية . وبهذا يكون الأستاذ الباحث مطالبا بتقديم تعليم ناجع، بقدر ما تسمح به الوسائل التي وفرتها له مؤسسات التعليم العالي، في جوّ من العدل والإنصاف اتجاه جميع الطلبة بدون أي استثناء، مشجعا التبادلات الحرّة للأفكار بينهم، ومستعدا لمرافقتهم عند الحاجة؛
- -الامتناع عن كل أشكال التمييز على أساس الجنس، أوالجنسية، أوالانتساب الإثني، أوالوضع الاجتماعي،أوالانتماء الديني، أوالآراء السياسية، أوالإعاقة والمرض؛
- تقديم عرض واضح للأهداف البيداغوجية لمقرّره الدراسي، واحترام قواعد التدرج البيداغوجي(دورات الاختبارات، مدّة الامتحانات، سلّم التنقيط، مراجعة الوثائق وتصحيحها، استقبال الطلبة قبل ضبط العلامات بصفة نهائية.)
- التمكن من تقييم أداء الطلبة تقييما موضوعيا؛
- توجيه نشاطاته في الخبرة والاستشارة نحو أعمال كفيلة بإثراء مادتها التعليمية، والمساهمة في إعطاء دفع لأبحاثه؛
- تأسيس بحوثه على رغبة صادقة في المعرفة مع الاحترام التام لمبدأ الحجة والموضوعية في الاستدلال.؛
- -احترام أعمال البحث الخاصة بزملائه الجامعيين والطلبة، و ذكر أسماء المؤلفين .وعليه، فإن السرقات العلمية، تعدّ من الأخطاء الجسمية غير المبررة التي يمكن أن تؤدي إلى الطرد؛
- المساهمة في احترام الحريات الأكاديمية لبقية أعضاء الأسرة الجامعية، والقبول بالمجابهة الشريفة لوجهات النظر على اختلافها؛
- التحلي بالإنصاف وعدم التحيّز في التقييم المهني والأكاديمي لزملائه.

2- حقوق وواجبات الطالب في التعليم العالي: يجب توفير كل الشروط الممكنة للطالب حتى يتسنى له الارتقاء بمستواه بطريقة متناسقة في مؤسسات التعليم العالي .وهكذا، فإن له حقوقا لا تأخذ دلالاتها إلا إذا رافقها التحلي بالمسؤولية التي تتجسد في عدد من الواجبات.

أ- حقوق الطالب: تتمثل فيما يلي:

- للطالب الحق في تعليم جامعي وتكوين في البحث ذويْ نوعية، وعليه، فإن له الحق في الاستفادة من تأطير نوعي يستعمل طرائق بيداغوجية عصرية ومُكيّفة.
- للطالب الحق في أن يحظى بالاحترام والكرامة من قبل الأسرة الجامعية.
- يجب ألا يخضع الطالب لأي تمييز له علاقة بالجنس أو بأية خصوصيات أخرى.
- للطالب الحق في حرية التعبير والرّأي، على أن يتّم ذلك في إطار احترام التنظيمات التي تحكم سير المؤسسات الجامعية.
- -يجب أن يسلم للطالب برنامج الدروس في بداية كلّ فصل، وأن توضع تحت تصرفه الدعائم التعليمية (المصادر والمراجع و المطبوعات، ...)

- للطالب الحق في تقييم منصف وعادل وغير متحيّز.
- يجب أن يتمّ تسليم الطالب العلامات مرفقة بالتصحيح النموذجي وسلّم التنقيط الخاص بموضوع الامتحان .كما له الحق، عند الاقتضاء، في الاطلاع على وثيقة الامتحان على أن يكون ذلك في حدود الآجال المعقولة التي تحددها اللجان البيداغوجية.
- للطالب الحق في الطعن إذا ما أحس بإجحاف في حقه عند تصحيح امتحان معيّن.
- للطالب في مرحلة ما بعد التدرج الحق في تأطير جيد، وفي الاستفادة من وسائل الدعم لإنجاز بحثه.
- -للطالب الحق في الأمن والنظافة والوقاية الصحية اللازمة في الجامعات وفي الإقامات الجامعية على حدّ سواء.
- يختار الطالب ممثليهم في اللجان البيداغوجية دون قيد أوضغط .كما يمكن للطالب أن يؤسس جمعيات طلابية على ألا تتدخل هذه الأخيرة في التسيير الإداري للمؤسسات الجامعية.

2.2- واجبات الطالب: تتمثل واجبات الطالب في:

- على الطالب احترام التنظيم المعمول به.
- على الطالب احترام كرامة وسلامة أعضاء الأسرة الجامعية.
- على الطالب احترام حق أعضاء الأسرة الجامعية في حرية التعبير.
- على الطالب احترام نتائج لجان المداولات.
- على الطالب أن يقدم معلومات سليمة ودقيقة عند قيامه بعملية التسجيل، وأن يفي بالتزاماته الإدارية اتجاه المؤسسة.
- على الطالب أن يتصف بالحس المدني وحسن الخلق في سلوكهم.
- على الطالب ألا يلجأ أبدا إلى الغش أوسرقة أعمال غيره.
- على الطالب الحفاظ على الأماكن المخصصة للدراسة والوسائل التي يتم وضعها تحت تصرفهم، واحترام قواعد الأمن والنظافة في كامل المؤسسة.
- -يتم إعلام الطالب، بشكل رسمي، بالأخطاء المنسوبة إليها. وتستمد العقوبات المتخذة ضده من التنظيم المعمول به ومن النظام الداخلي لمؤسسة التعليم العالي .ويعود اتخاذ هذه الإجراءات إلى المجلس التأديبي .ويمكن أن تصل العقوبات إلى الطرد النهائي من المؤسسة.

3-حقوق والتزامات الموظفين الإداريين والتقنيين في لتعليم العالي: لا يعتبر الأستاذ الباحث والطالب العنصرين الفاعلين الوحيدين في الجامعة، بل يرتبطان ارتباطا وثيقا بالموظفين الإداريين والتقنيين التابعين للمؤسسات الجامعية، الذين لديهم، بدورهم، حقوق ترافقها التزامات.

أ-حقوق الموظفين الإداريين والتقنيين: تتمثل في:

- يجب أن يُعامل الموظفون الإداريون والتقنيون بطريقة تضمن لهم الاحترام والتقدير والإنصاف على غرار باقي الأفراد الفاعلين في التعليم العالي.
- يحق للموظفين الإداريين والتقنيين، أثناء عمليات التوظيف والتقييم والتعيينات والترقية، أن يحظوا بمعاملة موضوعية وغير متحيّزة.
- يجب ألا يتعرض الموظفون الإداريون والتقنيون لأية مضايقات ولا تمييز في عملهم.
- يستفيد الموظفون الإداريون والتقنيون من الظروف الملائمة التي تسمح لهم بالقيام بمهامهم على أحسن وجه. وفي هذا الصدد يستفيدون من التكوين المتواصل و التحسين الدائم لمؤهلاتهم.

ب-واجبات الموظفين الإداريين والتقنيين: تتمثل مهمة الموظفين الإداريين والتقنيين في توفير أفضل الظروف التي تسمح للأستاذ الباحث بأداء وظيفة التعليم والبحث المنوطة به على أكمل وجه، وتوفير كل أسباب النجاح للطالب في مساره الجامعي.

إن هذه المهمة التي تُعدُّ جزءا من الخدمة العمومية التي تضمنها المؤسسات الجامعية عن طريق موظفيها الإداريين والتقنيين، ينبغي أن تتم في إطار احترام القيم الأساسية للوظيفة العمومية المتمثلة في الكفاءة وعدم التحيّز والسلامة والاحترام والسرية و الشفافية والأمانة .وتعتبر هذه المعايير بمثابة مبادئ كبرى يجب على كل الموظفين الإداريين والتقنيين السهر على احترامهم وترقيتهم، خاصة منها:

- **الكفاءة** :يؤدي الموظفون الإداريون والتقنيون مهامهم باحترافية، وهم مسؤولون عن قراراتهم وأفعالهم وكذا عن الاستعمال الحكيم للموارد و المعلومات التي توضع تحت تصرفهم.
- **عدم التحيّز** :يتحلى الموظفون الإداريون والتقنيون بالحيادية والموضوعية، ويتخذون قراراتهم في إطار احترام القواعد المعمول بها ومعاملة الجميع بطريقة منصفة .كما يؤدون وظائفهم بعيدا عن أي اعتبارات حزبية ، وعن أي شكل من أشكال التمييز.
- **النزاهة** :يتصرف الموظفون الإداريون و التقنيون بطريقة عادلة ونزيهة، ويتفادون كل وضعية يكونون فيها مدينين لأي شخص قد يؤثر عليهم بطريقة غير شرعية أثناء أدائهم لمهامهم.
- **الاحترام** :يعبر الموظفون الإداريون والتقنيون عن تقديرهم اتجاه كل الأشخاص الذين يتفاعلون معهم أثناء أدائهم لمهامهم، ويبدون استعدادهم لمجاملتهم والإصغاء لهم ، والتكتم حول المعلومات التي تخصهم، و يمتنعون عن أي تماطل في القيام بمهامهم.

و يجب أن تحاط كل مجالات الاختصاص بنفس القدر من الاحترام .وهكذا، فإنهم على هؤلاء الموظفين أن يمتنعوا عن كل تدخل في الأفعال البيداغوجية والعلمية .وعلى الهيئات الإدارية لمؤسسات التعليم العالي أن تمتنع بدورها عن أي تدخل في هذه المجالات.

- **السرية** :يجب أن تخضع الملفات الإدارية والتقنية و البيداغوجية والعلمية لواجب الكتمان.
- **الشفافية** :يؤدي الموظفون مهامهم ومختلف الأعمال المستمدة منها بطريقة تسمح بضمان سيولة المعلومات المفيدة لأعضاء الأسرة الجامعية، و بالتأكيد من الممارسات المهنية الحسنة.
- **حسن الأداء** :يجب أن تخضع الخدمة العمومية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، عن طريق موظفيها الإداريين والتقنيين، لمعايير النوعية التي تستلزم وجوب معاملة الأشخاص المعنيين بكل تقدير واعتبار.

ويعني ذلك عمليا، إلزامية معاملة الأستاذ والطالب بتبني تصرفات تتسم باللطف والتهذيب من قبل المستخدمين الإداريين والتقنيين .يستدعي هذا الأمر قيام الإداريين والتقنيين بالمهام الموكلة لهم على جناح السرعة عند معالجة الملفات المنوطة بهم والتي تتعلق بالأساتذة والطلبة على حدّ سواء، وتسليمهم ما يطلبونه من المعلومات التي يحق لهم الاطلاع عليها.

المبحث الثالث: مشروع الجامعة المسؤولة اجتماعيا لجامعة سطيف (برنامج 2017-2019)

على غرار باقي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، فإن جامعة فرحات عباس سطيف 1 مدعوة اليوم أكثر من ما مضى، من جهة إلى تحسين نوعية ما تقدمه من أجل الرفع من كفاءات و مؤهلات خريجيها، و من جهة أخرى إلى الذهاب نحو بحث فعال لفائدة القطاع الاقتصادي والاجتماعي الذي يتنظر منه زيادة عروض التشغيل لفائدة الإطارات على وجه الخصوص.

كيف يمكن تحقيق هذين الهدفين في وقت وجيز نسبيا ؟ هذا هو التساؤل الذي حاولت الإدارة الجديدة لجامعة فرحات عباس سطيف 1 الإجابة عليه.

مع وعيه التام بحقيقة أن هذه الجامعة العمومية تواجه ظاهرة التعداد الهائل وأنها ستواصل خلال السنوات المقبلة استقبالها لعدد كبير من الطلبة، يحاول الفريق الجديد وضع استراتيجية تنمية تأخذ بعين الاعتبار التحدي السابق وما تتمتع به هذه الجامعة من مؤهلات و مقدرات.

و قد تم وضع المقاربة الأولى بمناسبة انعقاد ملتقى "بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط" الذي نظمه البنك الدولي ببيروت من 12 إلى 14 ماي 2015 حيث شهد تقديم مخطط هذه الاستراتيجية على شكل عرض.

المطلب الأول: استراتيجية تطوير جامعة سطيف1 –نحو تكييف نموذج حوكمة متعدد الأبعاد–[1]

نموذج الحوكمة الذي تتصوره جامعة سطيف1 تشكلها ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في: الموازنة ما بين التكوين والتطوير، التداخل ما بين العلوم، التنمية المستدامة، قابلية التوظيف للخريجين، وفيما يلي سنقوم بعرض كل عنصر من هذه العناصر على حدى.

الفرع الأول: الموازنة ما بين (التكوين–التطوير)

لا يمكن لأي شخص أن ينكر أن التدريب لا يكون مفيدا إلا إذا استوفى احتياجات تحسين مستوى معيشة الأفراد والمجتمع ككل. ومن هذا المنظور، يجب أن يكون اهتمامنا هو ضمان أكبر قدر ممكن من الاتساق بين نشاط البحث في التعليم والجامعة والأنشطة الاقتصادية السائدة في منطقتنا.

وبهذه الروح، يجب أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت جميع الدورات التي تدرس اليوم داخل جامعة سطيف 1، وهذا يعني أن من بين 127 ليسانس والماستر، فقط 8 مهنية منها تلبي جميع احتياجات التنمية المستهدفة؟ وعلى نفس المنوال، من الضروري تصنيف المختبرات القائمة البالغ عددها 39 مختبرا من نفس العائلة وتحديد تلك التي يمكن أن تتناسب مع النسيج الأولي في النسيج الاقتصادي المحلي. ومن ثم يتبين أن النهج من حيث المجموعات ضروري، كما حدث

[1] Rectorat UFAS1, **Eléments d'orientation pour un Développement Durable de l'Université Ferhat ABBAS Sétif1. Vers une Université Socialement Responsable,** UFAS1, Setif, Novembre 2016, pp : 32-77.

بالنسبة لصناعة البلاستيك، والأعمال التجارية الزراعية، والميكانيك، وما إلى ذلك. وعلى نفس المنوال، يجب أن يأخذ النهج في الاعتبار المواقع الصناعية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

كما يجب تشجيع المختبرات على مساعدة الشركات على التغلب على العقبات التي تعوق تنميتها، الأمر الذي يتطلب أيضا تدريبا كافيا. والواقع أنه لا ينبغي لنا أن ندرب من أجل التدريب وإنما تحسين المستوى العام لعيش السكان، ومن ثم تنفيذ استراتيجية لعروض التدريب المصاحبة للجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية.

ولا يضمن هذا النهج فائدة الدورات المفتوحة فحسب، بل يقلل أيضا من مخاطر الخطأ ويوزعها على نحو عادل، مع تمكين جميع أصحاب المصلحة، والجامعة وشركائها، من التقدم معا. ويتيح هذا النهج أيضا تخفيض تكاليف التدريب في مرحلة الأزمات، لأننا متأكدون من أن العمل معا يعني أننا شكلنا الملامح التي نحتاج إليها حقا.

هل هذا يعني، إذن، أن التكوين الأكاديمي، وبطبيعة الحال، والبحوث الأساسية لا طائل منه؟ لا!

فالتكوين الأكاديمي والنظري أمر لا غنى عنه للتكوين المهني الذي يدعم بدوره احتياجات المؤسسات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المباشرة. ومن الصحيح أن القانون الجديد المتعلق بالبحث يعطي نفس فرص التقدم والهيبة للطلاب الذين اختاروا التكوين المهني.

يأتي التكوين الأكاديمي في اتجاه المصب من التدريب الأكاديمي الذي يحاول وضع النظرية وتعميم الأساسيات. وبالتالي يجب أن يكون التدريب ذهابا وإيابا بين التدريب الأكاديمي والتدريب المهني دائما ولا ينبغي الفصل بينهما.

كما أن ضمان التوازن بني التكوين والتوظيف هو أيضا مسألة تنسيق نظام التكوين ككل (التعليم والتعليم العالي) الذي يقوم على التدريب المهني. في الواقع، السؤال الذي يطرح نفسه، كيف لخريج الجامعة، غير المشبع بالتكوين والمعرفة المقدمة في مراكز التكوين المهني، أن يندمج بسرعة، دون نزاع أو استجواب أو حتى صراع، مع الشركة ؟ والقلق، إذن، هو التنمية المتناغمة للمؤسسة، ومركز إنتاج الثروة، ورفع مستوى المعيشة العام للمجتمع.

الفرع الثاني: الطبيعة متعددة التخصصات للعلوم

يتمثل العنصر الثاني في ضمان تدفق وتوطيد المعلومات العلمية داخل المؤسسة التعليمية نفسها. في الواقع، في كثير من الأحيان واحد أو اثنين أو حتى بعض التخصصات العلمية ممتازة تظهر في البيئة "العلمية" الداكنة. وبالتالي فإن هذه التخصصات والفروع التعليمية تعتبر "ممتازة" ، وليس لها تأثير على جزء كبيرة من الفروع التعليمية الأخرى التي يمكن وصفها بأنها "ملاذات آمنة"، مكلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بمعنى أنها تعزز الاقصاء. ولمعالجة الفشل، يجب اعتبار الطبيعة المتعددة التخصصات للعلوم الحل المناسب.

إن توفير التكوين الأكاديمي المشترك بين اثنين على الأقل من التخصصات لا يتيح فقط توسيع المجال المعرفي من خلال الحصول على "المنتجات الهجينة" (على سبيل المثال، تخصصين في واحد)، ولكن أيضا لخلق أنشطة جديدة في مجال التنمية الاقتصادية. ، وظائف جديدة تعطي هويتها وشرعيتها للجامعة.

إن تعقيد وتنوع التدريب له الأثر المباشر لتنويع نظم الإنتاج وظهور منتجات جديدة على مستوى الشركة. مصطلح "منتجات جديدة" يعني أنه كان هناك الابتكار وهذا الأخير تم بحثه من قبل التكوين، وإنما هو أيضا ابتكار الذي يؤدي إلى ظهور منتجات جديدة والذي يضع الشركة في سياق المنافسة، ويسمح لها بفتح أسواق جديدة ومن ثم تطويرها بسرعة وكفاءة وخلق فرص عمل جديدة وفقا لذلك.

ومن الواضح أنه إذا أتيحت لجميع الشركات الفرصة لإنشاء مخابر الجودة والابتكار الخاص بها، فإن أيا منها لن تحتاج إلى الاتصال بالجامعة والمختبرات ومراكز البحوث لأن موظفيها يعملون ضمن فريق في حالة متعددة التخصصات. ومع ذلك، ففي منطقة سطيف لم تكن جميع الشركات، حتى الكبيرة منها، مجهزة بمرافق بحثية كافية. بعضها صغير أو صغير جدا، والبعض الآخر يخضع لنظام إدارة الأسرة وهو ليس مشجعا دوما للابتكار، وعليه فمن الضروري ضمان التكوين المهني المتعدد التخصصات على مستوى الجامعة.

الفرع الثالث: المشاركة

إن المشاركة التي نشير إليها هي في المقام الأول غير مهتمة ويرتبط عمل الهياكل التي تؤمنها الجامعة تهدف إلى ظهور ديناميكية جديدة قادرة على مساعدة وتنوير مسؤولي الجامعات في تعريف التوجهات العالمية والإدارة اليومية للجامعة. وينبغي أن يشجع المسؤولون الذين سيأخذون في الحسبان المقترحات المقدمة من القاعدة. والواقع أن هذه النبضات تسمح بإثراء مستودع القرارات في الوقت نفسه الذي تحدده.

تصبح المشاركة ضرورية لأن إشراك المزيد من الناس لتنفيذ مشروع الجديد للجامعة يمكن أن تجد حلول أكثر ملاءمة لقضايا التنمية. وبفضل العمل التطويري، يستطيع المتعلم ومعلمه، فضلا عن الموظفين الإداريين والتقنيين، الذين يستمعون إليهم ويقيمونهم، أن يتخيلوا ويؤدوا أعمالا أصلية وشخصية، مما يحفز الروح الجماعية في نهاية المطاف وخلق الابتكار الدائم.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة وقابلية التوظيف

يأتي هذين العنصرين كتكملة للعناصر السابقة المكملة لبرانامج تطوير الجامعة الجديد، وتتمثل أساسا في التنمية المستدامة وقابلية التوظيف لحاملي الدبلوم أو الخريجين.

الفرع الأول: التنمية المستدامة

يتمثل العنصر الرابع في تحديث النشاط الجامعي. ومن غير الطبيعي أن تغرد الجامعة خارج السرب، في حين يتفق العالم حول قضايا حماية البيئة والتنمية المستدامة. من وجهة النظر هذه، يجب أن لا تعتبر الجامعة كقوة اقتراح فقط ولكن أيضا يجب أن تكون لاعب فعالا ضمن مجال حماية الموارد الطبيعية المحلية. ومن الأمثلة على ذلك معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، وتحسين الصرف الصحي في المناطق الحضرية، وحماية وتحسين نوعية التربة

الزراعية، وحماية وتكثيف النباتات والحيوانات المحلية، وتحسين نوعية المناظر الطبيعية، وما إلى ذلك. وهي تعتبر جميعها مواقع سيتم فتحها من قبل جامعة سطيف1 كجزء من المزرعة التجريبية.

ومن الضروري التوقف عند هذا المستوى لشرح القضايا الراهنة والتحديات التي تواجه الجامعة من حيث التنمية المستدامة.

سوف نبدأ بالإشارة إلى حالة محطة سطيف لمعالجة مياه الصرف الصحي التي كانت تعمل قبل 20 عاما عندما كان السؤال هو ما إذا كانت المياه المعالجة يمكن استخدامها في الزراعة أم لا. وفي مواجهة هذا النقص، رأى المزارعون، وخاصة المضاربون ، بل إنهم خلقوا، تحت ذريعة استقلال الغذاء، تحدي الزراعة الحضرية المزدهرة في ضواحي سطيف وجميع الحقول الأخرى المجهزة أو غير المجهزة محطات المعالجة. . بالاضافة إلى ذلك، نعلم أيضا أن السرطان يواصل حصد العديد من الضحايا في مدينة سطيف ومنطقة نفوذها. ومع ذلك، لا يبدو أن الجامعة قلقة بشأن ما إذا كانت هناك صلة مباشرة بين استخدام المياه المعالجة في الزراعة وتطور الأمراض السرطانية. هل يجب على الجامعة مرافقة أو متابعة الأعوان الاقتصاديين والتأسيسيين؟

وفي نفس السياق، وللتأكيد على الاهتمام الطفيف للمجتمع الجامعي بالقضايا البيئية بشكل خاص والتنمية المستدامة بشكل عام، نذكر بأن الجامعة قد تم تجهيزها منذ أكثر من عشرين عاما بمحرقة لم يتم تشغيلها بتاتا، ما هو الهدف من توفير التكوين في مجال البيئة عندما يكون هناك تطبيق القليل أو عدم القلق بشأن النظريات المتطورة ضمن سياق هذا التكوين؟ وبوجه أعم، هل نهتم بحالة البيئة، وإدارة النفايات وإعادة تدويرها المحتملة؟ كم عدد الأكاديميين الذين يدعون أن لهم توجهات بيئية أودارسي علم البيئة أصبحوا يشاركون في إجراءات إدارة النفايات التي قررتها بلدية سطيف، أو جامعة سطيف1؟ ولكن الدراسات الحديثة تبين أنه من الممكن ليس فقطخلق الثروة ولكن أيضا الأنشطة، وبالتالي وظائف خاصة بالنفايات الصناعية والمنزلية!

الفرع الثاني: قابلية توظيف الخريجين

المبدأ الخامس ضمن استراتيجية التنمية لجامعة سطيف1 هو تأهيل خريجيها، الذي يسمح لهم للاندماج بسرعة وفعالية في أماكن العمل دون حاجة صاحب العمل إلى تحمل تكلفة إضافية للتدريب والتكيف من الموظف الجديد.

ومن المنتظر إيجاد حلين مناسبين.

الأول هواعتماد النهج العام من السلطات ، بالاستناد إلى اللوائح والتوجه نحو إقامة التكوين العملي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، اتخذ الجامعة من خلال نائب الرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية جميع التدابير اللازمة لضمان النجاح الكامل لهذا الإجراء. في الواقع، وبالإضافة إلى اتفاقيات التعاون الموقعة مع الجامعات الأجنبية لانتقال الطلبة وبالتالي إلى زيادة مستوى التأهيل، وقعت جامعة سطيف1 اتفاقيات تعاون مع العديد من الشركات الخاصة الكبرى قادرة على تبني إنتاج مختبرات وورشات عمل لطلابها، كل وفقا لسنة دراسته. أما المؤسسات الاقتصادية، المصنفة حسب

مؤهلاتها، فتضاف إليها الإدارات والمؤسسات العمومية. على سبيل المثال، فإنه إشارة إلى اتفاق مع وزارة الأشغال العمومية، أومع مديريات المصالح الفلاحية والمحافظة على الغابات، ومديرية البيئة، بلدية سطيف، بالاضافة إلى مؤسسات التي تنتسب للقطاع العمومي أو الخاص (سونلغاز، موبيليس، أوريدو ، الجزائر للاتصالات في مجال الخدمات).

الحل الثاني المنتظر هو تحسين المؤهلات وبالتالي قابلية توظيف خريجي جامعة سطيف1 ذاتيا. لأنه يقوم على تحليل SWOT (تحليل لبيئة الداخلية والخارجية) لتنمية الموارد المحلية وذلك مقارنة مع تلك الموجودة في الحرم الجامعي وتنفيذ في نهاية المطاف اقتراح ورشة عمل المزرعة التجريبية داخل الجامعة التي سيتم تناولها في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: المزرعة التجريبية (La ferme Expérimentale)

تعود فكرة إنشاء مزرعة تجريبية من قبل جامعة سطيف1 إلى عام 2001 عندما تم إنشاء الحرم الجامعي الباز. وعلاوة على ذلك، كانت الحجة المطروحة في ذلك التاريخ أن تستفيد من قطعة أرض من 120 هكتارا لاستخدامها في تحقيق أجنحة تعليمية، وبنايات لوجيستية للطلاب ومزرعة التجريبية رائدة على نحو 20 هكتارا. وقد تم تحويل جزء من الأراضي الصالحة للزراعة المخصصة للمزرعة من قبل إدارة الجامعة لأغراض حضرية (المساكن الجامعية، والإسكان للمعلمين، والمكتبة المركزية والمساحات الخضراء).

وانطلاقا من هذه الفكرة، ستعرض ثلاث نقاط في هذا المطلب وهي:

1- ما هي الاحتياجات من التنمية المحلية التي تقود إلى إنشاء مزرعة تجريبية؟

2- ما هي الهياكل والملامح التدريبية التي سيتم تطويرها ضمن سياق المزرعة التجريبية؟

3- كيفية ضمان تنمية مستدامة ومتناسقة للمزرعة التجريبية؟

الفرع الأول: حاجيات التنمية المحلية للمزرعة

فكرة إنشاء المزرعة التجريبية جاءت من أجل الإجابة على التساؤلات التالية:

1-هل المياه المخصصة للري من خلال التحويلات تعتبر مصدر المياه الوحيدة المتاحة؟ وبعبارة أخرى، ألا يمكننا أن نتوقع استخدام مابعد المعالجة من المياه غير التقليدية؟

2- هل الموارد المائية المتاحة للري تستخدم بشكل رشيد؟ أليس هناك إمكانية لوضع تقنيات أكثر كفاءة في استخدام المياه وأقل تكلفة؟

3 – هل تتضاعف الغلة المحققة من حيث إنتاج الحليب؟ هل هناك فرصة لتحسينها من خلال تحسين العرق وتحسين التسيير والتغذية؟ ما نوع الماشية التي يجب وضعها؟ التكاثر المكثف أو التربية التقليدية؟

4- هل غلة المحاصيل تعتبر أمثلية؟ ما هي فرص التحسين؟ يجب أن نستخدم مياه الري لجميع المحاصيل أو السماح فقط لمحاصيل الحبوب مع العلم أن هذه المياه يتم نقلها من ولايات أخرى في سياق التضامن الوطني؟ بل تعتبر في إطار ضمان الأمن الغذائي ومراعاة التكامل بين الأقاليم التي من المزمع إنشاء قطب فلاحي متكامل في ولاية سطيف مخصص للحبوب والماشية ومنتجات الألبان وتحويلها لأغراض سقي الحبوب من المياه المحيطة بالولاية. أن نقول أيضا أن فرص العمل في القطاع الزراعي بما في ذلك المهندسين الزراعيين هي كبيرة (سيكون تدريب في نهاية المطاف حوالي 5000 من المهندسين الزراعيين).

الفرع الثاني: مكونات المزرعة التجريبية والتدريبات ذات الصلة

هناك خمسة مكونات، أربعة منها لها آثار مباشرة مع الاستثمارات العامة المذكورة أعلاه ومع الاقتصاد المحلي والإقليمي وتتمثل في :

1-مزرعة تحسين الإنتاج النباتي: بالإضافة إلى الحديقة النباتية المتواجدة في مجمع الباز (أنظر الملحق2)

وتنقسم هذه المزرعة إلى فرعين: المحاصيل الزراعية والمحاصيل النباتية. كلا النوعين من المحاصيل المروية والجافة. وتزرع المحاصيل النباتية في الحقول وفي البيوت البلاستيكية. يتم تسخين البيوت البلاستيكية بدورها بواسطة التدفئة الشمسية. وسيتم ضمان ري المحاصيل على جانبها وفقا لمختلف الطرق: الجاذبية، الرش بالتقطير. ويتطلب ذلك إنشاء شبكة ري تأخذ في الحسبان الاحتياجات المائية للمحطة، وتدفق المياه، وظروف الإنتاج في الميدان، والاحتباس الحراري.

ويحتاج إطار المتطلبات الخاصة تعاون عدة تخصصات علمية مثل العلوم الزراعية والإلكترونيات وعلوم الحاسوب. وسوف يكون الأمر تصور لعروض التكوين التي تعطي نفس المتعلم ما يعرف بالمعرفة الهجينة التي تتكون من اثنين أو ثلاثة أو حتى عدة تخصصات علمية في آن واحد، لأنها يمكن أن تكون أكثر تخصصا، بمعنى مجال تخصص واحد ولكن على أساس تبادل متعدد التخصصات.

2- مزرعة تحسين الإنتاج الحيواني (أنظر الملحق2): العنصر الثاني هو مزرعة تحسين الثروة الحيوانية. فهو يجمع بين العديد من المزارع (الماشية على وجه الخصوص، الأغنام والماعز والخيول والدواجن وتربية الأرانب) وإنتاج العلف على أساس الأنواع المحلية. والري، في حالة ضمانها، سيتم ذلك من خلال مياه الأمطار المتراكمة في الربيع والخريف.

3- الحديقة النباتية: تقع الحديقة النباتية أو حديقة حفظ النباتات على الأجنحة، أي على قطعة الأرض المنحدرة التي تطل على حرم الباز. هناك مهمتان لها: إعادة إنتاج وحماية الميراث الزهري والفايني السطايفي الذي يتواجد فيه نوع من الأنواع المستوطنة من بابور (شجرة بربر، سيتيل، قرد ماغوت، إلخ) وتقنيات مكافحة الانجراف الذي يأتي من المطر والرياح (الجدران الحجرية الجافة، زراعة الأسطح، مصدات الرياح...)، على الرغم من أنه ليس ابتكارا في حد ذاته، يجب أن تتكرر تقنيات التحكم في الانجراف بأشكاله المختلفة، بمجرد التحكم بها، في الحقل الحقيقي للإنتاج.

في الواقع، حديقة الحفاظ على النباتات، هدفها المساهمة في تطوير المعرفة حول التراث الزهري وحتى الفاياني لمنطقة بلد معين أو منطقة معينة، لديها أيضا مهمة لحماية موارد إنتاج البلد أو المنطقة المذكورة.

4- محطة معالجة الصرف الصحي التجريبية: المكون الرابع للمزرعة التجريبية هو المحطة التجريبية لمعالجة مياه الصرف الصحي التي ستقع على ضفاف وادي بوسلام في منتصف الطريق بين حرم الباز والمعبودة. هذا هو الإسقاط، لأنه من الضروري التفاوض على قاعدة أرض مع مصالح الولاية ولا يمكننا طرح قضايا النظافة في أحد الحرمين الجامعيين. ومع ذلك، يبدو السيد والي ولاية سطيف موافق على هذا المشروع، لأنه وافق على انشاء غمد تحت السكك الحديدية لأنابيب المياه لتزويد مزرعة الباز .

وتساهم هذه المحطة ضمن المزرعة التجريبية في:

- الحد من تلوث الموارد المائية للولاية مع العلم أن المياه المستعملة يتم صرفها في الأنهار، والتي ترفع إلى السدود والبحيرات والمياه الجوفية،
- الحد من مياه المطار وزيادة المناطق المروية في الولاية مع العلم أن العديد من المزارعين، حتى أولئك الذين تتواجد مزارعهم بالقرب من الجامعات، يستخدمون مياه الصرف الصحي لتطوير الزراعة الحضرية،
- تجهيز كل من التجمعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الولاية والمنطقة بأسرها بمحطات صغيرة لمعالجة مياه الصرف الصحي.

5- معهد العلوم الزراعية: المكون الخامس والأخير للمزرعة التجريبية هو الارتقاء بالقسم الحالي للزراعة التابع لكلية علوم الطبيعة والحياة إلى مصاف معهد العلوم الزراعية

الفرع الثالث: التكوينات المعنية

هناك عدة مجالات وتخصصات تدخل ضمن التكوينات المعنية ضمن المزرعة التجريبية وتتمثل فيما يلي:

1-ضمن مجال الاعلام الآلي الزراعي: من خلال

- نظام المعلومات الجغرافي: التموقع في فضاء مختلف الشبكات مثل المربين، وحدات ومراكز جمع وتحويل الحليب؛
- الشبكات: تحديد الشبكات والتسيير الأمثل للتدفقات (انتاج، مياه،...الخ)؛
- هندسة البرامجيات: الطرق والمسارات المثلى : الري، الحصاد)؛

2-ضمن مجال الزراعة والبيولوجيا: من خلال

- الري والآليات الزراعية (الري، المضخات والصرف)؛
- تربية الحيوانات؛
- الغابات؛

- تقنيات النباتات؛
- علم الأتربة؛

3- ضمن مجال الكيمياء والمركبات الكيماوية: من خلال:

- -الأسمدة الكيماوية والطبيعية؛
- البلاستيك؛
- -المواد الجديدة؛
- -استعادة النفايات الزراعية والمنزلية وتسميدها؛

4- ضمن مجال الآليات والتقني كهربائي، البصريات والميكانيك: من خلال:

- الآلات الزراعية؛
- المضخات؛
- الطاقة الشمسية، طاقة الرياح والطاقة الحرارية؛

5- ضمن مجال علم البيئة والهندسة المعمارية: من خلال:

- علم المناظر الطبيعية؛
- علم البيئة الحضرية؛
- المحافظة على الموارد؛
- معالجة المياه.

6- ضمن مجال الصحة: من خلال:

- الصيدلة البيئية؛
- التغذية والغذاء؛
- الصحة الحيوانية.

7- ضمن مجال الاقتصاد، التسويق والإدارة: من خلال:

- اقتصاد وسوسيولوجيا الريفية؛
- التسويق الزراعي؛
- المحاسبة الزراعية؛
- اقتصاد وتسيير الموارد الزراعية الاقليمية؛
- اقتصاد الأغذية الزراعية؛

- التجارة الزراعية؛

الفرع الرابع: ضمان تنمية مستدامة ومتناسقة للمزرعة البيئية

أظهر العرض السابق لعناصر المكونة للمزرعة التجريبية أن هناك تعقيدات وتنوعات في الاعمال التي يجب انجازها بصفة منفصلة، وعليه يجب ضمان التنسيق والدراسة الجيدة لمخططات الانجاز للهندسة المعمارية،

ثم إن ترسيخ المفهوم وإنجاز مثل هذا العمل التربوي المهم يحتم علينا التحرك من أجل وضع مبادئ إنشائها: التعلم المهني، المشاركة والتخصصات. ولتجنب هذا النقص أيضا، من الضروري إنشاء لجنة توجيهية متعددة التخصصات، وتتمثل اللجنة في المؤسسات المحلية ذات الجودة العالية والشركات والجامعات ومراكز البحوث.

خلاصة الفصل:

لقد حدد القانون التوجيهي المتعلق بالتعليم العالي مهام الجامعة التي تتمحور حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر تكوين الإطارات ونقل التكنولوجيا إلى محيطها.

لكن على أرض الواقع، الوضعية مغايرة تماما، فدورها الرئيسي يقتصر على نشر المعرفة الأكاديمية وتسليم الشهادات لا غير، وقد أدت هذه الوضعية إلى قطع ذلك التواصل بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي.

ونظرا لذلك، يجب على الجامعة تغيير استراتيجيتها حتى لا ينحصر دورها في نقل المعرفة فقط بل يجب عليها العمل على نقل المهارات (الكفاءات والمؤهلات) التي تعد بمثابة الضامن لقابلية تشغيل طلبتها.

يجب على الجامعة تخريج الكفاءات الضرورية لحسن سير النظام الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحسين قابلية التشغيل وتثمين نتائج البحث.

وفضلا عن ذلك، فإن البحث العلمي الجامعي الذي يتم حاليا هو عمليا أكاديمي بحت ولا يثمن الإنتاج العلمي إلا داخل الجامعة سواء بالنسبة للتكوين في طور الدكتوراه أو تقدم السيرة المهنية للأساتذة.

وبالتالي، فإن الانتقال من منظور الفصل أو القطيعة إلى منظور الانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي أصبح أكثر من ضرورة. ويجب تثمين نتائج البحث بطريقة "مغايرة" من أجل الامتداد أكثر نحو القطاع الاجتماعي والاقتصادي عبر قيمة مضافة تنعكس إيجابا على المواطن.

الفصل السادس:

الدراسة الإحصائية واقتراح نموذج الجامعة المستدامة

تمهيد الفصل:

نسعى من خلال هذا الفصل إلى تقييم واقع الاستدامة داخل الحرم الجامعى الباز من خلال المحاور الأربعة التي نرى فيها المعالم الأساسية للاستدامة الجامعية، هل جميع المحاور لديها نسبة تطبيق عالية، هذا ما ستجيب عليه الدراسة الاحصائية، وعلى أساس تحليل النتائج سنحاول استخلاص نقاط القوة وتثمينها، واستخلاص نقاط الضعف ومحاولة الاستفادة منها وتحسينها للوصول إلى النموذج الملائم للجامعة محل الدراسة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

المبحث الثاني: وصف وتحليل البيانات الشخصية و إجابات أفراد العينة

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات واستخلاص نتائج الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

تشتمل الإجراءات المنهجية للدراسة على تحديد مجتمع الدراسة واختيار حجم العينة وعلى تعريف أداة جمع البيانات والأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات.

المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة ومحددات الدراسة

تم استهداف مجتمعين للدراسة وهذا لما تتطلبه مقتضيات مقومات الاستدامة في الجامعة، المحور الأول والثاني (الحوكمة، والبحث والتعليم المستدام) لديه مجتمع دراسة، والمحور الثالث والرابع أيضا مجتمع دراسة خاص به (السلوك المستدام، الحياة المستدامة بالجامعة) وفيما يلي شرح مجتمعي الدراسة للمحاور الأربعة؛ ثم سنحاول التعرف على حدود الدراسة

الفرع الأول: تحديد مجتمع الدراسة واختيار حجم العينة

1-المحور الاول والثاني: يتكون مجتمع الدراسة من الإداريين ذووا المناصب العليا (رئيس الجامعة، عمداء الكليات، نواب العمداء، رؤساء الأقسام ونوابهم، مسؤولي الشعب والتخصصات). وتم اختيار عينة عشوائية من أصحاب المناصب، وذلك على مستوى الجامعة محل الدراسة (الحرم الجامعي الباز سطيف)، حيث تم توزيع 50 استبانة على أفراد عينة الدراسة، تم استرجاع 45 منها وبعد عملية فحص الاستبيانات تم الاعتماد على 43 استبانة، وتم استبعاد 2 منها لعدم اكتمال الإجابة، أي تم اعتماد على 86% من إجمالي الاستبيانات الموزعة .

2-المحور الثالث والرابع: يتكون مجتمع الدراسة من المجتمع الجامعي بصفة عامة (أساتذة، إداريين، طلبة). وتم اختيار عينة عشوائية من المجتمع الجامعي، وذلك على مستوى الجامعة محل الدراسة (الحرم الجامعي الباز سطيف)، حيث تم توزيع 200 استبانة على أفراد عينة الدراسة،تم استرجاع 175 منها وبعد عملية فحص الاستبيانات تم الاعتماد على 171 استبانة، وتم استبعاد 4 منها لعدم اكتمال الإجابة، أي تم اعتماد على 85.5% من إجمالي الاستبيانات الموزعة .

الفرع الثاني: حدود الدراسة:

تم الاعتماد على المجمع الجامعي الباز سطيف وتم توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة على مستوي جميع الكليات داخل المجمع في حدود ولاية سطيف .

وقد تم جمع البيانات من خلال توزيع الاستبيانات على أفراد عينة الدراسة أوائل شهر سبتمبر 2017

المطلب الثاني: أسلوب جمع البيانات

حتى يمكن جمع البيانات اللازمة للدراسة تم الاعتماد على أسلوب الاستقصاء من خلال تصميم استبيان موجه لمجتمع لأفراد العينة، قصد التعرف على مدى تطبيق مبادئ الاستدامة في الجامعة.

الفرع الأول: الهدف من الاستبيان

يهدف الاستبيان إلى التعرف على مدى تطبيق مبادئ الجامعة المستدامة:

1- دراسة مدى تطبيق عناصر مبدأ الحوكمة في الجامعة.

2- دراسة مدى تطبيق عناصر محور التعليم والبحث المستدام.

3- دراسة مدى تطبيق عناصر الحياة ضمن الجامعة المستدامة.

4- دراسة مدى تطبيق عناصر محور السلوك المستدام.

الفرع الثاني: تصميم الاستبيان:

لقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي: (أنظر ملحق رقم01)

1- إعداد استمارة الاستبيان الأولية.

2- عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الأساتذة من ذوي الاختصاص من أجل اختبار مدى ملاءمتها للموضوع.

3- تم الأخذ بملاحظات الأساتذة وتعديل استمارة الاستبيان.

4- توزيع استمارة الاستبيان على أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ومن أجل الاحاطة بجميع جوانب الاستدامة في الجامعة وكذا اعطاء المصداقية والدقة لجميع العناصر قمنا بتصميم استمارتين:

أ-الاستمارة الأولى (أنظر الملحق 3): تخص محوري (الحوكمة والتعليم والبحث المستدام)، حيث كانت موجهة إلى (مدير، نائب مدير، عضو مجلس الإدارة، عميد، نائب عميد، رئيس قسم، مسؤول شعبة أو تخصص)

ولقد تكونت استمارة الاستبيان من جزأين هما:

- **الجزء الأول**: وخصص لمعرفة البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة (الجنس، المهنة أو المستوى، المؤسسة أو الكلية)
- **الجزء الثاني**: وخصص للعبارات التي غطت متغيرات الدراسة، ويتكون من محورين تضم 24 عبارة موزعة على النحو التالي:

- ✓ **المحور الأول**: الحوكمة والإدارة، واشتملت على 13 عبارات جرى قياسها من 1 إلى 13.
- ✓ **المحور الثاني**: التعليم والبحث المستدام واشتملت على 11 عبارات جرى قياسها من 14 إلى 24.

ب–الاستمارة الثانية: (**أنظر الملحق 4**): تخص محوري السلوك المستدام والحياة في الجامعة، حيث كانت موجهة لكامل المجتمع الجامعي (أساتذة إداريين طلبة) وقد تكونت الاستمارة من جزأين هما:

- **الجزء الأول**: وخصص لمعرفة البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة (الجنس، السن، المهنة أو المستوى، المؤسسة أو الكلية)
- **الجزء الثاني**: وخصص للعبارات التي غطت متغيرات الدراسة، ويتكون من محورين تضم 40 عبارة موزعة على النحو التالي:
  - ✓ **المحور الثالث**: السلوك المستدام واشتمل على 13 عبارة جرى قياسها من 1 إلى 13.
  - ✓ **المحور الرابع**: الحياة في الجامعة واشتمل على 27 عبارات جرى قياسها من 14 إلى 40.

تكون الإجابة على كل هذه العبارات وفق مقياس "ليكرث " الذي يحتوي على خمس درجات والذي يعتبر من المقاييس المناسبة لتقييم مبادئ الجامعة المستدامة إعطاء درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات السابقة وفق مقياس "ليكرث" على النحو التالي: موافق بشدة = 5، موافق=4، محايد= 3، غير موافق=2، غير موافق تماما=1.

الفرع الثالث: الاختبارات الخاصة بأداة القياس

1–صدق الأداة: للتأكد من الصدق الظاهري للأداة تم عرضها بصورتها الأولية على عدد من المحكمين من الأساتذة من ذوي الاختصاص في إدارة الأعمال والاحصاء و ذلك للتعرف على أرائهم حول الاستبانة ومدى ملاءمتها للأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة هو التحقق من :

- مدى ملائمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة؛
- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبيان؛
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة

وبعد استرجاع الاستبيانات تم إجراء بعض التعديلات على فقرات الاستبانة حيث تم حذف بعض الفقرات، وإضافة فقرات جديدة وإعادة صياغة بعضها الآخر، وذلك وفقا لتوجيهات المحكمين. ولقد تم الموافقة على فقرات الاستبانة من كل المحكمين مما يعطي مؤشرا على صدق الأداة.

جدول رقم (16): قائمة الأساتذة المحكمين

الأستاذ	الرتبة	التخصص	الجامعة
د/ مقيمح صبري	أستاذ محاضر (أ)	إدارة الأعمال	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د/ بوجعادة إلياس	أستاذ محاضر (ب)	إدارة الاعمال	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د/ طيار احسن	أستاذ محاضر (أ)	إحصاء وتحليل البيانات	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

المصدر: من إعداد الباحث

2- ثبات الأداة: للتأكد من ثبات استبانة الدراسة، فقد تم الاستعانة بمعامل ألفا-كرونباخ (Cronbach Alpha) لجميع الاستبانات بهدف التحقق من التجانس والاتساق الداخلي لها. ويظهر الجدول() أبرز نتائج هذا الاختبار، حيث بلغ معامل ألفا لجميع عبارات الاستبيان (85,4%) وهي نسبة عالية مما يشير إلى وجود علاقة اتساق وترابط بين عبارات الاستبيان، فهذه النسبة تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة (60%).

وفي ضوء ما تقدم، يكون الباحث قد تأكد من صدق استبانة الدراسة وثباتها، مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة، وصلاحيتها لتحليل النتائج و الإجابة على أسئلة الدراسة و فرضياتها

المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المستعملة

بعد تفريغ الاستبيان وترميز البيانات وإدخالها للحاسوب باستعمال برنامج "SPSS"(الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) وقد تمت الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التالية:

1. أساليب الإحصاء الوصفي: حيث تم استخدام المتوسطات، النسب المئوية، التكرارات و الانحرافات المعيارية لمعالجة البيانات الوصفية لفقرات الاستبانة المختلفة لعرض و تبويب و قراءة خصائص عينة الدراسة وتركيبها، و معرفة مستويات ومبادئها، و تم تقسيم فئات الوسط الحسابي اعتمادا على مقياس"ليكرث" كما يلي:
   - من 1 إلى 1.8 : درجة الموافقة منخفضة جدا؛
   - من 1.81 إلى 2.6: درجة الموافقة منخفضة ؛
   - من 2.61 إلى 3.4: درجة الموافقة متوسطة ؛
   - من 3.41 إلى 4.2 : درجة الموافقة مرتفعة ؛
   - من 4.21 إلى 5 : درجة الموافقة مرتفعة جدا .

2. **معامل ألفا كرونباخ:** تم اعتماده لتحديد ثبات أداة القياس ومصداقيتها .

ولقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science) في إجراء هذه التحليلات والاختبارات الإحصائية.

المبحث الثاني: وصف وتحليل البيانات الشخصية و إجابات أفراد العينة

سنقوم في هذا المبحث بدراسة البيانات وتحليلها وفق الأهداف والفرضيات الموضحة، حيث يتم دراسة خصائص العينة من حيث البيانات الأولية إلى جانب تحليل إجابات مفردات العينة على العبارات التي تضمنها الاستبيان وجاءت النتائج على النحو التالي.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الاستمارة الأولى

نسعى من خلال هذا المطلب إلى تحليل اجابات الافراد للمحورين الأول والثاني الخاص بالاستمارة الأولى ومحاولة تقييم كل محور على حدى من أجل تقييم واقع الحوكمة والإدارة وكذا البحث والتعليم المستدام.

الفرع الأول: الهدف من الاستبيان ووصف خصائص العينة

1- **الهدف من الاستبيان:** يهدف الاستبيان إلى التعرف على:

- دراسة مدى تطبيق عناصر مبدأ الحوكمة في الجامعة.
- دراسة مدى تطبيق عناصر محور التعليم والبحث المستدام.

ومن أجل الاحاطة بجميع جوانب الاستدامة في الجامعة وكذا اعطاء المصداقية والدقة لجميع العناصر قمنا بتصميم **الاستمارة الأولى:**

- تخص محوري (الحوكمة والتعليم والبحث المستدام)، حيث كانت موجهة إلى (مدير، نائب مدير، عضو مجلس الإدارة، عميد، نائب عميد، رئيس قسم، مسؤول شعبة أو تخصص)

ولقد تكونت استمارة الاستبيان من جزأين هما:

الجزء الأول: وخصص لمعرفة البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة (الجنس، المهنة أو المستوى، المؤسسة أو الكلية)

الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي غطت متغيرات الدراسة، ويتكون من محورين تضم 24 عبارة موزعة على النحو التالي:

- ✓ المحور الأول: الحوكمة والإدارة، واشتملت على 13 عبارات جرى قياسها من 1 إلى 13.
- ✓ المحور الثاني: التعليم والبحث المستدام واشتملت على 11 عبارات جرى قياسها من 14 إلى 24.

2- وصف خصائص عينة الدراسة:

لقد تم استخدام الجزء الأول من الاستبيان الثاني لتوضيح الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة في: الجنس، المهنة والمنصب ، المؤسسة أو الكلية.

جدول رقم (17): الجنس (الاستمارة الأولى)

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية المتراكمة
ذكر	38	88,4	88,4	88,4
أنثى	5	11,6	11,6	100,0
المجموع	43	100,0	100,0	

المصدر: نتائج برنامج SPSS

من خلال جدول الجنس، نلاحظ أن ما نسبة 88.4 تمثل فئة الذكور من الفئة التي تم استجوابها، يقابلها نسبة 11.6 % نسبة الاناث، وهي نسبة قليلة فيما يخص شغل المناصب، أو ما يسمى المساواة ما بين الرجل والمرأة في شغل المناصب.

جدول رقم (18): المهنة أو المنصب (الاستمارة الأولى)

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	المتراكم %
مدير	1	2,3	2,3	2,3
نائب مدير	4	9,3	9,3	11,6
عميد	2	4,7	4,7	16,3
نائب عميد	9	20,9	20,9	37,2
رئيس أو نائب رئيس قسم	15	34,9	34,9	72,1
مسؤول شعبة أو تخصص	12	27,9	27,9	100,0
المجموع	43	100,0	100,0	

المصدر: نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة كانت ارؤساء الأقسام ونوابهم 34% تليها مسؤولي الشعب والتخصصات بنسبة 27.9% وربما يرجع السبب في مداومة هؤلاء الدائمة في مكاتبهم، عكس البقية الذين من الصعب أن ايجادهم لانشغالاتهم العديدة؛

جدول رقم (19): المؤسسة أو الكلية (الاستمارة الأولى)

	التكرار	%	الصالحة %	المتراكمة %
رئاسة الجامعة	5	11,6	11,6	11,6
العلوم	6	14,0	14,0	25,6
الاقتصاد والتسيير	14	32,6	32,6	58,1
الهندسة المعمارية وعلوم الأرض	4	9,3	9,3	67,4
علوم الطبيعة والحياة	8	18,6	18,6	86,0
العلوم الطبية	6	14,0	14,0	100,0
المجموع	43	100,0	100,0	

المصدر: نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن كلية العلوم الاقتصادية كانت لها النسبة الأكبر لمفردات العينة المستجوبة بلغت 32.6% تليها كلية العلوم الطبيعة والحياة بنسبة 18.6%.

الفرع الثاني: الحوكمة والإدارة

يحتوي هذا المحور على ثلاثة عشر (13) سؤالا، حيث سنقوم من خلال هذه الأسئلة إلى معرفة إلى أي مدى يتم ادماج التنمية المستدامة ضمن الاستراتيجية العامة سواء للجامعة ككل وكذا على مستوى الكليات، كما سنحاول إلى تقييم مبادئ الحوكمة في الجامعة والكليات والأقسام.

جدول رقم (20): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الحوكمة والإدارة

الفقرة	درجة الموافقة	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Q1 تدمج مؤسستكم الاستدامة ضمن الاستراتيجية العامة	**منخفضة**	10	2,1628	,43261
Q2 يوجد إطار فعال ودليل لحوكمة الجامعة	**مرتفعة**	5	3,7674	,64871
Q3 يتم تحديد المسؤوليات لمختلف الجهات بشكل واضح لضمان المصلحة العامة	**مرتفعة**	2	3,9767	,34423
Q4 تعترف المؤسسة الجامعية بجميع حقوق الأطراف ذات المصلحة (العمال، الموظفين، النقابات، الطلبة، الأساتذة، الشركاء، المجتمع المحلي،....)	**متوسطة**	7	3,2093	,51446
Q5 تحدد المؤسسة الجامعية جميع الأطراف ذات المصلحة	**متوسطة**	9	2,3488	,81310
Q6 تشرك المؤسسة الجامعية الأطراف ذات المصلحة ضمن عمليات الإدارة من خلال تمثيلهم في مجلس الإدارة	**مرتفعة**	1	4,0000	,37796
Q7 يعين رئيس الجامعة عن طريق انتخابات نزيهة وشفافة	**منخفضة جدا**	12	1,0000	,00000
Q8 يعين رئيس الجامعة عن طريق الانتخاب من قبل مجلس الإدارة	**منخفضة جدا**	13	1,0000	,00000
Q9 يتم تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة عن طريق الانتخاب	**منخفضة جدا**	11	1,4884	1,14168
Q10 تضع الجامعة سياسة لجمع، أمن، معالجة، تحليل واستغلال المعلومات	**مرتفعة**	3	3,8837	,39093
Q11 تضع الجامعة الخدمات الرقمية لصالح الطالب والطاقم العمالي	**مرتفعة**	4	3,8837	,44771
Q12 تضمن الجامعة تنظيم، إدارة وترقية الاتصال مع جميع الاطراف ذات المصلحة سواء الداخلية والخارجية	**متوسطة**	8	3,0000	,53452

Q13 تقوم المؤسسة الجامعية بمشاورات داخلية من أجل اعداد مختلف السياسات التكوين، البحث، التسيير الإداري والحوكمة	**مرتفعة**	6	3,7674	,68443

المصدر: من إعداد الباحث على أساس نتائج برنامج **SPSS**

من خلال الجدل نلاحظ:

- بالنسبة لإدماج الاستدامة ضمن الاستراتيجية العامة: نلاحظ من خلال الفقرة رقم (1) والتي تنص "تدمج مؤسستكم الاستدامة ضمن الاستراتيجية العامة" جاءت بمتوسط حسابي بلغ 2.1628 أي بدرجة موافقة منخفضة ما يدل على أن معظم منشآت الجامعة (رئاسة الجامعة أو الكليات) لا تدمج الاستدامة ضمن الاستراتيجية العامة؛
- بالنسبة للحوكمة والأطراف ذات المصلحة:

– من خلال الفقرة (2) والتي تنص "يوجد إطار فعال ودليل لحوكمة الجامعة" بلغ متوسط الحسابي 3.7674 أي بدرجة موافقة مرتفعة معنى أن الجامعة تملك إطارا ودليلا لحوكمة الجامعة؛

– من خلال الفقرة (5) والتي تنص "تشرك المؤسسة الجامعية جميع الأطراف ذات المصلحة" والذي بلغ متوسطها الحسابي 2.3488 بدرجة موافقة متوسطة في حدود المنخفضة، فعلى أساس اجابات مفردات العينة فإن المؤسسة لا تشرك جميع الأ طراف ذات المصلحة دون استثناء، وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي للفقرة (4) والتي تنص "تعترف المؤسسة الجامعية بجميع حقوق الأطراف ذات المصلحة، والذي بلغ 3.2093 بدرجة موافقة متوسطة في حدود المنخفض، في المقابل جاءت الفقرة (6) والتي تنص " تشرك المؤسسة الجامعية الأطراف ذات المصلحة ضمن عمليات الإدارة من خلال تمثيلهم في مجلس الإدارة" بمتوسط حسابي بلغ 4.0000 أي بدرجة موافقة مرتفعة ما يدل على أن الجامعة تحرص على اشراك الاطراف ذات المصلحة ضمن الهمليات خاصة التمثيل في مجلس الإدارة.

- فيما يخص التعيينات والانتخاب: جاءت الفقرتين (7) و (8) فيما يخص تعيين رئيس الجامعة إما عن طريق انتخابات نزيهة وشفافة أو عن طريق الانتخاب من قبل مجلس الإدارة، بمتوسط حسابي بلغ 1.0000 أي بدرجة موافقة منخفضة جدا، فجميع مفردات العينة كانت إجاباتها (غير موافق تماما)، تليهما الفقرة (9) والتي تنص "يتم تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة عن طريق الانتخاب" حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.4884) بدرجة موافقة منخفضة جدا، فهنا نجد أن هناك جزء من مجلس الإدارة والذي يمثل الوزارة الوصية، يتم تعيينه من قبل الوزارة.

- فيما يخص نظم المعلومات والاتصال: جاءت الفقرتان (10) و(11) بمتوسطات حسابية (3.8837) أي بدرجة موافقة مرتفعة، ما يدل أن الجامعة تولي اهتماما كبيرا فيما يخص نظم المعلومات و الخدمات الرقمية لصالح المجتمع الجامعي، فيما جاءت الفقرة (12) والتي تخص الاتصال مع جميع الاطراف ذات المصلحة بمتوسط حسابي قدّر بـ (3.0000) أي بدرجة موافقة متوسطة، لم ترقَ إلى المرتفعة .
- فيما يخص مشاورات الجامعة: جاءت الفقرة (13) والتي تنص " تقوم المؤسسة الجامعية بمشاورات داخلية من أجل اعداد مختلف السياسات التكوين، البحث، التسيير الإداري والحوكمة" بمتوسط حسابي بلغ 3.7674 أي بدرجة موافقة مرتفعة، فمن خلال أجوبة مفردات العينة نجد أن الجامعة تولي أهمية بالغة لمشاورات الداخلية قبل اعداد السياسات والخطط.

الفرع الثالث: البحث والتعليم المستدام

يحتوي هذا المحور على ثلاثة عشر (11) سؤالا، حيث سنقوم من خلال هذه الأسئلة إلى معرفة إلى أي مدى يتم تبني مفهومي التعليو والبحث المستدام على مستوى الجامعة بصفة عامة والكليات، والمخابر وفرق البحث والمناهج الدراسية.

جدول رقم (21): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التعليم والبحث المستدام

الفقرة	درجة الموافقة	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Q14 تقوم الجامعة بدراسات ومشاريع بحث فيما يخص التنمية المستدامة المحلية، الجهوية، الوطنية وحتى الدولية	متوسطة	7	3,0698	,33773
Q15 توجد في الجامعة لجان خاصة بتنسيق البحث المستدام على مستوى الكليات	منخفضة	10	2,0233	,40757
Q16 تقوم الجامعة بتبني مشاريع بحث حول الاستدامة في جميع مجالات للكليات	مرتفعة	6	3,7442	,69327
Q17 يوجد ضمن الهيكل التنظيمي وحدة أو وظيفة أو مديرية خاصة بالبحث المستدام	منخفضة في حدود المنخفضة جدا	11	2,0000	,43644
Q18 توجد مخابر خاصة بمشاريع البحث من أجل التنمية المستدامة والبيئة	منخفضة	8	2,2791	,66639

Q19 توجد مجموعة أبحاث تقوم بها الكليات ضمن مختلف مجاللات الاستدامة: مثل(الطاقات المتجددة، هندسة البنايات الخضراء، إدارة البيئة، تطوير الأغذية البيولوجية...الخ)	مرتفعة	5	3,7907	,70906
Q20 يوجد في مؤسستكم أعضاء هيئة التدريس قادرين على تدريس والقيام بالبحث حول التنمية المستدامة	مرتفعة	2	3,9767	,51123
Q21 يوجد ضمن أعضاء هيئة التدريس من يرغب بتدريس والبحث حول قضايا الاستدامة	مرتفعة في حدود المرتفعة جدا	1	4,0233	,26622
Q22 توجد في مؤسستكم هياكل متعددة التخصصات (معاهد أو مراكز) للبحث، التعليم وسياسة التنمية حول قضايا الاستدامة	منخفضة	9	2,2093	,63838
Q23 تدرج مؤسستكم تخصصات حول الاستدامة والبيئة	مرتفعة	3	3,8140	,82392
Q24 توجد محاضرات أو دروس حول الاستدامة ضمن المنهاج الدراسي لمؤسستكم	مرتفعة	4	3,7907	,77331
المحور الرابع: التعليم والبحث المستدام	متوسط في حدود المنخفض		**3,1564**	

المصدر: من إعداد الطالب على أساس نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

أولا: البحث المستدام

- من خلال الفقرة (14) والتي تنص " تقوم الجامعة بدراسات ومشاريع بحث فيما يخص التنمية المستدامة المحلية، الجهوية، الوطنية وحتى الدولية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.0698 أي بدرجة موافقة متوسطة في حدود المنخفض، أي أن الجامعة يمكن أن تتبنى مشاريع وتقوم بأبحاث فيما يخص التنمية المحلية والجهوية وحتى الدولية، لكن بالأمر المحتشم، وما يدعمه الفقرة (16)، وهذا على مستوى الكليات، فبلغ المتوسط الحسابي 3.7442، بدرجة موافقة متوسطة،
- من خلال الفقرة (15) والتي تنص على ما اذا توجد لجان خاصة بتنسيق البحث المستدام على مستوى الكليات، حيث جاء الوسط الحسابي بـ 2.0233 أي بدرجة موافقة منخفضة في حدود المنخفض جدا، ما يفسر أن أفراد العينة يرون أن لا وجود لمثل هذه اللجان على مستوى الكليات؛

- من خلال الفقرة (17) والتي تنص ما إذا توجد وحدة أو وظيفة او مديرية ضمن التنظيم خاصة بالبحث المستدام، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.0000 أي بدرجة موافقة منخفضة في حدود المنخفض جدا، أي لا يتم إدماج البحث المستدام ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة عامة والكليات خاصة؛
- من خلال الفقرة (19) والتي تنص " توجد مجموعة أبحاث تقوم بها الكليات ضمن مختلف مجاللات الاستدامة: مثل(الطاقات المتجددة، هندسة البنايات الخضراء، إدارة البيئة، تطوير الأغذية البيولوجية...الخ)" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.7909 أي بدرجة موافقة مرتفعة؛

ثانيا: التعليم المستدام

جاءت فقرات التعليم المستدام بمتوسطات حسابية ذات درجات قبول مرتفعة، مثلما هو الحال للفقرات (20، 21، 23، 24) ، حيث حققت الفقرة (21) أكبر متوسط حسابي بلغ 4.0233 حيث نصت على " يوجد ضمن أعضاء هيئة التدريس من يرغب بتدريس والبحث حول قضايا الاستدامة" تليها الفقرة (20) والتي تنص على " يوجد في مؤسستكم أعضاء هيئة التدريس قادرين على تدريس والقيام بالبحث حول التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي مقرب للفقرة السابقة 3.9767 ، هذا فيما يخص أعضاء هيئة التدريس، أما فيما يخص ادماج الاستدامة ضمن المنهاج الدراسي، فقد حققت الفقرتين (23، 24) درجة موافقة مرتفعة قدر متوسطاها الحسابيين ب (3.8140) و (3.7907) على التوالي.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الاستمارة الثانية

نسعى من خلال هذا المطلب إلى تحليل اجابات الافراد للمحورين الثالث والرابع الخاص بالاستمارة الثانية ومحاولة تقييم كل محور على حدى من أجل تقييم واقع السلوك المستدام، الحياة المستدامة في الجامعة.

الفرع الأول: وصف خصائص عينة الدراسة للاستمارة الثانية

لقد تم استخدام الجزء الأول من الاستبيان الثاني لتوضيح الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة في: الجنس، العمر، المهنة والمستوى، المؤسسة أو الكلية.

جدول رقم (22): الجنس (الاستمارة الثانية)

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية المتراكمة
ذكر	51	29,8	29,8	29,8
أنثى	120	70,2	70,2	100,0
المجموع	171	100,0	100,0	

جدول رقم (23): العمر (الاستمارة الثانية)

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية المتراكمة
18-24	143	83,6	83,6	83,6
25-34	19	11,1	11,1	94,7
35-49	9	5,3	5,3	100,0
المجموع	171	100,0	100,0	

جدول رقم (24): المهنة (الاستمارة الثانية)

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية المتراكمة
أستاذ	15	8,8	8,8	8,8
إداري	2	1,2	1,2	9,9
طالب ليسانس	70	40,9	40,9	50,9
طالب ماستر	53	31,0	31,0	81,9
طالب دكتوراه	31	18,1	18,1	100,0
المجموع	171	100,0	100,0	

جدول رقم (25): المؤسسة أو الكلية (الاستمارة الثانية)

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية المتراكمة
العلوم	14	8,2	8,2	8,2
الاقتصاد	52	30,4	30,4	38,6
الطب	44	25,7	25,7	64,3
الهندسة المعمارية	35	20,5	20,5	84,8
علوم الطبيعة	26	15,2	15,2	100,0
المجموع	171	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS

من خلال الجدول (..) نلاحظ الآتي:

- الجنس: أن النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة هم من الإناث حيث بلغت نسبتهم 70,2% أما نسبة الذكور فقد بلغت 29.8% .
- مثلت الفئة العمرية (من 18 إلى 24 سنة) أكبر نسبة حيث بلغت 83.6% ، تليها فئة (من 25 إلى 34 سنة) بنسبة قدرة بـ 11.1%، ثم فئة (أكثر من 35 سنة) بنسبة5.3%، ومنه نجد معظم المستجوبين أعمارهم بين 18سنة و 24سنة ويمكن إرجاع ذلك إلى الفئة الغالبة وهي الطلبة بجميع أطوارهم.
- لقد جاءت فئة الطلبة (ليسانس، ماستر، دكتوراه) بأكبر نسبة تمثيل بين المستجوبين بنسبة 90%، بعدها جاءت فئة الأساتذة بنسبة تقدر (8.8%) ، وكانت نسبة الاداريين في المرتبة الثالثة بنسبة 1.1%.
- لقد جاءت كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والمالية وعلوم التسيير في المرتبة الاولى من حيث عدد المستجوبين بنسبة قدرت بـ 30,4%، تليها كلية الطب بنسبة 25,7%، ثم كلية الهندسة المعمارية وعلوم الأرض بنسبة 20,5%، فكلية علوم الطبيعة والحياة بنسبة 15,2%، وأخيرا كلية العلوم بنسبة 8,2%؛

الفرع الثاني: السلوك المستدام

يحتوي هذا المحور على ثلاثة عشر (13) سؤالا، حيث سنقوم من خلال هذه الأسئلة إلى معرفة إلى أي مدى يتمتع أفراد المجتمع الجامعي بثقافة الاستدامة وحماية البيئة، وكذا اختبار ممارساتهم اليومية فيما يخص الاستدامة ليس فقط في الجامعة وإنما في حياتهم اليومية.

جدول رقم (26): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور السلوك المستدام

الفقرة	درجة الموافقة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Q1 هل سمعت بمصطلح "التنمية المستدامة **Durable Développement**	مرتفعة	8	4,0000	,86092
Q2 هل سمعت بمصطلح " حماية البيئة" **Protection de l'Environnement**	مرتفعة جدا	2	4,3450	,62611
Q3 هل تُفرِّق بين المصطلحين السابقين	مرتفعة	10	3,6667	,98817
Q4 هل تمارس عائلتك ممارسات التقليل من التلوث	مرتفعة	9	3,7427	1,00785
Q5 هل تمارس ممارسات التقليل من التلوث في المنزل	مرتفعة	6	4,0819	,91669
Q6 هل يمثل لك "التغير المناخي" تهديدا للعالم	مرتفعة	4	4,1462	1,01560
Q7 هل يهمك تغير سلوك المجتمع الجزائري نحو حماية البيئة	مرتفعة جدا	1	4,5322	,71362
Q8 إلى أي مدى تقوم بممارسات (**3R**) إعادة التدوير(**Recycler**)، إعادة الاستعمال(**Ré-utiliser**)، التقليل من التلوث(**Réduire**)	متوسطة	11	3,0292	1,11896
Q9 أقوم بإطفاء المصابيح عند مغادرة حجرة الدراسة، أو مقام العمل	مرتفعة	3	4,1696	,90775
Q10 أقوم بالطباعة على الوجهين (**Recto /Verso**)للتقليل من استعمال الورق	مرتفعة	7	4,0819	1,07061
Q11 أقوم بممارسات المحافظة على استعمال المياه	مرتقعة	5	4,1170	,95690
Q12 هل لديك دراية بقوانين الاستدامة أو البيئة	متوسطة	12	2,8246	1,14465
Q13 هل قمت بحساب "بصمة الكربون الخاصة بك CO_2" (نسبة انبعاثاتك الملقاة في البيئة)	منخفضة	13	1,8129	,86776

المحور الثالث: السلوك المستدام	مرتفع		3,7346	,41401

المصدر: من إعداد الباحث على أساس نتائج برنامج **SPSS**

- يبين الجدول(24) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات محور السلوك المستدام لدى عينة المجتمع الجامعي، حيث جاءت الفقرة رقم 1 و التي تنص على " **هل سمعت بمصطلح التنمية المستدامة** " بمتوسط حسابي بلغ (**4.0000**) وانحراف معياري قدره (**0.86092**) أي بدرجة موافقة مرتفعة، ما يدل على أن معظم الذين تم استجوابهم يسمعون بمصطلح التنمية المستدامة،
- لكن بصفة أقل قليلا من مصطلح "حماية البيئة" والذي جاء بمتوسط حسابي بلغ (4.3450) وانحراف معياري قدّر بـ (0.62611)، أي بدرجة موافقة **مرتفعة جدا**، ما يدل على أن مصطلح "حماية البيئة" لديه صدى أقوى في ذهن المستجوب أكثر من مصطلح التنمية المستدامة؛
- يبين الجدول كذلك أن نسبة كبيرة من العينة محل الدراسة يهمها تغير سلوك المجتمع الجزائري أكثر نحو حماية البيئة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.5322) بانحراف معياري قدّر بـ (0.71362)، أي بدرجة موافقة مرتفعة جدا وهي العبارة التي حققت أكبر متوسط حسلابي من بين جميع الفقرات؛
- ما يلاحظ كذلك من خلال الجدول هو درجة الموافقة المرتفعة لممارسات التقليل من التلوث وحماية البيئة من خلال الفقرات (ممارسات التقليل من التلوث سواءً على المستوى الشخصي أو العائلي، إطفاء المصابيح عند مغادرة الغرفة أو حجرة الدراسة ومكان العمل، بالاضافة الى الطباعة على الوجهين لتقليل استخدام الورق...الخ)؛
- جاءت ممارسات 3R (اعادة التدوير، اعادة الاستعمال، والتقليل من التلوث) بدرجة موافقة متوسطة أي متوسط حسابي في حدود (3.0292)؛ وربما يرجع لجهل الكثير بمثل هذه الممارسات.
- كما جاءت فقرة "الدراية بالقوانين والتشريعات البيئية" بدرجة موافقة متوسطة بمتوسط حسابي قدّر بـ (2.8246)، ما يدل كذللك على جهل الكثير من عينة الدراسة والمجتكع الجامعي ككل بقوانين الاستدامة والبيئة؛
- أصغر متوسط حسابي لكل الفقرات جاء من خلال فقرة "حساب بصمة الكربون" حيث قدّر بـ (1.8129)، أي أن معظم المستجوبين ان لم نقل كلهم يجهل معناها ولم يقم بحسابها بتاتا.

- أخيرا، بلغ المتوسط الحسابي لمحور "السلوك المستدام" ككل (0.7346) وبانحراف معياري قدّر بـ(**0,41401**)، أي بدرجة موافقة مرتفعة، وعليه نتفاءل بأن نسبة السلوك البيئي لدى مفردات العينة مرتفع.

يتضح جليا مما سبق أن المجتمع الجامعي لديه دراية بمفهوم التنمية المستدامة والبيئة، كما أن نسبة كبيرة منهم يطبقون الممارسات التي من شأنها أن تساهم في الاستدامة وحماية البيئة، وما يؤكد ذلك هو ارتفاع تكرارات المتوسط الحسابي في فقرة " تغير سلوك المجتمع الجزائري نحو حماية البيئة" وكذا شعورهم بالقلق اتجاه التغير المناخي (الفقرة 6)، والذي يعتبرونه تهديدا للعالم؛ يبقى فقط أن على المؤسسة الجامعية أن تقوم بتوعية أكثر للمجتمع الجامعي بالقوانين والتشريعات البيئية والتنمية المستدامة، وكذا ايجاد وسائل أكثر فاعلية فيما يخص الممارسات التي من شأنها أن ترفع من التوجه أكثر نحو التنمية المستدامة.

كما خلصنا إلى أن نسبة السلوك البيئي مرتفعة لدى مفردات العينة وهذا مؤشر جيد لباقي المتغيرات الأخرى.

الفرع الثالث: الحياة المستدامة في الجامعة

يحتوي هذا المحور على ثلاثة عشر (27) سؤالا، حيث سنقوم من خلال هذه الأسئلة إلى معرفة الى أي مدى ترقى الحياة في الجامعة إلى الاستدامة، هذا يبينه الجدول الموالي من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات.

جدول رقم (27): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الحياة المستدامة في الجامعة

الفقرة	درجة الموافقة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Q14 تحتوي الجامعة على بنايات بيئية خضراء	مرتفعة	6	3,4444	1,15357
Q15 البنايات في الجامعة لديها تقنية تجميع مياه الأمطار وإعادة استعمالها	منخفضة	171	2,0468	1,04495
Q16 تحتوي البنايات على ملصقات ولوحات تحث على حماية البيئة	متوسطة	171	2,8246	1,27126
Q17 تصميم البنايات يتناسق والبيئة المحيطة	متوسطة	171	2,8304	1,15830
Q18 تحتوي الجامعة على مساحات خضراء وحدائق للراحة	مرتفعة	1	3,9474	,96566
Q19 تقدم الجامعة أطعمة صحية	منخفضة	171	2,0409	1,20955

Q20 تقدم الجامعة أطعمة بيولوجية	منخفضة	171	2,0819	1,09236
Q21 التوريد بالأطعمة المحلية100%	متوسطة	171	2,6316	1,23143
Q22 تقوم الجامعة بالتزويد بالتقنيات التي تقلل من استهلاك المياه	منخفضة	171	2,1871	1,07925
Q23 تستعمل الجامعة إلى جانب الطاقة الكهربائية الطاقات النظيفة (الشمس، الرياح، المياه)	منخفضة	171	1,8947	1,07404
Q24 تخصص الجامعة حاويات للنفايات في كل مكان	مرتفعة	2	3,9123	1,06739
Q25 تخصص الجامعة حاويات لفرز النفايات(العضوية، الزجاج، الورق، البلاستيك)	منخفضة	171	2,2807	1,28458
Q26 تخصص الجامعة حاويات خاصة لإعادة استعمال المواد أو الأدوات أو الأجهزة	منخفضة	171	1,9766	1,08440
Q27 توجد مظاهر اللاوعي البيئي ورمي الفضلات في الأماكن غير المخصصة لها	مرتفعة	3	3,7544	1,32772
Q28 استعمل عند تنقلي من وإلى الجامعة وسائل النقل الجماعية	مرتفعة	5	3,6901	1,26624
Q29 استعمل سيارتي الخاصة عند تنقلي إلى الجامعة	منخفضة	171	2,1930	1,29849
Q30 أستعمل الدراجة الهوائية عند تنقلي إلى الجامعة	منخفضة جدا	171	1,6199	,86191
Q31 تخصص الجامعة مواقف خاصة بالدراجات الهوائية	منخفضة جدا	171	1,7953	1,07877
Q32 تقوم الجامعة بمبادرات تشجيع استعمال الدراجات الهوائية	منخفضة جدا	171	1,5731	,89389
Q33 استخدم أكواب إعادة الاستعمال (قارورة المياه، أكواب القهوة والشاي...)	متوسطة	171	2,8363	1,33596

Q34 حافلات النقل الجامعي تسير بوقود غير ملوث (غاز، كهرباء، محرك هجين)	منخفضة	171	2,1988	1,28163
Q35 توفر الجامعة ممرات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة (الأشخاص المعاقين...)	مرتفعة	171	3,4971	1,41577
Q36 توفر الجامعة مصاعد لذوي الاحتياجات الخاصة	منخفضة	171	2,2105	1,38569
Q37 توجد مواقف سيارات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة	منخفضة	171	2,2573	1,39047
Q38 تلقيت دروس خاصة بالاستدامة والبيئة ضمن المنهاج الدراسي	متوسطة	171	2,9006	1,46189
Q39 هل سمعت بـ"جمعيات" خاصة بالبيئة داخل الجامعة	منخفضة	171	2,5380	1,23313
Q40 لو سمحت لك الفرصة، هل ستنخرط ضمن مثل هذه الجمعيات	مرتفعة	4	3,7076	1,11508
المحور الرابع: الحياة في الجامعة	**متوسط في حدود المنخفض**		**2,6249**	**,55930**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**

- يبين الجدول رقم (..) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الحياة في الجامعة لدى عينة المجتمع الجامعي، حيث جاءت الفقرة رقم 18 والتي تنص على " **تحتوي الجامعة على مساحات خضراء وحدائق للراحة** " بمتوسط حسابي بلغ (**3.9474**) وانحراف معياري قدره (**0.96566**) أي بدرجة موافقة مرتفعة، في الترتيب الاول ما يدل على أن معظم الذين تم استجوابهم يوافقون على أن الجامعة تتوفر على مساحات خضراء للراحة؛
- تلي هذه العبارة من حيث الترتيب الفقرة رقم (24)، "تخصص الجامعة حاويات للنفايات في كل مكان"، بمتوسط حسابي بلغ (3.9123) وانحراف معياري بلغ (1.06739) أي بدرجة موافقة مرتفعة؛

- لكن رغم ما تخصصه الجامعة من اماكن ومساحات خضراء وكذا من حاويات للنفايات في كل مكان إلا أن المتوسط الحسابي للفقرة (27) "توجد مظاهر اللاوعي البيئي ورمي الفضلات في الأماكن المخصصة لها" بلغ (3.7544) بدرجة موافقة مرتقعة؛
- **بالنسبة للنقل المستدام:** نجد من خلال الفقرة (28)، "استعمل عند تنقلي من وإلى الجامعة وسائل النقل الجماعي"، بمتوسط حسابي بلغ (3.6901) أي بدرجة موافقة مرتفعة، لكن في المقابل نجد بأن التنقل باستعمال الدراجة الهوائية يكاد ينعدم تماما حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.6199) وهذا من خلال الفقرة رقم (30) بدرجة موافقة منخفضة جدا، كما أن الجامعة لا تقوم بمبادرات تشجيع استعمال الدراجات الهوائية (الفقرة 32 بمتوسط حسابي بلغ 1.5731) ولا حتى تخصيص مواقف خاصة بها (الفقرة 31 بمتوسط حسابي بلغ 1.7953).
- **بالنسبة للاطعام المستدام:** فمن خلال الفقرة 19 والتي تنص على "تقدم الجامعة أغذية صحية" نجد أن المتوسط الحسابي بلغ 2.0409 أي بدرجة موافقة منخفضة ما يفسر أن الجامعة لا تقدم أطعمة صحية فما بالك بتوفير الأغذية البيولوجية من خلال الفقرة 20، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.0819 أي بدرجة موافقة منخفضة في حدود المنخفض، أي أن الجامعة بعيدة تماما على توفير الغذية البيولوجية للمجتمع الجامعي؛
- **بالنسبة للبنايات المستدامة:** جاءت الفقرة رقمَ 1 "تحتوي الجامعة على بنايات خضراء بيئية" بمتوسط حسابي بلغ 3.4444 أي بدرجة موافقة مرتفعة، رغم أن البنايات لا ترقى إلى مستوى البنايات المستدامة، وربما يرجع السبب لهذه النسبة الى عدم فهم السؤال، وما يدعم ذلك هو الفقرة (15) و (17) حيث جاءت بمتوسطات منخفضة ومرتفعة على التوالي (2.0468) و (2.8304)، فالبنايات لا تحتوي على تقنيات تجميع مياه الامطار وكذا لا تتناسق والبيئة المحيطة، بالاضافة إلى أن الفقرة (23) الخاصة باستعمال الطاقات النظيفة والمتجددة إلى جانب الطاقة الكهربائية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.8947) بدرجة موافقة منخفضة، أي أن البنايات ليس بها مقومات البنايات المستدامة؛
- **ممارسات 3R:** تبين الفقرة 24 " تخصص الجامعة حاويات لفرز النفايات (العضوية، الزجاج، الورق، البلاستيك) " والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.2807) أي بدرجة موافقة منخفضة، كما بلغ المتوسط الحسابي للفقرة 26 الخاصة بإعادة استعمال المواد والاجهزة (1.9766) أي بدرجة موافقة منخفضة نوعا ما.

- **بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة:** جاءت الفقرة 35 الخاصة بتوفير الجامعة لممرات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة (الاشخاص المعاقين...) بمتوسط حسابي قّدر بـ 3,4971 أي بدرجة موافقة مرنفعة، لكن جاءت بعدها الفقرات الموالية (36 ،37) بدرجات موافقة منخفضة فالبنايات لا تحتوي على مصاعد كهربائية ولا توفر الجامعة مواقف خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة؛
- **بالنسبة لجمعيات الدفاع عن البيئة:** جاءت الفقرة 39 حول دراية أفراد العينة أو سماعهم بجمعيات حماية البيئة داخل الجامعة فكان المتوسط الحسابي 2.5380 أي بدرجة موافقة منخفضة، لكن أفراد العينة أبْدَوا استعدادهم للانخراط في مثل هذه الجمعيات ان سمحت لهم الفرصة بذلك، حيث قدّر المتوسط الحسابي للفقرة 40 بـــ (3.7076) أي بدرجة موافقة مرتفعة.

عند قياس نسبة تطبيق المحور الرابع "الحياة في الجامعة" وجدنا أن المتوسط الحسابي للمحور بلغ **2,6249** أي بدرجة موافقة متوسطة لكن في حدود المنخفض، وبالتالي نستنتج أن الحياة في الجامعة لا ترقى إلى صفة الاستدامة وعلى الجامعة فعل الكثير من أجل بلوغ هذه الصفة.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات واستخلاص نتائج الدراسة التطبيقية

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تقييم واقع الاستدامة في جامعة الباز –سطيف– واستخلاص نقاط القوة والضعف من خلال الدراسة الاحصائية التي قمنا بها، وهذا من أجل تثمين الايجابيات واكتشاف نقاط الضعف ومحاولة أخذها بعين الاعتبار وفي الاخير سنحاول اقتراح نموذج لتصور "الجامعة المستدامة".

المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

من أجل الوقوف على مدى تطبيق محاور الاستدامة الاربعة للجامعة، تم استخدام اختبار « T test» ومستوى المعنوية « Sig » لاختبار الفرضيات الأربعة.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى

نصت الفرضية الأولى على " درجة تطبيق بعد "الحوكمة والإدارة" بالحرم الجامعي الباز جيدة"، وكان اختبارها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (28): اختبار T test ومستوى المعنوية لقياس مدى تطبيق محور الحوكمة والإدارة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التطبيق	قيمة T	مستوى المعنوية
الحوكمة والإدارة	2.8837	0,18108	**%57,67**	**104,428**	**0.000**

المصدر: من اعداد الطالب على أساس مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمحور الحوكمة والإدارة بلغ 2.8837 بانحراف معياري 0.18108، حيث بلغت نسبة تطبيق هذا المحور **57,67**% وهي نسبة منخفضة، حيث بلغت قيمة T المحسوبة **104,428** وهي أكبر من T الجدولية (1.96) بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05، وعليه ننفي صحة الفرضية الثالثة بمعنى هناك تطبيق لعناصر الحوكمة والإدارة.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية

نصت الفرضية الثانية على " درجة تطبيق بعد "البحث والتعليم المستدام" بالحرم الجامعي الباز جيدة" وكان اختبارها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (29): اختبار T test ومستوى المعنوية لقياس مدى تطبيق محور التعليم والبحث المستدام

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التطبيق	قيمة T	مستوى المعنوية
التعليم والبحث المستدام	3.1564	0,25353	%63.12	81.641	0.000

المصدر: من اعداد الطالب على أساس مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمحور التعليم والبحث المستدام بلغ **3.1564** بانحراف معياري **0.25353**، حيث بلغت نسبة تطبيق هذا المحور **63.12**% وهي نسبة متوسطة ، حيث بلغت قيمة T المحسوبة **81.641** وهي أكبر من T الجدولية (1.96) بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05، وعليه ننفي صحة الفرضية الثالثة بمعنى لا يوجد تطبيق لعناصر التعليم والبحث المستدام.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

نصت الفرضية الثالثة على " درجة تطبيق بعد "السلوك المستدام" بالحرم الجامعي الباز جيدة"، وكان اختبارها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (30): اختبار T test ومستوى المعنوية لقياس مدى تطبيق محور السلوك المستدام

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التطبيق	قيمة T	مستوى المعنوية
السلوك المستدام	3,7346	0,41401	%74.69	23.203	0.000

المصدر: من اعداد الطالب على أساس مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمحور السلوك المستدام بلغ 3.7346 بانحراف معياري 0.41401، حيث بلغت نسبة تطبيق هذا المحور 74.69% وهي نسبة مقبولة، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 23.203 وهي أكبر من T الجدولية (1.96) بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05، وعليه نثبت صحة الفرضية الثالثة بمعنى هناك تطبيق لعناصر السلوك المستدام داخل الجامعة، لكن طبعا ليس تطبيقا كليا؛

الفرع الرابع: اختبار الفرضية الرابعة

نصت الفرضية الرابعة على " درجة تطبيق بعد "الحياة المستدامة في الجامعة" بالحرم الجامعي الباز جيدة"؛ وكان اختبارها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (31): اختبار T test ومستوى المعنوية لقياس مدى تطبيق محور الحياة في الجامعة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التطبيق	قيمة T	مستوى المعنوية
الحياة في الجامعة	2,6249	,55930	%52.498	8.771	0.000

المصدر: من اعداد الباحث على أساس مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمحور الحياة في الجامعة بلغ **2,6249** بانحراف معياري **0,55930**، حيث بلغت نسبة تطبيق هذا المحور **52.49**% وهي نسبة متوسطة في حدود الضعيف، حيث بلغت قيمة T المحسوبة بالنسبة المطلقة **8.771** وهي أكبر من T الجدولية (1.96) بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05، وعليه ننفي صحة الفرضية الرابعة بمعنى ليس هناك تطبيق لعناصر الحياة في الجامعة،

الفرع الخامس: اختبار الفرضية الرئيسية

نصت الفرضية الرئيسية على "درجة تطبيق مقومات الاستدامة بالحرم الجامعي الباز عالية"، وكان اختبارها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (32): اختبار T test ومستوى المعنوية لقياس درجة تطبيق مقومات الاستدامة الأربع

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التطبيق	قيمة T	مستوى المعنوية
مقومات الاستدامة	3.0999	0.3519	%61.99	54.5087	0.000

المصدر: من اعداد الباحث على أساس مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمقومات الاستدامة للحرم الجامعي الباز بلغ **3.0999** بانحراف معياري 0.3519، حيث بلغت نسبة تطبيق المحاور مجتمعة **61.99**% وهي نسبة متوسطة في حدود الضعيف، حيث بلغت قيمة T المحسوبة بالنسبة المطلقة **54.5087** وهي أكبر من T الجدولية (1.96) بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05، وعليه ننفي صحة الفرضية الرئيسية بمعنى ليس هناك تطبيق لمقومات الاستدامة في الحرم الجامعي بسطيف،

المطلب الثاني: استخراج نقاط القوة والضعف للمحاور الأربعة

من خلال اجابات افراد العينة، وحساب نسب الطبيق واختبار الفرضيات للمحاور الأربعة، سنحاول فيما يأتي استخراج نقاط القوة لمحاولة تثمينها، واستخراج نقاط الضعف لمحاولة الوقوف عندها وتصويبها وعالجتها وأخذها بعين الاعتبار للوصول إلى النموذج المنشود، وهو "نموذج الجامعة المستدامة".

الفرع الأول: نقاط القوة والضعف لمحور الحوكمة والإدارة

المتوسط الحسابي لمحور الحوكمة والإدارة بلغ 2.8837 بانحراف معياري 0.18108، حيث بلغت نسبة تطبيق هذا المحور **57,67**% وهي نسبة منخفضة، حيث بلغت قيمة T المحسوبة **104,428** وهي أكبر من T الجدولية (1.96) بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05، وترجع النسبة المنخفضة لمحور الحوكمة والإدارة إلى نقاط الضعف التالية، والتي يجب على الإدارة معالجتها، أو إعادة النظر فيها:

1-نقاط الضعف: حيث برزت أهم نقاط الضعف في العناصر التالية.

- **التعيينات:** حيث سجل هذا العنصر درجات موافقة منخفضة بل منخفضة جدا في بعض التعيينات، حيث نجد أن تعيين رئيس الجامعة والعمداء وجزء من أعضاء مجلس الإدارة لا تقوم من خلال انتخابات نزيهة وشفافة وانما تكون تعيينات مباشرة، فيما يخص رئيس الجامعة يتم تعيينه من قبل الوزارة الوصية، العمداء من خلال رئيس الجامعة، رؤساء الأقسام والتخصصات والشُّعب... الخ، بينما يتم تعيين جزء من أعضاء المجلس الإدارة من خلال الانتخاب، بينما يتم تعيين ممثلي للوزارة الوصية كأعضاء في مجلس الإدارة.
- **ادماج الاستدامة ضمن الاستراتيجية العامة للجامعة:** سجل هذا العنصر درجة موافقة منخفضة، ويرجع إلى أن الجامعة لا تدمج الاستدامة ضمن الاستراتيجية العامة لها، ولعل أهم الأسباب التي تؤدي إلى تبني مفهوم الاستدامة هو إرادة الإدارة في تبني المفهوم وادماجه ضمن استراتيجيته ورؤيته؛
- **الأطراف ذات المصلحة:** من خلال اجابات أفراد العينة، يظهر أن درجة الموافقة لهذا العنصر كانت متوسطة، ويرجع السبب أن الجامعة لا تأخذ في الاعتبار جميع تطلعات الاطراف ذات المصلحة دون استثناء؛

2-نقاط القوة: رغم نقاط الضعف التي ميزت هذا المحور إلا أنه وقفنا إلى بعض نقاط القوة التي تحسب للجامعة في هذا المجال ونبرزها فيما يلي:

- **دليل حوكمة الجامعة والأخلاقيات:** حقق هذا العنصر درجة موافقة مرتفعة، ما يدل على أن الجامعة تملك إطارا لحوكمة الجامعة وميثاقا للأخلاقيات، على شكل دليل منشور متوفر على مستوى الموقع الرسمي للجامعة؛
- **نظام المعلومات:** فيما يخص هذا العنصر الهام، نجد أن اجابات مفردات العينة كانت بدرجة موافقة مرتفعة، حيث تسهر جامعة سطيف على وضع سياسة لأمن ومعالجة واستغلال المعلومات، كما تعتبر الجامعة الرائدة وطنيا في مجال الخدمات الرقمية والمعالجة الالكترونية أعمالها وشؤون الطلبة والموظفين؛
- **التشاور الداخلي:** حقق هذا العنصر كذلك درجة موافقة مرتفعة؛ حيث كانت معظم اجابات افراد العينة تتجه نحو الموافقة على أن الجامعة تقوم بمشاورات داخلية من أجل وضع واعداد مختلف سياسات التكوين، البحث، التسيير الإداري والحوكمة.

الفرع الثاني: نقاط القوة والضعف لمحور التعليم والبحث المستدام

بلغ المتوسط الحسابي لمحور **التعليم والبحث المستدام** 3.1564 بانحراف معياري 0.25353، حيث بلغت نسبة تطبيق هذا المحور **63.12**% وهي نسبة متوسطة في حدود المنخفضة، حيث بلغت قيمة T المحسوبة **81.641** وهي أكبر من T الجدولية (1.96) بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05، وترجع النسبة المنخفضة لمحور **التعليم والبحث المستدام** إلى نقاط الضعف التالية، والتي يجب على الإدارة معالجتها، أو إعادة النظر فيها:

1-نقاط الضعف: حيث برزت أهم نقاط الضعف في العناصر التالية

- **إدماج التنمية المستدامة كوظيفة ضمن الهيكل التنظيمي العام:** حقق هذا العنصر درجة مولفقة منخفضة جدا، حيث يقر معظم أفراد العينة (وحسب اطلاعنا على الهياكل التنظيمية) بأن الجامعة أو الكلية المنتسب اليها ليس لديها وظيفة أو قسم أو وحدة أو حتى خلية خاصة بالتنمية المستدامة وشؤون البيئة،
- **لجان تنسيق البحث المستدام على مستوى الكليات:** حقق هذا العنصر درجة قبول منخفضة في حدود المنخفضة جدا، وعليه فإن الجامعة بصفة عامة والكليات بصفة خاصة لا تولي اهتماما فيما يخص لجان تنسيق البحث المستدام؛
- **مخابر البحث فيما يخص الاستدامة وقضايا البيئة:** حسب اجابات مفردات العينة واطلاعنا على مخابر البحث على مستوى الجامعة والكليات، فلا يوجد هناك مخبرا يعنى بالتنمية المستدامة وقضايا البيئة؛
- **معاهد ومراكز للتنمية المستدامة:** كانت درجة القبول فيما يخص هذا العنصر منخفضة ما يدل على أن الجامعة لا تملك معاهد أو مراكز للبحث، التعليم وسياسة التنمية فيما يخص قضايا الاستدامة؛

2-نقاط القوة: رغم نقاط الضعف التي ابرزها هذا المحور إلا أن هناك بعض نقاط القوة نبرزها فيما يأتي.

- **تدريس مقاييس الاستدامة:** حقق هذا العنصر درجة قبول مرتفعة في حدود المرتفعة جدا، وعليه نستنتج أن هناك ضمن أعضاء هيئة التدريس من يرغب وقادر على التدريس والبحث في قضايا الاستدامة، ويمكن استغلال ذلك وتوجيه هذا العنصر نحو تعزيز وتشجيع البحث في هذا المجال؛
- **التخصصات المستدامة:** حقق هذا العنصر كذلك درجة قبول مرتفعة في حدود المرتفعة جدا، أي أن معظم الكليات تدرج تخصصات حول الاستدامة والبيئة، فمثلا كلية العلوم الاقتصادية لديها تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية الهندسة المعمارية لديها تخصص الهندسة المعمارية المستدامة، بالاضافة الى كلية علوم الطبيعة والحياة..الخ؛
- **المنهاج المستدام:** حقق هذا العنصر درجة قبول مرتفعة، ما يدل على أن معظم الكليات تدرج ضمن منهاجها التعليمي محاضرات أو دروس حول الاستدامة والبيئة، فمثلا نجد الإدارة البيئية (كلية الاقتصاد)، الكيمياء الخضراء « La Chimie Verte » (كلية العلوم)، تطوير الأغذية البيولوجية (علوم الطبيعة والحياة)...الخ؛
- **الأبحاث المستدامة في الكليات:** حقق هذا العنصر درجة قبول مرتفعة، ما يدل على أن هناك من الكليات من يقوم بأبحاث ومقالات ضمن مختلف مجالات الاستدامة مثلا (الطاقات المتجددة، هندسة البنايات الخضراء، الاقتصاد الاخضر، التجارة العادلة، الجامعات المستدامة، تطوير الأغذية البيولوجية، ...الخ)؛

الفرع الثالث: نقاط القوة والضعف لمحور السلوك المستدام

المتوسط الحسابي لمحور **السلوك المستدام** بلغ 3.7346 بانحراف معياري 0.41401، حيث بلغت نسبة تطبيق هذا المحور **74.69**% وهي نسبة مقبولة، حيث بلغت قيمة T المحسوبة **23.203** وهي أكبر من T الجدولية (1.96) بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05، نلاحظ أن نسبة تطبيق هذا المحور مقبولة وهذا ما يعتبر حافزا ايجابيا فيما يخص السلوك المستدام ويمكن أن يكون منطلقا ومعيارا يساعد في تبني نموذج الجامعة المستدامة، وسنحاول تقييم هذا المحور من خلال نقاط القوة والضعف:

1-نقاط الضعف: برزت نقاط الضعف من خلال عنصرين هما:

- **حساب بصمة الكربون:** حيث حقق هذا العنصر درجة موافقة منخفضة جدا، وعليه فإن معظم أفراد العينة لم يقومو بحساب بصمة الكربون الخاصة بهم، إن لم نقل بأن معظمهم يجهلون معناها؛
- **الدراية بقوانين الاستدامة والبيئة:** حقق هذا العنصر درجة موافقة متوسطة في حدود المنخفضة، أي أن نسبة أكبر من المتوسط من مجموع أفراد العينة ليس لها دراية أو لم تطلع على قوانين الاستدامة والبيئة؛

- **ممارسات قاعدة 3R**: هذا العنصر حقق درجة موافقة متوسطة، وعليه فإن هناك الكثير من أفراد العينة لا يقومون بممارسات إعادة التدوير، إعادة الاستعمال والتقليل من التلوث.

2-نقاط القوة: هناك العديد من نقاط القوة التي لمسناها في أفراد عينة الدراسة، وهذا يعتبر عنصرا ايجابيا ونقطة قوة يجب ابرازها وتعزيزها من أجل المساعدة في دفع المحاور الأخرى للوصول إلى نموذج الجامعة المستدامة، وتتمثل أهم نقاط القوة لمحور السلوك المستدام في:

- **الدراية بمصطلح التنمية المستدامة والبيئة**: حققت عناصر هذه النقطة درجات موافقة من مرتفعة إلى مرتفعة جدا، فمعظم مفردات الدراسة تسمع بمصطلحي "التنمية المستدامة" و"حماية البيئة"، لكن اجابات الموافقة لمصطلح "حماية البيئة" كانت أكبر من تلك الخاصة "التنمية المستدامة"، أي أن مصطلح حماية البيئة يغلب في التداول ربما اعلاميا أكثر من التنمية المستدامة، كما نجد أن مفردات الدراسة تفرق بين المصطلحين السابقين بدرجة موافقة مرتفعة وهذا شيء مشجّع؛
- **تغير السلوك القائم نحو السلوك المستدام**: حقق هذا العنصر أكبر درجة موافقة بنسبة مرتفعة جدا، ما يعني أن مفردات الدراسة تهتم وتحرص على تغيير سلوك المجتمع الجزائري نحو السلوك المستدام، كما نجد بأن معظمهم يعتبرون أن التغير المناخي يعتبر تهديدا للكون؛
- **ممارسات التقليل من التلوث**: حقق هذا العنصر كذلك درجات موافقة مرتفعة من قبل مفردات العينة، سواء من خلال الأسرة أو على المستوى الشخصي، وتمثلت هذه الممارسات أساسا من خلال: إطفاء المصابيح عند مغادرة حجرة الدراسة او مكان العمل، ممارسات المحافظة على استعمال المياه، طباعة الورق على الوجهين من أجل تقليل استخدام الورق،...الخ؛

الفرع الثالث: نقاط القوة والضعف لمحور الحياة في الجامعة

بلغ المتوسط الحسابي لمحور **الحياة في الجامعة** 2.6294 بانحراف معياري 0.55930، حيث بلغت نسبة تطبيق هذا المحور **52.58**% وهي نسبة منخفضة، حيث بلغت قيمة T المحسوبة **8.771** وهي أكبر من T الجدولية (1.96) بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05، نلاحظ أن نسبة تطبيق هذا المحور منخفضة ما يفسر بأن الحياة في الجامعة لا ترقى لأن تكون مستدامة، وسنحاول تقييم هذا المحور من خلال إبراز نقاط القوة والضعف:

1-نقاط الضعف: برزت نقاط الضعف من خلال العناصر التالية:

- **البنايات الخضراء:** معظم فقرات هذا العنصر حققت درجات موافقة منخفضة، حيث أن البنايات بالجامعة لا تحتوي على مقومات البنايات الخضراء، مثل تقنيات تجميع مياه الأمطار، مصابيح الحركة، تقنيات الحرارة والبرودة الطبيعية، الطاقات البديلة...الخ؛
- **الإطعام المستدام:** جاءت معظم عناصر الاطعام المستدام بدرجات موافقة منخفضة، ما يدل على أن الاطعام الجامعي لا يرقي للاستدامة، فلا هي تقدم (حسب اجابات مفردات العينة) أطعمة صحية، ولا أطعمة بيولوجية، كما أن مصدر الأطعمة ليس محليا 100%؛
- **الطاقات المتجددة:** لا تحتوي بنايات الجامعة على تقنيات الطاقة الشمسية ولا طاقة الرياح والمياه
- **حاويات النفايات:** لا تحتوي الجامعة على نفايات فرز النفايات (عضوية، زجاج، ورق، بلاستيك)، كما أنها لا تحتوي على نفايات لاعادة استعمال المواد والاجهزة؛
- **النقل المستدام:** لا تتوفر الجامعة على وسائل نقل تسير بوقود غير ملوث (غاز، كهرباء، محرك هجين)؛
- **التنقل بالدراجة الهوائية:** حققت فقرات هذا العنصر درجات موافقة منخفضة جدا، ما يدل على قلة استعمال أفراد المجتمع الجامعة إن لم نقل انعدام مثل هذا النوع من الوسائل من اجل التنقل من وإلى الجامعة،

  فالجامعة لا تشجع مثل هذه المبادرات، ولا توجد مظاهر التنقل بالدراجة الهوائية، لا توجد مواقف خاصة بالدراجات الهوائية،...الخ؛
- **أكواب اعادة الاستعمال:** حقق هذا العنصر درجة موافقة متوسطة، لكن على الجامعة أن تنبه أكثر وتشجع على استعمال أكواب اعادة الاستعمال ولم لا توفيرها،
- **حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة:** رغم ما توفره الجامعة من ممرات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة تقتصر فقط على الطابق الأول، لكن لا توفر لهم مصاعد للطوابق العليا، كما أن مواقف سيارات ذوي الاحتياجات الخاصة تكاد تنعدم؛
- **جمعيات البيئة والاستدامة:** من خلال اجابات أفراد العينة، نجد أن معظمهم لا يعلم بوجود جمعيات تُعنى بشؤون البيئة والتنمية المستدامة، فمعظمهم لا يسمعون بمثل هذه الجمعيات؛

2-نقاط القوة: تمثلت نقاط القوة لمحور الحياة في الجامعة في:

- **المساحات الخضراء:** كانت درجة الموافقة لهذا العنصر مرتفعة، أي أن الجامعة توفر مساحات خضراء وحدائق للراحة، كما أن تصميم البنايات يتناسق والبيئة المحيطة؛

- **التنقل الجماعي**: تستعمل نسبة كبيرة من المجتمع الجامعي خاصة الطلبة عند تنقلهم من وإلى الجامعة وسائل النقل الجماعية؛
- **ممرات ذوي الاحتياجات الخاصة**: توفر الجامعات ممرات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، سواء على الأرصفة أو عند مداخل البنايات، رغم ذلك لا توفر لهم مصاعد آلية للصعود إلى الطوابق العليا؛
- **الانخراط في جمعيات حماية البيئة**: رغم أن مفردات العينة لا يسمعون بجمعيات حماية البيئة داخل الجامعة، إلا أنهم أبدو درجة موافقة مرتفعة حول ما إن سمحت لهم الفرصة للانخراط ضمن مثل هذه الجمعيات، ويوجد منهم من ترك معلوماته الشخصية وعنوانه من أجل الانخراط في جمعية لحماية البيئة إذا ما توفرت.

المطلب الثالث: اقتراح نموذج الجامعة المستدامة

من خلال نقاط القوة والضعف التي تم استنتاجها من خلال نتائج الاستمارة التي قمنا بها، ومن خلال الجانب النظري للدراسة، حاولنا اقتراح نموذجا لجامعة الباز، من أجل الوصول إلى مقومات الجامعة المستدامة، والشكل الموالي يبين النموذج:

الفرع الأول: العناصر الأساسية الداعمة

تتمثل العناصر التي تدفع نحو تصور "الجامعة المستدامة" أساسا في:

1- الإدارة العليا: دور الإدارة العليا يتمثل في تبني مفهوم الاستدامة وادماجه ضمن الرؤية والرسالة العامة للجامعة، وأكثر من ذلك إدماج المفهوم ضمن الاستراتيجية العامة للجامعة، هذا يساعد ويسهل كثيرا انسياب المفهوم نحو باقي الكيانات الأخرى من كليات، إدارات، مخابر بحث...الخ؛

ولاستمرار التميز في أبحاث الجامعة وبرامج طلابها الأكاديمية. وبذلك تتيح الجامعة الفرصة للراغبين في الدعم من أجل استدامة رؤية الإدارة وتمكين الجامعة من النمو والإزدهار.

و لتمكين المفهوم أكثر، يجب أن يضم فريق التنمية الجامعية نخبة من المهنيين المتفرغين والخبراء في عمليات تنمية الموارد والمنح والتبرعات ممن يتقيدون بأفضل الممارسات العالمية المعمول بها في هذا المجال. كما يجب أن تتطلع الإدارة إلى بحث الجوانب المتعلقة بالتبرعات والأهداف الرفيعة.

2- **دعم الوزارة الوصية:** كما نعلم فإن الجامعات الجزائرية ذات طابع عمومي وتسيير مركزي، ويأتي دعم الوزارة الوصية من خلال حث الجامعات على تبني المفهوم واقامة شراكات مع المنظمات ذات الصلة؛

3- **الشراكات مع أحسن الممارسات للجامعات:** من أهم عناصر الدعم ونجاح تصور الجامعة المستدامة وهي الاستفادة من تجارب الجامعات الرائدة في مجال الاستدامة أو تلك التي نجحت في وضع نموذج يحتدى به في مجال الاستدامة؛

4- **شهادات المطابقة:** تستعين المؤسسات الجامعية بمثل هذه المواصفات من أجل تبني نظام للإدارة المستدامة، سواء من خلال شهادات المطابقة للايزو، مثل نظام إدارة الجودة ايزو 9001، نظام الإدارة البيئية ايزو 14001، دليل المسؤولية الاجتماعية ايزو 26000؛

أ- **شهادة المطابقة للجودة أيزو 9001:** من خلال سياسة واضحة للجودة تتضمن:

-تتضمن سياسة الجودة اصدار بيان رسمي من رئاسة الجامعة، بحيث يرتبط ارتباطا وثيقا بالمخططات الاكاديمية والتعليمية والبحثية بالإضافة إلى احتياجات ومتطلبات جميع الأطراف ذات المصلحة للجامعة. اما سياسة الجودة فتتضمن فهم هذا القرار وتطبيقه على جميع المستويات وعلى كامل المجتمع الجامعي. وبالتالي كل فرد يحتاج إلى أهداف قابلة للقياس من أجل القيام بالعمل والتفاعل.

-وتتضمن أيضا قرارات حول نظام الجودة والتي تتم على أساس البيانات المسجلة في النظام وبشكل منتظم بهدف مراجعة وتقييم المطابقة والفعالية لهذه البيانات.

-كما يجب أن تكون هناك سجلات خاصة تبين كيف وأين تم تجهيز الموارد الضرورية،

-الحاجة إلى تحديد متطلبات الأطراف ذات المصلحة وإنشاء أنظمة من المعلومات حول المخرجات والتي تتضمن الاستفسارات، والعقود، والأوامر، وردود الفعل والشكاوى ,بهدف التواصل مع جميع الأطراف ذات المصلحة.

-عندما نريد الحصول على مخرجات ذات جودة وكفاءة تعالية، يتطلب ذلك التخطيط الجيد لمراحل التنمية، مع الاخذ بعبن الاعتبار اختبار كل مرحلة قبل الانتقال إلى المرحلة التالية. وعليه فنحن بحاجة أيضا لاختبار وتوثيق ما إذا كانت المخرجات تلبي متطلبات السوق، والمتطلبات التنظيمية واحتياجات الشركاء.

-نحتاج أيضا إلى إعادة النظر في الأداء بشكل منتظم من خلال عمليات المراجعة الداخلية والاجتماعات. تحديد ما إذا كان نظام الجودة يعمل بشكل جيد والبحث عن سبل إدخال التحسينات عليه. التعامل مع مشاكل السابقة والمشاكل المحتملة. الاحتفاظ بسجلات لهذه الأنشطة والقرارات الناجمة عن ذلك، ورصد فعاليتها.

-نحتاج إلى توثيق إجراءات التعامل مع المشاكل الفعلية والمحتملة غير المتوافقة (المشاكل التي تنطوي على الأطراف ذات المصلحة الخارجيين، أو المشاكل الداخلية). يجب التأكد من انه لا توجد مخرجات سيئة، وتحديد ما يجب فعله مع الخرجات السيئة أن وجدت، والتعامل مع الأسباب الجذرية للمشكلة، والاحتفاظ بسجلات لاستخدامها كأداة لتحسين النظام.

ب- شهادة المطابقة للإدارة البيئية:

إن المنظمة الراغبة في تطبيق نظام للإدارة البيئية فإن عليها اتباع الخطوات التالية:

1- عمل دراسة عن القوانين البيئية في الدولة التي تنطبق على المؤسسة وعلى مخرجاتها وعلى أنشطتها وعلى خدماتها وتحديد المعايير البيئية اللازم التقيد بها

2- عمل تحليل متكامل عن التأثيرات البيئية الناشئة عن المخرجات والعمليات والخدمات في الجامعة فيما يسمى تحليل الأوجه والتأثيرات البيئية

3- عمل قياسات حقلية للفجوة بين التأثيرات البيئية الموجودة وبين المعايير اللازم التقيد بها بغرض وضع الأهداف البيئية والسياسة البيئة للجامعة وهو ما يسمى المسح البيئي المبدئي.

4- عمل دراسة فجوة فيما بين وضع الإدارة البيئي القائم للمنظمة وبينن متطلبات نظام الادارة البيئية، وعموما تجرى هذه الدراسة بمعرفة مخنصين بالمشاركة مع العاملين بالجامعة ويستخدم فيها أدوات مختلفة منها "التدقيق" ومنها

''المقابلات الشخصية'' ومنها ''الاستبيانات'' وفي نهاية الأمر تتكون صورة محددة عن مدى بعد أو قرب الجامعة عن نظام الادارة البيئية المرجو. وتكون المخرجات الأساسية لهذه الدراسة هو تحديد دقيق للفجوة الموجودة بين النظام القائم في الجامعة ونظام الادارة البيئية المستهدف .

5- تقوم الإدارة العليا سواء على مستوى الجامعة ككل أو على مستوى الكليات بالمشاركة مع المختصين بوضع خطة تنفيذية للخطوات والأعمال اللازم اتخاذها لتغطية الفجوة التي تم تحديدها في الخطوة3 .

6- يتم على التوازي في الجامعة تبني وتنفيذ برنامج تدريبي وتوعوي لكل المجتمع الجامعي بمتطلبات نظام الادارة البيئية المستهدف لإعداد الجامعة للتغيير المطلوب.

7- يتم من خلال المسئولين والخبراء تنفيذ الخطة التنفيذية الموضوعة في الخطوة 2 وعلى الإدارة العليا للجامعة أن تقوم بتوفير الموارد اللازمة للتتنفيذ .

8- بعد تنفيذ النظام الجديد والمفترض مطابقته لنظام الادارة البيئية ولمدة معقولة تؤكد استقرار النظام الجديد تقوم الإدارة العليا للجامعة بتكليف مختصين ذوي خبرة مناسبة سواء من داخل الجامعة أو من خارجها بإجراء تدقيق شامل على تنفيذ النظام الجديد في الجامعة ، وعادة يتم هذا التدقيق بصورة منهجية وطبقا لخطة موضوعة سلفا.

9- تكون نتائج التدقيق عادة ''عدم مطابقات'' لمتطلبات نظام الادارة البيئية المستهدف، وعلى الإدارة العليا للجامعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لإغلاق ''عدم المطابقات ''تقوم المنظمة بتنفيذ العمليات الواردة في البنود 8 و 9 بصورة منتظمة للحفاظ على مستوى أداء مرضي للجامعة وطبقا لمتطلبات نظام الادارة البيئية.

جـ- المواصفة (ISO 26000) المطابقة في المؤسسات التعليم العالي: تم إعداد المواصفة ISO 26000) بطريقة تتوافق مع جميع أصناف المنظمات ودورنا يأتي في اقتراح تغيير المفاهيم التي جاءت بها المواصفة في اطار التعليم العالي بالاستناد إلى المخطط الأخضر، وهو عبارة عن أداة للإدارة والقيادة تعنى بمتابعة سياسة التنمية المستدامة، كما أنه عبارة عن شبكة تسمح بتقييم مستوى أداء الأعمال فيما يخص التنمية المستدامة بالمؤسسة، حيث تم إعدادها خصيصا من أجل القضايا الأساسية للجامعة والمدارس العليا ويشمل:

- الاستراتيجية والحوكمة (الأطراف ذات المصلحة، الاستراتيجية المستدامة، إنخراط المجتمع الجامعي، نشر الاستراتيجية والسياسة، الموارد،...الخ؛
- السياسة الاجتماعية والترسيخ الاقليمي (العدالة الاجتماعية، التضامن والمسؤولية، صحة وسلامة المجتمع، المشاركة في التنمية الاقتصادية، التنوع،...الخ)؛
- الادارة البيئية (الاستراتيجية البيئية، إستخدام الموارد، الطاقة، المياه، النفايات، جودة البيئة،...الخ)؛
- التعليم والتدريب (ادماج الاستدامة ضمن المقررات الدراسية، إقامة شراكات ضمن المجال، مبادرات الاستدامة من قبل الطلبة،..الخ)؛

- أنشطة البحث (مشاريع البحث المستدامة، تطوير شراكات خارجية، هياكل اليقظة فيما يخص الاستدامة)؛

5- **شهادات المطابقة المتخصصة:** بعيدا عن شهادات المطابقة ايزو والتي تكون أكثر ملائمة لمنظمات الأعمال، توجد شهادات مطابقة خاصة بالجامعات المستدامة، ومن أمثلة ذلك الشبكة الدولية للجامعات المستدامة ومنظمة SYC الكندية؛

أ-الشبكة الدولية للجامعات المستدامة: هي منظمة غير هادفة للربح، تعتبر الرائدة عالميا فيما يخص الكليات والجامعات، تمثل أكثر من 30 دولة وتعمل من أجل إدماج مفهوم التنمية المستدامة ضمن عمليات الجامعة والبحث العلمي والتدريس؛

وقد تم تطوير ميثاق الحرم الجامعي المستدام ونشره بالتعاون ما بين (ISCN) و(GULF) بدعوى من المنتدى الاقتصادي العالمي، وتوفير للجامعات إطارا مشتركا لإضفاء الطابع الرسمي على الالتزامات والأهداف الخاصة بالجامعة المستدامة وكذلك بنسبة تهيئة الأرضية لتبادل الانجازات علانية مع الجامعات المماثلة والرائدة حول العالم،

- ولمعالجة قضية الاستدامة بشكل كلي يشكل هذا الميثاق التزامات الجامعة فيما يخص الاستدامة على مستوى التسلسل الهرمي وتشمل المباني، التخطيط على نطاق الحرم الجامعي ووضع الأهداف بالإضافة إلى إدماج البحوث التدريس الإرشادات ومواقف الاستدامة.

هناك ثلاثة مبادئ أساسية ضمن الميثاق، ولكل منها نصوص تدعيمية مفسرة (تفسيرية) وهي من جوهر الميثاق، ويمكن ايجاز مؤشرا كل مبدأ كما يلي:[1]

1-المبدأ الأول: الأداء المستدام للمباني داخل الجامعة وتتمثل أهم المؤشرات التي تخص هذا المبدأ في:

- استخدام الموارد مثل: استخدام الطاقة، الوقود، الكهرباء، المياه المستعملة، تكاليف الطاقة والمياه، المشتريات من المنتجات والوسائل (ورق، حبر،...)، وأخرى...
- النفايات، إعادة التدوير، الانبعاثات المحلية، اللامطابقة للتنظيمات البيئية...الخ؛
- البحث، تكنولوجيا المعلومات مثل: الطاقة المستخدمة في المخابر وأجهزة تكنولوجيا المعلومات، المواد الكيميائية المستهلكة، النفايات الخطيرة للمخابر، ...الخ؛
- المستعملون مثلا: ذوي الاحتياجات الخاصة وسهولة تنقلهم، جودة الهواء داخل الحرم الجامعي، مشاركة الأطراف ذات المصلحة في عمليات التخطيط، ...الخ؛
- تصميم المباني مثل: معايير المباني المطبقة، تكاليف دورة الحياة، المناظر الطبيعية عند تصميم المبنى،...الخ.

[1] ISCN, GULF, **Implementation Guidelines to the ISCN-GULF Sustainable Campus Charter,** Version January 2016, the « Official Charter » pp: 1-34

2-المبدأ الثاني: التخطيط في نطاق الجامعة ووضع الأهداف وتتمثل أهم المؤشرات التي تخص هذا المبدأ في:

- انبعاثات الكربون داخل الجامعة سواء مباشرة أو غير مباشرة؛
- التخطيط المحكم، وتوسيع المخطط ليشمل كامل مجالات الجامعة؛
- النقل مثل: النقل الجامعي، التنقل اليومي للطلبة والعمال، التكامل والاندماج مع النقل الحضري،...الخ؛
- الإطعام مثل: سلسلة التوريد وأثرها على البيئة، التجارة العادلة لموارد الإطعام،...الخ؛
- الإندماج الاجتماعي والحماية مثل: التنوع في هيئة التدريس، العمال والطلبة، حالات التمييز العنصري، الاستفادة من التعليم، فضاءات التفاعل والخدمات، التخطيط التشاركي الجامعي مع المستعملين والجيران، الصحة والسلامة أثناء العمل، برامج الصحة والرفاهية،...الخ؛
- استخدام الأراضي والتنوع الحيوي مثل: إعادة استخدام الأراضي والمباني، آثار المناظر الطبيعية والتنوع الحيوي،...الخ.

3-المبدأ الثالث: تكامل المرافق، البحوث، التعليم والتوعية بصفتها "مختبرًا للعيش" من أجل الاستدامة: وتتمثل أهم المؤشرات التي تخص هذا المبدأ في:

- مجالات الكامل مثل: برامج الربط بين المرافق والبحث والتعليم، التخصصات التي تدمج الاستدامة، مقررات تعليمية وأبحاث عابرة للتخصصات،...الخ؛
- الاندماج الاجتماعي مثل: ربط الجامعة بالقطاع الصناعي ، الحكومة والمجتمع المدني، تفاعل الطلبة والتلاحم داخل الحرم، مقررات تعليمية للمشاريع المعتمدة على التدريب،
- مشاريع البحث والتعليم للمخابر ومرافق تكنولوجيا المعلومات والاستدامة؛
- الالتزامات والموارد من أجل استدامة الجامعة.

ب-ائتلاف شباب سييرا (Sierra Youth Coalition. SYC): هو فرع لنادي "سييرا" بكندا منظمة غير هادفة للربح، يتم إدارتها من قبل أناس يافعين شباب، تم تأسيسها سنة 1996 من قبل مجموعة صغيرة من الطلاب الملتزمين بالتنمية المستدامة في نظام مؤسستهم التعليمية هذا النادي سرعان ما أصبح إقليميا يتألف من عدد كبير (آلاف الأعضاء والمتطوعين) في 72 كلية وجامعة و50 ثانوية؛

شهادة المواصفة للجامعة المستدامة هي عبارة عن شهادة علمية على عدة مستويات تسمح بالمصادقة على تطوير مفهوم التنمية المستدامة على مستوى الجامعات.

- منهجها الأساسي هو تسهيل التعاون ما بين مختلف الفاعلين الأكاديميين لضمان الشفافية التامة للمعلومات التي تحتاجها الجامعات ولإعلام الجمهور بالمجهودات المبذولة من قبل الجامعة في سبيل التنمية المستدامة.

- تم تطوير هذه المواصفة من قبل جامعة كبياك وتم تبنيها عام 2008-2009 من قبل جامعة لافال وجامعة كبياك تروا ريغيار وكذا جامعة شاربوك.
- تم الإعلان عن مواصفة "الجامعة المستدامة" وبصفة رسمية وأصبحت حيز التنفيذ عام 2010 بالنسبة للجامعات الكندية وكذا الجامعات الأخرى؛
- إن الحصول على هذه المواصفة من قبل جامعة ما لا تعني الاعتراف فقط بالعمليات المنجزة في سبيل التنمية المستدامة وإنما أيضا تسمح بالتقييم الدوري والتحسين المستمر لممارساتها؛
- تم تصميم هذه المواصفة بطريقة تتيح المرونة أكثر للجامعات، كما تقترح تركيبا منطقيا وليس إجباريا، خطوات نحو(دسترة) مفهوم التنمية المستدامة بالجامعة، والشكل الموالي يوضح خطوات الحصول على شهادة المواصفة.

وللحصول على المقاصفة SYC على أي جامعة القيام بإيداع ملف الترشيح من خلال الخطوات التالية:

-تحديد المنفعة: تتوقع (**SYC**) من أجل أي جامعة الراغبة في الاستثمار ضمن الحصول على مواصفات" الجامعة المستدامة" عليها الاتصال أولا بالمنظمة من أجل ضمان الدعم الكافي للأفراد المنخرطين ضمن ملف الترشح.

-دفع رسوم التسجيل: المؤسسات التي تسعى للحصول على شهادة المواصفة "الجامعة المستدامة"

- يجب أن تقدم لها استمارة للتسجيل قبل يوم الجمعة من ديسمبر من كل سنة،وهذه الاستمارة مناحة على مستوى الموقع الالكتروني ل (**SYC**)، وقد تم تحديد الرسوم المتعلقة بالمواصفة ب2000 دولار ويعطي المبلغ المطلوب النفقات ذات الصلة إدارة مشروع وكذا بعمليات إصدار الشهادة وكذا استعمال شعار المواصفة من فبل الجامعة وسوف يتم تأكيد التسجيل على وصل الدفع.
- يجب لفت النظر إلى أن لا تتم تقييم أي ملف إذا لم تدفع المؤسسة رسم التسجيل في التاريخ المحدد.

-فهم الشهادة: بعد التسجيل سوف تتلقى المؤسسة المسجلة لزارة من قبل (**SYC**) بما في ذلك تقديم " شهادة الجامعة المستدامة " هذه الخطوة تتيح لدى (**SYC**) وتستقبل أفضل فهم هوية الجامعة، وكذلك الفهم الجديد المنهج المقترح من قبل (**SYC**) وبرنامج المواصفة.

-إيداع ملف الترشح: استمارة المواصفة يتم إتمامها وإرفاقها بجميع المستندات وإرسالها بصفة الكترونية خلال شهر مارس.

- تستلم المؤسسة المترشحة تأكيدا على استلام ملفها في الأسابيع المتتالية فضلا عن المواعيد النهائية للحصول على الشهادة وسيتم بعد ذلك متابعة تقييم ملف المترشح من فبل اللجنة الاستثمارية للحصول على الشهادة
- شهادة المواصفة الجامعة المستدامة صالحة لمدة سنتين من تاريخ المصادقة،

- للحفاظ على الشهادة أو الانتقال إلى مستوى أعلى على المؤسسات أن تودع الوثائق المطلوبة ودفع التكاليف في الوقت المحدد.

6- الاطراف ذات المصلحة: أصحاب المصلحة هم: " أي فرد أو مجموعة لديه مصلحة في اتخاذ القرارات أو أنشطة لمنظمة ما"، وسواء كانت هذه الأطراف داخلية أو خارجية، فإنه يمكن وضع مهاراتهم وتكامل خبراتهم في خدمة النهج المسؤول للمؤسسة الجامعية المولدة وكذا الديناميكية الشاملة.

- الاتصال الفعال والعلاقات الفاعلة مع الأطراف ذات المصلحة من شأنها أن تسهم في زيادة القدرة على الاستجابة والتماسك الأعمال وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة وعائد الخبرة.
- تحديد جميع الأطراف ذات المصلحة التي تؤثر على أنشطة الجامعة أو المحتمل تأثيرها هي خطوة أساسية في إعداد إستراتيجية لأن الأطراف ذات المصلحة تعتبر ضرورية من أجل التنفيذ الجيد لمخططات الأعمال المستقبلية؛

كما يجب التحديد الجيد للنماذج الثلاثة للأطراف ذات المصلحة للجامعة وتتمثل أساسا في:

أ-الأطراف ذات المصلحة التنظيمية: تتمثل أساسا في: المساهمون، المسيرون بالجامعة، لجنة الإدارة، العمال، المجلس البيداغوجي، الأساتذة، الباحثون، المنظمات المعيارية، الوزارة، السلطات المحلية والعمومية؛

ب- الأطراف ذات المصلحة النشطة: تتمثل أساس في الموردون، الثانوية، الطلبة، الشركات، الجامعة والمدارس الشركاء المحلية والدولية المتدخلون الخارجيون؛

ج-الأطراف ذات المصلحة المجتمعية: تتمثل أساس في طب العمل، المنظمات، النقابات، المنظمات غير الحكومية، الاعلام، أولياء الطلبة....الخ.

7-الموارد: على الجامعة تحديد المواردها والكفاءات اللازمة من أجل تنفيذ ونجاح تصور الجامعة المستدامة، بالاضافة إلى الاتصال والتقارير التي تعتبر بمثابة ايصال الرسالة لجميع الأطراف ذات المصلحة، ومن أمثلة ذلك:

-تحديد الجامعة احتياجاتها من رأس المال البشري بالكم والنوع وفقا لطرق وأساليب علمية مبتكرة؛

-اعتماد الجامعة أنشطة عمل محددة قادرة على خلق معرفة جديدة تتواءم مع المستجدات التي يشهدها العصر باستمرار؛

-اهتمام الجامعة بتكوين قاعدة بيانات لرأس المال البشري لتوثيق نتاجه وخزنها؛

-اعتماد الكلية وبشكل متواصل على المقدرات الفكرية والذهنية لدى رأسمالها البشري كاستراتيجية للاستدامة والبقاء والاستمرار ضمن إطار عالم المنافسة المحتملة سواء وطنيا اقليميا أو دوليا؛

-قيام الجامعة بنشر المعرفة وبشكل متواصل لتوضيح سير العمل باتجاه تحقيق التميز؛

الفرع الثاني: محاور الجامعة المستدامة

كما تم التطرق اليها سابقا، من خلال الدراستين النظرية والتطبيقية، فإن عناصر الاستدامة للجامعة تتمثل أساسا في أربعة عناصر وهي:

1- الحوكمة والإدارة: تتمثل أهم عناصر الحوكمة في:

- ضرورة إصدار أنظمة وقوانين واضحة، وصارمة قابلة للتطبيق، خاصة فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة والنزاهة.
- مراجعة أنظمة ومفاهيم الحوكمة ومدى تطبيقها، ونتائجها، سنوياً من أجل تعديل البنود البالية والتي عفا عليها الزمن ووضع أنظمة تتماشى مع وضع الجامعة ومتطلبات الطلبة والموظفين بوضوح.
- تكوين لجان مختصة للمراقبة والفحص المستمر لتحديد مدى تطبيق الأنظمة والقوانين.
- تكوين مجموعات حماية تدخل سريع غير معروفة للمجتمع الداخلي والخارجي يكون هدفها مصلحة الجامعة وليس التجسس على المجتمع المستهدف.
- وضع أنظمة مراقبة مثل الكاميرات الخفية وما شابه.
- الأخذ بعين الاعتبار تجارب وأنظمة وقوانين جامعات أخرى مماثلة وناجحة، بحيث تكون مقاربة لبيئتنا ونستطيع تطبيقها على أرض الواقع، ومنسجمة مع احتياجاتنا.
- محاولات الدعم المادي للجامعة يجب أن تتوسع على مستويات داخلية وخارجية.
- عمل برامج توعية للمجتمع المحيط، وداخل الطلبة من خلال المحاضرات، عن محاسن النظام والأمن، وتوضيح أضرار العادات والتقاليد البالية والتي تّضر بالمسيرة التعليمة للجامعة.
- التحقق من أكثر من طرف، وبعدة طرق عن موضوع أو شكوى معينة قبل تطبيق أنظمة ومتطلبات الحوكمة وخاصة عند تطبيق العقوبات.
- وضع حد للوصوليين، والمحسوبية، من خلال القانون فوق الجميع.

2- التعليم والبحث المستدام: يجب توفر عناصر التعليم والبحث المستدام ومن أهم مظاهر الالتزام بالتعليم المستدام مايلي:

- **مصلحة الطالب:** يأمل الطلاب من المؤسسات التعليمية اصلاح قضايا الاستدامة ويعتبرونها كمؤشر لاختيار مكان الدراسة؛
- **تمويل البحث:** تتطلع وكالات البحث أن يتعامل التعليم العالي مع مفهوم التنمية المستدامة في بحوثها؛

- **ضمان الجودة**: ما تطرقنا إليه في الفصل السابق، حيث يساهم التعليم من أجل التنمية المستدامة في جودة التعليم وضمان جودة البيداغوجيا؛
- **التقرب من المجتمع**: يعطي التعليم المستدام الفرصة للتقرب إلى المجتمع المحلي وكذا المساهمة في توفير القيادة اللازمة للمجتمع وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- **قابلية التوظيف**: تحسين قابلية التوظيف والتوظيف لأن أرباب العمل يسعون للحصول على أحسن الكفاءات أو ما يسمى ب"الكفاءات المستدامة"؛
- **المساءلة (المحاسبة)**: يتم محاسبة المؤسسات على أدائها فيما يخص الاستدامة وهذا من قبل الأطراف ذات المصلحة؛
- **الالتزام الأخلاقي**: فيما يخص الحاجة الماسة للتنمية المستدامة وكذا الدور التاريخي للتعليم العالي وتغيير المجتمعات وخدمة الصالح العام، هذه المؤسسات يجب أن يكون لديها الالتزام الأخلاقي لقيادة المجتمع نحو التنمية المستدامة.

كما يجب على مؤسسات التعليم العالي تعزيز:

- تشجيع المجالات متعددة التخصصات والعابرة للتخصصات والتعلم التشاركي على حساب التعلم المعتمد على المجال الواحد؛
- التعلم المبني على القيم؛
- التفكير الانتقادي على حساب التعلم بالحفظ (الروتيني)؛
- المقاربات متعددة الطرائق والتي تشمل: مجال العمل، البحث المشترك، التدريب؛
- اتخاذ القرارات التشاركية؛
- الرفع من وعي الطلبة بالقضايا المحلية، الوطنية وكذا العالمية.
- زيادة قدرات الباحثين؛
- تهيئة ظروف المشاركة الديمقراطية التي تسعى إلى التعبئة القصوى لقدرات مختلف الأطراف ذات المصلحة؛
- علوم الاستدامة والتي يمكن تطبيقها كمصطلح عام يفسر البحث الذي تم إجراؤه ضمن سياق "التوجه نحو الحل" الذي له علاقة اجتماعية، تتميز بالتعقيد وعدم اليقين، بالإضافة إلى التركيز على أهمية القيم في دعم التنمية المستدامة.

يجب على مؤسسات التعليم العالي كذلك أن تشمل على البحث والقدرة على التطوير في مجال التنمية المستدامة.

3-السلوك المستدام: إقحام المجتمع من خلال برنامج التوعية، حيث تعتبر برامج التحسيس والتوعية واحدة من أكثر الأنواع تطبيقا في المؤسسات الجامعية المستدامة، كجزء من أنواع إقحام المجتمع ضمن مفهوم التنمية المستدامة، ومن أهم الأمور التي تساعد على السلوك المستدام بالجامعة نذكر:

أ-تجسيد ثقافة الاستدامة في الجامعة: يمكن تتجسيد ثقافة الاستدامة داخل الجامعة من خلال النقاط التالية:

- تهيئة الأرضية الملائمة: من خلال تغيير المواقف والالتزام على نطاق واسع، كما أن الحرم الجامعي هو أيضا موطن لعدد من المؤسسات البحثية والثقافية، الذي بالفعل يشجع على السلوك المستدام واشراك المجتمع المحلي.

-التجسيد : من خلال:

- ترسيخ الشعور بالمسؤولية والمواطنة في خريجيها؛
- إن وقت الطلاب هو المرحلة الحاسمة في التنمية الشخصية، وخلالها تشكل الموقف والسلوكات وأحيانا مدى الحياة؛
- إن إدماج التنمية المستدامة ضمن المنهاج الدراسي يجب أن يكون الهدف الأساسي ضمن استراتيجية الجامعة؛
- يمكن لأعضاء هيئة التدريس أن يكون لهم الأثر الكبير في التأثير في سلوك الطلبة من خلال إعطاءهم المثال الذي يقتدون به.

-المشاريع والمبادرات: هنا عدة مبادرات تقدم بها الجامعات من خلال تعزيز ثقافة الإستدامة من خلال إقحام الهيئة التدريسية، الطلاب، والمجتمع ككل

ب-فكر بشكل مستدام" Think Sustainable": يهدف هذا المشروع إلى ترسيخ الاستدامة على مستوى الجامعة من خلال جعله سهلا لهيئة التدريس والطلاب لفهم الروابط ما بين الأعمال اليومية ومخرجات الاستدامة.

ج-التحميس للاستدامة Sustainable Enthusiast: يهدف هذا المشروع إلى تحميس الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع إلى الانخراط ضمن مشروع الاستدامة ولعل الاتصال الفعال أهم وسيلة لترسيخ هذا المشروع.

د- مبادرة "أثر الأخضر": هذه المبادرة تسعى إلى مكافأة المجهودات، لجعل الحرم الجامعي أكثر استدامة.

وفيما يلي سنعرض بعض الأعمال أو المظاهر التي تساعد على تعزيز السلوك المستدام داخل الحرم الجامعي:

- التعريف بالمصطلحات ذات الصلة بالاستدامة مثل "التنمية المستدامة، البيئة، التلوث، حماية البيئة،...الخ"؛
- تشجيع ممارسات التقليل من التلوث في المنزل
- التحسيس بما يعرف بـ"التغير المناخي" كتهديد للعالم،

- تشجيع وتعليم ممارسات (3R) إعادة التدوير(Recycler)، إعادة الاستعمال(Ré-utiliser)، التقليل من التلوث(Réduire)؛

- إطفاء المصابيح عند مغادرة حجرة الدراسة، أو مقام العمل؛

-الطباعة على الوجهين (Recto /Verso)للتقليل من استعمال الورق؛

- ممارسات المحافظة والتقليل من استعمال المياه؛

-التحسيس والتوعية وكذا تعليم قوانين الاستدامة أو البيئة؛

- حساب بصمة الكربون (نسبة انبعاثاتك الملقاة في البيئة) وهذا لمعرفة أثار كل شخص أو منظمة ومحاولة التقليل منها؛

3-الحياة المستدامة في الجامعة: من أجل الوصول إلى نموذج الجامعة المستدامة، يجب أن يمر ذلك عبر ممارسات على أرض الواقع تأتي من خلال الأعمال اليومية للحياة الجامعية، وذلك من خلال إدارة الجانب البيئي، وتعزيز ما يعرف بالإطعام المستدام وكذا تشجيع استعمال الطاقة المتجددة كبديل للطاقات الأحفورية وغيرها من أحسن الممارسات التي من شأنها أن ترتقي بالمؤسسة الجامعية إلى الاستدامة، وسنحاول عرض بعض المظاهر التي يجب أن تتوفر في الحرم الجامعي:

- تبني الجامعة لفكرة بنايات بيئية خضراء

- توفير تقنيات تجميع مياه الأمطار وإعادة استعمالها في البنايات؛

- نشر ملصقات ولوحات تحث على حماية البيئة في جميع البنايات داخل الحرم الجامعي؛

- تصميم البنايات يجب أن يتناسق والبيئة المحيطة وكذا تقاليد المنطقة؛

- التشجيع على توفير المساحات الخضراء وحدائق الراحة؛

- على الجامعة توفير أطعمة صحية؛

- على الجامعة توفير أطعمة بيولوجية؛

- التوريد بالأطعمة المحلية100% ؛

- تشجيع استعمال إلى جانب الطاقة الكهربائية الطاقات النظيفة (الشمس، الرياح، المياه)؛

- تخصيص حاويات للنفايات في كل مكان

- تخصيص حاويات لفرز النفايات(العضوية، الزجاج، الورق، البلاستيك)

- تخصيص حاويات خاصة لإعادة استعمال المواد أو الأدوات أو الأجهزة

- القضاء على جميع مظاهر اللاوعي البيئي ورمي الفضلات في الأماكن غير المخصصة لها
- تشجيع استعمال وسائل النقل الجماعية؛
- تشجيع استعمال الدراجة الهوائية عند التنقل إلى الجامعة؛
- تخصيص مواقف خاصة بالدراجات الهوائية؛
- القيام بمبادرات تشجع على استعمال الدراجات الهوائية؛
- استخدام أكواب إعادة الاستعمال (قارورة المياه، أكواب القهوة والشاي...)؛
- اقتناء حافلات النقل الجامعي تسير بوقود غير ملوث (غاز، كهرباء، محرك هجين)؛
- توفير ممرات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة (الأشخاص المعاقين...)؛
- توفير مصاعد لذوي الاحتياجات الخاصة؛
- توفير مواقف سيارات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تشجيع انشاء"جمعيات" خاصة بالبيئة داخل الجامعة؛
- تشجيع الانخراط ضمن جمعيات حماية البيئة.

الفرع الثالث: عجلة ديمينغ للتحسين المستمر

تم إضافة عجلة ديمينغ للتحسين المستمر من أجل الإدارة الجيدة والسير الحسن والتحسين المستمر لنموذج الجامعة المستدامة، لأنها تضمن الاستمرارية وتصحيح الأخطاء في كل مرة؛

1- خطّــط: يُعتبر مفهوم التخطيط الإستراتيجي واحدًا من سلسلة مُتصلة من المصطلحات التي تُعبر عن منطق أو منهج في التفكير يستهدف ترشيد حركة "نظام ما" نحو المستقبل، بما يؤدي إلي زيادة ملاءمته وتطوره، وفي الوقت الذي يزيد قدرته على الإسهام في التطوير من حوله. هذه السلسلة من المصطلحات هي:

- **الرسالة Mission**: الرسالة لغة، ما يُرسل وتكون في موضوع واحد. واصطلاحًا، هي الغرض الأساسي الذي توجد المؤسسة من أجله، والذي تسعى إلي تحقيقه.
- **الرؤية Vision**: لغة، الرأي: الاعتقاد والعقل والتدبير والنظر والتأمل، والرؤيا: ما يرى في النوم، واصطلاحًا تُعرف بأنها طموحات المؤسسة التي لا يُمكن تحقيقها في ظل الإمكانات المتاحة، وإن كان من الممكن الوصول إليها في الأجل الطويل.
- **الغايات Objectives**: لغة، الغاية هي النهاية والآخر. فغاية كل شيء: نهايته وأخرته. وغاية الأمر: الفائدة المقصودة منه. وهي المواقع أو الأوضاع التي ترغب المؤسسة الجامعية في الوصول إليها في المستقبل، وتأتي عادة في

حدود المهمة، وترجمة لها بصورة أكثر تفصيلاً وتحديدًا في ألفاظ وأرقام من غير ربط لها بمدى زمني معين، ولكنها في الوقت نفسه لا تكون بدرجة التفصيل أو التحديد التي تظهر في الأهداف المباشرة.

- **الإستراتيجية Strategy**: مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتناول مجالاً من مجالات المعرفة الإنسانية بصورة شاملة ومتكاملة تنطلق نحو تحقيق أهداف معينة وتحدد الأساليب والوسائل التي تساعدها على تحقيق هذه الأهداف، ثم تضع أساليب التقويم المناسبة للتعرف على مدى نجاحها وتحقيقها للأهداف التي حددتها من قبل. وتعرف أيضًا بأنها الاتجاه العام أو خط السير الذي تتخذه المؤسسة وصولاً إلي غايتها. وتتعدد طرق الوصول إلي غاية من الغايات، ومن هنا تأتي تشكيلة من البدائل الإستراتيجية لكل غاية، وتأتي المفاضلة والاختيار من هذه البدائل وفق معايير، منها: الإمكانات والظروف المتاحة، والعوائق المحتملة، والتكلفة، وسرعة الوصول إلي الغاية، والعوائد المتوقعة. وقد تكون الإستراتيجية المفضلة مزيجًا من عدد من الاستراتيجيات، أو سلسلة متتابعة من عدد من الاستراتيجيات (إستراتيجية ممرحلة)، مثال ذلك الاستراتيجيات التي يُمكن بواسطتها تعميم التعليم الابتدائي بوصفه غاية.
- **الأهداف (المباشرة) أو المرامي Goals and Targets**: وهي النقاط المعينة أو المحددة – زمانًا وإنجازًا – على طُول تحقيق الغايات التي تَنْشُدها المؤسسة، وتأتي صياغتها في معظم الأحوال بأسلوب كمي؛ لكي تكون قابلة للقياس، ويتم تحقيقها عن طريق برامج ومشروعات وأنشطة تُصمم من أجلها.
- **البرامج والمشروعات Programs and Projects**: وهي مجموعة من الأنشطة التي تم اختيارها وتنظيمها وصياغاتها أو تصميمها في مجموعات من المشروعات، يخدم كل منها هدفًا أو عددًا مترابطًا من الأهداف من ناحية، وتُحَدَّدُ لم موارد محددة لتنفيذه من ناحية أخرى. والبرامج بهذا المضمون هي الوسائل والآليات، أو كما يسميها البعض التكنيكات التي تستعين بها المؤسسة في التحرك نحو أهدافها وغايتها.

2–نفـــــذ: ثاني مرحلة بعد التخطيط، هي تنفيذ وانجاز الأهداف والبرامج والخطط العملية، الاتقان التنفيذي، تحديد المسؤوليات والموارد، البنى التحتية اللازمة لتنفيذ الأهداف، التحكم في الأنشطة الرئيسية، الاستجابة لحالات الطوارئ،...الخ؛

أ–الموارد Resources: وهي القوة المحركة للبرامج أو المشروعات على خط سير المؤسسة أو طريق عملها من أجل تحقيق أهدافها وغايتها ومهمتها. وتُصنف عادة إلي موارد مالية وأخرى بشرية (مهارات) مُتاحة ومتوقعة، وهناك من يضيف إليها أقسامًا أخرى مثل: مدى التقدم العلمي والتكنولوجي، والقيم السائدة في المجتمع الذي توجد فيه المؤسسة، والمساندة الشعبية لهذه المؤسسة، والتحمس لأهدافها وغايتها ومهمتها.

ب–استراتيجيات التنفيذ Strategies of Implementation: وهي تشمل: الإجراءات المفصلة المتعلقة بتنفيذ البرامج والمشروعات، وما يتصل بها من تحديد نقاط البدء والمسئوليات في المواقع وعلى المستويات المختلفة، والخطوات

الإجرائية، ووسائل التنفيذ وأساليب الإشراف والتقويم والمتابعة، والإجراءات التفصيلية المتعلقة بكسب تأييد العاملين في المؤسسة والمتصلين بها للخطة، وحفزهم على إنجاحها.

ج–الخطط الاحتياطية أو البديلة Contingency Plans: وهي الخطط التي يلتجأ إليها في حالة ظُهور بوادر – أثناء التنفيذ – تُغَيِّرُ صُورة المستقبل وما يتصل بها من قوى وعوامل ومسلمات، أو وقوع أحداث مفاجئة (حروب إقليمية، كشوف علمية، اختراعات تكنولوجية، وغير ذلك)، لم تكن متوقعة سلفًا عند تصميم الخطط الأصلية.

3–افـــحص: تأتي بعد التنفيذ والإنجاز، وهي المتابعة والمراقبة والفحص، من خلال القياس، التقييم، التدقيق الداخلي ومدى المطابقة للمتطلبات، مراجعة الإدارة،...الخ؛

أولًا: وضع المعايير الرقابية:

إن التوصل لمقاييس يتوافر فيها اعتبارات الاعتدال أو المناسبة من أولى أساسيات العمل الرقابي لأن هذه المقاييس في مجملها هي التي يستند إليها المدير في موازنة الأداء الفعلي بالأهداف لاستكشاف أي ثغرات أو انحرافات تعتري التنفيذ، لذلك يطلق على هذه المقاييس تعبير '' معايير '' باعتبارها المؤشرات الواجبة التقديرية التي يجب تحقيقها.

قد تكون معايير العمل كميات من الإنتاج(وظيفة الانتاج) أو وحدات من الخدمات أو عدد اوامر الشراء(وظيفة الشراء) أو وحدات نقديةتعبر عن التكاليف والنفقات والإيرادات (الوظيفة المالية)وقد تكون المعايير عدد حوادث خلال زمن وعدد العاملين الذين استفادوا من الدورات(وظيفة شؤون العاملين).

ثانيا: قياس الأداء الفعلي:

وهذه المرحلة مرهونة بالمرحلة السابقة فمن الصعب قياس الأداء الفعلى وتقويم مدى مناسبته دون أن يتوفر لدى المراقب ''معايير الاستدامة الملائمة الواجبة'' السابق وضعها وإقرارها.

ولذلك حتى تتم العملية الرقابية أو الإشرافية بشكل موضوعي يجب على المراقِب أن يأخذ في حسبانه أيضًا عدة اعتبارات بخلاف اعتبار ''سلامة المعايير الواجبة''،

4–تفـــاعل: تأتي المرحلة الأخيرة ضمن عجلة ديمينغ، وهي التفاعل، من خلال مقارنة الأهداف الموضوعية بالنتائج المتوصل إليها، ومحاولة اكتشاف الانحرافات ومواطن القصور في جميع المراحل ووضع الأعمال التصحيحية اللازمة من أجل تحسين الأهداف وتحقيق استراتيجية الاستدامة التي تسعى الجامعة دوما إلى تحقيقها والوصول إلى النموذج المنشود، وهذا ما يساعد على ما يعرف بناتج عجلة ديمينغ وهو "التحسين المستمر".

خلاصة الفصل:

تبقى جامعة الباز بعيدة عن تصور الجامعة المستدامة، إلا أنها تمتلك بعض المقومات التي تقودها إلى تبني المفهوم، فقد أثبتت الدراسة الاحصائية التي اجريت على العينة محل الدراسة أنه من خلال أربعة محاور المكونة لمفهوم الاستدامة، وجدنا محورا فقط نسبة تطبيق مقبولة وهو السلوك المستدام، ونعتبره ضروري جدا لأنه أساس المحاور الثلاثة المتبقية، فيبقى ما يحرك السلوك هم الأفعال "**ACTIONS**"، وهذا ما يقع على رئاسة الجامعة بصفة عامة وعمداء الكليات بصفة خاصة.

خلصت الدراسة إلى اقتراح نموذج او تصور للجامعة المستدامة، من خلال ترابط المحاور الأربعة (الحوكمة والإدارة، البحث والتعليم المستدام، السلوك المستدام، الحياة في الجامعة)، وكذا العناصر الداعمة مثل (الوزارة الوصية، الشراكات متعددة الأطراف، المقارنة المرجعية مع أحسن الممارسات، الحصول على شهادات المطابقة،...الخ)؛ والأكثر من ذلك إدماج المفهوم ضمن الاستراتيجية العامة للمؤسسة الجامعية، كل هذا سيقود حتما "نحو نموذج لجامعة مستدامة".

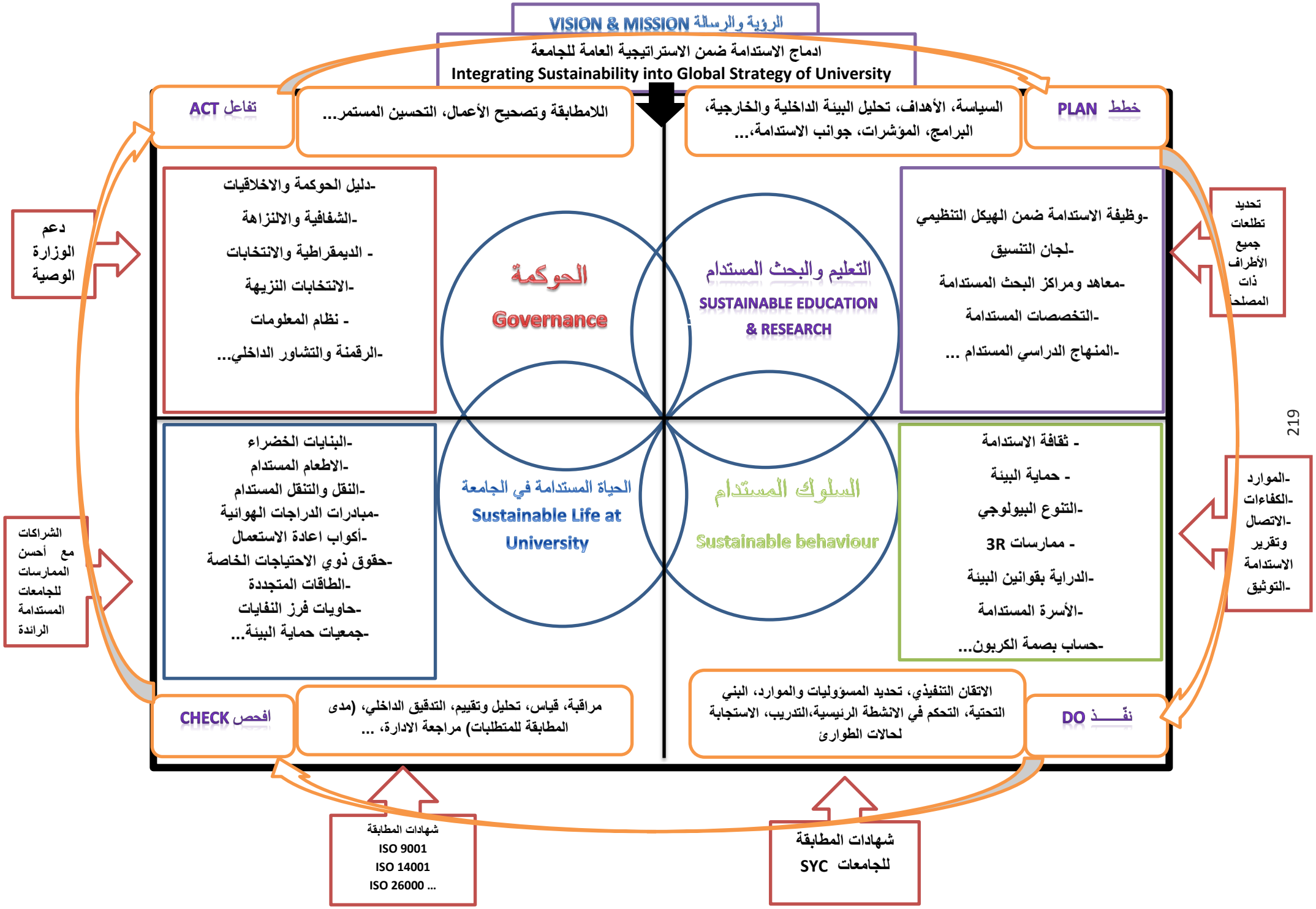
VISION & MISSION الرؤية والرسالة
ادماج الاستدامة ضمن الاستراتيجية العامة للجامعة
Integrating Sustainability into Global Strategy of University
PLAN خطط
السياسة، الأهداف، تحليل البيئة الداخلية والخارجية، البرامج، المؤشرات، جوانب الاستدامة،...
DO نفّـــذ
الاتقان التنفيذي، تحديد المسؤوليات والموارد، البني التحتية، التحكم في الانشطة الرئيسية،التدريب، الاستجابة لحالات الطوارئ
CHECK افحص
مراقبة، قياس، تحليل وتقييم، التدقيق الداخلي، (مدى المطابقة للمتطلبات) مراجعة الادارة، ...
ACT تفاعل
اللامطابقة وتصحيح الأعمال، التحسين المستمر...
الحوكمة
Governance
-دليل الحوكمة والاخلاقيات
-الشفافية والالنزاهة
- الديمقراطية والانتخابات
-الانتخابات النزيهة
- نظام المعلومات
-الرقمنة والتشاور الداخلي...
التعليم والبحث المستدام
SUSTAINABLE EDUCATION & RESEARCH
-وظيفة الاستدامة ضمن الهيكل التنظيمي
-لجان التنسيق
-معاهد ومراكز البحث المستدامة
-التخصصات المستدامة
-المنهاج الدراسي المستدام ...
الحياة المستدامة في الجامعة
Sustainable Life at University
-البنايات الخضراء
-الاطعام المستدام
-النقل والتنقل المستدام
-مبادرات الدراجات الهوائية
-أكواب اعادة الاستعمال
-حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة
-الطاقات المتجددة
-حاويات فرز النفايات
-جمعيات حماية البيئة...
السلوك المستدام
Sustainable behaviour
- ثقافة الاستدامة
- حماية البيئة
-التنوع البيولوجي
- ممارسات 3R
-الدراية بقوانين البيئة
-الأسرة المستدامة
-حساب بصمة الكربون...
دعم الوزارة الوصية
الشراكات مع أحسن الممارسات للجامعات المستدامة الرائدة
تحديد تطلعات جميع الأطراف ذات المصلحة
-الموارد
-الكفاءات
-الاتصال وتقرير الاستدامة
-التوثيق
شهادات المطابقة
ISO 9001
ISO 14001
ISO 26000 ...
شهادات المطابقة للجامعات SYC

الخاتمة العامة

الخاتمـــــة العامّـــــة:

جاء مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم كلي، لكن سرعان ما انتقل إلى المستوى الجزئي أو للمؤسسات خاصة الصناعية منها نظرا لما لها من آثار على البيئة والمجتمع، ولم يبقَ هذا المفهوم حبيس المؤسسات الصناعية فحسب، بل تعدى تبني مفهومه إلى المؤسسات الخدمية، ورأى بعد ذلك حتمية تبنيه من قبل المؤسسات الجامعية لما لها من دور متنام نحو المجتمع، فهي المسؤولة عن تنمية المعارف، الكفاءات وكذا تكوين إطارات الغد، كما تساعد على بناء أعوان أساسيين فيما يخص البحث الخلاّق والمبتكر للحلول، ومركزا للتكوين ونموذجا للمجتمع، حيث حاولنا من خلال دراستنا إلى تبيان الأهمية البالغة من تبني مفهوم الاستدامة على مستوى الجامعات ولم لا الجامعات الجزائرية، من خلال الاستفادة من أحسن الممارسات والتجارب لجامعات عالمية استطاعت أن توصف "بالجامعات المستدامة"، وقد حاولنا اسقاط ذلك على الحرم الجامعي الباز بسطيف وحاولنا صياغة نموذج من خلال محاور أربعة تم قياس درجة تطبيقها وحاولنا استخراج نقاط القوة التي يتمتع بها الحرم الجامعي محل الدراسة وتثمينها والاستفادة منها، بالاضاقة إلى استخلاص نقاط الضعف واظهارها وجعلها نقاط قوة للوصول إلى النموذج المنشود؛ وقد كانت نتائج الدراسة والاقتراحات وكذا آفاق الدراسة كما يلي:

أولا: نتائج الدراسة

- من خلال اختبار الفرضية الرئيسية وجدنا أن نسبة تطبيق مقومات الاستدامة بالحرم الجامعي الباز بسطيف ضعيفة؛
- اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي نصت" درجة تطبيق بعد الحوكمة والإدارة" اظهر أن نسبة تطبيق هذا البعد كانت ضعيفة؛
- اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي نصت" درجة تطبيق بعد البحث والتعليم المستدام" اظهر أن نسبة تطبيق هذا البعد كانت ضعيفة؛
- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي نصت" درجة تطبيق بعد السلوك المستدام" اظهر أن نسبة تطبيق هذا البعد كانت جيدة؛
- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي نصت" درجة تطبيق بعد الحياة المستدامة بالجامعة" اظهر أن نسبة تطبيق هذا البعد كانت ضعيفة؛

- تعيين رئيس الجامعة والعمداء وجزء من أعضاء مجلس الإدارة لا تقوم من خلال انتخابات نزيهة وشفافة وانما تكون تعيينات مباشرة، فيما يخص رئيس الجامعة يتم تعيينه من قبل الوزارة الوصية، العمداء من خلال رئيس الجامعة، رؤساء الأقسام والتخصصات والشُّعب... الخ، بينما يتم تعيين جزء من أعضاء المجلس الإدارة من خلال الانتخاب، بينما يتم تعيين ممثلي للوزارة الوصية كأعضاء في مجلس الإدارة.
- لا تدمج الجامعة الاستدامة ضمن الاستراتيجية العامة لها، ولعل أهم الأسباب التي تؤدي إلى تبني مفهوم الاستدامة هو إرادة الإدارة في تبني المفهوم وادماجه ضمن استراتيجيته ورؤيته؛
- لا تأخذ الجامعة في الاعتبار جميع تطلعات الاطراف ذات المصلحة دون استثناء؛
- تمتلك الجامعة إطارا لحوكمة الجامعة وميثاقا للأخلاقيات، على شكل دليل منشور متوفر على مستوى الموقع الرسمي للجامعة؛
- تسهر جامعة سطيف على وضع سياسة لأمن ومعالجة واستغلال المعلومات، كما تعتبر الجامعة الرائدة وطنيا في مجال الخدمات الرقمية والمعالجة الالكترونية لأعمالها وشؤون الطلبة والموظفين؛
- لا تملك الجامعة أو أي كلية من الكليات داخلها وظيفة أو قسم أو وحدة أو حتى خلية خاصة بالتنمية المستدامة وشؤون البيئة؛
- لا تولي الجامعة بصفة عامة والكليات بصفة خاصة اهتماما فيما يخص لجان تنسيق البحث المستدام؛
- لا تمتلك الجامعة أو حتى الكليات مخابر بحث يعنى بالتنمية المستدامة وقضايا البيئة؛
- معظم الكليات تدرج تخصصات حول الاستدامة والبيئة، فمثلا كلية العلوم الاقتصادية لديها تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية الهندسة المعمارية لديها تخصص الهندسة المعمارية المستدامة، بالاضافة الى كلية علوم الطبيعة والحياة..الخ؛ لكن ينصح بالتخصصات الهجينة؛
- معظم الكليات تدرج ضمن منهاجها التعليمي محاضرات أو دروس حول الاستدامة والبيئة، فمثلا نجد الإدارة البيئية (كلية الاقتصاد)، الكيمياء الخضراء « La Chimie Verte » (كلية العلوم)، تطوير الأغذية البيولوجية (علوم الطبيعة والحياة)...الخ؛
- غالبية المجتمع الجامعي يجهل "حساب بصمة الكربون"؛
- البنايات بالجامعة لا تحتوي على مقومات البنايات الخضراء، مثل تقنيات تجميع مياه الأمطار، مصابيح الحركة، تقنيات الحرارة والبرودة الطبيعية، الطاقات البديلة...الخ؛

- لا يرقى الاطعام الجامعي لمستوى الاستدامة، فلا الجامعة تقدم أطعمة صحية، ولا أطعمة بيولوجية، كما أن مصدر الأطعمة ليس محليا 100%؛
- لا تحتوي الجامعة على نفايات لفرز النفايات (عضوية، زجاج، ورق، بلاستيك)، كما أنها لا تحتوي على نفايات لاعادة استعمال المواد والاجهزة؛
- لا توجد مظاهر النقل والتنقل المستدام داخل الحرم الجامعي؛
- لا يوجد حس انشاء جمعيات الدفاع عن البيئة والتعريف بالتنمية المستدامة، لكن لمسنا استجابة الانخراط في مثل هذه الجمعيات إذا اتيحت الفرصة؛

ثانيا: الاقتراحات والتوصيات

تمثلت القيمة المضافة للبحث في اقتراح "نموذج الجامعة المستدامة" (أنظر الصفحة 219)، والذي يلخص أهم المقومات التي على الجامعة الأخذ بها من أجل الوصول إلى نماذج الجامعات المستدامة الرائدة، وتتمثل جملة الاقتراحات التي من شأنها أن تساعد جامعة الباز بسطيف بالرقي إلى نموذج الجامعة المستدامة فيما يأتي:

- إدماج الاستدامة ضمن الاستراتيجية العامة للجامعة وكلياتها، يعتبر من أهم وسائل تفعيل الاستدامة بالجامعة؛
- دعم الإدارة العليا والوزارة الوصية من بين أهم وسائل تبني الاستدامة بالجامعة؛
- تعتبر توفير أدوات الدعم الرئيسية عامل نجاح النموذج مثل: الموارد، الكفاءات، الاتصال، تقرير الاستدامة، التوثيق ...الخ)؛
- تعزيز الحوكمة الجامعية، وتبني الآليات والمبادئ التي من شأنها أن تمنح الجامعة التسيير الفعال، الشفافية، النزاهة، الديمقراطية...الخ؛
- تحديد جميع الاطراف المعنية وتطلعاتهم ومحاولة تلبيتها واحدا واحدا؛
- تشجيع الشراكة متعددة الأطراف مهم جدا للجامعة من أجل الانخراط أكثر في المجتمع المحلي والعالمي والاستفادة من أحسن الممارسات؛
- خلق وظيفة تعنى بالاستدامة على مستوى رئاسة الجامعة، والكليات، ولم لا وحدة أو خلية للاستدامة على مستوى كل كلية؛
- انشاء مراكز ومخابر بحث فيما يخص الاستدامة في جميع المجالات والتخصصات؛

- زيادة خلق التخصصات المستدامة في مختلف المجالات، ولم لا خلق ما يعرف "بالتخصصات الهجينة"؛
- تعزيز الثقافة والسلوك المستدام وزيادة الوعي بالقضايا البيئية والمناخ لدى المجتمع الجامعي؛
- تعزيز الدراية بالقوانين البيئية،
- تعليم المجتمع الجامعي كيفية حساب كل فرد لبصمته الكربونية، هذا يساعد على معرفة كل فرد لآثاره على البيئة وبالتالي يمكن تقليلها؛
- تعزيز مظاهر الحياة المستدامة من خلال البنايات الخضراء المستدامة، الاطعام المستدام، النقل والتنقل المستدام، المساحات الخضراء، حاويات فرز النفايات، ...الخ؛
- تعزيز مبادرات التنقل بالدراجات الهوائية والنقل الجماعي؛
- التعزيز أكثر في حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تشجيع انشاء جمعيات الدفاع عن البيئة والتعريف بالتنمية المستدامة وسط المجتمع الجامعي؛

ثالثا: آفاق البحث

يفتح موضوع الجامعة المستدامة عدة آفاق للبحث نذكر على سبيل المثال:

- الجامعة المسؤولة اجتماعيا؛
- الحوكمة في الجامعة؛
- توطين نظام الإدارة المستدامة في الجامعة؛
- تبني المواصفة الكندية (SYC) للجامعة المستدامة؛

الملاحق

-الملحق رقم 1-

Carte de positionnement de la Ferme expérimentale d'Amélioration de la Production Végétale et du Jardin Botanique dans le Campus d'El Bez

-الملحق رقم 2-

Ferme expérimentale d'Amélioration de la Production Animale dans le campus de Maabouda

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

-الملحق رقم 3-

الاستمارة الأولى (Questionnaire)

يشرفني أن اقدم بين أيديكم هذا الاستبيان ، والذي يهدف إلى معرفة آرائكم حول موضوع **أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم** تحت عنوان: "**نحو وضع نموذج لجامعة مستدامة" دراسة حالة جامعة الباز–سطيف–**، حيث سوف يتم اعتبار أجوبتكم مرجعا نستند إليه لتقييم واقع الاستدامة في جامعة سطيف مجمع الباز، لذلك نحيطكم علما أن المعلومات المدلى بها من قبلكم ستحيطها الأمانة والسرية.

شكر الله تعاونكم

يرجى وضع العلامة (X) في الخانة التي تعبر حقيقة عن آرائكم

الطالب الباحث: ح. مقيطع
(e-mail/ hemmekitaa@hotmail.com); (Page Fb : Hemza Mekita Prof)

المعلومات الشخصية

1– الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

3– المهنة أو المستوى:

☐ مدير ☐ نائب مدير ☐ عضو مجلس الإدارة

☐ عميد ☐ نائب عميد

☐ رئيس قسم ☐ مسؤول شعبة أو تخصص

4– المؤسسة أو الكلية:

☐ رئاسة الجامعة ☐ العلوم والتكنولوجيا ☐ الاقتصاد والتسيير

☐ أداب ولغات، حقوق، علوم انسانية واجتماعية ☐ العلوم الطبية

☐ الهندسة المعمارية وعلوم الأرض ☐ علوم الطبيعة والحياة

المحور الاول: الحوكمة والإدارة (Gouvernance & Management)

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تدمج مؤسستكم الاستدامة ضمن الاستراتيجية العامة					
02	يوجد إطار فعال ودليل لحوكمة الجامعة					
03	يتم تحديد المسؤوليات لمختلف الجهات بشكل واضح لضمان المصلحة العامة					
04	تعترف المؤسسة الجامعية بجميع حقوق الأطراف ذات المصلحة (العمال، الموظفين، النقابات، الطلبة، الأساتذة، الشركاء، المجتمع المحلي،....)					
05	تحدد المؤسسة الجامعية جميع الأطراف ذات المصلحة					
06	تشرك المؤسسة الجامعية الأطراف ذات المصلحة ضمن عمليات الإدارة من خلال تمثيلهم في مجلس الإدارة					
07	يعين رئيس الجامعة عن طريق انتخابات نزيهة وشفافة					
08	يعين رئيس الجامعة عن طريق الانتخاب من قبل مجلس الإدارة					
09	يتم تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة عن طريق الانتخاب					
10	تضع الجامعة سياسة لجمع، أمن، معالجة، تحليل واستغلال المعلومات					
11	تضع الجامعة الخدمات الرقمية لصالح الطالب والطاقم العمالي					
12	تضمن الجامعة تنظيم، إدارة وترقية الاتصال مع جميع الاطراف ذات المصلحة سواء الداخلية والخارجية					
13	تقوم المؤسسة الجامعية بمشاورات داخلية من أجل اعداد مختلف السياسات التكوين، البحث، التسيير الإداري والحوكمة					

الطالب الباحث: ح. مقيطع
(e-mail/ hemmekitaa@hotmail.com); (Page Fb : Hemza Mekita Prof)

المحور الثاني: التعليم والبحث المستدام (L'Enseignement et La Recherche Durable)

14	تقوم الجامعة بدراسات ومشاريع بحث فيما يخص التنمية المستدامة المحلية، الجهوية، الوطنية وحتى الدولية					
15	توجد في الجامعة لجان خاصة بتنسيق البحث المستدام على مستوى الكليات					
16	تقوم الجامعة بتبني مشاريع بحث حول الاستدامة في جميع مجالات للكليات					
17	يوجد ضمن الهيكل التنظيمي وحدة أو وظيفة أو مديرية خاصة بالبحث المستدام					
18	توجد مخابر خاصة بمشاريع البحث من أجل التنمية المستدامة والبيئة					
19	توجد مجموعة أبحاث تقوم بها الكليات ضمن مختلف مجاللات الاستدامة: مثل(الطاقات المتجددة، هندسة البنايات الخضراء، إدارة البيئة، تطوير الأغذية البيولوجية...الخ)					
20	يوجد في مؤسستكم أعضاء هيئة التدريس قادرين على تدريس والقيام بالبحث حول التنمية المستدامة					
21	يوجد ضمن أعضاء هيئة التدريس من يرغب بتدريس والبحث حول قضايا الاستدامة					
22	توجد في مؤسستكم هياكل متعددة التخصصات (معاهد أو مراكز) للبحث، التعليم وسياسة التنمية حول قضايا الاستدامة					
23	تدرج مؤسستكم تخصصات حول الاستدامة والبيئة					
24	توجد محاضرات أو دروس ضمن المنهاج الدراسي لمؤسستكم					

جامعة سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الاستمارة الثانية ((Questionnaire2)

يشرفني أن اقدم بين أيديكم هذا الاستبيان ، والذي يهدف إلى معرفة آرائكم حول موضوع **أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم** تحت عنوان: "**نحو وضع نموذج لجامعة مستدامة" دراسة حالة جامعة الباز– سطيف–**، حيث سوف يتم اعتبار أجوبتكم مرجعا نستند إليه لتقييم واقع الاستدامة في جامعة سطيف مجمع الباز، لذلك نحيطكم علما أن المعلومات المدلى بها من قبلكم ستحيطها السرية

يرجى وضع العلامة (X) في الخانة التي تعبر حقيقة عن آرائكم

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

1 – الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2 – السن: ☐ 18-24 ☐ 25-34 ☐ 35-49 ☐ أكثر من 50سنة

3 – المهنة أو المستوى:

☐ أستاذ ☐ إداري ☐ طالب طور ليسانس ☐ طالب طور ماستر

☐ طالب دكتوراه

4- المؤسسة أو الكلية:

☐ رئاسة الجامعة ☐ العلوم والتكنولوجيا ☐ الاقتصاد والتسيير

☐ أداب ولغات، حقوق، علوم انسانية واجتماعية ☐ العلوم الطبية

☐ الهندسة المعمارية وعلوم الأرض ☐ علوم الطبيعة والحياة

-الملحق رقم 4-

الطالب الباحث: ح. مقيطع

(e-mail/ hemmekitaa@hotmail.com); (Page Fb : Hemza Mekita Prof)

المحور الثالث: السلوك المستدام(Comportement Durable)

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	هل سمعت بمصطلح "التنمية المستدامة" **développement Durable**					
02	هل سمعت بمصطلح "حماية البيئة"**Environnement**					
03	هل تُفرّق بين المصطلحين السابقين					
04	هل تمارس عائلتك ممارسات التقليل من التلوث					
05	هل تمارس ممارسات التقليل من التلوث في المنزل					
06	هل يمثل لك "التغير المناخي" تهديدا للعالم					
07	هل يهمك تغير سلوك المجتمع الجزائري نحو حماية البيئة					
08	إلى أي مدى تقوم بممارسات (**3R**) إعادة التدوير(**Recycler**)، إعادة الاستعمال(**Ré–utiliser**)، التقليل من التلوث(**Réduire**)					
09	أقوم بإطفاء المصابيح عند مغادرة حجرة الدراسة، أو مقام العمل					
10	أقوم بالطباعة على الوجهين (**Recto /Verso**)للتقليل من استعمال الورق					
11	أقوم بممارسات المحافظة على استعمال المياه					
12	هل لديك دراية بقوانين الاستدامة أو البيئة					
13	هل قمت بحساب "بصمة الكربون الخاصة بك CO_2 " (نسبة انبعاثاتك الملقاة في البيئة)					

28	استعمل عند تنقلي من وإلى الجامعة وسائل النقل الجماعية					
29	استعمل سيارتي الخاصة عند تنقلي إلى الجامعة					
30	أستعمل الدراجة الهوائية عند تنقلي إلى الجامعة					
31	تخصص الجامعة مواقف خاصة بالدراجات الهوائية					
32	تقوم الجامعة بمبادرات تشجيع استعمال الدراجات الهوائية					
33	استخدم أكواب إعادة الاستعمال (قارورة المياه، أكواب القهوة والشاي...)					
34	حافلات النقل الجامعي تسير بوقود غير ملوث (غاز، كهرباء، محرك هجين)					
35	توفر الجامعة ممرات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة (الأشخاص المعاقين...)					
36	توفر الجامعة مصاعد لذوي الاحتياجات الخاصة					
37	توجد مواقف سيارات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة					
38	تلقيت دروس خاصة بالاستدامة والبيئة ضمن المنهاج الدراسي					
39	هل سمعت بـ"جمعيات" خاصة بالبيئة داخل الجامعة					
40	لو سمحت لك الفرصة، هل ستنخرط ضمن مثل هذه الجمعيات					

المحور الرابع: الحياة في الجامعة (La vie dans l'Université)

14	تحتوي الجامعة على بنايات بيئية خضراء					
15	البنايات في الجامعة لديها تقنية تجميع مياه الأمطار وإعادة استعمالها					
16	تحتوي البنايات على ملصقات ولوحات تحث على حماية البيئة					
17	تصميم البنايات يتناسق والبيئة المحيطة					
18	تحتوي الجامعة على مساحات خضراء وحدائق للراحة					
19	تقدم الجامعة أطعمة صحية					
20	تقدم الجامعة أطعمة بيولوجية					
21	التوريد بالأطعمة المحلية 100%					
22	تقوم الجامعة بالتزويد بالتقنيات التي تقلل من استهلاك المياه					
23	تستعمل الجامعة إلى جانب الطاقة الكهربائية الطاقات النظيفة (الشمس، الرياح، المياه)					
24	تخصص الجامعة حاويات للنفايات في كل مكان					
25	تخصص الجامعة حاويات لفرز النفايات(العضوية، الزجاج، الورق، البلاستيك)					
26	تخصص الجامعة حاويات خاصة لإعادة استعمال المواد أو الأدوات أو الأجهزة					
27	توجد مظاهر اللاوعي البيئي ورمي الفضلات في الأماكن غير المخصصة لها					

الطالب الباحث: ح. مقيطع
(e-mail/ hemmekitaa@hotmail.com); (Page Fb : Hemza Mekita Prof)

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

1- اسماعيل، محمد صادق، **إدارة الجودة الشاملة في التعليم**، دار الكتب المصرية، ط1، القاهرة، 2014.

2- الترتوري، محمد عوض؛ جويحان، اغادير عرفات ، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**، دار المسيرة، عمان، 2009.

3- الخولي أسامة ، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع :دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2002 .

4- راوني، دانيال جيمس وآخرون، **التغيير الاستراتيجي في الكليات والجامعات** –التخطيط من أجل البقاء والازدهار-، تعريب: عمرو الملاح، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2012.

5- السلمي، علي ، **الإدارة المعاصرة**، مكتبة الغريب ، مصر، 2000 .

6- الطائي، رعد عبد الله، قدادة، عيسى ، **إدارة الجودة الشاملة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

7- علوان، قاسم نايف ، **إدارة الجودة الشاملة ومتطلباتISO9001/2000** ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

8- عيشوني، محمد ، **مفاهيم أساسية عن الضبط الشامل للجودة وإدارة الجودة الشاملة**، الكلية التقنية، حائل، السعودية.

9- الغالبي، طاهر محسن؛ العامري، صالح، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، طبعة 1، 2005.

10-غنيم، عثمان محمد ، **التخطيط أسس ومبادئ عامة**، ط2، دار رضا للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

11-غنيم، عثمان محمد؛ ابو زنط، ماجدة احمد، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

12-الفرا ماجد، **التخطيط الاستراتيجي**، ط1، مكتبة الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين، 2005.

13-القاضي، هيفاء بنت سليمان ، **إجراءات ضمان الجودة والاعتماد الاكادمي للمؤسسة التعليمية**، وكالة بحر المداد، الرياض، 2014.

14-النجار، فريد راغب ، **إدارة الجامعات بالجودة الشاملة**، أميرال للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
15-نجم، عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
16-الهيتي، نواز عبد الرحمن، المهندي، حسن إبراهيم، **التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات**، ط1، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، 2008.

ب- المقالات والتقارير

17- البكر، محمد، **أسس ومعايير نظام الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية والتعليمية**، المجلة التربوية، جامعة الكويت، الكويت، 2000.
18- جامعة عين شمس، الخطة الاستراتيجية لجامعة عين شمس في ضوء توكيد الجودة والتحسين المستمر (2007-2011)، 2007.
19- جمعة، عفاف صلاح الدين؛ محمد، دلال يسرى الله ، **الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في ضوء المعايير الدولية لمؤسسات التعليم العالي**، المؤتمر الدولي الأول "الاعتماد الأكاديمي لبرامج ومؤسسات التعليم النوعي"، مصر، 2009.
20- الحجار، رائد حسين ، **تقييم الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الأقصى في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة، مجلة جامعة الأقصى**، سلسلة العلو م الإنسانية، العدد 2، المجلد 8، 2004.
21- حرفوش، سهام ؛ صحراوي إيمان؛ بوباية، ذهبية ريمة ، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاء الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، الجزائر، أفريل 2008.
22- الخطيب، أحمد ، **إدارة الجودة الشاملة- تطبيقات في الإدارة الجامعية**-، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد3، 2000.
23- سلمان، سلامة سالم ، **تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، سبتمبر 2006.
24- عبابنة، صالح أحمد، **تقييم جودة الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، جامعة الاداب مصراتة ليبيا**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد 8، المجلد الرابع، 2011.

25- العقيل، عبد الله ، **التخطيط الاستراتيجي**، مجلة الجزيرة الإلكترونية، العدد 11، فيفري، السعودية، 2003 .
26- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **تقرير مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف،عالم المعرفة، الكويت، 1978.
27- محمود منسي، **دور كليات التربية في تحقيق جودة المعلم**، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة جنوب الوادي، أفريل، 2005.
28- منصوري، كمال محمد؛ جودي، محمد رمزي، **المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، ج1، منشورات م إ م ف أ م، الجزائر، أفريل 2008.
29- ميلن، ألان ، **المباني الخضراء المستدامة وكفاءة استخدام المياه**، مجلة بيئة المدن الاكرتونية، العدد 10، دبي، جانفي 2015.
30- الوادي، محمود؛ الطائي، رعد ، **التكامل بين إدارة الجودة الشاملة والإدارة الاستراتيجية في الجامعات العربية –نموذج مقترح للارتقاء والتميز في الاداء**، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد6.
31- التقرير الخاص بالصحة في العالم، **تمويل النظم الصحية، السبيل إلى التغطية الشاملة، المنظمة العالمية للصحة** 2010
32- الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن21 .
33- **ميثاق الأخلاقيات والاداب الجامعية**، جامعة سطيف1، 2014.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

أ- الكتب: (Livres/Books)

34- Alain Jounot, **100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, AFNOR publications, France, 2004.
35- Alex Ryan, **Education for sustainable development and curriculum change**, higher education academy, UK, 2012.
36- Anthony Rosa et autres, **Guide pratique du développement durable**, Afnor, France, 2008.
37- Beat Burgenmeier, **Economie du développement durable**, 2ème édition, édition de Boeck, Bruxelles, 2005, Catherine Aubertin, Franck-Dominique Vivien, **Le développement durable : enjeux politiques, économiques et sociaux**, IRD éditions, France, 2005.
38- Brison.S, **Strategic Planning for public and non profit organizations**, 1st edition, Josy press, San Francisco (USA), 1995.
39- Cullen Howe.J, **The Law of Green Buildings: Regulatory and Legal Issues in Design, Construction, Operations, and Financing,** American Bar Association,
40- Davis, D. J., Ringsted, C. **Accreditation of undergraduate and graduate medical education: how do the standards contribute to quality?**. Advances in Health Sciences Education, 2006.
41- Farid Baddache, **Le développement durable tout simplement**, EYROLLE éditions, Paris, 2008.
42- Francis Meunier, **Domestiquer l'effet de serre**, Dunod, Paris 2005,
43- François Vallaeys, **University Social Responsibility : A Mature and Responsible Definition**, Higher Education In the world 5, GUNI edition.
44- J. Ernult1 et A. Ashta, **Développement durable, responsabilité sociétale de l'entreprise, théorie des parties prenantes : Évolution et perspectives,** Cahiers du CEREN 21, France, 2007.
45- Jean-Paul Marechal, Bétrice Ouenault, **Le développent durable : une perspective pour le 21ème sciècle**, press universitaire de revues, Rennes, 2005
46- Jean-Supizet, **Le management de la performance durable**, édition d'organisation, France, 2007.
47- John fielden, **Global trends on University Governance**, the world bank publications, Washington, USA, 2008.
48- Mercier S., **L'éthique dans les entreprises**, Collection Repères, Editions La Découverte, Paris, 2004
49- Michel Barnier, **Atlas pour un monde durable**, Acropole, Paris 2007
50- Neil Ritson, **Strategic Management**, ventus publishing, bookboon.com, 2011.
51- Patrick Widloecher Isabelle Querne, **Le guide du développement durable en entreprise**, Éditions d'Organisation, Paris 2009.
52- Philippe DETRIE, '' **l'entreprise durable**'', Dunod, Paris, 2005.
53- Robert Kaplan et David Norton ; **le tableau de bord prospectif (pilotage stratégique : les quatre axes du succès)** ; éditions d' organisation ; Paris ; France ;1998.
54- Rowland, P.. Forward. In L. Johnston, **Higher education for sustainability: Cases, challenges, and opportunities** New York, NY: Routledge editions, 2013.

55- Susan Barton & Others, **Sustainable Landscape Practices**, University of Delaware, USA, 2009.
56- Sylvain Boucherand**, Mettre en place une stratégie Développement Durable sur son campus**, Guide méthodologique Campus 26000 - B&L évolution, 2012.
57- Thierry Béchu, **Economie et marchés financiers Perspectives 2010-2020**, Éditions d'Organisation, Paris 2010
58- Thomas J.Rogors, **An opportunity to advance higher education for sustainability**, PCSD publications, USA 1999.
59- Wayne Norman and Chris MacDonald, **Getting to the Bottom of "Triple Bottom Line", *Press, Business Ethics*** Quarterly, 2005.
60- William Thompson, Kim Sorvig, **Sustainable Landscape Construction A Guide to Green Building Outdoors,** 2nd Edition, ISLAND Press, USA, 2008.
61- Wolff, Fabrice Mauléon, **Le management durable,** LAVOISIER, France, 2008.

ب-المقالات والملتقيات: (Articles et Séminaires)

62- Brent D. Ruben, **Towards a BSC of Higher Education**, higher education forum, Rutgers university, USA, 1999.
63- Christie Manning, **The Psychology of Sustainable Behavior Tips for empowering people to take environmentally positive action,** Minnesota Pollution Control Agency, 2009.
64- Conseil de la science et de la technologie 2001, **Innovation et développement durable l'économie de demain**,
65- CUC, **The higher education Code of Governance**, Committee of University Chairs, 2014.
66- DE WIT, K. & J. C. VERHOEVEN**, Stakeholders in universities and colleges in Flanders**." European Journal of Education 35 (4), 2000.
67- Dudley, C., Marando, M., McCarthy, J. **Greening the curriculum: The necessary step**. Leadership: Journal for Post-Secondary Leaders, 17, (2011).
68- Eva Kassens, **Editorial Planning For Sustainable Transportation : An International Perspective**, MIT Journal, V9, 2009.
69- François Vallaeys, **University Social Responsibility : A Mature and Responsible Definition**, Higher Education In the world 5, GUNI edition.
70- Geller, E. S.. **The challenge of increasing proenvironmental behavior**. In R. B. Betchel, & A. Churchman (Eds.), Handbook of environmental psychology. New York: John Wiley & Sons, (2002).
71- Hires J.M,Hunger H.R, **Analysis and synthesis of reseated in responsible pan environmental behavior** : a Meta-analysis, the journal of Environment education-18(02).
72- In Search of Shelter Mapping the Effects of Climate Change on Human Migration and Displacement, 2009.
73- Institut de statistiques**, Recueil de données mondiales sur l'éducation**, Montréal 2007.
74- Institut Pasteur Paris, **La connaissance, pilier du développement durable**, conférence de prospective environnementale, 17-18 Juin 2004, p 39, disponible sur
75- International Association of Universities (IAU), UN University, Association of Universities and Colleges of Canada

76- International Institute for Sustainable Development, **Business Strategies for Sustainable Development**.
77- ISCN, GULF, **Implementation Guidelines to the ISCN-GULF Sustainable Campus Charter,** Version January 2016, the « Official Charter »
78- John fielden, **Global trends on University Governance**, the world bank publications, Washington, USA, 2008.
79- Keniry, J. **Ecodemia: Campus environmental stewardship at the turn of the 21st century**. Reston, VA: National Wildlife Federation. (1995)
80- Lazar VLASCEANU, & others, **Quality Assurance and Accreditation: A Glossary of Basic Terms and Definitions**, unesco, 2007.
81- Lidia Giuffré , Silvia E. Ratto, **A New Paradigm in Higher Education: University Social Responsibility (USR)** Journal of Education & Human Development March 2014, Vol. 3, No. 1.
82- Lisa BOHUNOVSKY & Others, **Sustainable Universities in Austria. Building Alliances and Clarifying the Concept.** Paper presented at the 20th Annual International Sustainable Development Research Conference Norwegian University of Science and Technology, Trondheim, Norway, June 18-20, 2014.
83- Ministre des Travaux publics et Services gouvernementaux**, La dimension sociale du développement durable dans l'industrie minière**, Canada 2003.
84- Nico E; Jenneke. L, **Steps for creating sustainable academic partnerships**, European Association for International Education, 2012.
85- Reynaud E., Dontenwill E., **Le rôle de l'approche par les parties prenantes dans l'initiation d'une politique de d éveloppement durable**, Journée AIMS, Atelier développement durable, ESSCA Angers, 2005.
86- Richard Gilbert, **Defining Sustainable Transportation**, Centre for sustainable transportation, Canada, March 2005.
87- Richard Tutwiler and others; **Getting to Campus: sustainable public transportation and relocating American university of Cairo**; 2015.
88- Robin M.Nickel ,**Strategies for incorporate sustainability into curriculum,** Wisconsin Technical College System Foundation.
89- Sauve.L, **Environmental Education and sustainable development : a further appraisal**, 253anadian journal of environmental education, 1, Canada, 1996.
90- Sully Taylor, **HRM's Role in Sustainability : Systems, Strategies, and Practices** ,bridging research and practice HR leaders.
91- Sustainable community Development, Canada
92- Swee Seang, G. **Best Practices in KPI**, National Conference of key Performance Indicators, 21-23 Oct 2003, Kuala Lumpur.
93- UNEP, **Global Environment Outlook: environment for development (GEO-4), summary for decision makers**, United Nations Environment Programme(unep) publication, 2007.
94- UNU, **UNU Project on Sustainable Development in Africa**, UNU publications, 2009.
95- Waas Tom & Others**, Sustainable Higher Education understanding and moving forwards**, Flemish Government – Environment, Nature and Energy Department, Brussels.
96- White, S. & Walsh J. **Greener pathways: Jobs and workforce development in the clean energy economy**. Madison, WI: Center on Wisconsin Strategy, (2008) .
97- Zeed Fatima Mohamed, **Curriculum ,Implementing ESD at the university of Malay**, ULSF publications, 2001.

ج- التقارير: (Rapports/Reports)

1- Agend21, chapter 36, **Promoting Education: public awareness and training,** UN commission for sustainable development
2- **Brandies University Sustainability Report** .
3- **Cornell university sustainability Report**
4- Global Monitoring Report 2011, **The International Bank for Reconstruction and Development**/The World Bank 2011.
5- Hans-Peter winkelman**, Copernicus Guidelines For sustainable development in the European Higher education Area** , Copernicus Campus Publications, UE.
6- International Association of Universities (IAU) "Kyoto Declaration 1993";
7- Le Plan Vert des Etablissements d'Enseignement Supérieur
8- Our Common Interest Ending Hunger and Malnutrition, 2011 Hunger Report,
9- Politique Développement Durable de l'université de Sherbrooke . Canada .2005.
10- Rapport mondial de développement humain 2011
11- Rectorat UFAS1, **Eléments d'orientation pour un Développement Durable de l'Université Ferhat ABBAS Sétif1. Vers une Université Socialement Responsable,** UFAS1, Setif, Novembre 2016.
12- Sustainability Strategy Task Force Report , Approved by The Saint Mary's University Board of Governors.
13- Sustainable Food Program of Stanford University, UK.
14- Swansea declaration on sustainable education , International Association of Universities (IAU)
15- The definition of sustainable development is on Page 41 of World Commission on Environment and Development, Our Common Future. Oxford University Press, U.K., 1987.
16- University of Manchester, Manchester (2020): **strategic plan for the University of Manchester**,
17- University of Manitoba, Sustainability Strategy 2016-2018 .

ثالثا: مواقع الأنترنت

1- http://dfcentre.com/wp-content/uploads/2014/05/Balanced-Scorecard-in-Higher-Education.pdf
2- http://documents.manchester.ac.uk/display.aspx?DocID=25548
3- http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=53739.
4- http://footprint.wwf.org.uk
5- http://footprint.wwf.org.uk/questionnaires/show/1/1/4
6- http://joshua.law.pace.edu/env/environ.html
7- http://portal.unesco.org/education/en/ev.php-url-ID=27279&url-do=do_topic&url-section
8- http://raadalzaben.com/ar/module.php?type=article&id=90
9- http://search.shamaa.org/PDF/Articles/YEAjqahe/8AjqaheVol4No8Y2011/1AjqaheVol4No8Y2011.pdf
10- http://sustainability.cornell.edu/
11- http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001346/134621e.pdf
12- http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001505/150501eo.pdf
13- http://viroflay-catholique-yvelines.cef.fr/files/com%E9quitable.pdf
14- http://www.alternatives-economiques.fr/_fr_pub_146.html
15- http://www.alwasatnews.com/news/456124.html
16- http://www.bbk.ac.uk/committees/governors/cuc-guide-he-governors.pdf
17- http://www.binjamin.info/rss-comments.xml
18- http://www.cst.gouv.qc.ca
19- http://www.earthsummit2002.org/es/national-resources/education.pdf
20- http://www.energy.gov
21- http://www.fao.org
22- http://www.iane.org
23- http://www.iisd.org/educate/declarat/halifax.htm
24- http://www.iom.int
25- http://www.iso.org/iso/fr/standards_development/processes_and_procedures/stakeholders.htm
26- http://www.onu.org
27- http://www.planetecologie.org/encyclopedie/droit/3convent/3ramsar/0ramsar.htm
28- http://www.smu.ca/webfiles/SustainabilityTaskForceReport.pdf
29- http://www.syc-cjs.org/about-us/
30- http://www.syc-cjs.org/sustainable-campuses/
31- http://www.terra-symbiosis.org
32- http://www.tpsgc-pwgsc.gc.ca
33- http://www.unesco.org
34- http://www.vub.ac.be/klimostoolkit/sites/default/files/documents/sustainable_higher_education_understanding_and_moving_forward_waas_et_al_.pdf
35- http://www.wbcsd.com
36- http://www.who.int
37- http://www.who.int/healthsystems/topics/financing/healthreport/whr_/en
38- http://www.worldbank.org
39- http://www1.mans.edu.eg/facse/arabic/moktamar/fourth/first_folder/16.pdf
40- http://www3.interscience.wiley.com/journal/32249/home/ForAuthors.html
41- https://ar.wikipedia.org/wiki/بصمة_الكربون
42- https://crcresearch.org/sites/default/files/u641/definition_of_a_sustainable_food_system.pdf
43- https://iau-aiu.net/IMG/pdf/sustainable_development_policy_statement_fr.pdf

44- https://kindling.org.uk/sustainable-food-definition
45- https://sustainable.stanford.edu/sites/default/files/Stanford_food_dining_facts_1_16.pdf
46- https://thesra.org/framework/
47- https://umanitoba.ca/campus/sustainability/media/Sustainability_Strategy_2016-2018_WEB.pdf
48- https://uncw.edu/sustainability/documents/UNCWSustainabilityActionPlan-FINAL1-12-15.pdf .
49- https://www.brandeis.edu/sustainability/climateactionplan/2009BrandeisUniversity_ClimateActionPlan.pdf
50- https://www.bsigroup.com/ar-AE/CFV-----/
51- https://www.ceu.edu/campus/sustainable
52- https://www.coe.arizona.edu/sites/coe/files/sustainable_university_book_review_2013_0.pdf
53- https://www.cows.org/_data/documents/1226.pdf
54- https://www.crops.org/files/publications/nse/pdfs/jnr023/023-02-0112.pdf
55- https://www.eaie.org/blog/4-steps-for-creating-sustainable-academic-partnerships.html
56- https://www.eaie.org/blog/4-steps-for-creating-sustainable-academic-partnerships.html
57- https://www.ecocampus.ens.fr/IMG/pdf/meedm-2010-plan_vert.pdf
58- https://www.footprintnetwork.org/our-work/ecological-footprint/
59- https://www.iau-hesd.net/sites/default/files/documents/rfl_727_halifax_2001.pdf
60- https://www.iauhesd.net/sites/default/files/documents/the_swansea_declaration.pdf
61- https://www.iso.org/fr/iso-26000-social-responsibility.html
62- https://www.ohio.edu/sustainability/operations/waste-management.cfm
63- https://www.unicef.org/about/history/files/Talloires_declaration_1988.pdf
64- https://www.universityofcalifornia.edu/sites/default/files/uc_mini_sst.pdf .
65- https://www.usherbrooke.ca/a-propos/fileadmin/sites/a-propos/documents/direction/politiques/2500-017.pdf
66- https://www.uvm.edu/sustain/tags/551
67- https://www.wids.org/Portals/0/PDF_Docs/2013%20Sustainability%20Curriculum%20NICKEL%20022513.pdf
68- www.iscn.org/aboutus/overview
69- www.oecd.org/RSE_définition
70- www.philias.org/publications/pdf_fichies07a1.pdf
71- http://www.institut.veolia.org

الملخص:

يستخدم مصطلح التنمية المستدامة بطرق مختلفة عبر مجموعة متنوعة من القطاعات والتخصصات، ارتأينا إلى اسقاطه ضمن مجال عملي هو الحرم الجامعي، مما يعكس إمكانات الجامعات لتطوير أفكار جديدة تتعلق بالتنمية المستدامة، من خلال البحث والتعليم، يتطلب تطوير الحرم الجامعي المستدام أيضا وضع تلك الأفكار موضع التنفيذ على الحرم الجامعي نفسه. فرضيتنا الرئيسية تنص على أن الحرم الجامعي للباز –سطيف1- يملك المقومات التي تقوده نحو الاستدامة. حيث أجرينا دراسة استقصائية على عينتين مختلفتين باستمارتين مختلفتين وحاولنا قياس مدى تطبيق أبعاد الاستدامة داخل الحرم الجامعي، وعلى الرغم من أن نتائج المسح النوعي لا يمكن تعميمها بسهولة في جميع أنحاء الجامعة، إلا أنها تسمح لنا لجعل العديد من الفرضيات الأولية فيما يتعلق بإمكانية تحقيق حرم مستدام في جامعة سطيف1. وتوصلنا إلى أنه يوجد تطبيق ضعيف لثلاثة أبعاد لاستدامة الجامعة (الحوكمة، البحث والتعليم المستدام، الحياة المستدامة في الجامعة)، وتطبيق مقبول لبعد "السلوك المستدام. ومن خلال نقاط القوة والضعف التي تم استخلاصها من الدراسة خلصنا إلى اقتراح نموذج لتصور الجامعة المستدامة.

المصطلحات الأساسية: الجامعة المستدامة، البحث والتعليم المستدام، الحوكمة الجامعية، السلوك المستدام، الحياة المستدامة في الجامعة.

Abstract :

Sustainable developmentis a term that is applied in different ways across a variety of sectors and disciplines. One practical application is the *Sustainable Campus*, reflecting the potential of universities to develop new ideas concerning sustainable development, through research and teaching. Developing a sustainable campus also requires putting those ideas into practice on the campus itself. Our original hypothesis states that Setif1 Campus has the foundations to be a sustainable campus. We conducted a qualitative survey of two questionnaires delivered to two different samples to assess perceptions of sustainable campus dimensions, at University Of Setif1. Although the results of this qualitative survey cannot easily be generalized across the University population, they allow us to make several preliminary hypotheses regarding the possibility of achieving a sustainable campus at Setif1 campus. We have concluded that there is a weak application of three dimensions, except one –sustainable behavior-. Eventually, we have figure out strengths and weaknesses of the study, and made a model for a sustainable campus.

Key words: Sustainable University, Sustainable Research and Education, University Governance, Sustainable Behavior, Sustainable Life at University.